قضايا التطرف والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة



Journal of Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة الثالثة
Third Year

العدد الخامس
Fifth issue

أيار / مايو 2021
May 2021

رقم التسجيل: ISSN 2628-8389

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

دورية دولية محكّمة

International Scientific Periodical journal

ISSN 2628-8389

تصدر عن

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

E-mail: j.extremism@democraticac.de

Web Site: https://democraticac.de

آراء الكتّاب لا تعبّـــر بالضرورة عن آراء يتبناها

المركز الديمقراطي العربي أو مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

رئيس المركز الديمقراطي العربي

عمار شرعان

President of the Arab Democratic Center: *Ammar Sharaan*

رئيس التحرير

د. بن عـــلي لـــقـــرع (الجزائر)

Chief Editor: *Dr. Benali Lagraa (Algeria)*

مدير التحرير

د. رانيا عبد الله (الأردن)

Manager Editor: *Rania Abdallah (Jordan)*

Members of the Editorial Board	**أعضاء هيئة التحرير**
Dr. Samia Ghechir (Algeria)	**د. سامية غشير (الجزائر)**
Dr. Zahret Al-Thabet (Tunisia)	**د. زهرة الثابت (تونس)**
Dr. Farida *Routane (Algeria)*	**د. فريدة روطان (الجزائر)**

الهيئة العلمية

Scientific Committee

د. نداء مطشر صادق الشرفة (العراق)	*Dr. Nidaa Mtasher Sadeq (Irak)*
د. رشيدة بوجحفة (الجزائر)	*Dr. Rachida Boujdehfa (Algeria)*
د. مليكة عقون (الجزائر)	*Dr. Malika Agounne (Algeria)*
د. دليلة مصباح حامد مصباح (ليبيا)	*Dr. Dalila Musbah Hamed Musbah (Libya)*
د. سوهيلة لغرس (الجزائر)	*Dr. Leghars souhila (Algeria)*
د. جميل أبو العباس زكير بكري الريان (مصر)	*Dr. Jameel Abu abbass Rayan (Egypt)*
د. فؤاد الدواش (مصر)	*Dr. Fouad Al-Dawash (egypt)*
د. محمد الشيخ بانن (المغرب)	*Dr. Mohamed Cheikh Banane (Morocco)*
د. لؤي خزعل جبر (العراق)	*Dr. Luai K. Ghabr (Irak)*
د. أشرف موفق فليح (العراق)	*Dr.. Ashraf Mwafak Falih (Iraq)*
د. مادي إبراهيم كانتي (مالي)	*Dr. Mady Ibrahim Kante (Mali)*
د. محمد المصطفى بن الحاج (المغرب)	*Dr. Mohamed Mustapha Benelhaj (Morocco)*
د. إياد خازر مد الله المجالي (الأردن)	*Dr. Iyad Al majaly (Jordan)*
د. أحمد صلحي (المغرب)	*Dr. Ahmed Salhi (Morocco)*
د. محمد حسان دواجي (الجزائر)	*Dr. Mohamed Hassane Douadji (Algeria)*
د. حاتم بن عزوز (الجزائر)	*Dr. Hatem Benazouz (Algeria)*
أ. عربي بومدين (الجزائر)	*Mr. Arbi Boumediene (Algeria)*
د. يحي بوزيدي (الجزائر)	*Dr. Yahia Bouzidi (Algeria)*
د. نوح غريب (الجزائر)	*Dr. Nouh Gharib (Algeria)*
أ. سمية بادود (الجزائر)	*Mrs. Soumia Badoud (Algeria)*
أ. سهام صالحي (الجزائر)	*Mrs. Siham Salhi (Algeria)*
أ. فاطمة أودينة (الجزائر)	*Mrs. Fatima Oudina (Algeria)*

المحتويات

دراسات وأبحاث

- دور اليمين المتطرف في أمننة الهجرة بأوربا — يوسف كريم 06
- تطور إعلام التنظيمات الجهادية المتطرفة: القاعدة وداعش — رانيا عبد القادر عبد الله 22
- من ثقافة الدولة الوطنية إلى ثقافة التطرف العنيف — محمد السباعي 47
- إرهاب الذئاب المنفردة — ريما موسي 64
- الإستراتيجية الجديدة لجماعة بوكو حرام في الغرب الإفريقي: المرتكز التكفيري والتكتيك الجهادي — كمال العماري 85
- مواجهة الإرهاب: من أسلوب العقوبات الاقتصادية إلى مكافحة الإرهاب — خالد التزاني 107
- التطرف الديني في الخطاب العربي المعاصر وآلية معالجته — خميس أمحمد الجديد 128

دراسة حالة

- الدعم الإقليمي للمعارضة المسلحة في السودان — بشرى جاسم محمد 156

ترجمات

- مارك يورجين سماير، "إرهاب باسم الإله" — ترجمة: العياشي العدراوي 178

مراجعات وعروض كتب

- قراءة في كتاب تيري ايجلتون: "الإرهاب المقدس" — هشام مصباح 191
- لؤي خزعل جبر، "الدين والإيمان والأخلاق: دراسات في علم نفس الدين النقدي" — لؤي خزعل جبر 201
- Diego Gambetta, Steffen Hertog, « *Engineers of Jihad* » — أحمد محي خلف 208

دراســـات وأبحـــاث

Studies and Researches

دور اليمين المتطرف في أمننة الهجرة بأوروبا

The Role of the far right in securing immigration in Europe

Dr. Youssef Karim **د. يوسف كريم**[1]

مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية (فاس، المغرب)

Legal, Political and Economic Research Laboratory (Fes, Morocco)

ملخص: نجحت الحكومات الأوروبية المتعاقبة في العقود الأخيرة إلى حد بعيد في التهويل من ظاهرة الهجرة بشكل عام، ومن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على هذه البلدان. وأضحى موضوع الهجرة في الممارسات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي، يعتبر من أهم القضايا الأمنية التي أخذت فيه االتشديدات تتنامى، وتشكل نظريا وعمليا بالنسبة للأوربيين تهديدا حقيقيا. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة التهديد الذي تمثله الهجرة، والدور الذي تلعبه تيارات اليمين المتطرف، للتأثير على سياسات البلدان الأوروبية، وتعزيز مخاوفها من خطر الهجرة والمهاجرين.

كلمات مفتاحية: الهجرة، التطرف، الأمننة، الإرهاب، الاتحاد الأوروبي.

Abstract: Migration has become one of the most important security problems that threaten the stability and security of European countries. This study aims to analyse the nature of the threat posed by migration and the role played by far-right currents in influencing the policies of European countries and reinforcing their fears about the threat of migration and migrants.

Keywords: Migration, Extremism, securitization, Terrorism, European Union.

مقدّمة

أصبحت قضية الهجرة تشكل إحدى الظواهر العالمية التي تكتسي أهمية قصوى في عالم اليوم، وذلك بالنظر إلى التطور الهائل الذي عرفته وسائل الاتصال بين الدول والشعوب، ونظرا لتعاظم الفوارق بين هذه الأخيرة، ذلك أن النمو الاقتصادي والسكاني غير المتوازن داخل الدول وفيما بينها، يدفع بالهجرة إلى مستويات قياسية. ومن ثم كان لابد من مقاربة هذه الظاهرة ليس على مستوى وطني فحسب، بل ينبغي أن تكون موضوع اهتمام دولي على غرار باقي الظواهر العالمية

[1] البريد الإلكتروني Youssefk8@gmail.com

التي تهم مصير الإنسانية كالتنمية والبيئة والإرهاب وحقوق الإنسان. فإلى وقت ليس بالبعيد كانت العلاقات بين الدول المهاجر منها والدول المهاجر إليها محكومة بالإجراءات القانونية فقط. لذا كان الوضع مؤطرا بنصوص قانونية، تتضمنها إما اتفاقيات ثنائية بين دولتين وإما اتفاقيات دولية صادرة عن منظمات متخصصة تقرّ الحد الأدنى من الحقوق لليد العاملة المهاجرة. لكن بمجرد ما برزت إلى السطح مأساة المهاجرين وتصاعدت موجاتهم رغبة في الهجرة إلى الغرب بحثا عن آفاق اجتماعية جديدة، حتى أخذت دول الاتحاد الأوربي من خلال مؤسساته وهياكله تعمل على بلورة مقاربة أمنية وقانونية محكومة إلى حد بعيد بتصورات تلائم بشكل أو بآخر الخلفيات الإستراتيجية للأوربيين.

لقد تكرست هذه الصورة بشكل أكبر مع رواج خطاب يقصي التعددية الفكرية والثقافية، كما يعتّم على النجاحات التي حققها عدد كبير من المهاجرين في أوروبا في العديد من المجالات. وهو خطاب مضلل يتغذى على موضوع الهجرة، صادر عن تيارات وقوى وأحزاب سياسية توجد في السلطة كما في المعارضة، والتي أصبحت تعرف باليمين المتطرف، الذي لطالما شكّل تهديدا لليمين التقليدي، رغم الاتفاق الحذر حول خصائصهما المشتركة، على الأقل في ما يتعلق بالدفاع عن القيم والهوية الأوروبية وعن التقاليد القومية التاريخية. فبينما يدعو اليمين التقليدي للحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع بمنطق الحوار والعقلانية والحق في الاختلاف، فإن اليمين المتطرف، الراديكالي والشعبوي، يؤمن بقيم رجعية، ويبالغ في استخدام خطاب التمييز والعنصرية والشوفينية لحماية هذه الهوية التي يعتبرها مهددة من قبل الآخر المُغاير مهاجرا كان أو لاجئا. فما هي السياقات والظروف التي غذَّت صعود اليمين المتطرف بأوروبا؟ وكيف ساهم هذا الصعود في أمننة الهجرة بدول الاتحاد الأوروبي؟.

هذه الإشكالية المركزية تقود بدورها إلى ظهور تساؤلات فرعية تستدعي منا الإجابة عنها في معرض دراستنا، ويتعلق الأمر بمعرفة طبيعة التهديدات الجديدة التي تمثلها الهجرة على بلدان الاتحاد الأوروبي؟ وما إذا كانت ظاهرة الهجرة تنطوي فعلا على مخاطر وتحديات وتهديدات، أم أن التوظيف السياسي والإعلامي لها جرّدها من كل إيجابياتها وجعلها هاجسا أمنيا للدول الأوروبية؟ وما الذي يجعل بلدان الضفة الشمالية تخشى الهجرة والمهاجرين من جنوب المتوسط، هل عددهم وكثافتهم أم ثقافتهم وتأثيرهم على التوازن الداخلي للمجتمعات الأوربية؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، إلى جانب الأسئلة الفرعية التي تثيرها، تنطلق الدراسة من فرضية أولية ضابطة مؤداها أن تيارات اليمين المتطرف في أوروبا، لم تكن لتتنامى وتتصاعد، لولا المتغيرات الإقليمية والدولية التي حولت الهجرة من ظاهرة إنسانية اجتماعية إلى قضية أمنية، وساهمت في تبرير النزوع الأوروبي المفرط في انتهاج المقاربة الأمنية في التعاطي مع مشكلة الهجرة ومواجهة التهديدات والمخاطر الجديدة. وبناء على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، فقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل خطاب وممارسات وسلوك اليمين المتطرف ونسقه القيمي، وتسليط الضوء على التحولات والمتغيرات التي ساهمت في تنامي هذا التيار وتداعياته على المهاجرين واللاجئين.

واتساقا مع ما تقدم، ستفحص الدراسة طبيعة التهديدات التي أصبحت تمثلها الهجرة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وتدفعها إلى تصنيفها ومقاربتها كقضية أمنية، جعلت اليمين المتطرف يستغلها للتأثير على سياسات بلدان أوروبا في مجال الهجرة، والترويج لأطر فكرية مزعجة، من قبيل "إرهاب" أو "أسلمة" أوروبا.

أولا: الهجرة في السياسة الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي

على الرغم من أن الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست جديدة، كونها برزت بشكل جلي في أواخر الثمانينات، غير أنها تطورت بشكل ملفت وتزايدت في السنوات الأخيرة تحت ضغط مجموعة من العوامل. فعلاوة على الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها العديد من الدول الإفريقية، وبخاصة منها الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء والساحل، حيث تقترن هذه المشاكل بالصراعات السياسية والعسكرية، وضعف الدولة المركزية وعدم قدرتها على بسط السيطرة على ترابها وإقليمها. كما أن الدول التي تعتبر معبرا نحو الضفة الأخرى تتميز بشساعة حدودها وصعوبة تضاريسها بما يعقد عمليات مراقبة العبور.

وإذا كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي يعتبر الدافع الأكبر لتنامي الظاهرة عبر المتوسط، فهذا لا يعني أنه السبب الوحيد، إذ غالبا ما يتم تجاهل الدور الذي لعبته التدابير الأمنية والقانونية والتشريعية لدول الاستقبال، والتي تحولت معها الهجرة من قضية اجتماعية-إنسانية إلى قضية أمنية تتطلب مواجهتها اعتماد مقاربة أمنية وحتى عسكرية. وتحوّل معها المهاجرون من مكون أساسي من مكونات النسيج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الأوربي، إلى عنصر من عناصر عدم الاستقرار وأحد التهديدات الجديدة لأمن ورفاهية وهوية أوربا. وانتهى بها المطاف لتصبح موضوعا ذا حساسية

متزايدة كثيرا ما يؤدي إلى مناقشات استقطابية وساخنة، لاسيما خلال الانتخابات الوطنية التي تنقل الظاهرة من مجرد تعبير عن حركة انتقال بشري غير قانوني وغير منظم لمستضعفين يبحثون عن مستوى عيش أفضل إلى نموذج تصادمي تنازعي بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

1. الهجرة كتهديد للأمن الأوروبي

ارتبط إنشاء السياسة الأوربية للهجرة بمسار توحيد الفضاء الأوروبي القائم على تحرير جميع المبادلات بين الدول الأعضاء بما فيها السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، وكذا الأشخاص، الأمر الذي يقتضي التفكير في طريقة للتعامل مع رعايا الدول غير الأعضاء القادمين من جنوب المتوسط من حيث التنقل والإقامة والعمل والحماية الاجتماعية. وبعد أن كانت في حاجة ملحة إلى الأيدي العاملة المهاجرة لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية،[1] أصبحت قضايا الهجرة هاجسا يؤرق بلدان شمال المتوسط ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع. ونتيجة لذلك أضحى موضوع الهجرة في القوانين والممارسات السياسية لدول الاتحاد الأوربي، من أهم القضايا الأمنية التي أخذت فيها التشديدات تتنامى، وتشكل نظريا وعمليا بالنسبة للأوربيين تهديدا حقيقيا.

في إطار تصنيفه للتهديد، اعتبر المؤرخ الإيطالي ماريو توريلي (Mario Torelli) أنه بجانب التهديد الشامل والكلي الذي شكله الاتحاد السوفياتي، هناك التهديد الجزئي الذي تعتبر الهجرة إلى جانب الإرهاب والإسلام أحد مكوناته. أما أن الاتحاد السوفياتي قد زال وزال معه الخطر الشيوعي، فقد أصبح ينظر إلى هذه العوامل على أنها ظواهر تؤثر بشكل كبير في القدرة الدفاعية الأوروبية. فالمد المتنامي للهجرة، يعتبر سببا من أسباب الاضطراب الاجتماعي، ومسًّا بالهوية الوطنية وإخلالا بالتوازنات الداخلية؛ وكل هذا يؤدي في آخر المطاف إلى تهديد الأمن الوطني. هذا الإحساس ساهم بشكل كبير في إدراج قضايا الهجرة في معاهدة الوحدة ضمن القضايا الأمنية بالدرجة الأولى.

إن الاختلاف بين ضفتي المتوسط والتفاوت الذي كان إلى حد ما محصورا في نطاق اقتصادي، بدأ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي يتخذ أبعادا أخرى لتشمل الأمن.[2] إننا نعيش مفارقة غريبة، مصدرها هذا الغرب الذي يعيش على نشوة الانتصار على الشرق، الذي أكّد تفوق النظام

[1] عبد الله تركماني، «إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو متوسطية، » **مجلة مقاربات** (2006)، في:
https://ibn-rushd.org/forum/Turkmani.html

[2] حسن زرفة، «البعد الأمني في العلاقات الأوربية المغربية"»، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، مراكش 2000 – 2001)، ص102.

الليبرالي القائم على ثقافة عالمية منفتحة، وبشكل موازي يعيش هذا الغرب انطواء على الذات ويعمل على تحصين نفسه من المد المتنامي "للبرابرة الجدد" حيث أصبح من باب الحلم السياسي أن تتصور دول الجنوب بروز وحدات أوربية، تؤكد في نفس الوقت وحدتها وانفتاحها على مجموعات ولو قريبة جغرافيا أو سياسيا، لتذهب معها إلى التعاون الدقيق في قضايا التنمية ومراجعة آليات التبادل اللامتكافئ.[1]

لقد أصبح المهاجرون موضوعا تعلق عليه كل مشاكل الأوربيين (ثقافية، اجتماعية، سياسية أو ديموغرافية). ومن هنا تبدأ فكرة "التهديد" في التشكل والبروز، فهو تهديد ذو بعدين: 1) تهديد اجتماعي يأتي عندما يرفض المهاجرون، خصوصا الأجيال الثانية والثالثة، بعد أن يتم إدماجهم في المجتمعات الأوروبية، إطارا قانونيا يضعهم في مرتبة أدنى. 2) تهديد وطني يأتي من خلال التشبع بالحداثة والانصهار فيها، دون حد التماثل الوطني، أي استمرارية الارتباط بالوطن الأصلي.

هذا التحول في طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول وأمن المجتمعات والأفراد، ساهم في بناء المقاربة الأمنية الأوروبية لمواجهة التهديدات والمخاطر الجديدة في المتوسط، وخاصة القادمة من الضفة الجنوبية. ففي الوقت الذي سقط فيه حائط برلين ما بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، فإن سورا عازلا يشيّد بقوة وبسرعة ما بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ أدى تدفق المهاجرين إلى بروز مشاكل جديدة لم تكن مطروحة في السابق. وقد أخذت هذه المشاكل في الاستفحال لدرجة أصبحت تهدد الاستقرار السياسي والأمني، لذلك سارعت بلدان الضفة الشمالية إلى التحكم القوي في تيارات الهجرة، والوقوف في وجه ارتفاع أعداد المهاجرين لديها، وذلك كرافد من روافد تجسيد سيادتها على إقليمها، وعلى كل من يقع فوقه من المواطنين أو الأجانب.

2. المقاربة الأمنية و التشريعية لأوروبا

ارتبط إنشاء السياسة الأوربية للهجرة بمسار توحيد الفضاء الأوروبي القائم على تحرير جميع المبادلات بين الدول الأعضاء بما فيها السلع، الخدمات، رؤوس الأموال، وكذا الأشخاص، الأمر الذي يقتضي التفكير في طريقة للتعامل مع رعايا الدول غير الأعضاء القادمين من جنوب المتوسط من حيث التنقل والإقامة والعمل والحماية الاجتماعية. وبعد أن كانت في حاجة ملحة إلى الأيدي

[1] عبد الحميد مزيان، **الحلول الوطنية والإنسانية لقضايا الهجرة بين المغرب العربي وأوروبا الاثني عشر دولة** (المغرب: منشورات أكاديمية المملكة المغربية، 1992)، ص99.

العاملة المهاجرة لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية،[1] أصبحت قضايا الهجرة هاجسا يؤرق بلدان شمال المتوسط ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع، ونتيجة لذلك بدأ اهتمام حكومات الدول الأوروبية بمشكلة الهجرة في محاولة لوضع حلول لها. غير أن هذا الاهتمام من قبلها قد اختزل المشكلة في بعدها الأمني فقط، وتغاضى عن أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتكون بذلك مقاربة غير كافية بعيدة عن المقاربة الشمولية المطلوبة. وقد ركزت غالبية المشروعات التي طرحت لمكافحة الهجرة من الجانب الأوروبي على منع المهاجرين غير الشرعيين بالقوة من التسلل إلى الضفة الشمالية سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز أو ترحيل المهاجرين، وكذا من خلال تشديد الرقابة على الحدود والرفع من قدرات الحراسة على طول سواحلها؛[2] وكلها إجراءات تنبني على هاجس صد "الخطر" القادم من الضفة الجنوبية. وكل ما تتخذه دول أوروبا إنما يخدم "محاصرة الخطر"، والذي ما هو في الحقيقة سوى واقع سيئ فرضته عليها الجغرافيا، فاضطرت للتعامل معه بطريقة معينة لتحصين ذاتها من عواقبه.[3]

لم تكتف الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات أمنية لمواجهة مد بشري قادم من جنوب المتوسط من خلال التأسيس لما أسماه وزير الداخلية الإسباني الأسبق "خايمي مايور أوريغا" (Jaime Mayor Oreja) "ثقافة أمنية جديدة" مفادها تطوير التنسيق بين أجهزة الأمن في بلدان الاتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة، ومراقبة الحدود، ومنع التسلل، بل بادرت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية والقانونية في محاولة للوقوف في وجه تصاعد الآثار السلبية لذلك على هذه البلدان. وقد تم ذلك من خلال آليات وضوابط قانونية على شكل اتفاقيات ومعاهدات فيما بينها، وذلك كمثال على انغلاق أوروبا على محيطها الداخلي، وحرمان مواطني دول العالم الثالث وبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط من حق التنقل نحو أوروبا.

في هذا السياق يعد اتفاق شنغن[4] النموذج الأمثل والأنجع خلال هذه الفترة لتنظيم الأمن الأوروبي، حيث طرح هذا الاتفاق مفهومي" الحدود الداخلية" و"الحدود الخارجية" للاتحاد الأوروبي،

[1] عبد الله تركماني، مرجع سابق، ص77.

[2] في سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية، قررت الدول الأوروبية الأعضاء في أكتوبر 2004، تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي والتي أصبحت تعرف باسم فرونتكس (FRONTEX).

[3] نبيل زكاوي، «التعاون الأورو مغربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 11مارس 2004 بمدريد،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق فاس، 2007 – 2008)، ص97.

[4] « Accord relatif à la suspension graduelle des contrôles aux frontières communes, » signé le 14 juin 1985 à Schengen (village Luxembourgeois à la frontière Franco-allemande) et « la Convention additionnelle de l'accord de Schengen, » signée le 19 juin 1990.

مدليا بذلك بتصور محدد للأمن وامتداداته الجغرافية[1]. وبعد توقيع اتفاقية شنغن أصبحت سياسة أوروبا تجاه الهجرة تنبني على أهمية وضع سياسة مشتركة بهدف جعل أوروبا قلعة محصنة يصعب ولوجها. ولتأكيد هذه السياسة، عملت أوروبا على توقيع اتفاقيات أخرى في إطار الاتحاد، أهمها اتفاقية ماستريخت سنة 1992، واتفاقية أمستردام سنة 1997.

إن تركيز الدول الأوروبية على ضرورة وقف فلول الهجرة من جنوب المتوسط بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية، يجعل التساؤل يثار حول ما إذا كانت المقاربة الأمنية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي تعد الحل الأنجع لهذه المعضلة أم لا؟ فمن وراء إجراءات الاعتقال والترحيل والمراقبة والحراسة المتبناة من قبل بلدان الاتحاد الأوروبي شاغل أمني مضمر يعتمد تمييزا صارخا بين المجموعات، يتمثل في تحرير تنقل الأشخاص من بلدان الإتحاد الأوروبي فيما بينها، ويمنع الانتقال الحر بين البلدان الأوربية للأجانب القادمين من الضفة الجنونية للبحر المتوسط، بشكل أرادت منه الدول الأوربية أن تجعل من نفسها قلعة يصعب اختراقها أو سورا عاليا لا يمكن تسلقه.[2] وبمعنى آخر فإن البلدان الأوربية قد اختارت واقعا وعملا بمنطق اليمين المتطرف وطروحاته المغالى فيها، ولاسيما ما يتعلق منها بالربط بين منع تدفق المهاجرين وحل الأزمة الاقتصادية ومواجهة مشكل الإرهاب عوض البحث عن الأسباب الحقيقية وراء فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات الأوروبية. فكيف ساهم اليمين المتطرف بتياراته ومواقفه وخطاباته في أمننة الهجرة بدول الاتحاد الأوروبي؟

ثانيا: المداخل التفسيرية لأمننة الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي

يعبّر مفهوم "أمننة" الهجرةعن التوجهات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي، وعن النفوذ السياسي الذي تملكه المعارضة خاصة اليمينية المتطرفة، بشقيها الراديكالية والشعبوية. لقد أكد "باري بوزان" (Barry Buzan)، أحد رواد مدرسة كوبنهاغن، أن إضفاء الطابع الأمني على مجال معين يتم عبر عملية خطابية لغوية، إذ يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية.[3] كما أكد "باري بوزان" أن الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، فهو مرتبط بقدرة المجتمع على الاستمرار،

[1] Nathalie Berger, *la politique européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives* (Bruxelles: Bruyant, 2000), p.26.

[2] كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط** (بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013)، ص232.

[3] مرسي مشري، «أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوربية: الدوافع والانعكاسات، » **سياسات عربية**، العدد15 (2015)، ص64.

والمحافظة على خصوصيته والإبقاء على جوهره الحقيقي وشخصيته الأساسية ضد أي تهديدات محتملة أو فعلية، وحماية كيان الدولة من الانقسامات الإثنية والطائفية وغيرها بفعل أزمة الهوية. وفي غياب الأمن الاجتماعي يحصل ما يسميه بوزان "المأزق الأمني المجتمعي"، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين، وهو ما يعني ضرورة التمييز بين "نحن" و"هم".[1]

من هذا المنطلق، شهدت السنين الأخيرة تصاعدا لنشاط اليمين المتطرف في أوروبا، حيث يشكل العداء للأجانب ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية والدفاع عن هوية إثنو-وطنية والدعوى إلى الحد من الهجرة، القاعدة المشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف؛ لذا يطلق عليها أحزاب ضد الهجرة.[2] وقد تضاعفت الضغوط على المهاجرين في أوروبا خاصة في ضوء الاعتداءات والهجمات الإرهابية التي شهدتها عدد من الدول الأوروبية، والتي انطبعت بتغول الطرف الأوروبي في الربط الميكانيكي بين الهجرة والإرهاب.

1. أسس ومبادئ اليمين المتطرف

رغم أن تشكيلات ومشارب أحزاب اليمين المتطرف تختلف حسب السياقات الخاصة بكل بلد، فإنها تشترك كلها في خصائص عامة ومرتكزات إيديولوجية تميزه كتيار سياسي واحد ومتجانس. ويمكن تعريف اليمين المتطرف بشكل عام على أنه "مجموعة من الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية، تدافع عن الأفكار والقيم الرجعية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي ترتكز على النزعة الوطنية، والأفكار والمفاهيم المحافظة والتقليدية، أو على إيديولوجيات فاشية."[3] تتميز الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا بكونها تشترك في ثلاثة أسس رئيسية وهي: القومية أو الانتماء للوطن؛ العداء للأجنبي؛ والنظرة الشوفينية للرفاهية، حيث يجب على الدولة أن تضمن من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب.[4] فالمرجعية الأساسية التي تستند عليها هذه الفئة من الأحزاب هي الإقصاء الكامل للإثنيات الأخرى، سياسيا

[1] Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde (eds), *Security: A New Framework For Analysis* (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998).

[2] رابح زغوني، «الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية،» **المستقبل العربي**، العدد 421 (مارس 2014)، ص123.

[3] جيلالي بشلاغم، «العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010،» (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010)، ص106.

[4] سعدون حفيظة، «تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا،» (رسالة لنيل الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2016/2015)، ص62.

واقتصاديا وثقافيا من مجتمع الأغلبية، والدعوة إلى إخضاعها إلى مقاربات أمنية صارمة، وتفعيل قناعة ما يسمى بـ "la tolérance zéro" بدلا من إتباع سياسات الاندماج وتحقيق التقارب الثقافي بينها وبين المجتمع الأصلي، وهيكله اطروحات تترجم مستويات تطور الفكر الفلسفي العدائي لرواد التنظير اليميني المتطرف في عملية شكلنة النظام الاجتماعي الإثني.[1]

إن إثارة الفوبيا من الهجرة والمهاجرين يرتبط في الغالب بالسياقات الانتخابية الأوروبية، وتستثمرها بالدرجة الأولى الأحزاب اليمينية المتطرفة التي أصبحت طرفا ثابتا في المعادلات الانتخابية، وفاعلا سياسيا يتزايد تأثيره في صياغة الرأي العام الأوروبي، لأنها نصبت نفسها مدافعة عن التميز الثقافي والديني الأوروبي، ونظرتها إلى المجتمع من خلال ثنائية "نحن" و"هم"[2]، حيث تقتنص هذه المناسبات لإثارة مشاعر العداء والكراهية للهجرة والمهاجرين، وتصويرهم كخطر يهدد الوحدة القومية والتماسك الوطني.[3] وبسبب خطابها المناهض للهجرة، والرافض للتعددية الثقافية، نجحت هذه الأحزاب تدريجيا في فرض تواجدها في الساحة السياسية. ويكفي أن نتأمل النتائج الانتخابية المبهرة التي صارت تحققها أحزاب اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي،[4] وفي الانتخابات المحلية والتشريعية منذ عام 2015، كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (1): نتائج أحزاب اليمين في الانتخابات التشريعية

اسم الحزب	تاريخ الانتخابات	النسبة المئوية %
حزب فوكس الاسباني (VOX)	2019	10.3
حزب رابطة الشمال الإيطالي (LEGA)	4 مارس 2018	17%
الحزب الديمقراطي السويدي (SD)	2018	17.5
الحركة من أجل المجر (JOBBIK)	2018	19.1
جزب الحرية النمساوي (FPO)	15 أكتوبر 2017	26
الجبهة الوطنية الفرنسية (FN)	2017	13.7
حزب الاستقلال البريطاني (UKIP)	2017	1.8

[1] Gilles Ivaldi, *Enjeux sécuritaires et droites populistes en Europe* (Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, 2002), p.2.

[2] رينا سبنافي، «صعود اليمين المتطرف: الأسباب والتداعيات، دراسة تحليلية،» المركز الديمقراطي العربي (برلين، ألمانيا)، في: https://democraticac.de/?p=46400.(تمت زيارة الموقع بتاريخ 2020/10/12)

[3] Hans-Georg Betz, «Contre la mondialisation: xénophobie, politiques identitaires et populisme d'exclusion en Europe occidentale,» *Politique et Sociétés*, Vol.21, N.2 (2002), p.27.

[4] على سبيل المثال، خلال انتخابات البرلمان الأوروبي سنة 2019، حصد حزب "بريكسيت" البريطاني 32.84 بالمائة من الأصوات، وفاز حزب "الجبهة الوطنية" الفرنسي بنسبة 23.31 بالمائة من الأصوات، وحصل حزب "الرابطة الإيطالي" على 33.64 من الأصوات.

حزب البديل الألماني (AFD)	2017	12.6
حزب الشعب الدانمركي (DF)	يونيو 2015	21.1

Source: https://fr.statista.com/infographie/17834/resultats-partis-extreme-droite-en-europe/

وبذلك أصبحت أحزاب اليمين المتطرف جزءا من اللعبة السياسية الأوروبية يحسب لها حساب في صوغ سياسات الهجرة؛[1] هذا إن لم يكن تصور اليمين للمهاجرين هو السائد حتى لدى التيارات السياسية المعتدلة سواء كانت في اليمين أو في اليسار.[2] في هذا السياق أصبحت الأفكار المعادية للمهاجرين موضوعا للتبرج السياسي العلني، وأصبح من كان يخجل من مصافحة أو مجالسة السياسيين العنصريين أمثال "Jean Marie Lepen" يعتمد برامج سياسية شبيهة ببرامجه، ولم يعد خافيا أن أوروبا الرسمية وأوروبا الشعبية تلتقيان حول مناهضة الهجرة والمهاجرين من خارج الفضاء الأوربي الكبير.[3]

من بين التفسيرات التي قدمت لاستقراء التوسع المتزايد لشعبية الأحزاب اليمينية، أن قضية الهجرة التي تشكل المنطلق الروحي والفكري لهذه الأحزاب، أصبحت محط اهتمام كبير حتى بالنسبة للناخبين على الأحزاب غير اليمينية، ناهيك عن التقصير أو اللامبالاة التي ميزت مواقف الحكومات الأوربية في نهج سياسات من شأنها الحد من انتشار الثقافة اليمينية المتطرفة في أوساط الطبقات الاجتماعية غير اليمينية تقليديا، حيث تم اتهام هذه الحكومات بعبارة " being Blind in the right eye"، بمعنى غض الطرف عن تنامي المد اليميني واتساع رقعته يوما بعد يوم.[4]

ولفهم خلفيات الخطاب السياسي المناهض للمهاجرين، أعطى بعض المحللين السياسيين من بينهم النمساوي "Hans Georg Betz" تفسيرا خاصا مفاده أن مرور المجتمعات الغربية من مرحلة الرأسمالية الصناعية والمرتبطة أساسا بدور الدولة المحتكرة إلى مرحلة الرأسمالية ما بعد التصنيع الفردانية أفرز عدة متغيرات ساهمت في التفكك الاجتماعي، وزوال منطق الأنظمة التقليدي القائم على الديمقراطية الاجتماعية، ما دفع بالفئات الاجتماعية التي لم تتهيأ لهذه المرحلة الجديدة إلى البحث عن متهم ومتسبب في هذا التحول. وفي هذا الإطار يجد المهاجرون أنفسهم في قفص الاتهام

[1] حسين طلال مقلد، **نظرية الأحزاب: الأحزاب الأوروبية فوق القومية والبرلمان الأوروبي معالم رؤية مستقبلية** (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط.1، 2020).

[2] مرسي مشري، مرجع سابق، ص67.

[3] El ouazzani Abdelmalek, Malki M'hammed, «l'Europe et l'immigration relativiser l'image de citadelle assiégée,» actes du colloque international organisé par C.E.C.O.P à Marrakech (26 – 27 Nov. 1999), Série Séminaires et colloques N° 16, pp.77-78.

[4] Ahmed Chaarani, *La mouvance islamiste au Maroc du 11 septembre2001 aux attentats de Casablanca du 16 Mai2003* (paris: Editions Karthala, 2004), p.202.

باعتبارهم منافسين غير مرغوب فيهم لدى المجتمعات الأوربية، ولأن نموذج الدولة المحتكرة لم يعد بإمكانه الاستجابة لمتطلبات المواطنين وخاصة فئة المهاجرين الذين يشكلون عبئا ثقيلا على اقتصاديات البلدان الأوروبية المستقبلة للمهاجرين.[1]

2. الربط بين الهجرة والإرهاب

ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في تعزيز موقف الأحزاب اليمينية وتأكيد صحة أطروحاتها حول المهاجرين المختلفين ثقافيا، حيث أسست تلك الأحداث لمفهوم جديد حول الخطر أو التهديد، وأصبح الرأي العام الغربي ينظر إلى الجاليات المهاجرة الإسلامية بعين سلبية، وإلى العنف الإسلامي بأنه عنف سياسي وإيديولوجي، وإن كانت الممارسة تشهد من حين لآخر بعضا من مظاهره المافيوزية؛[2] بمعنى أن ممارسة العنف من لدن أفراد وجماعات ذات انتماء إسلامي، تستند إلى حد كبير على عوامل عقائدية، وعلى قناعات دينية وتصورية للشاكلة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع.[3] فعندما يصبح تحديد مفهوم التهديد الإرهابي في الصراعات الدولية الحالية قائما على أساس ثقافي أو حضاري وليس على أساس اقتصادي أو اجتماعي، يضع المواطن الأوروبي القيم الثقافية معيارا لتحديد مصدر الخطر، وتكون الهوية الأوروبية محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنا ممن يختلفون عن الشعوب الأوروبية في القيم والمعتقدات.[4]

استقر في الوعي الجمعي لكثير من الأوروبيين الارتباط الشرطي بين الأحداث الإرهابية والمسلمين.[5] وجاءت أحداث مدريد في 11 مارس 2004، وتفجيرات لندن في 7 جويلية 2005، وأحداث "شارلي إيبدو" (Charlie Hebdo) بباريس 2015، والهجوم الإرهابي بساحة "لاس رامبلاس" (Las Ramblas) الشهيرة بالعاصمة الكتلانية في أوت 2017، لتعزز الربط المختزل بين وجود المهاجرين وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وجعل دول الاتحاد الأوربي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها في ضوء حرب الأفكار والثقافات التي يروج لها المفكرون القوميون. وقد كانت أحزاب اليمين المتطرف في

---

[1] Hans-Georg Betz, «The New politics of the right Neo-populist », *Revue Problèmes politiques et sociaux*, N°849 (22/12/2000), p.57.

[2] M. C. Ferjani, «Islamisme et violence transnationale. Participation scientifique,» dans: violence transnationale et sécurité intérieure (paris : Editions Panthéon Assas, 1999), pp.88-89.

[3] هشام هدي، «الأبعاد الأمنية للسياسات الأوروبية حول الهجرة: نموذج المقاربة الأمنية الهولندية للهجرة المغربية،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق فاس، 2008 -2009)، ص ص64-65.

[4] Magda Fahsi, «The Rise of Europe's Far-Right: A Trivialization of Anti-Immigrant Discourse», *Mint Press News,* (27 August 2012) : http://www.mintpress.net/the-rise-of-europes-far-right-a-trivializa-tion-of-anti-immigrant-discourse.

[5] Ergin Ergûl, «L'islamophobie et les stratégies contre le terrorisme,» (CPIDH, Mars 2017) : https://oic-iphrc.org/fr/data/docs/studies/238524.pdf.

مقدمة الأصوات التي تبنت الخطاب الاسلاموفوبي في الغرب حيث حظي مفهوم "أسلمة أوربا" بنقاش واسع في الأدبيات اليمينية في أوروبا.[1] وهو يعني أن المسلمين الذين يمثلون حضارة "دونية" يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ بما يكفي لتشكيل تهديد حقيقي للهوية الأوربية من قبل الآخر (القادمون الجدد)[2]، لذا وجب منع الهجرة من البلدان الإسلامية نحو أوروبا المتشبعة بقيم الحرية والعلمانية والعقلانية، والمرتبطة ارتباطا شديدا بقيمها المسيحية.[3]

إن نمو النزعات المعادية للأجانب في دول الاتحاد الأوروبي، وتصاعد نسبة التيارات اليمينية المتطرفة في مراكز اتخاذ القرار، وزيادة الضغط الأمريكي على الدول الأوروبية للانخراط في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ومن ثم التضييق على الجاليات العربية والإسلامية، كان من المحددات التي أربكت حرية تنقل الأفراد من الجنوب إلى الشمال المتوسطي، كما أن بعض الأحداث المعزولة قد شكلت إحدى أدوات تحريك مخزون الحقد والعنصرية، وأعطت مبررات لرفض كل أنواع التعاون مع أطراف الضفة الأخرى.[4] لم تكن تهمة الإرهاب سوى أداة وذريعة وإيديولوجيا، تستخدمها التيارات الراديكالية وقوى اليمين المتطرف كلما اقتضت الحاجة للنيل من المهاجرين، وترويج شعار "حماية المجتمعات الأوروبية من خطر التهديدات الإرهابية". ولهذا فهي أسيرة نمطية ونظرة تجزيئية بعيدة عن الواقع.[5] وأمام وضعية الانسداد هذه، لابد من التحرك من جديد في اتجاه الانفتاح على كل العقائد والنهل منها، وإقامة حوار كوني بين الأديان من أجل القطع مع الأحكام النمطية الجاهزة، والسعي إلى تكريس شعار "حوار الحضارات"، بدل الصراع العدمي والتدميري الراهن.

إن التوجس الأوروبي من اللقاء بين الهجرة والإرهاب وإن كان واردا على خلفية أحداث سابقة هزت عواصم أوروبية، فإن الدفع به إنما يراد منه تبرير النزوع الأوروبي المفرط في انتهاج المقاربة الأمنية في التعاطي مع مشكلة الهجرة، وكذا لتبرير موجة الأعمال العنصرية التي تمارسها تيارات اليمين المتطرف ضد المهاجرين ببلدان الاستقبال.

---

[1] «le rapport annuel de la Commission européenne contre le racisme et l'intolérance,» (ECRI, Strasbourg, juin 2018):
https://www.cbcs.be/IMG/pdf/rapport_annuel_2017-ecri.pdf?1935/a320fc2194161304beb72b641426238bd18fc5fe

[2] حميداني سليم، بن سعدون اليامين، **بناء الخريطة الإدراكية للإسلام والمسلمين في الغرب: الإسلاموفوبيا واقعا** (برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية)،ص99.

[3] يحيى اليحياوي، **الإسلام الأوربي: صراع الهوية والاندماج** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.1، 2010)، ص ص29-93.

[4] نبيل زكاوي، «جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي،» **سياسات عربية**، العدد 19 (مارس2016)، ص32.

[5] سوهيلة لغرس، «الاسلاموفوبيا: مقاربة بين الفكر والواقع،» **قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد الثاني (نوفمبر 2019)، ص31.

ليست قضية الهجرة من القضايا التي يمكن أن تختفي بين عشية وضحاها، فهي أعقد من مجرد التعاطي مع نتائجها وفق مقاربات أمنية ضيقة. كما أن الإجراءات ذات الطابع القمعي والزجري لن تمنع من تدفق الجموع الغفيرة من المهاجرين الذين لم يعد يخيفهم حتى الخطر الذي يهدد حياتهم من جراء استعمالهم قوارب الموت للوصول إلى آفاق مجهولة يعتقدون أن فيها الحل والخلاص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبطون فيها. وإذا كان على أوروبا أن تقتنع بأن المنطق الأحادي والمبالغة في استحضار المدخل الأمني الذي لم يحقق النتائج المرجوة في مجال تدبير تدفقات الهجرة، فإن المنطق ذاته يفرض على أوروبا أن تتخلى عن الطرح الذي يجعل العناصر التي تصنع المواطنة هي الثقافة والعرق والدين والتاريخ المشترك. فأوروبا على امتداد تاريخها لم يكن لها تاريخ مشترك وعرق مشترك ودين واحد، وعاشت حروبا سياسية عرقية ودينية على امتداد قرون.[1] وهذه المفاهيم هي أسطورية أكثر منها واقعية، وقد تم توظيفها إيديولوجيا من طرف أحزاب اليمين المتطرف التي تريد شيطنة المهاجرين، وبالتالي فإن المطلوب من دول أوروبا هو أن تركز على التعددية الثقافية والعرقية والدينية، وأن تقتنع بأن الهويات تلتحم فيما بينها لتخلق مواطنة متجانسة يعتبر الإسلام على غرار باقي الثقافات الأخرى جزء فاعلا فيها،[2] بدل العمل على توسيع مساحات تزلزل الروابط الإثنو- قومية.

خاتمة

أصبحت "أمننة" الهجرة أحد الجوانب الأساسية للعقيدة الأمنية الأوروبية، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، لم تتردد بلدان الإتحاد الأوروبي في اتخاذ إجراءات تقييدية سواء بالنسبة لفتح حدودها في وجه المهاجرين أو تقليص فرص إقامتهم الدائمة أو تشديد المراقبة على سواحلها باستعمال أحدث الأجهزة التكنولوجية. وقد استغلت أحزاب اليمين المتطرف، بامتداداتها العنصرية والشعبوية، قضية الهجرة والمهاجرين للتمدد أكثر داخل مجتمعاتها، وكسب مساحات جديدة داخل الكتلة الناخبة الأوروبية، بالتركيز على خطاب الكراهية للأجانب والتحذير من تدهور الأزمة في حال استقبال المهاجرين.

[1] عبد الواحد أكمير، «العرب الأوربيون: الهوية، التربية والمواطنة،» **المستقبل العربي**، العدد 429 (نوفمبر 2014)، ص ص90-91.

[2] Moha Ennaji, «Maghrébins en Europe: entre Modernité et Islamisation,» In: *Migrations et Hybridité : Le paradigme Maghreb-Europe* (éditions Centre Sud Nord, 2012), pp.72-73.

بسبب التوظيف الأمني لظاهرة الهجرة، ظهرت دوائر سوداء كبيرة حول حماية حقوق الإنسان والحريات، بما يتماشى والشعارات الكبيرة التي طالما رفعتها الدول الأوروبية في سياستها الخارجية المشتركة، ومدى وفائها بالتزاماتها الدولية المترتبة عن تبنيها لاتفاقيات تتعلق بحقوق المهاجرين واللاجئين. كما كشف التوظيف الأمني للهجرة أيضا نزعتها العنصرية المتطرفة، ونظرتها الاحتقارية المتكبرة والمتمركزة حول الذات تجاه الثقافات والشعوب الأخرى، والتي ترفض الحوار والتعاون، وتنحو نحو المزيد من الهيمنة والصدام.

ومع تنامي صعود اليمين المتطرف سياسيا وانتخابيا، تبدو الحاجة ماسة إلى تبني استراتيجيات فعالة، وتطوير سياسات شمولية ومتكاملة للحفاظ على تماسك المجتمعات وحمايتها من كل فكر أو سلوك يهدد أمنها واستقرارها، ويوفر الظروف المناسبة للتعايش والتسامح بين كل الأفراد تحت سقف المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية. كما تبدو الحاجة ماسة أيضا إلى تفعيل دور جمعيات المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني، العربية والإسلامية في أوروبا، بالتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان في مواجهة خطاب اليمين المتطرف من خلال الاستثمار في سياسات الاندماج التي تطرحها بعض الدول الأوروبية، والانخراط في النسيج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الأوروبي.

المراجع

باللغة العربية

حسين طلال مقلد، **نظرية الأحزاب: الأحزاب الأوروبية فوق القومية والبرلمان الأوروبي معالم رؤية مستقبلية**، ط.1، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2020).

عبد الحميد مزيان، **الحلول الوطنية والإنسانية لقضايا الهجرة بين المغرب العربي وأوروبا الاثني عشر دولة** (المغرب: منشورات أكاديمية المملكة المغربية، 1992).

كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط** (بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013).

يحيى اليحياوي، **الإسلام الأوربي: صراع الهوية والاندماج** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.1، 2010).

حميداني سليم، بن سعدون اليامين، **بناء الخريطة الإدراكية للإسلام والمسلمين في الغرب: الإسلاموفوبيا واقعا** (برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية).

مرسي مشري، «أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوربية: الدوافع والانعكاسات، » **سياسات عربية**، العدد15 (2015).

نبيل زكاوي، «جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي،» **سياسات عربية**، العدد 19 (مارس2016).

رابح زغوني، «الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيو ثقافية،» **المستقبل العربي**، العدد 421 (مارس 2014).

عبد الواحد أكمير، «العرب الأوربيون: الهوية، التربية والمواطنة،» **المستقبل العربي**، العدد 429 (نوفمبر 2014).

سوهيلة لغرس، «الاسلاموفوبيا: مقاربة بين الفكر والواقع،» **قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد الثاني (نوفمبر 2019).

هشام هدي، «الأبعاد الأمنية للسياسات الأوروبية حول الهجرة: نموذج المقاربة الأمنية الهولندية للهجرة المغربية،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق فاس، 2008 -2009).

جيلالي بشلاغم، «العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010،» (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010).

سعدون حفيظة، «تأثير الهجرة غير الشرعية على صناعة خطاب اليمين المتطرف في أوروبا،» (رسالة لنيل الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2016/2015).

حسن زرفة، «البعد الأمني في العلاقات الأوربية المغربية»، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، مراكش 2000 – 2001).

نبيل زكاوي، «التعاون الأورو مغربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 11مارس 2004 بمدريد،» (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق فاس، 2007 - 2008).

باللغة الأجنبية

Nathalie Berger, *la politique européenne d'asile et d'immigration, enjeux et perspectives* (Bruxelles: Bruyant, 2000).

Barry Buzan, Ole Waever, Jaap de Wilde (eds), *Security: A New Framework For Analysis* (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998).

Gilles Ivaldi, *Enjeux sécuritaires et droites populistes en Europe* (Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, 2002).

Ahmed Chaarani, *La mouvance islamiste au Maroc du 11 septembre2001 aux attentats de Casablanca du 16 Mai2003* (paris: Editions Karthala, 2004).

Groupe d'auteurs*, violence transnationale et sécurité intérieure* (paris: Editions Panthéon Assas, 1999).

Groupe d'auteurs*, Migrations et Hybridité : Le paradigme Maghreb-Europe* (France: éditions Centre Sud Nord, 2012).

Hans-Georg Betz, «Contre la mondialisation: xénophobie, politiques identitaires et populisme d'exclusion en Europe occidentale,» *Politique et Sociétés*, Vol.21, N.2 (2002).

Hans-Georg Betz, «The New politics of the right Neo-populist », *Revue Problèmes politiques et sociaux*, N°849 (22/12/2000).

El ouazzani Abdelmalek, Malki M'hammed, «l'Europe et l'immigration relativiser l'image de citadelle assiégée,» actes du colloque international organisé par C.E.C.O.P à Marrakech (26 – 27 Nov. 1999), Série Séminaires et colloques N° 16.

تطور إعلام التنظيمات الجهادية المتطرفة: القاعدة وداعش

The development of the media for the "extremist" jihadist organizations: Al-Qaeda and ISIS

Dr. Rania Abdelqader Abdullah **د. رانيا عبد القادر عبد الله**[1]

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مراحل تطور إعلام التنظيمات الجهادية "المتطرفة"، القاعدة وداعش، والأدوات التي استخدمتها في كل مرحلة من مراحل تطور إعلامها، والتعرف إلى الوسائل الإعلامية التي اعتمدتها التنظيمات الجهادية "المتطرفة" حتى تصل رسائلها السياسية، وأبرز المؤسسات الإعلامية التي نجحت في السيطرة على المجال الاتصالي ونشرت رسائل هذه التنظيمات. وجاءت فكرة الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: كيف تطور إعلام التنظيمات الجهادية " المتطرفة " (تنظيم القاعدة وتنظيم داعش؟). وقد بينت الدراسة أن القاعدة وداعش يتفقان على مجموعة من الأدوات والوسائل والآليات الضرورية من أجل تحقيق توجهاتهم الإستراتيجية، إلاّ أن هنالك اختلافا في توظيف هذه الأدوات من قبل التنظيمين في بعض الجوانب، فكلاهما يتبعان الفكر الجهادي المتطرف في القيام بعمليات القتل وسفك الدماء واعتمادهما على الدعاية الإعلامية المؤثرة للترويج لأفكارهما، والاستفادة من الموارد اقتصادية المتاحة بغرض تمويل نشاطاتهم.

كلمات مفتاحية: داعش، القاعدة، إعلام، التنظيمات الجهادية، التطرف.

Abstract: This study aimed to identify the stages of development of the "extremist" jihadist organizations' media, Al-Qaeda and ISIS, and the tools used by the "extremist" jihadi organizations at each stage of their media development, and to identify the media that the "extremist" jihadist organizations have adopted in order to reach their political messages. and the most prominent of the media institutions that have succeeded in controlling the communication field and spreading the messages of these organizations. The idea of the study came to answer the main question: How did the media of the "extremist" jihadist organizations develop: Al-Qaeda and ISIS? The study showed that Al-Qaeda and ISIS agree on a set of tools, means and mechanisms necessary in order to achieve their strategic orientations, but there is a difference in the use of these tools by the two organizations in some aspects, as both systems follow the extremist jihadist ideology in carrying out killings and bloodshed. And their reliance on influential media propaganda

[1] البريد الإلكتروني RA.ABDALLAH2017@GMAIL.COM

to promote their ideas, in addition to making use of any available economic resources for the purpose of financing their activities.

Keywords: ISIS, al-Qaeda, the media, jihadist organizations, extremism.

مقدّمة

يعرف الإعلام على أنه نقل الثقافات والمعارف والأفكار والسلوكيات بطرق متنوعة ومختلفة عن طريق مجموعة من أدوات الإعلام والنشر ووسائل التواصل المرئية والمسموعة، بهدف التأثير على فئات المجتمع. وأصبح لها دور بارز ومهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلامياً، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الرأي القومي والوطني، بالإضافة إلى ما يحصل على المسرح العالمي. ويعتبر الإعلام سلاحا قويا وذو تأثير كبير، حيث أنه يغزو العقول ويشتت الفكر ويهدم القيم ويغير العادات؛ فالإعلام أصبح من المواد الأساسية لجميع الأنشطة سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، حيث أن جميع الحكومات والمؤسسات والمنظمات والتنظيمات تعتمد على الإعلام من أجل إيصال نشاطاتها والتفاعلات والأحداث من خلاله. ومن هذه التنظيمات الجهادية "المتطرفة" تنظيم داعش وتنظيم القاعدة، وغيرها من التنظيمات الإرهابية، التي اعتمدت بصورة أساسية على وسائل النشر والإعلام لتسويق أساليبها وأهدافها وغاياتها، وبث الرعب والخوف في نفوس أفراد المجتمعات وتضليله واكتساب السيطرة على الرأي العام.[1]

تعتبر ظاهرة الإرهاب والتطرف من الظواهر التي تحظى باهتمام الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم، نتيجة آثارها الخطيرة المؤثرة على أمن الدول واستقرارها، والتأثير على تفكير الشباب وعقولهم. ووجد العالم نفسه أمام ظاهرة إجرامية منظمة تهدف إلى نشر الخوف والرعب والتهديد باستخدام العنف ضد الأفراد والممتلكات؛ وبث ذلك من خلال وسائل الإعلام لزعزعة الاستقرار والأمن في المجتمعات، والعمل على التأثير في الأوضاع السياسية وضرب الاقتصاديات الوطنية من خلال افتعال جرائم القتل المستمرة والمنظمة للأفراد الأبرياء والنساء والأطفال، وخلق حالة من الفوضى العامة، بهدف تضخيم الأعمال الإرهابية وآثارها التدميرية في المجتمع [2]

وتم إطلاق مصطلح الإعلام الجهادي أو إعلام التنظيمات الجهادية "المتطرفة"، والذي يعتبر من المصطلحات ذات النشأة الحديثة في السنوات العشر الأخيرة في الساحة الإعلامية. وقد مرّ هذا المصطلح بعدة مراحل ابتداءً من "جبهة القاعدة الإعلامية"، السباقة في توظيف وسائل الإعلام

[1] اليعقوبي جليل، **الإرهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش: دراسة رؤيوية لمستقبل قلق** (بغداد: دار الجيل، 2016)، ص407.

[2] مصطفى صادق عباس، **الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة** (البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، 2011).

التقليدية والحديثة، إلى جانب السياسية والعسكرية لمحاربة ما يسميه بالعدو البعيد[1]، وصولًا إلى "إعلام تنظيم الدولة"، الذي سخّر كل إمكاناته في توظيف وسائل الإعلام الحديث في حربه، من خلال امتلاك إستراتيجية إعلامية، فرضت واقعاً جديداً للإعلام الجهادي، واستخدام الإنترنت أداة دعائية رئيسة[2]، بشكل فرض واقعًا جديدًا للإعلام الجهادي، وفتح مساحات لبحث فاعليه هذا الإعلام ومجال وحدود تأثير متقدمة في كافة المجالات.

وعلى الرغم من حداثة مصطلح الإعلام الجهادي، وارتباطه بشكل أو بآخر بظهور تنظيم القاعدة – الممثل الأبرز لحركة السلفية الجهادية المعاصرة[3]، فإن ثمة اتجاها يشير إلى أن "الإعلام الجهادي" قد ظهر بشكل مختلف عن الموجود على الساحة الآن من خلال جماعات غير مسلحة استخدمت الإعلام في نشر أفكارها وحشد مؤيدين لها. يبرز منها إقليميا جماعة الإخوان المسلمين، التي اعتمدت منذ بدايتها على إصدار صحف ومجلات ورقية كان أولها صحيفة "الإخوان المسلمون" الأسبوعية التي صدرت عام 1933، وكذلك التيار الديني بقيادة الإمام الخميني في إيران أثناء الثورة الإسلامية، الذي استخدم الأحاديث المسجلة من منفاه على شرائط الكاسيت كوسيلة للحشد الجماهيري، حيث كانت تلقَى هذه الأحاديث على الحشود في ساحة "أزادي".

وعلى الرغم من الاختلاف الأيديولوجي لتنظيمي القاعدة وداعش، إلاّ أنهما ينتميان إلى السلفية الجهادية ذاتها.[4] وقد حرصت جماعات الفكر الجهادي في أنشطتها على امتلاك الأدوات والآليات التي تساعدها على التواصل والتفاعل مع الجمهور والأفراد وبث أفكارها بكل يُسر وسهولة، والعمل على التواصل بغرض الحشد مع المتعاطفين.[5]

يعتمد الإعلام الذي تتبعه التنظيمات الجهادية بصورة أساسية على الإعلام الاجتماعي الذي يشكل ركيزة لبث محتواها وتأثيرها. ويعرّف الإعلام الاجتماعي على أنه جميع شبكات التواصل الاجتماعي التي تم تعريفها على أنها: "شبكات تفاعليه تتيح لمستخدميها التواصل في أي وقت، وفي أي

[1] Alrajehi Menawer, Al-Shalabi Jamal, «Al-Qaida Between Ideology and Technology: Electronic Jihad From September 11 to the Assassination of Bin Laden,» *Cross-Cultural Communication*, Vol.11, No.10 (2015).
[2] Edval Zoto, «Factors for the Success of Jihadist Information Operations in Social Media,» Global ECCO'sm (2015): https://globalecco.org/factors-for-the-success-of-jihadist-information-operations-in-social-media
[3] أبو هنية حسن، أبو رمان محمد، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السُّنية والصراع على الجهادية العالمية** (عمان: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2015)، ص165.
[4] المرجع نفسه.
[5] مكرم رانيا، «الإعلام الجهادي: كيف وظفت التنظيمات الجهادية وسائل الإعلام؟» المركز العربي للبحوث والدراسات (2017)، في: http://www.acrseg.com/40137

مكان في العالم"؛ وقد انتشرت على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) في السنوات الأخيرة، ومن أبرزها "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب".[1] وبسبب المطاردة الأمنية في الحرب الإلكترونية التي تستهدف التنظيمات الجهادية "المتطرفة"، وإغلاق الحسابات على تويتر وفيسبوك ويوتيوب، أصبحت هذه الجماعات تعتمد على تطبيق "التيلغرام"، لتحدث في زمن قياسي تأثيراً عابراً للحدود، وتزيد من كثافة الحركة "العولمية" وسرعتها، والتأثيرات المتبادلة على المستويات المتعددة، بحيث أضحى أي تفاعل يحدث في أي منطقة في العالم يترك تأثيره في المناطق الأخرى في ظل ما يطلق عليه المفكر الأمريكي جوزيف ناي "تأثير النظام".[2]

لقد أدركت تيارات التنظيمات الجهادية "المتطرفة" أهمية الإعلام في وقت مبكر إذ يذهب زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري إلى: "إننا نخوض أكثر من نصف معركتنا في الساحة الإلكترونية والإعلامية"، و"عليكم أن تدركوا أن كل لقطة تلتقطونها هي بأهمية صاروخ يطلق على العدو"، وقال أيضاً: "نحن في معركة، وأكثر من نصف المعركة يدور في ساحات الإعلام، نحن في معركة إعلامية لكسب عقول وقلوب أمتنا".[3] أما أبو حمزة المهاجر مساعد الزرقاوي في تنظيم القاعدة فقال: "إنّ معارك المجاهدين مع أعدائهم تدور اليوم على محورين: الأول، المحور العسكري، والثاني، محور مجابهة الإعلام الشيطاني الذي مسخ هوية الأمة وحرّف عقيدتها، وقيمها وأرسى دعائم التبعية، والهزيمة النفسية".[4] وقد قسم الباحثان الدكتور محمد أبو رمان وحسن أبو هنية مراحل تطور الأيديولوجيا السلفية إلى أربع مراحل: 1) من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي كجماعات محلية؛ 2) فترة الثمانينيات وهي فترة المحطة الأفغانية أو ما يسمى بالجهاد التضامني؛ 3) مرحلة تأسيس نواة القاعدة من 2001؛ 4) مرحلة ظهور تنظيم "داعش" الذي مثّل أيديولوجيا مختلفة.[5]

ومع ظهور القاعدة وبروزها بشكل كبير قام التنظيم بإرسال شرائط مصورة لقناة الجزيرة، تضمنت مقاطع مرئية ومسموعة وفيديوهات لعمليات المقاومة من جميع الفصائل على اختلافها. فكان الأمر شبيها عند تبني أسامة بن لادن لأحداث 11 سبتمبر، وما حدث بعدها من احتلال أمريكا

[1] المرجع نفسه.

[2] Joseph Nye, *The Paradox of American Power: Why the World's Only Super Power Cannot Go It Alone* (USA : Oxford University Press, 2002).

[3] George Michael, «The New media and the rise of exhortatory terrorism,» *Strategic Studies Quarterly*, Vol. 7, Issue 1 (2013).

[4] المقدسي أبو نسيبة، **الدولة الإسلامية في العراق والشام: مشروع الخلافة الموعود** (د.م: فرسان البلاغ للإعلام، 2014).

[5] أبو هنية، أبو رمان، مرجع سابق، ص165.

للعراق وبداية المقاومة ما بين 2003-2006، ومن فئات عديدة ومنابت شتى مثل الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين وجيش المجاهدين وجماعة التوحيد والجهاد التي بايعت القاعدة فيما بعد. ووفق رأي بعض الخبراء المهتمين بالجماعات الإسلامية، تعتبر هذه الفترة بداية تأسيس الإعلام الجهادي وظهوره بشكل كبير، حيث بدأت العديد من المنتديات التي نشرت فكر القاعدة بالظهور والبروز بشكل أكثر وضوحًا، ومن أهمها ظهور كل من الفلوجة وشموخ الإسلام وأنصار المجاهدين. وكان هذا الظهور بعد غياب كل من الإخلاص والحسبة، وذلك نتيجة الهجمات الإلكترونية التي عرفت آنذاك بالتعاون من أجل مكافحة الإرهاب الدولي الذي كان ضمن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أو نتيجة إلقاء القبض على القائمين على هذه الوسائط.[1]

إن الهدف الأساسي من إعلام التنظيمات الجهادية "المتطرفة" هو طرح القضية أمام الرأي العام العالمي، والمنظمات العالمية، لجذب الانتباه إلى هذه التنظيمات والعمل على كسب التأييد من قبل بعض الدول والجماعات الأخرى لمناصرة قضاياهم، وإثارة الرعب والذعر، ونشر قضيتهم التي يسعون لنشرها. ويهدف اعتماد الجماعات الإرهابية على الجانب الإعلامي في تنفيذ عملياتها الإرهابية لجلب أكثر عدد ممكن من المتابعين لهم والحصول على الشهرة، ولجذب انتباه المشجعين والمهتمين بصورة أكبر؛ وهذا الأمر أطلق عليه أحدى الباحثين الأمريكيين Shows of Violence. فالأحداث التي حدثت بالولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، حصلت على حجم كبير وضخم من التغطية الإعلامية حيث أن منفذي هذه العملية الإرهابية قد نجحوا من خلال الهجمات الإرهابية في الحصول على أكبر تغطية إعلامية في تاريخ الأعمال الإرهابية.[2]

هنالك مسارين لابد من تحديدهما والوقوف عليهما من أجل تحديد مدى قدرة التنظيم الجهادي على استخدام وسائل الإعلام والاتصال بالطريقة الفعالة وبالشكل الأمثل، وهذا الأمر يتأتى من منطلق رؤية كمّية لاستخدام التنظيم للإعلام، فعلى سبيل المثال، نجد أن تنظيم "داعش" عمل على توظيف سبعه أذرع إعلامية،[3] من أجل العمل على بث رسالته وأهدافه والأفعال التي يقوم بها حول العالم. وهي تتنوع بين القنوات الفضائية والإذاعات والصحف والمجلات

[1] صيام عبد الرحمن، «إعلام تنظيم القاعدة...أفول زمن المنتديات وصعود تليغرام،» **العربي الجديد** (2017)، في: https://www.alaraby.co.uk/

[2] علاوي حسين. العياش منذر، «الإرهاب والتحالفات الدولية: دراسة في دوافع الشراكة الدولية" السياقات الفكرية،» **مجلة قضايا سياسية**، العدد 48-49 (2017).

[3] «دراسة نشرتها مؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية (2006)،» "Jihadism On The Web"

الإلكترونية؛ وقد تم تصنيفها وفق الباحث صبره القاسمي إلى (أجناد، الحياة، قنوات موجهة للولايات التي سيطر عليها التنظيم داخل العراق والشام، إذاعة "البيان"، مجلة "دابق").[1] وتمتلك الأنظمة الجهادية مكاتب الاتصال على الأرض، وبث نصوص تحمل رسائله الإعلامية، حيث أنه في العادة نجد أن التنظيمات الجهادية تستعين ببعض النصوص الدينية وتقوم بنزعها من سياقها لتوظيفها من أجل تبرير ما يمارسونه من عنف، بهدف بث روح الرعب والرهبة في نفس المتلقي، تمهيدًا للاستحواذ عليه إما إقناعا أو رضوخا.[2]

إن الظهور الكبير والمتسارع لإعلام التنظيمات الجهادية "المتطرفة" خاصة تنظيم "داعش"، الذي حوّل حربه إلى الإلكترونية بالتوازي مع الحرب العسكرية في الميدان، من خلال شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، وقنواته الخاصة، كخطوة فعالة في الحرب ضد الآخرين، لبسط نفوذه على الأرض؛ وتحوّله إلى سيناريو يزعزع الاستقرار الإقليمي في المنطقة، ونجاحه في الترويج لخطابه الفكري عبر صناعة الدعاية الإعلامية.

إن الإعلام ليس أداه ثانوية لدى تنظيم "داعش"، بل هو أداة رئيسية ضمن البنية الاتصالية التي شكّلها التنظيم، حيث يوظف الأخير الإعلام ضمن إستراتيجية متكاملة تتسم بالمركزية وفرض السيطرة على المجال الاتصالي. وبالرغم من الإمكانيات والجهود الدولية في مواجهة قدرة التنظيمات الجهادية في الدعاية والإعلام، وتأسيس مراكز دراسات لمواجهة الخطاب الإعلامي الدعائي لهذه التنظيمات؛ ورغم كل المحاولات في السيطرة عليه ومحاولة هزمه على الأرض إلاّ أنه بالفعل نجح في إرساء قواعد دولته التي ما تزال حتى الآن تحاول السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض والإنسان. من هنا جاءت فكرة الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: كيف تطور إعلام التنظيمات الجهادية " المتطرفة "، تنظيم القاعدة وتنظيم داعش؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات التي استخدمتها التنظيمات الجهادية "المتطرفة" في كل مرحلة من مراحل تطور إعلامها، والتعرف إلى الوسائل الإعلامية التي اعتمدتها حتى تصل رسائلها السياسية، وأبرز المؤسسات الإعلامية التي نجحت في السيطرة على المجال الاتصالي ونشرت رسائل هذه التنظيمات. وتأتي أهمية هذه الدراسة العلمية من اعتبارها من أوائل الدراسات التي تبحث في موضوع تطور إعلام التنظيمات الجهادية "المتطرفة" خاصة تنظيم

[1] صبره القاسمي، «داعش يمتلك 7 قنوات و90 ألف حساب إلكتروني،» (2015).

[2] مكرم رانيا، مرجع سابق.

القاعدة وتنظيم داعش، نظرا لما وصلت له هذه التنظيمات من نشاط إعلامي وإنتاج أفلام والسوشيال ميديا. أما الأهمية العملية من هذه الدراسة فهي تساعد على تقديم إنتاج معرفي وموضوعي يساعد في مكافحة الإرهاب، ووضع قواعد إعلامية تساهم في تقديم محتوى إعلامي مضاد لإعلام التنظيمات الجهادية المتطرفة.

أولًا: إعلام التنظيمات الجهادية المتطرفة

عند الإشارة إلى مدى قدرة التنظيمات الجهادية "المتطرفة" على تطويع وسائل الإعلام والاستفادة من ثورة الاتصالات المتقدمة من أجل تنفيذ عملياتها وأجندتها ومخططاتها الإجرامية، وحظورها الكبير الفعال على الإنترنت ووسائل الإعلام المتنوعة ومدى امتلاكهم للوسائل الإعلامية الحديثة من أجل الترويج لأفكارها الهدامة، والسعي لتجنيد الشباب في صفوفها، الأمر الذي يؤكد بأن وسائل الإعلام أصبحت في يد الإرهابيين دون أي موانع أو عقبات، حيث أنه أصبح بمقدورهم توجية وبث العديد من الرسائل ذات التأثير السلبي والمباشر على أفراد المجتمع. وتمثل هذه الرسائل سلاحاً خطيرًا يؤثر على العقول والأذهان؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر ما حدث أثناء التفجيرات الإرهابية التي شهدتها فنادق عمان عام (2006)، تمت على غرار هذه الحادثة توجيه رسالة من قبل (داعش)، وجهتها عبر اليوتيوب عن إحراق الطيار الأردني معاذ الكساسبة. والعديد من الرسائل تخدم مصالح التنظيمات الجهادية عبر وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل بث صور ومقاطع فيديو تحوي على عملياتهم الإجرامية وأفكارهم الهدامة والمتطرفة، التي تدل على إجرامهم وتكفيرهم لفئات عديدة في المجتمعات العربية وغيرها[1].

وعليه نجد أن وسائل الإعلام لها الدور البارز والرئيس لنقل الأحداث والأفعال من التنظيمات الجهادية إلى أنحاء العالم، حيث أن هذه الأحداث تتصدر مقدمة النشرات الإخبارية في التلفزيون والفضائيات الدولية، والصفحات الأولى بالصحف. فالأفراد في هذه التنظيمات يدركون أن هذه الأحداث بالغة الأهمية نظراً لخطورتها وتهديدها للأمن والسلامة العامة لجميع أفراد المجتمع، وأنه لا يمكن لأحد إغفال الدور الذي لعبته هذه الوسائل في دعم العنف والتطرف وتغذيته والمساعدة على ظهور العنف والإرهاب والتطرف من خلال استغلال هذه التنظيمات لها، واستخدامها لتسويق أغراضهم وغاياتهم وتوظيفها في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة

[1] «ورشة عمل حول دور الإعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب،» **مجلة الدستور الالكترونية**، العدد 17239 (2015).

على قضايا الرأي العام من خلال نشرهم أخبار وعمليات إرهابية لا إنسانية يقومون بتنفيذها، واعتبار أنها حملات إعلامية يقومون بتغطيتها لمساعدتهم على استكمال تحقيق أهدافهم التي يسعون لها. إنهم ينظرون إلى هذه التغطية الإعلامية على أنها معيار لقياس مدى نجاح فعلهم الإرهابي، لدرجة أن البعض منهم اعتبر العمل الإرهابي الذي لا ترافقه تغطية إعلامية عملًا فاشلاً.[1]

يمارس تنظيم داعش ديكتاتورية إعلامية في المناطق التي يقوم بمحاصرتها مثل العراق وسوريا، حيث أنه لم يعد بإمكان الصحفيين المحليين والأجانب تأدية مهامهم الإخبارية بصورة اعتيادية طبيعية وعدم السماح لأحد بنشر خلاف ما يريد التنظيم، مع تزايد واضح في أعداد الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والإعلاميين، مما أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات الإعلامية وسيطرة مناخ يسوده الرقابة والخوف من قبل وسائل الإعلام، وما يعانيه الصحفيون من تهديد واضطهاد ومطاردة واحتجاز وخطف وقتل بأبشع الصور، وتكميم أفواة. هذا الأمر اضطر العديد من الإعلاميين إلى تغطية الأحداث عن بعد وبشكل غير مباشر لحماية أنفسهم من الخطر المحدق، ونتيجة لذلك، فإن تغطية الأحداث لا تكون حقيقية كما هي، مما يتيح لهذه التنظيمات أن تنشر ما تريده دون أي رقابة أو مانع.[2]

بدأت هذه التنظيمات باستخدام جميع المنافذ التي تتيح لها التواصل مع العالم، من مدونات ومنتديات ومواقع إلكترونية تقليدية وامتلاك مؤسسات الإنتاج المرئي والمسموع، وبث الروابط ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الأفراد. وهذه الخدمات مقدمة بلغات عدة: العربية والإنكليزية والفرنسية والتركية والشيشانية والكردية؛ وامتلاك القنوات التلفزيونية والإذاعات من أبرزها إذاعة "البيان" في مدينة الموصل (شمال العراق)، وأيضا كابينات يطلق عليها "نقاط إعلامية" يقوم من خلالها التنظيم بعرض بياناته وأفلامه بشكل مباشر للجمهور. وهذه الترسانات الإعلامية تتضمن كذلك المكاتب الكبيرة والضخمة التي توفر الدعم اللازم من موارد تكنولوجية وأدوات ومواد تدريبية وتكتيكات قتالية، وتعليم صنع المتفجرات وكل ما يلزم "الجهاديين" في عمليات المواجهة في إطار حرب العصابات وسياسة الاستنزاف[3].

[1] مي العبد الله، **دور الإعلام الفضائي العربي في الثورات العربية** (لبنان: الرابطة العربية لعلوم الاتصال، 2010).

[2] «المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية بمثابة ثقوب سوداء لوسائل الإعلام،» مراسلون بلا حدود (2019): https://rsf.org/ar/news/iraq-areas-controlled-by-islamic-state-23-10-201447147-html

[3] «ترسانة داعش الإعلامية، الجزء الأول: مؤسسات اعلامية ومنتديات،» بيت الإعلام العراقي (2020): http://www.imh-org.com/

أصبح ما تقوم به هذه التنظيمات الإرهابية عابرا للقارات، حيث أنها لم تكتف بالعمل داخل مجتمعات نشأتها بل انتقلت لمجتمعات أخرى بعيدة عنها جغرافياً وفكرياً. هذا الأمر كان له الدور في قيام ساسة العالم بالمناداة وعبر المنظمات الدولية الكبرى كالأمم المتحدة بضرورة تشكيل تحالفات عالمية لمواجهة هذه الجماعات والتنظيمات الإرهابية؛ فبدأت باستخدام التقنيات الحديثة من أجل إخافة وإخضاع الآخرين، أو من أجل تحقيق مطالب ومساعي سياسية واقتصادية وأمنية وعرقية ودينية تخدم مصالحها، حيث أنه من خلال هذه الأدوات والتقنيات يتم الضغط والتوجيه والسيطرة على الآخرين سواء كانوا أفراد أو جماعات أو دول أو أنظمة[1].

وبدأت التنظيمات الإرهابية ببث خطابات الكراهية بين الصحافة والإعلام والمواطن، وبث النعرات للحصول على السبق الصحفي والدعم والتأييد. لهذا نجد أن ظاهرة خطابات الكراهية قد انتشرت بصورة كبيرة في المجتمعات العربية مع التحولات السياسية التي زامنتها، ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرقمي التي بدأت التنظيمات الجهادية "المتطرفة" باستخدامها لإستقطاب الجماهير والمؤيدين، ونشر شعاراتها وخطاباتها التي تدعوا للكراهية والنزاعات ما بين الخصوم والفرق المختلفة. فقد ساعد ظهور مواقع التواصل الاجتماعي على انتشار العديد من الممارسات ونشر الأفكار المسمومة، والتطرف الطائفي والديني بين أفراد المجتمع الواحد. وكان لهذه المواقع الدور المغذي لبروز وسطوع نجم الثورات العربية وخاصة الفيسبوك وتويتر، إلى جانب وسائل إعلام أخرى متعددة؛ هذا الأمر خدم الجهات الإرهابية بفتح المجال لبث أفكارها ومبادئها التي تتناقض والفطرة البشرية من التحريم والقتل بإسم الدين.[2]

ثانيا: الإعلام الجهادي عند تنظيم القاعدة

1. تطور إعلام تنظيم القاعدة

في بداية تنظيم القاعدة، كان يضطر للاعتماد على تسجيل رسائل مرئية وصوتية في مخبئه وإرسالها لوسائل الإعلام العالمية التي كان لها الخيار في بثها من عدمه، إلاّ أن اليوم امتداد القاعدة تغيّر وتفوّق إعلامياً في الكفاءة من وكالات الأنباء في استخدام التكنولوجيا واستغلالها. وعليه فقد لجأ تنظيم القاعدة إلى إتباع اللغة البصرية والمحاكاة التي تستمد من البرامج الحديثة والتي تم

[1] سعد عطوة الزنط، «الإرهاب الالكتروني وإعادة صياغة استراتيجيات الأمن القومي،» مؤتمر الجرائم المستحدثة كيفية إثباتها ومواجهتها، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2010).

[2] عبد الله رانيا، الزيود بركات، «خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن ،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد 3 (2020)، ص148.

استغلالها في الاتصالات الرقمية؛ بالإضافة إلى استغلال مجموعة من أحدث وسائل الإعلام المعاصرة التي تتكيف بسرعة مع المتغيرات.[1]

ومع حلول أواخر التسعينات، بدأت تظهر بعض الفرص الجديدة أمام القاعدة للانتشار حيث بدأت العديد من القنوات التلفزيونية الفضائية في الانتشار بشكل كبير وفي العديد من أنحاء العالم الإسلامي، هذا الأمر سمح للناس بمشاهدة المحتوى بأعداد كبيرة وغير مسبوقة. وبذات الوقت لم يتم السماح للمسؤولين الحكوميين بفحص المحتوى المعروض، الأمر الذي جعل هذه القنوات ذات شعبية كبيرة وتحظى بمتابعات من كافة الأطياف وشرائح المجتمع. ونتيجة ذلك أدرك بن لادن أن الإعلام والفضائيات الجديدة والأقمار الصناعية لها الدور الكبير لانتشار أفكاره ومآربه.[2] ونجد أن تنظيم القاعدة قد التفت بشكل مبكر جدًا لأهمية استخدام وسائل التواصل والاتصال الحديثة لبث أفكاره وأهدافه[3].

إن الاستراتيجيات الإعلامية التي يطبقها تنظيم داعش لم تأت من فراغ، إنما هي أساليب استخدمتها القاعدة قديماً ولاقت نجاحا كبيرا مما دفع التنظيم لإتباعها. فعند الرجوع إلى أحداث 11 سبتمبر في نيويورك وواشنطن التي قامت بها جماعة تنظيم القاعدة، نجد في ذاك الوقت أن تنظيم القاعدة اتّبع أسلوبًا تقليديًا في علاقاته الإعلامية، ونجد هذا التنظيم اعتمد على وسائل الإعلام الدولية من أجل إيصال الرسالة التي يريدها للعالم. وكان أسامه بن لادن نفسه قد عقد في الماضي العديد من المؤتمرات الصحفية التي شارك بها صحيفون غربيون؛ وشارك في ذاك الوقت بمقابلاتٍ حصرية مع الصحفي بيتر آرنيت من محطة "سي أن أن" وأيضا مع الصحفي جون ميلر من محطة "آيه بي سي نيوز". وفي هذه المقابلات وبالأخص المقابلة الصحفية مع آرنيت في عام 1997 نشر فيها إعلانه بالجهاد ضد الولايات المتحدة؛ في هذا الوقت كان الصحفيون يشعرون بنوع من الأمن عند إجراء هذه المقابلات، وذلك لأن الجماعات المسلحة كانت بحاجة لوسائل الإعلام والصحفيين لنشر أفكارهم وأفعالهم ورغباتهم وخططهم، إلاّ أن هذه العلاقة تغيّرت بعدما تم اختطاف مراسل صحيفة "وول ستريت جورنال" دانيل بيرل، وقطع رأسه في يناير 2002.[4]

---

[1] «ترسانة داعش الإعلامية، الجزء الأول: مؤسسات إعلامية ومنتديات،» مرجع سابق.

[2] «كيف غير الإعلام وجه الإرهاب من القاعدة إلى داعش،» **العرب،** السنة 38، العدد 10226 (26 مارس 2016): https://i.alarab.co.uk/pdf/2016/03/26-03/p1000.pdf

[3] عبد العزيز ياسر، « داعش لم يُواجَه بعد بإستراتيجية إعلامية متكاملة،» (2015)، في: https://www.dw.com/ar

[4] جويل سايمون، سمانثا ليبي، «تصوير وبث جرائم قتل الصحفيين: الجماعات المسلحة تستخدم وسائل الإعلام لأهداف قتالية،» (2015)، في: https://cpj.org/ar/2015/04/post-470/

إن العلاقة الرابطة ما بين الإرهاب ووسائل الإعلام علاقة واضحة ومحددة منذ فترة طويلة، فالإرهابيون يسعون بأهدافهم إلى إثارة الجدل والخوف وبث الرعب في نفوس الأفراد من خلال الأفعال التي يعرضونها بهدف التأثير على صانعي السياسات، وبالتالي تحقيق أهدافهم، حيث أن العمليات الإرهابية تعود جذورها إلى منتصف أواخر القرن التاسع عشر وتعد هذه الفترة ذات الفترة التي شهدت انتشار وسائل الإعلام والديمقراطية. فمن دون وسائل الإعلام، لن يعلم إلاّ عدد قليل بحدوث إحدى الهجمات الإرهابية، إلاّ أن هذه الوسائل ساهمت في الانتشار السريع.[1]

في عام 2003، تسلّم قيادة تنظيم القاعدة في العراق، أردني يدعى أبو مصعب الزرقاوي، وكان قد تدرّب ضمن معسكرات تنظيم القاعدة في أفغانستان. ورغم أنه كان من أتباع بن لادن إلاّ أنه وجد من الصعب أن يتم السيطرة عليه فبدأت عمليات القتل ومسلسل العنف والذبح، حيث أنه أصبح معروفا بمدى حبه لاستخدام الإعلام للترويج للعنف الذي يقوم بارتكابه؛ وأنه قام بالعديد من عمليات قطع رؤوس تم تصويرها بالفيديو، وقيامه بإلباس الضحايا رداء برتقاليا قبل إعدامهم. وقام الزرقاوي بإعداد مواد إعلامية منظمة وفق اختصاصات مختلفة للعمل على توزيع مقاطع الفيديو التي تظهر فيها عمليات الذبح وقطع رؤوس الأسرى.

وعمد هذا التنظيم إلى إرسال مقاطع الفيديو إلى خارج البلاد التي التُقطت فيها لتصل إلى منظمات يديرها الجهاديون ومتخصصة بالإنتاج الإعلامي. ويتم على إثر ذلك تحويل هذه الأفلام إلى أفلام وثائقية قصيرة يتم نشرها ضمن مواقع إلكترونية تتعاطف مع هذه التنظيمات، حيث أن بن لادن نفسه اعتمد على تسجيلات الفيديو والتسجيلات الصوتية والعمل على إرسالها إلى قناة "الجزيرة" من أجل ضمان وصولها إلى أكبر شريحة في العالم العربي تصل إلى الجماهير في العالم العربي. وحتى مع النمو السريع لوسائل الإعلام الجهادية نجد أن هذا التنظيم قد اعتمد على وسائل الإعلام التقليدية من أجل نشر رسالته، غير أن وسائل الإعلام هذه سيطرت على بث مناظر العنف المروع، واختارت ما يناسب النشر. وبعد مقتل الزرقاوي في غارة جوية أمريكية في جوان 2006، تم التحول إلى العراق تحت مسمى الدولة الإسلامية داعش، والتي نشأت على يد أبو بكر البغدادي - الذي كان سجينا لدى القوات الأمريكية - كقائد لهذه القوة التي تمت إعادة تشكيلها وأطلقت على نفسها اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو "داعش".[2]

[1] «كيف غير الإعلام وجه الإرهاب من القاعدة إلى داعش،» مرجع سابق.

[2] سايمون، ليبي، مرجع سابق.

2. الوسائل الإعلامية التي اعتمدها تنظيم القاعدة

إن بداية ظهور تنظيم القاعدة كانت ضمن مرحلة سبقت أحداث 11 سبتمبر 2001، وكان اهتمام وسائل الإعلام فيها محصورا في الإعلام الغربي. وعقب تلك الأحداث، بدأت أخبار تنظيم القاعدة تظهر بصورة كبيرة؛ وقد تصدرت العناوين والكتب والصحف والمجلات وذلك بسبب تسليط الضوء على التنظيم من قبل الدول. وخلال الفترة 2003-2004، بدأ الحضور الإعلامي للقاعدة وفيها العمل الإعلامي لها يسبق العمل الميداني، ومن الأمثلة على ذلك الهجوم الذي حصل على المجمع السكني الذي يقطنه أجانب في الرياض عام 2003، وهجوم مسلحين على مقر القنصلية الأمريكية بمدينة جدة عام 2004، والهجوم على رعايا غربيين بمدينة ينبع، ما أسفر عن مقتل 6 ضحايا عام 2004. وفي الفترة 2005-2007 وهذه المرحلة غير مرتبطة بالعمليات الميدانية، إذ تكثف فيها العمل الإعلامي لتنظيم القاعدة، ففي هذه المرحلة شعر قادة التنظيم بالدور الرئيسي الذي تلعبه وسائل الإعلام وشبكات الإنترنت كوسيلة للتواصل الإعلامي والتوغل والانتشار والتكاثر في معظم دول العالم.

من أبرز المؤسسات الإعلامية لتنظيم القاعدة، موقع النداء الذي أطلق بصورة إلكترونية في عام 1998، من قبل أحد أعضاء تنظيم القاعدة. وكان هذا الموقع يقوم ببث بيانات التنظيم، واستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية إنشاء تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، مع موقع التنظيم الرسمي آنذاك صوت الجهاد، ومؤسسة السحاب الإعلامية التي كان أول إصدار لها عام 2000. ومن خلال هذه المؤسسة تم تصوير الهجوم على المدمرة "كول" في خليج عدن، وتلاه عدد من الإصدارات باللغة الإنجليزية، وهي الذراع الإعلامية الرئيسية لتنظيم "القاعدة" خصوصاً للجيل الأول (أسامة بن لادن وأيمن الظواهري)، فجميع إصدارات هذا الجيل صدرت من خلالها. ويعتبر القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، الذي كان يختص بالإصدارات وبث المشاهد الإجرامية الحاصلة في بلاد العراق، إلاّ أنه قد توقف عن العمل في الفترة الأخيرة وذلك بعد تفكك "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" وظهور تنظيم "دولة العراق الإسلامية". وتوجد مؤسسة الأندلس للإنتاج الإعلامي التي تتبع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومؤسسة صدى الملاحم وهي مختصة بإصدارات تنظيم القاعدة في جنوب جزيرة العرب، وأصبحت الآن تختص بإصدار التنظيم للجمهورية اليمنية ومركز الفجر الإسلامي.[1]

[1] «العمل الإعلامي في تنظيم القاعدة،» **السراب**: https://24.ae/article/151843

لكل فرع من التنظيمات المبايعة للقاعدة، مؤسسة إعلامية خاصة به، إذ أن قيادة القاعدة العامة لها مؤسسة السحاب التي أنشئت عقب اندماج جماعة الجهاد المصرية وتنظيم القاعدة تحت اسم تنظيم قاعدة الجهاد عام 1998. وتطورت السحاب بعد إنشاء فرع للقاعدة في شبه القارة الهندية عام 2015 وصارت تنشر موادها بالعربية وبلغات شبة القارة الهندية. أما فرع اليمن فله مؤسسة صدى الملاحم التي أنشأت مطلع 2009 عقب اندماج فرعي القاعدة في اليمن والسعودية تحت إمرة ناصر الوحيشي. ولفرع المغرب مؤسسة الأندلس التي أنشأت في أكتوبر 2009، بعد ازدياد عملياتها في منطقتي القبائل الجزائرية والصحراء الكبرى. أما فرع العراق فأسّس مؤسسة الفرقان (قبل الانقلاب على قيادة القاعدة)، وظهرت في الفضاء الإلكتروني بعد الإعلان الأول عن ظهور تنظيم الدولة أواخر عام 2006، تحت اسم دولة العراق الإسلامية وفرع سورية (قبل الانفصال)، وكانت له مؤسسة تعرف بالمنارة البيضاء أعلن عنها مع بدء نشاط الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية في يناير 2012. وأخيرًا مؤسسة الزلاقة التابعة لفرع القاعدة في الصحراء الكبرى التي أعلن عنها في 2 مارس 2017 بعد اندماج عدة جماعات تابعة للقاعدة، وهي جماعة "المرابطون" وجماعة أنصار الدين وإمارة الصحراء التابعة مباشرة لفرع القاعدة في المغرب وجماعة أخرى من خارج القاعدة تعرف بحركة تحرير ماسينا تحت اسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في الصحراء الكبرى. وتتفاوت هذه المؤسسات من حيث قوة المحتوى وجودة الإنتاج إلاّ أن الثابت هو التطور الدائم لها.[1]

بالتزامن مع الثورات العربية وانتعاش دور مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر)، شهدت تلك الفترة انتشارًا كبيرًا لأعضاء المنتديات الجهادية على موقع تويتر، والذي امتازت سياسته تجاه غلق حسابات الجهاديين بأنها كانت أخف في تلك الفترة من فيسبوك، ما أدى إلى تخفيف وجود أعضاء تنظيم القاعدة على المنتديات الجهادية. ومن بين جموع الجهاديين الذين ذهبوا إلى تويتر، ما يعرف بكبار كتاب المنتديات الجهادية؛ وهم عادة من لهم كتابات سياسية وتحليلية للشأن الجهادي، ومن بين هؤلاء أسد الجهاد 2 وعبد الله بن محمد وأبو الفضل ماضي وأبو شادية وقاعدي موقوت وأبو الخطيب وغيرهم. ومع اشتداد الخلاف بين القاعدة وفرعها المتمرد عليها في العراق وسورية انقسم هؤلاء وانقسم معهم التيار الجهادي إلى غير رجعة، فمنهم من بقي على فكر القاعدة كأبي الفضل ماضي صاحب حساب تحليلات ودراسات ومنهم من جنح

[1] عبد الرحمن صيام، «إعلام تنظيم القاعدة...أفول زمن المنتديات وصعود "تليغرام،» **العربي الجديد**، 2017، https://bit.ly/3mIwWgu

يسارًا نحو تنظيمات أقل غلوا كأبي الخطيب (المشرف في شبكة أنصار المجاهدين)، وعبد الله بن محمد صاحب الحساب المشهور "شؤون إستراتيجية" الذي مال بقوة نحو القاعدة قبل أن يذهب بعيدًا عن فكرها، ومنهم من جنح يمينا نحو داعش كقاعدي موقوت وأبو شادية الذي كفّر رفاقه السابقين في المنتديات الجهادية.[1]

3. مضمون الخطاب الإعلامي للقاعدة

عند سماع أي خطاب من جهة متطرفة نجد العنف اللفظي هو المسيطر على الخطاب، أي أن الخطاب المتطرف والإرهابي يستخدم الأسلوب الذي يؤثر على المتلقي وعلى قراراته وتفكيره، وإقناعه بحمل السلاح وشن الحرب على الآخر، حيث يعتبر الخطاب عاملاً مهما لتأسيس جماعة القاعدة ووسيلة سهلة وحتمية لاستقطاب الجمهور للقيام بأعمال إرهابية. أكد أستاذ الاتصالات بجامعة سان فرانسيسكو "جوزيف تومان" من وجهة نظر علوم التواصل، أن "الإرهابي قد يتطلع إلى ترويع السكان وإثارة الذعر والفوضى، وربما جذب الانتباه إلى قضية لم يكن لها تأثيرا يُذكر في وسائل الإعلام، أو إرغام الحكومة أو مؤسسة ما على الخضوع لطلبات الإرهابيين". إن أحد أهم الأسس التي تعتمد عليها جماعة القاعدة هو محاولة إقناع الجمهور المستمع بشرعية ما يقومون به وبالأخص ما هو معروف بالخطاب الجهادي، وهو المشروَع الجهادي في حالة خطاب القاعدة،عن طريق استخدام الرموز والكلمات اللغوية والعمل على توظيف الأحداث التاريخية واستدراج القضايا الاجتماعية لدعم قضيتهم واستجلاب الإثارة. ونجد أن الخطاب الجهادي لتنظيم القاعدة يقوم بالجمع ما بين سلسلة من الخطابات التي من خلالها يتم توظيف الأفكار وتغذيتها والروئ والنصوص الدينية والتاريخية، و يحمّل نفَسه مسؤوليَة الدفاع عن الأمة الإسلامية وحقوق أفراد المجتمع من حكوماتها.[2]

ثالثا: الإعلام الجهادي عند تنظيم داعش

كلمة "داعش" مختزلة من الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو تنظيم مسلَّح يتبع الأفكار السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه إلى إعادة "الخلافة الإسلامية". زعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي، تعود جذوره إلى ما قبل العام 2014، فهو تأسس على يد أبي مصعب الزرقاوي في العراق في العام 2003، ثم انضم إلى القاعدة في العام 2004. وتم الإعلان عن تأسيس دولة العراق

[1] المرجع نفسه.

[2] عمر الحمود، «بنية الخطاب الإرهابي للقاعدة،» التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب (2020).

الإسلامية في 2006، ثم عاد للصعود والبروز مع العام 2011، وصولاً إلى إعلان أبو بكر البغدادي الخلافة في جوان 2014.[1]

1. تطور إعلام داعش

يحدد القيادي في داعش أبو مصعب السوري أبعاد الرسالة الإعلامية في: 1) البعد الديني بالدفاع عن العقائد والمقدسات وأركان الدين وأسسه؛ 2) البعد الاقتصادي بالدفاع عن الثروات والأرض ومقومات الوجود)؛ 3) البعد السياسي بالدفاع عن الكيان الحضاري؛ 4) البعد العاطفي بالدفاع عن الكرامة والأعراض والقيم والمثل والأعراف والتقاليد العالية الموروثة، كالغيرة والرجولة، وحماية العرض والشرف.[2] وبرزت مواقع التواصل الاجتماعي كمنصة للنشر، حيث كان الحضور الأكبر على موقع "تويتر" من خلال مئات الحسابات الخاصة بعناصر تابعة للتنظيم، ليثبت نجاحه الإعلامي وفرض وضعه على الخريطة الإقليمية والدولية بقوة وفي زمن قياسي.

بعد ظهور تنظيم داعش تغيّر شكل وخطاب المضمون الإعلام للتنظيمات الجهادية بصورة كبيرة، حيث ركز هذا التنظيم على توسيع مجال الإرهاب والقتل وسفك الدماء، والتمكين والتوسع عبر شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. فمن خلال هذه العناصر تمت إضافة عناصر الجذب والقوة لدعم حركتهم وتقويتها، حيث استغل هذا التنظيم أساليب المخاطبة المتنوعة لشد انتباه الشباب الجدد، ومن أجل ظهور نوع جديد من الحروب على الساحات العالمية الحرب المتماثلة أو الحرب بالنيابة كأحد النظريات التي رافقت ظهور تنظيم داعش في العراق وسوريا.[3] وبما أن للإعلام أهمية كبيرة داخل تنظيم داعش، تم وصفه من قبل عبد الباري عطوان بـ"الجيش الإلكتروني" الذي يسيطر على جميع وسائل التواصل الاجتماعي، والذي برأيه يعتبر التنظيم الجهادي الأكثر أهمية واهتماماً داخل الشبكة وخارجها، حيث أدرك هذا التنظيم منذ تأسيسه الأهمية الكبيرة لهذه الوسائط والوسائل، ومدى قدرتها على إيصال رسالته السياسية والأيديولوجية الجهادية والأفكار السلفية، وتوطين الفكر الجهادي في بثها.[4]

---

[1] أبو هنية، أبو رمان، مرجع سابق، ص ص23-70.

[2] عبد الله رانيا، «تحليل محتوى مجلة دابق لتنظيم "داعش": الأعداد المترجمة للغة العربية أنموذجًا،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، السنة الثانية، العدد 4 (نوفمبر 2020).

[3] حمدان نصيف، **داعش وحرب العقول: كيف سخر داعش الدبابة الإعلامية** (بغداد: دار الكتب العلمية، 2016)، ص101.

[4] عبد الله رانيا، «الدعاية الإعلامية لتنظيم داعش في مواقع التواصل الاجتماعي: موقع تويتر أنموذجاً،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، السنة الأولى، العدد 1 (مايو 2019)، ص79.

يستخدم تنظيم داعش وبصورة كبيرة مواقع التواصل الاجتماعي لدعم أهدافه ونشر أفكاره؛ ففي تقرير قام به أحد الباحثين في قضايا الإرهاب، قام بتتبع ما يزيد عن 4 ملايين تغريدة يحركها ما يفوق 8000 حساب في تويتر، يتم تنشيط جزء منها بشكل كبير إلاّ أن الباقي ينشط في حال توقف الحسابات الأخرى أو حجبها على تويتر، لبث أفكاره الإعلامية بالتوازي مع الحرب والجرائم التي يقوم بارتكابها في الميدان. وعليه فإن التنظيم يقوم باستخدام التقنيات الأكثر تطورًا من خلال القيام بالحملات الإعلامية الواسعة والمختلفة المضامين، حتى تحولت وسائل الإعلام سلاحًا للدعاية والتجنيد. وفي ذات الموضوع يدرك إستراتيجيو الإعلام في داعش ما يتوقعه الجمهور منهم، الأمر الذي يجعلهم يستخدمون وسائل الإعلام الحديثة في تسويق أعمالهم الإرهابية وجرائم القتل من تقطيع للرؤوس والتنكيل بالضحايا لخلق جو من الوحشية والرهبة في نفوس المجتمع المستهدف.[1]

إنه من الصعب أن يتم الحصول على إحصاء دقيق ومحدد لعديد الماكينات الإعلامية على مواقع الإنترنت التابعة لتنظيم "داعش"، وذلك لأنها قابعة تحت الرصد والإغلاق من قبل "التحالف الدولي" وبالتنسيق مع شركات عالمية مثل "غوغل" و"يوتيوب" و"تويتر" و"فيسبوك". ولا يوجد هنالك مواقع إلكترونية ثابتة ومحددة من المؤسسات الإعلامية التابعة لتنظيم "داعش" نتيجة إغلاقها المستمر؛ لذلك نجد أن هذا التنظيم يواجه حربًا إعلامية بإعادة إنتاج روابط إلكترونية جديدة تتبع له بصورة مستمرة. وباتت هذه المواقع الإلكترونية ليست فقط أداة لتقديم خدمات إعلامية لدعم تنظيم "داعش" إلى الجمهور فقط، وإنما أصبحت وسائل للتواصل والتفاعل ما بين عناصر التنظيم المنتشرين على رقعة جغرافية كبيرة يصعب التواصل معها عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني.[2]

لقد اتجه تنظيم داعش في عهد زعيمه الجديد أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، إلى تطوير جهازه الإعلامي بحلة جديدة، فبعدما فقد الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرته في كل من سوريا والعراق وتلاها مقتل أبو بكر البغدادي ومن بعده أبو الحسن المهاجر الذي كان يتولى منصب المتحدث الرسمي باسم "داعش" وأبو محمد العدناني؛ وعانى على إثر ذلك من التراجع في كفاءة الجهاز الإعلامي الذي كان يشمل مؤسسات "الفرقان" و"الاعتصام" و"الحياة" و"أجناد"، و"مؤسسة يقين

[1] رويتر كريستوفر، **السلطة السوداء: الدولة الإسلامية وإستراتيجيو الإرهاب**، ترجمة: محمد سامي الحبال (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016)، ص229.

[2] «ترسانة داعش الإعلامية، الجزء الأول: مؤسسات إعلامية ومنتديات،» مرجع سابق.

للإنتاج الإعلامي" التي أنتجت سلسلة أفلام بعنوان "صليل الصوارم 4"، ووكالة أنباء البركة، والمجلات العربية والإنجليزية مثل "دابق" و"الشامخة"، بالإضافة إلى عدد كبير من المدونات[1].

وحاولت عدة مؤسسات خلال هذه المرحلة من تعرض التنظيم للضربات والمشكلات التي حدثت له في سوريا والعراق، ترويج صورة متماسكة قوية دون أي تغيير، فعمل التنظيم على استخدام الإعلام الدولي كأداة غير مباشرة لترقية تنظيمه، وبناء صيغة متزامنة في التعاطي مع الإعلام، إلى حين قيام موقع "تويتر" بإغلاق حساباته في أوت 2014، حيث لجأ إلى إنشاء حسابات فردية لكل "ولاية" تابعة له. مثلًا روّج التنظيم لعمله التنموي في قطاعات المدارس وإنجاز مشاريع الطرق، وتلاعبه بالجانب العاطفي للمجتمع من خلال تصويره بأنه التنظيم الذي يرعى المسلمين الفقراء والمحتاجين.[2]

وبعدما تولى الزعيم الجديد أبو حمزة القرشي متحدثاً باسم "داعش"، نجد تغييرا في اتجاه التنظيم إلى ساحة الإعلام الرقمي، ليشمل الجهاز الإعلامي على: 1) الإعلام الرسمي الذي تمثّل في وكالة الفرقان للإعلام، وهي المسؤولة عن إصدار صحيفة النبأ الأسبوعية، ووكالة أنباء أعماق الإخبارية التي تقوم بتوزيع أخبار التنظيم اليومية، ومركز الحياة للإعلام الذي يقدم إصدارات باللغات الأجنبية. 2) الإعلام غير الرسمي، وهو الإعلام الذي يتم تقديمه من خلال الموالين للتنظيم ويتضمن المؤسسات المناصرة كمؤسسة البتار، ومؤسسة أجناد، والفرات للإعلام، وأمواج القوافي، وبناة الأمجاد، وترجمان الأساورتي، وشموخ الإسلام، ومنبر الإعلام الجهادي، وشبكات التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، "تويتر"، "إنستغرام"، "تيليغرام". ويتم ذلك من خلال إنشاء حسابات رئيسية عبر هذه الوسائل وبثها في جميع أنحاء العالم بلغات متعددة (الألبانية، التركية، الصومالية، الإثيوبية، الإندونيسية)، والتطبيقات الرقمية التي تشمل على تطبيقات مثل "تيك توك"، و"تام تام"، و"أمازون درايف". وقد جاء التوجه إلى استخدام هذه التطبيقات لأسباب عدة تتعلق بصعوبة اختراقها، وسهولة استخدامها من أجل الاستقطاب والتجنيد.[3]

ونجد أن من أهم أسباب امتلاك داعش هذه القدرات والمهارات أن أغلبهم من أصحاب التعليم العالي والكثير منهم يحمل شهادات جامعية، ويمتلكون طاقم من الكوادر المؤهلة تكنولوجيًا

[1] هدى الصالح، «انهيار وزارة إعلام داعش،» **العربية نت** (29 أكتوبر 2019): https://bit.ly/2Lk1zr2

[2] الخطيب لينا، «إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد ،» (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2015)

[3] رشيد العزوزي، **الإعلام الجهادي الافتراضي بعد البغدادي**، سلسلة كتاب مركز المسبار الشهري 159 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2020)، ص ص 162- 166.

وحاصلين على درجات جامعية في الهندسة والطب والإعلام والتسويق. وأغلب من ينتمي لتنظيم داعش يمتلك قدرة فائقة على التعامل مع الإعلام الرقمي، الذي تقوم داعش باستغلاله بطريقة غير مسبوقة بهدف نشر الرعب وتوثيق الجرائم الميدانية عبر مقاطع فيديو منتجة كسلاح فعال في تجنيد المزيد من الكوادر الإرهابية.[1]

2. الوسائل الإعلامية التي اعتمدها تنظيم داعش

عمدت داعش على التسلح باستخدام وسائل الإعلام المتنوعة والمختلفة، وكان الهدف من ذلك لتسويق أغراضهم وغاياتهم والعمل على توظيفها من أجل تضليل الأجهزة الأمنية والسيطرة على الرأي العام، عن طريق نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها، على اعتبار أن الحملات الإعلامية التي تغطي هذه العمليات تساعد على تحقيق واستكمال أهداف الإرهابيين. فكانت التغطية الإعلامية للجرائم المفتعلة تعتبر من المعايير المهمة التي تقيس مدى نجاح وفشل الفعل الإرهابي والحصول على دعاية إعلامية لتسليط الضوء على وجوده وأغراضه. وتعتمد التغطية الإعلامية على قدرة عالية في التصوير والإخراج مع استخدام فنيات ووسائل تصوير حديثة والمونتاج لتحقيق أكبر قدر ممكن من التأثير والاستمالة العاطفية على المتلقي. ويستخدم (الجرافيك) بقدرات إخراجية عالية وصلت إلى 90 % حيث يتم استخدام أكثر من كاميرا على الأقل في عملية توثيقية أو عمليات الذبح الجماعي. ويستعين بـ (مايكات) تسمى "نك مايك وايرلس" والتي يصل سعرها إلى 3 آلاف دولار، والقيام بالتصوير من أكثر من زاوية مختلفة للقطة واحدة، بينما تقنيات الصوت والمؤثرات الصوتية التي ترافق عمليات الذبح أو العمليات العسكرية والتوثيقية، فهي لا تقل أهمية عن تقنيات التصوير، فقد تم اختيار موسيقى تنسجم مع طبيعة اللقطات التي تصور لكي تساعد على الإحساس بالمشهد والتفاعل أكثر وإضفاء الواقعية على مشاهد الفيلم.[2]

ونتيجة تطور الجهاز الأمني والمعلوماتي ودخول داعش إلى الفضاء الرقمي، نجد أن هذه الخلافة تسعى إلى زيادة قدراتها في العالم الافتراضي من أجل خلق وكسب فئة مدربة عبر الإنترنت ممن يؤيدون هذه الخلافة، فيكون هؤلاء الأفراد ممن يمتلكون مهارات رقمية ضرورية ومسلحون بالعلم والمعرفة من أجل الحفاظ على الأمن التشغيلي ومنح الحسابات من التهكير والتلف أثناء شن الجهاد الافتراضي من خلال "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب"، وبقية وسائل التواصل الاجتماعي.[3]

---

[1] الديني يوسف، «العقل الإرهابي والتكنولوجيا،» **المجلة**، العدد 1609 (2015)، ص15.

[2] حمدان نصيف، مرجع سابق، ص149.

[3] «دروس متطورة في التكنولوجيا السيبرانية: جهادُ خلافة داعش الافتراضية! » **ذات مصر** (25 نوفمبر 2020): https://bit.ly/3qPhz7v

استخدم هذا التنظيم العالم الافتراضي من أجل القيام بعمليات القرصنة الإلكترونية، وبدأ هذا الأمر في أوائل عام 2016 حيث تم تشكيل جماعة القرصنة الإلكترونية التي ما زالت مستمرة حتى الآن. وهي تنقسم إلى أربعة أقسام: "قسم الخلافة الشبح"؛ "جيش أبناء الخلافة"؛ "جيش الخلافة الإلكترونية"؛ "فريق الأمن الإلكتروني". وجميع هذه الجماعات بدأت بالاتحاد في إبريل 2016 تحت مسمى "الخلافة الإلكترونية الموحدة" وتم بث أخبارها من خلال قناة "Telegram" الخاصة بهم وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى.[1]

ويتم الترويج من خلال وكالات إعلام مملوكة للتنظيم مثل الفرقان، وتقدم بيانات رسمية وتقارير وصور وفيديو حول الأفعال الإرهابية. ويكون المحتوى المعروض يتميز بقدرات عالية من الجودة من أجل استقطاب جمهور جديد للترويج عن أفكارها المتطرفة وذلك من خلال تكثيف أنشطتها الدعائية خاصة عبر تطبيق "تيليغرام"، وذلك من خلال مواد الدعاية المتطرفة[2]. ونجد أن حجم المواد الإعلامية المنشورة المكتوبة والسمعية قد ازدادت بصورة كبيرة خلال فترة انتشار فيروس كورونا، حيث أستغل التنظيم حالات استياء الأفراد النفسية وأوقات الفراغ الطويلة لبث مواد إعلامية جديدة، وبث المواد التي تبرز مدى ضعف الحكومات في السيطرة على المرض كما في العراق، وربط الوضع الصحي بالصراع الديني بين الإيمان والكفر، والعدو والصديق، الذي لا يمكن أن ينتهي إلاّ بالانضمام إلى صفوف التنظيم[3].

يمتلك "داعش" هيكلًا تنظيميًا رسميًا للإعلام (وزارة إعلام)، إلاّ أنه كيان افتراضي غير موجود على أرض الواقع. وفي هذا الكيان الرسمي يتم إدارة الوسائل الإعلامية الفاعلة عبر شبكة الإنترنت، حيث رفضت قيادات "داعش" أن تؤسس وزارة لها على أرض الواقع، وذلك خوفًا من أن يتم استهدافها من قبل الغارات الأميركية أو الجيش العراقي. وعلى هذا الأساس قام أبو بكر البغدادي بتخصيص ما يقارب المليون دولار كميزانية مبدئية لتأسيس تلك الوزارة الافتراضية. وهذه الوزارة تسمح فقط للمجاهدين بالعمل على منح تصريحات إعلامية، إلاّ أنه من المهم أن يحصلوا على إذن من "وزارة إعلام داعش". وتدير هذه الوزارة أيضاً "شبكة شموخ الإسلام" و"منتدى الاعتصام" اللذان يعدان بمثابة القناة الرسمية لنشر البيانات والمعلومات والوثائق الرسمية الخاصة

[1] «القرصنة في الدولة الإسلامية،» **ويكيبيديا**: https://en.wikipedia.org/wiki/Islamic_State_Hacking_Division

[2] «تقرير لمرصد الأزهر يكشف استغلال داعش انتشار كورونا لنشر فكرها إلكترونياً،» **اليوم السابع** (6 يونيو 2020): https://bit.ly/3mfbM7C

[3] أدهم كرم، «هل يعيد داعش إعلان خلافته من جديد؟» مركز الناطور للدراسات (5 يوليو 2020): https://cutt.us/GGyx3

بمجاهديها، حيث أن هذا التنظيم يمتلك العديد من القنوات الفضائية.[1] وقام التنظيم على غرار ذلك باستحداث وسائل إعلام تقليدية، التي من خلالها تم شن الحملات وتوزيعها عل شكل دعايات عن طريق إصدار أول مجلة رسميّة والتي تعرف بجريدة دابق في 5 يوليو 2014، حيث تم إصدارها شهريا باللغتين العربية والإنكليزية. ومن خلالها يتم نشر الآراء والتحليلات، ولم تكتفِ وزارة إعلام "داعش" بتلك المجلة الصادرة عنها، إلاّ أنها أرادت أن تتأطر بشكل أكبر حيث قامت بإطلاق محطة إذاعية عرفت بالبيان بعد توقّف بث الإذاعات المحلية بمدينة الموصل العراقية في العام 2014، وكانت هذه المحطة تقوم ببث خطابات أبو بكر البغدادي، وهي تقوم بتغطية جميع مناطق مدينة الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، والمناطق المحيطة بها.

يعد الجهاد الإعلامي بصورة عامة ركنا أساسيا في تنظيم داعش، أحد أهم الحركات الجهادية والتنظيمات الراديكالية التي قامت باستغلال واستثمار الثورة الاتصالية من أجل بث رسالتها الدعوية وأفكارها وتنظيمها الجهادي، حيث أن هذا التنظيم ركّز على أيديولوجيته السلفية الجهادية، فأصبح مفهوم "الجهاد الإلكتروني" من الأركان الأساسية لوجوده. وقد شهدت الهيئة الإعلامية لتنظيم الدولة تطوراً كبيراً وملحوظاً في المحتوى المعروض، وتمتعت أيضاً بالدعم الكبير والإسناد من العديد من الجهات، فمؤسسة الفرقان ومركز البيان يعتبران من المؤسسات الأقدم والأهم، وإذاعة أخرى في مدينة الرقة في سورية، وغير ذلك من المدونات التي تبث باللغة الروسية وبالإنجليزية؛ وتقوم الهيئة بترجمة هذه الإصدارات إلى لغات أجنبية عديدة كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية.[2]

3. مضمون الخطاب الإعلامي لداعش

إن أبرز معالم الخطاب الإعلامي الذي تتبعة داعش لجذب أكبر فئة ممكنة من المجاهدين هو الوصول والاستقرار في الأرض الموعودة ألا وهي العراق وسورية، اللتان تعتبران كمصدر قوة للتجنيد والإعلان لأهداف داعش. وأحد أهم الأعمدة الرئيسية التي تعتمدها داعش في خطابها والعوامل الأساسية التي يعتمد عليها التنظيم من أجل القدرة الكبيرة على التجنيد هو دعوى المظلوميات والتهميش لشرائح اجتماعية عديدة مثل السنة في العراق وسورية، والبشتون في أفغانستان، وبعض المناطق والقبائل في أفريقيا. وما حدث بهذه المناطق من كوارث وحروب

[1] Stern Jessica, Berger J.M, *ISIS The State Of Terror* (Harper Collins Publishers, 2016).

[2] أبو رمان محمد، **سر الجاذبية: الدعاية والتجنيد لدى داعش**، أوراق ونقاشات مؤتمر سر الجاذبية: داعش، الدعاية والتجنيد (عمان: مؤسسة فريدريش ايربت، 2014)، ص ص321-324.

وتقسيمات وأوضاع معيشية صعبة جعلت من داعش مركز قوة فيها لزيادة امتدادها ووجودها من خلال نشر خطاب ثوري ضد الأوضاع السياسية التي تصدرت الثورات العربية، وتركت المجال الفسيح أمام تنظيم داعش للولوج إلى قلب العالم العربي وفرض سلطته وهيمنته واستقطابه لأفراد المجتمع.[1]

لقد سطع نجم داعش واستطاع جذب الأفراد إليه بسبب الاستبداد والظلم والتهميش وشعور الشباب بعدم الانتماء لدولهم، فكان داعش المتنفس الوحيد للتعبير عن غضبهم واستيائهم من الأحوال والأوضاع السياسية غير المستقرة في العالم، حيث ما تزال العديد من العوامل التي توفر أرضية خصبة للراديكالية، وما يرتبط بها من مشاعر الغضب والتهميش وغياب العدالة والرغبة في الانتقام، في كثير من المناطق التي ينتشر فيها التنظيم وفروعه، بخاصة في العراق وسورية، الأمر الذي يجعل التنظيم أكثر قوة ووطأة ومرغوبا به، حيث يعطي هذا التنظيم القدرة والفعالية في التجنيد والدعاية والخطابات الرنانة التي تجذب بأسلوبها أعدادا هائلة من الجنود. ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته في إعادة الهيكلة والتكيف هو التحول من نموذج الخلافة الواقعية إلى الخلافة الافتراضية باستخدام وسائل الإعلام المتنوعة لتشكيل دولة افتراضية تبدأ بالغزو الفكري لمختلف الأطياف، فتنظيم داعش عَلم أن الخلافة على أرض الواقع قد ولّت مع اندثار العديد من المدن التي كانت تحت أمرتها ومع اكتشاف جحورهم من قبل بعض الأنظمة، مما دفعهم إلى الحفاظ على كيانهم ورمزهم من واقع إلى افتراضي، هذا الأمر منح التنظيم حصانه فكرية وحفاظا على مقوماته الفكرية من الأندثار والضياع.[2] لهذا بدأ رحلة جديدة في القارة الإفريقية التي أصبحت مدن فيها تحت سيطرته بالكامل مثل ما حدث في 24 مارس 2021 في مدينة بالما في الموزمبيق ،والتي تعد بوابة للاستثمار الأجنبي بما يفوق 60 مليار دولار، إلى جانب العمليات العسكرية التي يشنها التنظيم على الجيش النيجيري والتشادي والصومالي والغاني ويحصل بعدها على كامل المعدات العسكرية ويوقع أضرارا كبيرة.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الخطابات تهتم وتركز على القضية الفلسطينية، وعلى مدى الظلم والاستبداد الذي يعانيه الفلسطينيون، ومقارنة التنظيم بالقضية الفلسطينية، إذ أن هدف التنظيم الأساسي هو استغلال جميع الأوضاع الراهنة لتأييد قضيتهم ودعمها وكسب التأييد

[1] أبو هنية، أبو رمان، مرجع سابق، ص ص221-226.

[2] أبو رمان محمد، **مستقبل داعش: عوامل القوة والضعف ديناميكيات "الخلافة الافتراضية" وفجوة استراتيجيات مكافحة الإرهاب** (الأردن/العراق: مؤسسة فريدريش ايربت، 2020).

والقبول، كصفقة القرن والتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل. وكان آخر القضايا التي اتخذها التنظيم كخطاب هو موضوع النساء المعتقلات في المعسكرات والمعتقلين من أبناء التنظيم في السجون، حيث أصبحت من أولويات التنظيم وتتصدر خطابه في الفترة الراهنة.[1] وقد استخدم التنظيم وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الحديثة وقام بتوظيفها للترويج لخطاباته وأفكاره وأهدافه، وبث دعاياته الإعلامية التي تفوّق فيها سواء بالخطابات الإرهابية أم التغريرية، وأصبحت ميدانا لبث الخطابات المسمومة.[2]

رابعا: مقارنة بين إعلام داعش وإعلام القاعدة

إن المتتبع لكلا التنظيمين يجدهما يتفقان على مجموعة من الأدوات والوسائل والآليات الضرورية واللازمة من أجل تحقيق التوجهات الإستراتيجية، إلاّ أن هنالك اختلافا في توظيف هذه الأدوات من قبل التنظيمين في بعض الجوانب. فكلاهما يتبعان الفكر الجهادي المتطرف في القيام بعمليات القتل وسفك الدماء واعتمادهما على الدعاية الإعلامية المؤثرة للترويج لأفكارهما؛ بالإضافة إلى الاستفادة من أية موارد اقتصادية متاحة بغرض تمويل نشاطاتهما. وعند الحديث عن الفرق ما بين التنظيمين نجد أن الآلية المتبعة في الدعاية الإعلامية والترويج للفعل مختلفتان حيث اقتصر عمل تنظيم "القاعدة" الدعائي على أسلوب تقليدي إلى حد ما، لم يتجاوز إلقاء الخطابات المتلفزة أو البيانات عبر شبكة الإنترنت وبعض البرامج المتلفزة عبر بعض القنوات،[3] بينما اتبع تنظيم "داعش" أسلوبًا دعائيًا حديثا ومتنوعا، فقد مزج ما بين العديد من وسائل التكنولوجيا الحديثة من الصوت والصورة التي كان لها التأثير الكبير في نشر سياسة "الصدمة والرعب" لدى خصوم التنظيم (الجيش العراقي والسكان المحليين)، وكان لها الوقع الكبير في نفوس الأفراد والجاذبية بين المؤيدين والمناصرين له.[4]

لم تكن شبكة القاعدة ذات دعاية مبهرجة إلى الحد الذي وصل إليه تنظيم داعش. وعلى الرغم من استمرار وجود شبكة تنظيم القاعدة لوقتنا الحالي واستمرارها في العديد من المنتديات التقليدية وموقع "تويتر"، إلاّ أن تنظيم داعش أصبح المقر الرئيس لنشر الدعاية الجهادية السنية

[1] المرجع نفسه.

[2] رانيا عبد الله، «الدعاية الإعلامية لتنظيم داعش في مواقع التواصل الاجتماعي: موقع تويتر أنموذجاً،» مرجع سابق، ص79.

[3] الموكلي أحمد، «الأيدلوجية الإعلامية لتنظيم "القاعدة": تحديات الأمن الفكري على شبكة الإنترنت،» المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات.(جامعة الملك سعود، 22-25 ديسمبر 2008).

[4] بركات إياد، «داعش تكتسح الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي،» **القدس العربي** (2014):
http://www.alquds.co.uk/?p=183306

خلال العامين الماضيين أو نحو ذلك. فتنظيم القاعدة يحاول الإبداع والابتكار والحصول على الدعم اللازم من خلال منح الدعايات والإعلانات صيغة مستحدثة لجذب الانتباه أكثر، إلاّ أن القاعدة لا تقوم بقتل أمريكيين أو غربيين أو تنشر ما تقوم به باللغة الإنجليزية، والتي يتم نشر الغالبية العظمى من الدعاية التي تصدر عنها باللغة العربية، وبالتالي لا تحصل على الكثير من التغطية، حيث أنه على الأغلب يتم الإبلاغ عن 5% من جميع الدعاية التي ينشرها هذا التنظيم، فهي تركز بصورة أكثر على جمهورها العربي، لذلك تحصل على اهتمام أقل في الغرب.[1]

المراجع

باللغة العربية

اليعقوبي جليل، **الإرهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش: دراسة رؤيوية لمستقبل قلق** (بغداد: دار الجيل، 2016).

مصطفى صادق عباس، **الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة** (البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، 2011).

أبو هنية حسن، أبو رمان محمد، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السُّنية والصراع على الجهادية العالمية** (عمان: دار الجيل العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2015).

المقدسي أبو نسيبة، **الدولة الإسلامية في العراق والشام: مشروع الخلافة الموعود** (د.م: فرسان البلاغ للإعلام، 2014).

مي العبد الله، **دور الإعلام الفضائي العربي في الثورات العربية** (لبنان: الرابطة العربية لعلوم الاتصال، 2010).

حمدان نصيف، **داعش وحرب العقول: كيف سخر داعش الدبابة الإعلامية** (بغداد: دار الكتب العلمية، 2016).

رويتر كريستوفر، **السلطة السوداء: الدولة الإسلامية وإستراتيجيو الإرهاب**، ترجمة: محمد سامي الحبال (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016).

رشيد العزوزي، **الإعلام الجهادي الافتراضي بعد البغدادي**، سلسلة كتاب مركز المسبار الشهري 159 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2020).

[1] هارون يزيلين، «هل تنظيم «القاعدة» في تراجع؟» (2015): https://bit.ly/3achtjA

أبو رمان محمد، **سر الجاذبية: الدعاية والتجنيد لدى داعش**، أوراق ونقاشات مؤتمر سر الجاذبية: داعش، الدعاية والتجنيد (عمان: مؤسسة فريدريش ايربت، 2014).

ـــــــــــــ، **مستقبل داعش: عوامل القوة والضعف ديناميكيات "الخلافة الافتراضية" وفجوة استراتيجيات مكافحة الإرهاب** (الأردن/العراق: مؤسسة فريدريش ايربت، 2020).

عبد الله رانيا، الزيود بركات، «خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، العدد 3 (2020).

ـــــــــــــ، «تحليل محتوى مجلة دابق لتنظيم "داعش": الأعداد المترجمة للغة العربية أنموذجًا،» **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، السنة الثانية، العدد 4 (نوفمبر 2020).

ـــــــــــــ، «الدعاية الإعلامية لتنظيم داعش في مواقع التواصل الاجتماعي: موقع تويتر أنموذجاً، **مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة**، السنة الأولى، العدد 1 (مايو 2019).

علاوي حسين، العياش منذر، «الإرهاب والتحالفات الدولية: دراسة في دوافع الشراكة الدولية" السياقات الفكرية،» **مجلة قضايا سياسية**، العدد 48-49 (2017).

الديني يوسف، «العقل الإرهابي والتكنولوجيا،» **المجلة**، العدد 1609 (2015).

«ورشة عمل حول دور الإعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب،» **مجلة الدستور الالكترونية**، العدد 17239 (2015).

سعد عطوة الزنط، «الإرهاب الالكتروني وإعادة صياغة استراتيجيات الأمن القومي،» مؤتمر الجرائم المستحدثة كيفية إثباتها ومواجهتها، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2010).

عمر الحمود، «بنية الخطاب الإرهابي للقاعدة، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب (2020).

الخطيب لينا، «إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد،» (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2015).

الموكلي، أحمد، «الأيدلوجية الإعلامية لتنظيم "القاعدة": تحديات الأمن الفكري على شبكة الإنترنت،» المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات.(جامعة الملك سعود، 22-25 ديسمبر 2008).

باللغة الأجنبية

Joseph Nye, *The Paradox of American Power: Why the World's Only Super Power Cannot Go It Alone* (USA : Oxford University Press, 2002).

Stern Jessica, Berger J.M, *ISIS The State Of Terror* (Harper Collins Publishers, 2016).

George Michael, «The New media and the rise of exhortatory terrorism,» *Strategic Studies Quarterly*, Vol. 7, Issue 1 (2013).

Alrajehi Menawer, Al-Shalabi Jamal, «Al-Qaida Between Ideology and Technology: Electronic Jihad From September 11 to the Assassination of Bin Laden,» *Cross-Cultural Communication*, Vol.11, No.10 (2015).

من ثقافة الدولة الوطنية إلى ثقافة التطرف العنيف

From the country's national culture to the culture of violent extremism

د. محمد السباعي[1] ***Dr. Mohamed Sbaei***

باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية (المغرب)

Researcher in constitutional law and political sciences (Morocco)

ملخص: لم تنجح عملية استيراد الدولة الوطنية في تذويب المكونات الاثنية والدينية داخل القالب الوطني كما حدث في أوروبا، بل إن خطاب الحركات الوطنية المحلية اتخذ اتجاها معاكسا لما حصل في أوروبا، فاتحا المجال لصعود الحركات الهامشية المتطرفة العنيفة كبديل للدولة الوطنية حيث جعلت من بين استراتيجياتها الرئيسية تكريس سقوط هذه الدولة الوطنية نفسها من خلال الإرهاب ونشر ثقافة التطرف العنيف، تمهيدا لبناء دولة الخلافة الراشدة. إن قوة الأيديولوجية الجهادية والتي ربما أحبطت في العالم الإسلامي مشروع الدولة الوطنية تكمن في كونها أنتجت أكبر حلم جماعي خلال القرن العشرين و الواحد والعشرين. فبعد تبخر كل من الحلمين الرأسمالي والاشتراكي كمشاريع علمانية، أتى حلم خلافة إسلامية على منهاج النبوة ليعطي للمستضعفين أملا جديدا في تحقيق عدالة اجتماعية أفضل. هذا الحلم الجديد يستند إلى علم الأخرويات ليعد الجهاديين بالسعادة ما بعد الموت. ومن ثم خلق الفكر الجهادي مخيالا إسلاميا جماعيا يبدأ بالاستقطاب المذهبي وينتهي بالتأطير التنظيمي داخل الفرق الجهادية التي تعتبر آخر مراحل عسكرة الدين. هذا المشروع الذي بني على مراحل منذ عصر النهضة الإسلامية استدعى عهد الخلفاء الراشدين متجاهلا الصيرورة التاريخية لزمن الخلافة إلى غاية الوقت الحاضر حيث أعاد إنتاج النظرة السلفية للعالم والتي تقسمه إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب. وبناء عليه سنحاول قدر الإمكان تفسير فشل قيام دولة وطنية فوق الرقعة الإسلامية وفق المتعارف عليه في أدبيات الفكر السياسي ونظرياته المعولمة.

كلمات مفتاحية: الدولة الوطنية، الهوية الفردية، الهوية الجماعية، التطرف العنيف.

[1] البريد الإلكتروني sbai197441@gmail.com

Abstract:"Jihadism" is a phenomenonlinked to the great changes that the Middle East has undergonefrom the fall of the Ottoman Empire (1919) to the project of the great Middle East (2003), including of course the Islamic revolution of Khomeini (1979) and the ArabSpring (2011).The return of the religiousphenomenon as the main engine of history in thisregion of the world has promptedspecialists for nearlytwentyyears to take the path of religiousanthropology as a new explanatoryframework for the behavior of individuals and groups. social and even States within the framework of international relations

Keywords: The nation-state, individualidentity, collective identity, violent extremism.

مقدمة

فشلت الدول الموسومة بالإسلامية وخاصة الأقطار العربية في إقامة علاقات صحيحة مع شعوبها، وانتهجت سياسات غير ديمقراطية بمجلمها لأن الأنظمة التي خاضت اللعبة السياسية، واكتسبت الشرعية، أصبحت عائقًا رئيسيًّا أمام قيام مؤسسات سياسية جديدة، وأمام الإنتقال من مفهوم الدولة الأمة إلى الدولة الوطنية بسبب مواقف السياسيين الذاتية من السياسة ومفاهيمها وطقوسها ومن أنفسهم، ونفورهم من النشاط السياسي بصورة عامة، وتقزيم دور الأحزاب، وشعورهم بأنهم في حالة صراع بين أولوياتهم وتقويماتهم الذاتية، وبين الاحتياجات الموضوعية لبناء مؤسسات سياسية قادرة على القيام بمهمات العصرنة السياسية لمجتمعاتهم وتحقيق الانتقال الديمقراطي السلس لشعوبهم. يقول عادل اللطيفي في هذا الصدد: "بغض النظر عن هذه الاختلافات بين الدول والأنظمة، فإنّ التركيز على إقامة الإكراه أو تدعيمه قد أفرز نتيجتين أساسيتين: قوة الحاكم (أي قوة السياسة بمعنى السلطة) على حساب الدولة (أي الإدارة والتنظيم) من ناحية، ثمّ التباعد بين المجتمع والدولة من ناحية ثانية. لقد مثّلت قوة الحاكم وما تتطلّبه من إنشاء كاريزما حول شخصه، أيسر وسيلة لإنشاء مؤسسة حكم فعالة في ظل حداثة العهد بالدولة بما هي تنظيم، أي بما هي إدارة ومؤسسات وقوانين وثقافة عليا. إنَّها دولة القوة وليست دولة قوّية. هكذا احتكر بناء الحكم الوقت والإمكانات المتاحة وذلك على حساب بناء الدولة."[1]

لقد عرفت نهاية سنة 2018 عملا إرهابيا خطيرا بالمغرب تمثل في قتل السائحتين الإسكندنافيتين لويزا فيستر غريسبرسن، طالبة دنماركية، وصديقتها النرويجية مارين أولاند بطريقة داعشية يوم الاثنين 17 ديسمبر 2018 بجبل توبقال في نواحي مراكش السياحية. وهو ما يعتبر تحوّلا خطيرا لإستراتيجية العنف الداعشي عند ارتكاب هذه الجريمة في شمال إفريقيا وبتلك الكيفية.

[1] عادل اللطيفي، **الدولة والثورة والحداثة: من الاستثناء العربي إلى الخصوصية التونسية** (تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط.1، 2020).

وصل المدّ الإرهابي إلى المغرب مع أول عملية إرهابية في أوت من عام 1994، عندما استهدف مسلحون جزائريون ومغاربة فندق أطلس إسني بمدينة مراكش، لتزداد حدته ونوعيته الدموية مع أحداث 16 ماي 2003 في الدار البيضاء. ومنذ ذلك الحين ظل المهتمون والباحثون ينبشون في الجذور الثقافية لظاهرة التطرف العنيف من خلال محاولتهم الإجابة على الأسئلة التالية والتي تشكل مجتمعة محور إشكالية متن هذا المقال وهي: سؤال الهوية الإسلامية؟ ما بعد فشل مشروع الدولة الوطنية؟ ثقافة الجهاد بعد حروب التحرير؟

نعلم جميعا أن الفكر السياسي الإسلامي تمخض فولّد "الحاكمية "، وهي فكرة إلتصقت بمعظم الحركات الإسلاموية قبل وبعد استقلاليات الدول الإسلامية، بل إن بعض المحسوبين على المعتدلين منهم لا يرون ضيرا في المناداة بتطبيقها ما دامت تصان بها البيضة وتحمى أركان الشريعة وتوحد الأمة. فمطلب" الحاكمية" بداهة هو عودة كما يراها الإسلاموي إلى الإسلام الحق والنظام الحق الذي هو دولة النبوة والخلافة الراشدة الحاكمة بما أنزل الله وهو مطهر للمجتمع من الجاهلية والمروق ومن البدع الضالة المضللة وكافة الأعمال الشركية لتحقيق فكرة التوحيد أولا، وثانيا لضمان قيام دولة ومجتمع إسلاميين منشودين، وبأي شكل من الأشكال.

ولعلّ ملاحظتنا القبلية على هذا الطرح نجملها في غلبة الطابع الترهيبي الترغيبي على خطاب بأبعاد سياسية وانتكاسة نفسية كرسها وضع التخلف لمعظم دول العالم الإسلامي لما بعد الإستقلال، مفارقة للعمق الفلسفي والانضباط المنهجي لثقافة بناء الدولة الوطنية، مع إهدار البعد المفهومي لمعنى" الحكم" في النصوص الدينية، بما يعني تساؤلنا المسبق عن اتساق دلالة المفهوم مع معاني الخطاب الشرعي، وعلاقته الجدلية ببناء دولة مواطنية إن صح هذا التعبير.

و بما أن خطاب "الحاكمية" كان ولازال يبني نظره على فكرة الخلافة الراشدة ويؤسس أركانه على فعل وسلوك مجتمع الخلافة الأول، فإن قدسية هذا النظام ترتقي إلى درجة أن لا يعتد بأي نمط آخر أو أيديولوجية مغايرة لهذا النمط الإسلاموي، و بذلك فلا تسوية مع أي واقع في عرفهم لا يقيم دولة الشريعة. وسار ينظر للواقع المقصر لبلوغ هذا النموذج بأنه مخالف للشرع ولا يحسن أو يستحب التعامل معه والعيش في كنفه بل الخروج عليه واجب شرعي. وهو في حقيقته قد يكون خروجا من مأزق الدولة الوطنية نفسه إلى أرفيوسية دولة الخلافة. وعليه، كيف نفسر مأزق الهوية الإسلامية في كنف الفكر السياسي الحديث والمعاصر؟ ما هي مقاييس الشرعية الموسوم بها مطلب إقامة الدولة الأمة؟ وما هي نتائج الخروج عن مفهوم الدولة الوطنية إلى دولة السعادة الإسلاموية؟

أولا: الدولة الوطنية ومأزق الهوية الإسلامية

اعتبر عدد من المتتبعين والباحثين أن ما يعيشه العالم الإسلامي اليوم من مظاهر العنف الدموي يرجع بالأساس إلى أزمة هوية عجز فيها منطق الجماعة العتيق عن التأقلم مع مجريات العصر الحديث منذ الثورة الصناعية إلى عصر العولمة. ففي الوقت الذي أصبحت الهويات الدينية في العالم المتقدم ذات طابع خصوصي، بانصهارها داخل هوية الدولة الوطنية، ظل المخيال الجماعي للمسلمين أسير فكرة الأمة ودولة الخلافة المهدوية، حيث استمرت أزمة الهوية على مستويين فردي وجماعي.

1. على مستوى الهوية الفردية

أنتج الفقه الإسلامي للقرن الثالث الهجري إسلاما موازيا روعي فيه هاجس استمرار الدولة الإسلامية، وذلك عن طريق تجريم الخروج عن الجماعة عبر حرية إعمال العقل والاجتهاد بحجة الحفاظ على تراص صفوف الجماعة وفق مبدأ ما أجمع عليه السلف الصالح. وهذا ما يفسر إلى حد ما أزمة الهوية الفردية للمسلمين منذ ظهور البوادر الأولى للعولمة الثقافية بداية القرن التاسع عشر، حيث أصبح المسلم ممزقا بين هوية أصولية متجاوزة وبين عالم عصري حر صنعه غير المسلمين علما وأخلاقا وحضارة، بل إن الثقافة الإسلاموية عجزت حتى عن التوفيق بين الحرية والمعتقد. وظل أغلب المجتهدين الجدد من هواة خطاب النهضة والصحوة يتجاهلون منطق التاريخ الحديث للأمم الأخرى التي عرفت طريقها إلى التقدم والحضارة عن طريق إصلاح المنظومة الدينية كما حصل في العالم المسيحي، على يد المفكر مارتن لوتر، الذي كانت فلسفته أساسا لإصلاح جذري للكنيسة عبر ظهور الفكر البروتستانتي.

وقبل ذلك، كان الإنسان المسيحي عبارة عن كينونة اجتماعية نمطية موحدة (أقرب إلى الجماعة الإسلامية) والتي لا تتحقق إلاّ بمباركة خارجة عن الإرادة الفردية، مصدرها الكنيسة، هذه الأخيرة التي تطوع الكينونة الداخلية للأفراد عبر الممارسات الكنسية القديمة، والتي تبتدئ منذ الولادة وتستمر مدى الحياة عن طريق طقوس الاعتراف وطلب الغفران على يد الرهبان. ويبقى تاريخ محاكم التفتيش خير شاهد على ذلك، حيث كان المعتنقون الجدد للمسيحية أو أولئك المشكوك في مسيحيتهم يحالون على المحاكم الكنسية من أجل تطهير أرواحهم عن طريق ممارسة التعذيب الجسدي، فلم يكن إيمان المسيحي مقبولا إلا باعتراف الكنيسة بصدقيته عن طريق الخضوع الأعمى لطقوس الممارسة الجماعية.

وعموما، ابتدأت في أوروبا الحديثة، النهضة مع مارتن لوتر الذي حرّر الأفراد من تسلط الكنيسة وانتهت بظهور الحركات الوطنية كمشاريع اجتماعية بديلة عن الفترة القديمة المتسمة بسيادة الكنيسة. فتحالفت الإثنيات الأوربية مع الحركات الدينية الإصلاحية من أجل إنشاء كيانات وطنية كما حدث في ألمانيا بعد فيمار وفي إيرلندا، حيث كانت الأحزاب المسيحية الإصلاحية من أولى المطالبين بالتنصيص على مبدأ الكرامة الإنسانية في الدساتير.[1] كما فجرت الثورة البروتستانتية الطاقات الفردية والجماعية، فكانت الرافعة الأساسية لازدهار الاقتصاد الرأسمالي كما فسّر ذلك ماكس فيبر.[2]

إن ما أضافه لوتر عن طريق المنظومة البروتستانتية هو تقسيم هوية الكائن المسيحي إلى قسمين: كينونة اجتماعية خارجية تتجه إلى طلب اعتراف المجتمع بوجودها وكينونة داخلية حرة يتحكم الفرد فيها عن طريق الإرادة الحرة، حيث تسمو الكينونة الداخلية على الكينونة الخارجية. وبعبارة أوضح يصبح الخضوع للخالق والإيمان به أمرا اختياريا لا يحتاج إلى مباركة الكنيسة. وبذلك أصبحت الديانة المسيحية التي كانت فيما سبق ذات طابع شمولي تلغي إرادة الفرد وهويته الداخلية، مصدرا لبروز حرية الاختيار عبر بروز مفهوم الفردانية.[3] هذا المفهوم الذي فتح الباب أمام حرية الفكر والاجتهاد ومهد لبناء مجتمعات مبنية على أسس علمانية، علمية وعقلانية.

أما في المنظومة الفقهية الإسلامية - والتي تشبه إلى حد ما الكاثوليكية القديمة - ظل فكر الجماعة طاغيا بحيث أن الفرد ليس حرا في مخالفة المعتقد السائد. وبعبارة أوضح، فإن الهوية الجماعية الخارجة عن الإرادة هي التي تتحكم في الكينونة الداخلية للفرد وتجبره على تقليد الجماعة وإتباعها ولو عن غير اقتناع؛[4] بل إنها تلغي إمكانية الإسلام الاختياري تماما عن طريق جعل اعتناق الديانة أو المذهب مسألة إيمانية بحته لا مجال فيها للإرادة الحرة. وهو ما جعل المعتقد يغيب الاختيار العقلي ويجعل من الإيمان العاطفي والوجداني الوسيلة الوحيدة للوجود وللتفكير

[1] "دستور ايرلندا 1937."

[2] Max Weber, *l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme* (paris: Édition Plon, 1964).

[3] Louis Dumont, *Essais sur l'individualisme: Une perspective anthropologique sur l'idéologie moderne* (Paris: Seuil, 1983).

[1] انظر الحديث الذي يتم توظيفه هنا والذي مفاده أن المفارق للجماعة يقتل (أي جماعة !!) وهو ما جعل عددا من تنظيمات التطرف العنيف تعتبر نفسها هي الجماعة الناجية المعنية من الحديث دون أن تعي الفرق بين مفهوم الخروج من الإسلام والخروج عن الإسلام. لتوظف هذا الحديث في إصدار أحكام إهدار الدم في حق الأبرياء بحكم الردة.

كما يجعل من العقيدة، الهوية الوحيدة الخالدة والمستمرة عبر الزمان والمكان بالنسبة للمسلم الأصولي. وهو ما خلق هوة عميقة بين الفكر الأصولي والفكر العلمي المتحرر.

لقد اتسعت هذه الهوة بعد الانفتاح على الغرب. وشكلت الهجرة بالنسبة للأفراد إحدى التجارب الروحية التي جعلتهم يكتشفون كينونتهم الداخلية، حيث مارسوا خلالها حرية الفكر والمعتقد في بلاد (الكفر كما اعتقدوا) ثم عادوا بأفكار جديدة غير مفهومة محليا لأنها تنطلق من فكرة حرية الاعتقاد، فاعتبروا شاذين في نظر الفكر والفقه الأصولي الأحادي النمط، والمبني أساسا على اعتبار الاختلاف خروجا عن الجماعة وبالتالي فهم قد خرجوا في حكمه عن الجماعة. ولقد روى أدباء المهجر أمثال الأديب السوداني الطيب صالح وغيره تجاربهم الشخصية في هذا المجال[1]، وتساءلوا عن سبب سعادة الأوربيين الكفار وتعاسة العرب المسلمين، وعبّروا من خلال تجاربهم أن دار الإسلام لم تعد أرضا لسعادة الأفراد ولا الجماعات.

من جهة أخرى غزا العالم الحر وعن طريق وسائل الاتصال السمعية البصرية، المناطق النائية في عمق الدول الإسلامية فاتحا بذلك أمام الأفراد آفاقا جديدة للتفكير الحر وجعلهم يعيدون النظر في معتقداتهم وانتماءاتهم الأصلية، وهو ما يفسر ظهور موجات الهجرة (وإن تم التستر عليها والتبخيس من حجمها) إلى ديانات أخرى والمطالبة بالحق في حرية المعتقد كما حصل مع حركة المسيحيين المغاربة منذ زمن قصير.[2]

2. هوية الإسلام الجماعية

يعتبر هيجل أن الصراع لإثبات الذات وانتزاع الاعتراف بالهوية هو المحرك الأساسي لعجلة التاريخ، فبالنسبة للجماعات المهمشة أو المرتبة اجتماعيا في الدرجات الدنيا يصبح الصراع من أجل إثبات الذات مسألة وجودية. وهو ما قد ينطبق على الجماعات الإثنية كالأفارقة السود تحت نظام الأبارثايد في جنوب إفريقيا والشعوب الأصلية في أستراليا وأمريكا الشمالية والداليت في الهند، والجماعات الدينية كمسلموا الميانمار(الروهينغا) و(الويغور) بالصين...الخ. إلاّ أن خاصية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن ألا ينطبق عليها هذا الوصف على أساس أن تركيبتها الاجتماعية تجمع بين المكوّن الاثني والطائفي في آن واحد. فالطوائف الدينية الإسلاموية مثلا في هذه

2 أُنظر: الطيب صالح، **موسم الهجرة إلى الشمال** (لبنان: دار العودة، 1966).

[2] انظر: اليوبي محمد، "المسيحيون المغاربة: من هم وكيف يعيشون.؟" **جريدة الأخبار الالكترونية** (23 ديسمبر 2015)، في: http://www.alakhbar.press.ma.

المنطقة، هي في الأصل جماعات اثنية (قبائل) تحولت إلى طوائف دينية متناحرة منذ اجتماع السقيفة (623 ميلادية) إلى اليوم.

منذ صدر الإسلام تخندقت القبائل العربية داخل الهوية الجماعية للأمة فقسمت العالم إلى قسمين: دار الإسلام (الجماعة الإسلامية)، ودار الحرب (من غير المسلمين المنعوتين بالكفار). وظل المخيال الجماعي للأمة يحكمه منطق الهوية المشتركة للجماعة. فالدولة في الإسلام جماعة ينصهر داخلها الأفراد والجماعات (القبائل) من دون هويات، فهي تشتغل بمنطق الإجماع، حيث يصبح الاختلاف ردة أو كفرا أو بدعة أو نشازا أو مروقا أو تنطعا حسب الأحوال.[1] وظلت الهويات الجماعية للطوائف المخالفة للرأي مغيبة تماما، وهو ما يفسر الصراع التاريخي داخل دار الإسلام، والذي اتخذ اتجاهين: الاتجاه الأول خارجي بين المسلمين (دار الإسلام) وغيرهم من معتنقي الديانات الأخرى (دار الحرب). والاتجاه الثاني داخلي بين الجماعات الإثنية داخل دار الإسلام نفسه حيث كانت

[1] إن خصائص الهوية الإسلامية كما يمكن استخلاصها من كتابات الإسلاميين نجد أنها تتميّز وفق مفهومه بأنها هوية ربّانية أي إنتاج وتوصيف إلهي وليست إنتاجا بشريا، وهي هوية إنسانية أي صالحة لجميع البشر لأنها تلائم الفطرة التي فطر الله الناس عليها. وهي هويّة اختياريّة؛ بمعنى: أنّ الإنسان مخيّر في تبنّيها حين يرتضي الإسلام عقيدة ومنهجا في الحياة، وهي هويّة ثابتة ومتكاملة فتحدّد من هو الإنسان؟ وماذا يريد؟ وما هي المعايير التي تحكم حركيّته؟. فالهوية، عند هؤلاء، مُرادفة للدّين، ولا يمكن الفصل بينهما إلاّ أنهم انقسموا إلى تيّارين: تيّار رافض مطلقا الحديث عن هوية أخرى غير إسلامية، معتبرا الدعوة إلى الهوية القومية مثل "الفرعونية" أو "الفينيقية" هي دعوة مُضادّة للإسلام ومنافية له. وتيّار آخر أقرّ بوجود هويّات فرعية،لكنه دعا في المقابل إلى عدم التعصّب لها على حساب الهوية الأمّ أيّ الإسلام. فالإسلام أذاب الفروقات بين الشعوب وربط بينهم على أساس واحد وهو التقوى، حينما اعتبر أن الجميع ينحدرون من أصل واحد وأنّه لا فرق لعربي على أعجمي إلا بالتقوى. والهوية، وفق هذا التوصيف، تبدو معطى جاهزا قائما داخل زمنية مقدّسة لا مجال لمساءلتها، متّخذة طابع القدسية والتسامي، لأن تعاريفها تُبنى على الطابع العفوي والعاطفي، وثنائية الأنا والآخر، والرفض أو القبول المُطلقين. وتعريف الهوية القائم على الثبات والمُطلق يؤسّس لأوهام "الحقيقة المُطلقة" خارج مفاهيم التعدّد والمغايرة، وفقاً لـ "عزيز مشواط " الذي يعرّفها "كوعي مُتحرّك وحيوي بالصيرورة وبالمغايرة والاختلاف، وهي إدراك نقدي مُتفتّح على الآخر"، فهي تتشكّل في إطار من صيرورة وبناء متواصل ومتجدّد للذات. بدوره، يعتبر عبد الكريم الخطيبي في كتابه "النقد المزدوج" الحديث عن هوية صافية غير ملوّثة، هي هوية ميتافيزيقية ولاهوتية، إذ "لا يمكن للهوية الأصلية التي تقوم على الأصول اللغوية والدينية والأبوية أن تُحدّد وحدها العالم العربي. فهذه الهوية قد تصدّعت وتمزّقت بفعل الصراعات والتناقضات الداخلية. ثم إنها مُرغمة على التكيّف مع مقتضيات الحياة العصرية والتفتّح على العالم."هذا التركيب لمفهوم الهوية عند الإسلاميين يعود لطبيعة الصراع القائم بين العلمانية والإسلاميين في العالم العربي منذ انهيار السلطنة العثمانية. ولم يعد مصطلح الهوية مرادفا لتعريف الذات أو تحديد القوميات الفرعية، بقدر ما أضحى إثبات حضور الإسلام كدين في وعي ووجدان الناس بعد حال التمزّق الرهيب والاقتتال واندثار الرؤية في المجتمعات العربية. ولعلّ الإشكال الذي يقع فيه الإسلاميون أنهم جعلوا الهوية هي الاعتقاد القابل للاختيار العقلي. والحال أن الهوية لا يملك معها المرء الاختيار من عدمه. إذ أنها بصمة بيولوجية وجغرافية وتاريخية وثقافية. كما لا يتطلّب الاعتراف بالهوية والاعتزاز بها إعلاء من شأن العرق أو الأرض بين الأمم، إذ أنه يناقض البُعد الإنساني في تعريف الهوية. ولعلّ الهوية التي يمكن تحديدها هي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات بما لا يتناقض مع البّعد الإنساني للقِيَم. والانتماء والولاء للإسلام لا يُناقض ولا يُزاحم الانتماء للوطن ولا ينتقص من قيمة الوطنية والمواطنة عند المسلم.نقلا عن: محمد علوش، "هل ثمة هوية إسلامية بديلة للهوية الوطنية؟" (12 جوان 2017)، في:
Https://www.almayadeen.net/articles/opinion/721652

البداية بين بني هاشم وبني أمية، لينتقل الصراع إلى مناطق الفتوحات في بلدان فارس وتركيا وشمال إفريقيا. فانقسمت الأمة إلى أمتين: أمة سنية (أموية الأصول) تمثل الأغلبية الإسلامية وأمة شيعية (هاشمية الأصول) تمثل الأقلية المعارضة[1]. ولقد أصبحت الأمتان السنية والشيعية إمبراطوريتان متنافستان حيث ظل القاسم المشترك بينهما هو السعي إلى استمرار الدولة الإسلامية في مواجهة الإمبراطوريات الصليبية. وكانت أخر الإمبراطوريات الإسلامية هي: الدولة القجرية (الشيعية) في إيران والدولة العثمانية (السنية) في تركيا.

مع فترة المد الاستعماري الأوروبي، تداخل عنصران أساسيان ليؤثرا بشكل أو بآخر في تعميق أزمة ما يعرف بالهوية الإسلامية، وهما: الاستعمار الخارجي والدولة الوطنية المستوردة.

بالنسبة لتأثير الاستعمار الخارجي، لخص المفكر الألماني جوهان جوتفريد فون هيردر، البداية الحديثة لصراع الهويات بين أوروبا والعالم الإسلامي في مؤلفه (تأملات في فلسفة تاريخ البشرية) حيث ترجم تلك المرحلة على أنها اتجاه نحو خلق أوروبا كونية. فكتب ما معناه أنه من غير المستساغ أن الإنسان الأوروبي بإمكانه تحويل مناطق أجنبية إلى أوروبا ثانية عن طريق قوة الاستبداد. وهو ما يعني بالنسبة للعالم الإسلامي تصنيف الهوية الإسلامية ضمن الهويات التاريخية المنهزمة كما هو الأمر بالنسبة للهنود الحمر وشعوب أفريقيا وآسيا.

وقد تصدت المقاومة الإسلامية للاستعمار وفق طابع ديني جهادي وليس وطني. فالمد الاستعماري ساعد على إعادة تشكيل المخيال الجماعي للمسلمين وإحياء فكرة "دار الإسلام ودار الحرب"؛ إلاّ أن الحرب في هذه المرة كانت سلسلة من الهزائم المتتالية للدول الإسلامية، ابتدأت بسقوط الدولة العثمانية ثم احتلال فلسطين وأخيرا حرب الخليج الثانية التي عصفت بجيوش دول الشرق الأوسط ليترسخ الشكل النهائي لهوية إسلامية جماعية منهزمة تبحث عن رد الاعتبار ولو بالسلام العادل، أي قبول الهزيمة دون الإهانة. وقد ظل الشعور العام بالهزيمة يخيم على مجتمعات المنطقة، بل إن رد الاعتبار للأمة الإسلامية ظل ضمن تطلعات شعوبها ليغذي بعث فكر وثقافة الجهاد لكون الدول الوطنية لم تتمكن من تحقيق رد الاعتبار أو على الأقل السلام العادل للشعوب الإسلامية. وقد كانت آخر اهانة رمزية حاطَّة بكرامة العرب، إعدام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين شنقا يوم فجر العيد الأضحى (العاشر من ذو الحجة) الموافق ل 30 ديسمبر 2006 بعد

[1] يراجع محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

الغزو الأمريكي للعراق وحل كل من حزب البعث والجيش العراقي، حيث كوّن هذا الأخير النواة الأولى لتنظيم داعش. ولقد كان الجنرال عزت إبراهيم الدوري نائب رئيس الجمهورية سابقا من بين الأطر المؤسسة لجيش داعش.[1]

في ما يتعلق بتأثير الدولة الوطنية ونكوص الوعي الثقافي، عملت المشاريع الوطنية التي رأت النور في بعض الدول الإسلامية على عصرنة الأجهزة الإدارية للدولة عن طريق الدساتير والقوانين المكتوبة دون إصلاح للمنظومة الفكرية التي ظلت تحت رقابة الفتاوى الفقهية (الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر)، فلم تحدث الثورة الثقافية التي كان من المفروض أن تحرر العقل من سيطرة الفقه، كما لم تحدث الثورة الصناعية التي كان من المفروض أن توجه المجتمعات العربية إلى بناء قوى اقتصادية منتجة من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل ظلت مجتمعات عصرية في مظهرها الخارجي وعتيقة من حيث أنماط التفكير والمعرفة والإنتاج.

ومع غياب الثورتين (الثقافية والصناعية) خسرت الدولة الوطنية الرهان الاقتصادي ولم تسفر تجاربها النهضوية عن نتائج من شأنها رد الاعتبار للشعوب. بل أكثر من ذلك ظلت أغلب الأحزاب والجماعات السياسية تردد الخطاب الديني كمرجعية أخلاقية عليا تسمو فوق أخلاقيات الدولة الوطنية التي انحصر دورها السياسي في تحقيق الاستقلال الترابي دون أي انعكاسات إيجابية على الحياة اليومية لشعوبها. كما أن المقاومة نفسها التي حققت الاستقلال لشعوب المنطقة لم تكن لتعبئ صفوفها لولا توظيفها أئمة المساجد مع الخطاب الإسلامي (الجهاد). لكل هذه الأسباب نكصت الدولة الوطنية عن تحقيق رد الاعتبار للهوية الجماعية الإسلامية المهزومة لأنها ألغت وجودها الوطني عن طريق تمسكها الدائم بالخطاب الديني، فظل الرابط الديني الذي يحيل على الأمة أقوى من الرابط الوطني الذي يحيل على الدولة[2]. فمثلا لم تمثل الدولة (الشرق أوسطية) أبدا مرجعية أخلاقية عليا من حيث قيم المواطنة، بل ظلت كيانات إدارية تدبر مجموعات اثنية وطائفية متنافرة يوحدها الدفاع عن شرعية الحدود الموروثة من الاستعمار.[3]

واستمرت الشعوب تنتظر رد الاعتبار وإنصافا في قضاياها المصيرية. ونتيجة لذلك وجد خطاب التطرف العنيف أرضية خصبة استغلها حيث وظف فكر المؤامرة واعتمد لغة خطاب

[1] قتل نائب الرئيس العراقي الجنرال عزت إبراهيم الدوري في أبريل 2015 في تكريت من طرف الجيش العراقي.

[1] Abdallah Laroui, *les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)* (Paris: Édition la découverte. 1977.

[3] Oded Yenon, « le plan sioniste pour le moyen orient, » (janvier 2014).

منكوس عن الأمة الإسلامية وقدم نفسه ممثلا ومتحدثا باسم شعوبها ملغيا وجود دولة وطنية شرق أوسطية، هذه الأخيرة التي واجهت حتمية السقوط الاقتصادي قبل السقوط العسكري. وقد حاول الرئيس السوري بشار الأسد أن يقدم قراءته للوضع بالمنطقة بحيث لم يحمّل المسؤولية لجانب واحد (الدولة أو الطائفة أو الأحزاب)، بل كيَّف ما يحدث في بلاد الشام منذ 2014 بأنه فشل أخلاقي للجيش والدولة والشعب، وهذا ما فتح المجال لصعود الحركات الهامشية المتطرفة العنيفة كبديل للدولة الوطنية حيث جعلت من بين استراتيجياتها الرئيسية تكريس سقوط هذه الدولة الوطنية نفسها عن طريق الإرهاب العسكري، تمهيدا لبناء دولة الخلافة المهدوية. وهو ما يحاكي إلى حد ما صعود الحركة البولشفية في روسيا وصعود الحركة النازية في ألمانيا، حيث القاسم المشترك بينهم هو بروز حركات هامشية تؤطر النزوح الجماعي نحو حلم جديد (يوتوبيا) لرد الاعتبار للهوية الجماعية بأي شكل من الأشكال. بل إن الحلم الجماعي لدولة الخلافة أصبح واقعا بعد أن استعان أطر داعش بالتقنيات الرقمية لخلق دولة خلافة رقمية في العالم الافتراضي، لها موقعها الرسمي وأدبياتها.[1]

ثانيا: ضمور وعي الدولة الوطنية إحياء لثقافة الموت

يموت الناس من أجل ما يعتقدون وليس من أجل ما يعرفون. وهكذا فبمجرد ما يتعلق الأمر بالمعتقدات فإن الآية الكبرى والبرهان القاطع على صحتها والإخلاص لها هما أن نموت من أجلها.[2]

يفسر علم الاجتماع السياسي السلوك الإنساني من منطلقات عدة؛ أولها المنطق النفعي الذي يدفع الإنسان إلى توظيف طاقاته الاجتهادية والمعرفية من أجل جلب المتعة والفائدة المادية، وهو منطق مادي محض لا يفسر سلوك المحارب الذي يضحي بحياته من أجل تحقيق غاية معنوية هدفها الأسمى الظفر بشرف الموت دفاعا عن المبادئ المشتركة التي تضمن حياة واستمرار الجماعة. فَقَدْ كان المقاتلون في المجتمعات اليونانية القديمة يشكلون أنبل الطبقات الاجتماعية وأكثرها احتراما وتقديرا لأنهم لا يحاربون من أجل المكافأة المادية أو النفعية، بل من أجل قيم الشجاعة والبطولة. وكذلك الشأن بالنسبة لمجتمعات المغول والفرس والعرب وغيرهم. فالشعر العربي القديم (خاصة شعر المعلقات) يروي قيم الإقدام والشجاعة لفرسان العرب القدامى قبل ظهور الإسلام.

[1] مثل وكالة أعماق الإخبارية أشهر المواقع التابعة للتنظيم رسميًا، مؤسسة أجناد والفرقان للإنتاج والإعلام ، ومركز الحياة للإعلام، ودابق المجلة الداعشية التي تروج لفكر التنظيم وكانت تصدر بشكل دوري باللغتين العربية والإنجليزية.

[2] Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une nation?* Textes présentés par Shlomo Sand (Paris: Edition flamarion. 2011).

يمثل المحاربون على مر العصور الفئة الاجتماعية التي تحظى بالاحترام والتقدير نظرا لأنها تنوب عن الجماعة في خوض معركة الصراع من أجل السلطة، وكذا رد الأذى والأخذ بالثأر. إن الصراع من أجل السلطة يمثل محركا أساسيا لتاريخ الأمم. فالإمبراطوريات قامت على أنقاض إمبراطوريات زائلة والدول قامت على أنقاض دول أخرى. وهذا الصراع الأزلي يوظف في أشكاله العامة ذاكرة الضغينة للجماعات الاثنية المهمشة أو المنهزمة كما ينبني على نظرية المؤامرة الخارجية التي تغذي غريزة الصراع الجماعي من أجل البقاء. وهذا ما يجعل هذه الجماعات في حال وصولها إلى مستوى القوة التنظيمية من أن تبني شرعية العنف أساسا على فكرة الثأر الجماعي من أجل استرجاع ما تعتبره حقها التاريخي المسلوب. ويمثل المقاتلون داخلها فئة النبلاء الأحرار الذين يحرصون على الموت من أجل الخلود كما يحرص الجبناء على الحياة، خصوصا إذا كانت المكافأة مضاعفة: أي شرف في الدنيا ومتاع في الحياة الآخرة، حيث الحور العين، وما لا عين رأت ولا خطر على قلب بشر. وعليه، وظف الجهاد ضمن نظرية عسكرية متكاملة، جمعت بين الشقين الروحي والمادي لتترجم إلى إجراءات عملية تبدأ بعملية غسل الأدمغة لتنتهي بعمليات إرهابية ميدانية هامشية انتحارية تؤطر النزوح الجماعي نحو حلم جديد (يوتوبيا) لرد الاعتبار للهوية الجماعية المفقودة بأي شكل من أشكال الإرهاب.

من جهة أخرى، يمثل اندلاع الثورة الإيرانية (1979) بداية مرحلة إحياء الفكر الجهادي، تلاها ميلاد منظمة القاعدة فالدولة السلامية بعد تصدع القيادات السياسية في أغلب دول المواجهة (العراق، لبنان وسوريا). غير أن الجديد مع ظهور الكيان الداعشي هو بروز تنظير جديد أسّس للإسلام العسكري الإقليمي المنظم من خلال تطبيق نظرية أبو بكر الناجي صاحب مؤلف، إدارة التوحش[1].

يعتبر كتاب أبو بكر الناجي خلاصة لاستراتيجيات شرعنة الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية التي عرفها العالم الإسلامي منذ سقوط الدولتين الأموية والعباسية إلى غاية سقوط الدولة العثمانية. وهو ما يحيل ضمنيا على التجارب السابقة في هذا الصدد كخلية الحشاشين التي أسست على يد الحسن الصباح لشرعنة الاغتيالات السياسية، وانقلاب بِبْرَص على الدولة العباسية، ثم استيلاء المماليك على الحكم... الخ. كما أن المؤلف يحيل في هذا الصدد على تجارب الأمم الغربية التي شيدت أمجادها وقوتها على أساس العنف وإبادة الآخر، حيث يستشهد بتأسيس

[1] كتاب "إدارة التوحش" لصاحبه أبي بكر الناجي (د. ت) .

أمريكا على أساس إبادة الهنود الحمر، واحتلال الجزيرة العربية على أساس تفكيك الدولة العثمانية الخ. ويصل إلى خلاصة مفادها وجوب هدم المنظومات الوطنية الحالية في منطقة الشرق الأوسط من أجل إعادة بناء الأمة الإسلامية مجددا. ولا تزال لحد الآن دول شمال إفريقيا، وعلى رأسها المغرب من ضمن الدول المستهدفة، لأن تنظيم الدولة الإسلامية لم يتمكن بعد من اختراقها عسكريا.

لقد بدأ العمل بنظرية إدارة التوحش بشكل منهجي من طرف مؤسسي داعش لضرب أسس الدول الوطنية في الشرق الأوسط، وذلك من أجل إعادة بناء الأمة الإسلامية عن طريق التأسيس لدولة إسلامية جديدة بمقتضى معايير القانون الدولي الحالي. وهو ما يعني إقامة كيان سياسي يتوفر على العناصر الثلاثة المتعارف عليها دوليا أي: حكم سياسي (و هو إمارة أبو بكر البغدادي)، و إقليم (وهو شرق سوريا بعد أن انسحب منها جيش بشار الأسد في 2014) ثم شعب مسلم (أي أنصار ومهاجرون من مختلف الأقطار)، وفعلا وتلبية لنداء الجهاد بحسب اعتقادهم نزح عدد من الجنسيات الموالية للفكر الداعشي إلى ما اعتقدوه أرضا للجهاد. حيث تم تصنيفهم وفق الثقافة التنظيمية للكيان الداعشي كمواطنين مهاجرين إلى جانب الأنصار[1] الذين شكلوا ثلاثة فئات: 1) فئة مقاتلة، وهي عناصر منظمة في شكل كتيبات أو سرايا لشن حرب العصابات، وقد يدرجون بينهم فئة الانغماسيين الذين ينفذون عمليات انتحارية؛[2] 2) فئة ذئبية أي عناصر تنفذ عمليات إرهابية

[2] المهاجرون والنصراء درجات تنظيمية لمجتمع التطرف العنيف (التنظيم المجرد). يراجع: السباعي محمد، **التطرف العنيف: مراحل غسل الأدمغة من الاستقطاب إلى التجنيد** (فاس/المغرب: مقاربات للنشر والتوزيع، ط.1، 2018).

[1] الانغماسي: مصطلح ظهر مع دخول تنظيم "القاعدة "إلى العراق وسورية، واستخدمته معظم تنظيمات السلفية الجهادية في كل من العراق وسورية واليمن. هو كناية عن عنصر مدرّب تدريبا عسكريا عاليا على المهام الخاصة والاقتحامات، ويتمتع بلياقة بدنية عالية تمكّنه من الاستمرار في القتال والمناورة أطول فترة ممكنة. كما يتحلى بقوة بدنية تؤهله لحمل ذخيرة تفوق أضعاف تذخير العنصر العادي. وبالإضافة للتأهيل البدني والعسكري، هو عنصر يمتلك الكثير من الشجاعة، ومؤهل نفسيا وأيديولوجيا للقتال حتى الموت. انظر بقية التعريف عند سميسم عبسي،" الانغماسيون: القوة الضاربة للتنظيمات الجهادية" مقال منشور على موقع www.alaraby.co.uk بتاريخ 22 ديسمبر 2014 . وبرغم ما ذهب إليه (عبسي) في كون الانغماسي ليس بالضرورة انتحاري، إلا أننا نخالف هذا الرأي ونعتقد أن الإنغماسي هو شخص انتحاري بالدرجة الأولى أو استشهادي بلغتهم. قد يكون مقاتلا وقد لا يكون، وأن شرط القوة البدنية ليس مطلوبا بقدر التأهيل النفسي. انظر نفس الرأي عند، بكر(علي)، "جهاد الممكن..." منشور على موقع، https://futureuae.com بتاريخ 2017/07/15. والعمليات الانغماسية أنواع منها "الانغماس بالالتحام" بمعنى أن ينغمس المقاتل أو جماعة قليلة منهم في العدو الكثير بقصد تحصيل النكاية (أي إحداث الضرر) في العدو لتحصيل فائدة في تصوره مع اغلب الظن في الموت قتلا بيد العدو، وأما النوع الثاني أو الصورة الثانية (الانغماس بالتلغيم والتفخيخ) أن ينغمس المقاتل أو الجماعة القليلة من المقاتلين مبتدأ بنفسه بحزام ناسف يتوسط سيارة أو طائرة أو سفينة بغرض إحداث النكاية في العدو وغلبة الظن أنه سوف يقتل بيديه هو. ويفرق أصحاب الفكر الجهادي بين العنصر "الانغماسي" و"الانتحاري"، فالانغماسى يكون مزروعًا وسط الهدف ويمعن في الخدعة وإحداث الفوضى لكي يحقق الهدف المطلوب منه من اغتيالات وغيرها، أما الانتحاري فيعمل على عنصر المفاجأة السريعة

(تفجيرات انتحارية) داخل وخارج بؤرة التوتر التي ينتشر فيها تنظيم التطرف العنيف، دون تمييز بين محارب أو غير محارب أو امرأة أو طفل أو شيخ كبير بحجة التترس أو التبييت؛ 3) فئة سَيَّافَة، وهم عناصر من الفئة الذئبية أكثر خطورة ووحشية بالنظر لنوعية الجرائم التي يرتكبونها وطريقة تنفيذها، حيث يعتمدون وسائل بدائية (الذبح وحز الرؤوس أو الطعن بالسكاكين) ضد أهداف مدنية (من مواطنين أو أجانب) بهدف ترهيب الأعداء.[1]

وقد لوحظ في الآونة الأخيرة الإقدام على تنفيذ عمليات إرهابية مختلفة، متنوعة ومتعددة وفي ظرف وجيز خاصة في فرنسا،[2] وفي غيرها من البلدان المهددة بالهجمات الإرهابية. هذه الأعمال الإرهابية مرشحة للتوسع أكثر فأكثر: لماذا؟ وماذا يعني تكاثرها في هذا التوقيت بالذات؟

منذ 2014 انشق أبو بكر البغدادي عن تنظيم القاعدة فغيّر بذلك منطق الجهاد من الطابع الكوني العالمي إلى منطق الجهاد الإقليمي شبه الوطني بغية إقامة دولة إقليمية أملا في الحصول على اعتراف دولي ولو جزئي بما كان يسمى الدولة الإسلامية كأمر واقع. ولم يكن ذلك لربما بالأمر المستحيل بالنظر إلى الوضعية الجيوسياسية للشرق الأوسط خلال سنة 2014.[3] وهي الفترة التي كان فيها النظام السوري محاصرا من كل الجهات بما في ذلك دول الخليج السنية. حيث عمد بشار

من القتال والفرار الفوري. والانغماسين لهم شغل محدد مثل اقتحام السجون والوحدات العسكري واغتيال الحكام واقتحام المدن مثلما حدث في الموصل وعين العرب وفي سيناء. انظر مقال، "الإنغماسيون: ..أخطر كتيبة في صفوف داعش..." منشور بتاريخ الثلاثاء 28/يوليوز/2015 ، على موقع http://www.albawabhnews.com/1414859.

[2] السَّيَافَة: لأول مرة يتم استعمال هذا المصطلح من طرف الدكتور محمد السباعي ويريد بهذا الوصف كونهم عناصر خطيرة جدا ذئبية أو من كتيبات إعدام ميدانية تابعة للتنظيم المتطرف توكل لهم مهمة قطع رؤوس ضحاياهم بوسائل وطرق بدائية. وبقدر ما يعتبر هذا العمل مقززا حتى لو كان رسميا (مثلا سياف المملكة العربية السعودية) بقدر ما يعتبر شرفا وإعلانا لشأن من يقوم به من عناصر التطرف العنيف ويشرعون له في ثقافتهم الإرهابية، على اعتبار أنهم في غالب الأحيان يتحركون وفق خلية تتكون من عنصرين فأكثر، لتنفيذ جرائم ترهيبية لا إنسانية في أماكن متفرقة من العالم وبغض النظر عن ولائاتهم التنظيمية أو مناصرتهم لثقافة التطرف العنيف.

[2] تعرضت فرنسا لحادث تسبب فى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة آخرين، في هجوم بالسكين داخل كنيسة بمدينة نيس، فقط بعد أيام من قطع رأس مدرس فرنسي. وقد كان شاب يدعى عبد الله أنزوروف، 18 عاما، من أصول شيشانية يعيش في فرنسا قطع رأس مدرس التاريخ صموئيل باتى، الذى يعمل في أحد أحياء باريس، لعرض المدرس صورا للرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد، ونشر صورة لجسد المدرس على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، بحسب "رويترز." فيما وقعت حادثة أخرى قبل ذلك، والتي تسببت في إصابة كاهن في كنيسة خلال هجوم مسلح بمدينة ليون، بينما لا يزال منفذ الهجوم طليقا. وتعرض خلال الحادثة كاهن لإطلاق النار مرتين في حوالي الساعة الرابعة مساء بالتوقيت المحلى بينما كان يغلق الكنيسة، وهو يتلقى العلاج في الموقع من إصابات تهدد حياته.وفى العاصمة النمساوية فيينا، وقعت حادثة أخرى، مساء الاثنين، والتي أدت إلى مقتل 4 مدنيين، بالإضافة إلى المنفذ الذي أعلن وزير الداخلية أنه "واحد من أنصار تنظيم داعش.". منقول من مقال عمر حسام، "الذئاب المنفردة تهاجم أوروبا.. الإرهاب يضرب القارة العجوز" منشور بتاريخ 2020/11/03، على موقع:https://www.mobtada.com/details/985085 .

[3] يراجع مقال محمد الشرايبي، "الحرب الأهلية السورية" مجلة الدراسات الاقتصادية والسياسية والقانونية،" عدد: 6 (2016).

الأسد إلى الانسحاب من المناطق الشرقية السنية في سوريا فاتحا بذلك المجال أمام داعش للتوسع إلى أن أصبح هذا الكيان يشكل خطرا محدقا على دول الخليج السنية نفسها.[1] وقد كانت الخطوة المقبلة والمحتملة من طرف بشار الأسد هي الإقدام على الاعتراف بتنظيم الدولة الإسلامية كسلوك انتقامي من دول الخليج، فكان القاسم المشترك الذي جمعه بأبو بكر البغدادي آنذاك، ولو مرحليا، هو المعركة الوجودية التي يخوضها كل من النظام السوري المتهاوي من أجل البقاء وتنظيم الدولة الإسلامية الباحث عن الوجود، لكن التدخل الروسي لدعم النظام السوري غيّر الموازين.

وعليه، وخلال الفترة التي كان فيها تنظيم داعش يحقق مكاسب ميدانية (2014) تكاثرت العناصر الولائية المهاجرة إلى الرقة، والتي اتخذت عاصمة دولة الخلافة المزعومة، كما استقطب عددا من عناصر الخلايا النائمة (النصرية والولائية)،[2] في مختلف الأماكن خارج بؤر التوتر، فيما ظل بعض عناصر الخلايا الولائية والذئاب المنفردة الولائية أيضا نائمة في دول مختلفة حيث لم تتح لها الفرصة للالتحاق بتنظيم داعش. وبعد تراجع القوة العسكرية الميدانية لهذا التنظيم ومحاصرته من جميع الجهات وانهزامه ميدانيا، تراجعت حدة الأعمال الإرهابية التي يقوم بها الولائيون في بؤر التوتر ليفسح المجال لتحركات الخلايا النائمة والذئاب المنفردة الولائية (انتحاريين وسيافة) وحتى للعناصر النصرية تحت زعم تنزيل مبدأ " النصرة الإخوانية"، ومن خلالهم الانتصار لثقافة التطرف العنيف (ما يعتقدونه أنه الإسلام الحق في حين أنه لا يعدو أن يكون إسلام بعض الفقه وليس إسلام الوحي)، وذلك كشكل من أشكال ما يعرف ب "جهاد الممكن"[3] لاستمرار الحرب ضد الأنظمة (الكافرة)، أو على الأقل من أجل تحقيق الثأر الجماعي لكيان داعشي مهزوم عسكريا.

خاتمة

وفي الختام أقول أن انهزام داعش، لا يعني بالضرورة نهاية إيديولوجيته[4]، بل كان بداية لمرحلة جديدة من العمليات الإرهابية تفرض على الباحثين والمتتبعين لشأن التطرف العنيف تغيير مقارباتهم التحليلية النمطية عن ظواهر التطرف العنيف إلى مناهج استشرافية أنتروبولوجية،

[1] Bendaoud, «L'Arabie Saoudite un daesh qui a réussi,» O.P.

[2] في معنى الولائيين والنصريين يمكن مراجعة محمد السباعي، مرجع سابق.

[1] مبدأ فقهي رسخه تنظيم داعش لتحريض أتباعه عل ارتكاب جرائم إرهابية. يراجع في هذا الصدد علي بكر، "جهاد الممكن." منشور بتاريخ 2017/07/15 على موقع، https://futureuae.com

[2] حول نهاية تنظيم داعش المتطرف واستمرار إيديولوجيته انظر مثلا مقال إميل أمين، "مسارات الإرهاب في 2019" منشور بتاريخ 14/يناير/ 2019، على موقع: https://aawsat.com/home/article/1544781

علمية وموضوعية. إن تجربة داعش ووضع الانهيار الذي آلت إليه مثلا، لم يكن على أي حال هو الأصل في فكرة وجودها، إذ كان الأصل هو بناء دولة بمواصفات إسلامية أصولية صارمة تؤثث للمفهوم المنحرف للخلافة (الحلم السرمدي الأورفيوسي) كما هو متداول في التراث الإسلامي كبديل لمفهوم الدولة الوطنية. بيد أن الذي وقع هو الخروج عن المبدأ العام لمفهوم الخلافة نفسه إلى نظام قمعي همجي شوّه تراث العالم الإسلامي وثقافته وجرّ عليه وابلا من الانتقادات وتجريحا في صدق نبوة رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم، هذا من جهة. ومن جهة ثانية نقول: أن ثقافة التطرف العنيف وهي تحاول تجاوز مفهوم الدولة الوطنية عاشت وتعيش فيضا من الأوهام ساقتها إلى علل أفضت بها إلى نكوص صريح وضمني للخطاب السياسي الإسلامي المحصور والمحدود بفاعلية النص ونص النص (التفسير والحديث والمذاهب الفقهية التي تعد نصا مقحما على نص الوحي).

ظل الإسلاميون يتطلعون إلى دولة دينية بتكليف إلهي لها مهمة تطبيق الشريعة منذ عصر ما يسمى بالنهضة وإلى عصر الدواعش والسلفيات الجهادية، مسخرين لذلك كل إمكانياتهم العقلية والنقلية لتجاوز مختلف الخطابات العقلانية. وصاغوا خطابا هو ترسانة من الأوهام كمطلب العودة إلى قراءة النصوص (القرآن والسنة)، واستنساخ ما عدوه من قبيل أوليات الفهم السياسي من هذه النصوص. ثم مطلب التسلف القائم على فكرة الخيرية للأولين على الآخرين؛ ومطلب الجهاد لنشر الدعوة الإسلامية ومحاربة الطواغيت من الحكام، ثم وهم التسيس بزعمهم أن السياسة ونظام الحكم قد شرع لهما بوحي من الله وما على الإنسان سوى أن يلتزم بما شرع له.

ولعلّ من بين الأوهام التي يمكن للباحثين التعمق في تحليلها مستقبلا أورد ما يلي:

- حشو العقول بالمتون، وحفظ الشروح، واستيعاب الحواشي، والاستغراق في فقه الفروع وكل ذلك ليقنع الإسلامويين أنفسهم وغيرهم بنظرية في الحكم سلفية كبديل لإيديولوجية الدولة الوطنية ومحددا لهوية الجماعة الإسلامية تقاطع فيها ربما السياسي بالعقدي بالفقه وبالتاريخ.
- الوصاية على العقل والنقل بتجميد فقه المقاصد الذي يركز على شمولية النصوص من خلال الاهتمام بسياقاتها ومجالها، ومن ثم ربطها بواقعها الذي نزلت فيه عوض أن يترك لها المجال تسبح في فراغ من العدمية المطلقة.
- التخفي وراء العقائدي لدحض فكرة الدولة الوطنية، ينطوي على تخفي الاستبدادي من خلال تقديس النظام السياسي الذي هو في حد ذاته تقديس للسلطان مما يعني دوام هيمنة المقدس في السياسة المؤسس له في الثقافة بإستراتيجية تلبيس حاد في المرجعية ومصادر الشريعة.

ولقد نتج عن هذه الأوهام علل منها علة التكفير التي لا تمس الحاكم والمجتمع فحسب بل حتى بين التنظيمات الإسلاموية نفسها ممّن اختلفت آرائهم وتباينت مواقفهم. ثم علة الردة (أو الحكم بالردة) لمن أنكر شرع الله حيث يستباح عرض ودم من ارتأت نظرة المتطرف ردته. ثم علة العنف (الجهاد في ثقافة التطرف العنيف) ضد الحكام الطواغيت ومن والاهم من مؤسسات وأبشار...الخ. والحقيقة أن مثل هذه العلل المحصورة في هذا العمل، المتعددة خارجه هي نتيجة كما قلت للأوهام السالفة الذكر، وهي في مجملها نتيجة لسوء فهم وتفسير النصوص الدينية نفسها،حيث إهدار البعد المقاصدي وتسديد الرؤية التقليدية القائمة على النظرة التجزيئية للنص والهادفة إلى تقويض مختلف الإيديولوجيات الليبرالية وغيرها.

ماذا تعني هذه الهستيريا الماضوية في فهم النص، وخاصة ما تعلق منه بخطب سياسي ما، وإبطال كل إيديولوجية أو قراءة مغايرة حتى لو كانت واقعية وتنويرية؟ وماذا يعني أن يحاصر النقل العقل من خلال نصوص هي في حقيقتها "حمالة أوجه" أفلا يعني ذلك تحويلها إلى سلاح إيديولوجي مغلق يحبط كل نموذج سياسي محدث لبناء دولة وطنية عقلانية متكاملة؟ بلى،لأن ظاهرة طغيان النص الديني (قرآن أو سنة) في الخطاب السياسي الإسلاموي وباعتباره الإطار المرجعي الأساسي الوحيد والأوحد لم تكن مجرد إحالة من خطاب سياسي أصولي إلى نص ديني، بل كان الخطاب سياسيا وهو يبدو دينيا في عمقه. و إن خرج عن الأصل الديني، كان عليه أن يؤول ويحور ويفسر ويبرر غائية الخطاب السياسي لتبرير مواقفه من الإيديولوجيات الأخرى، متجاوزا في اعتقاده أرضية النص الزلقة التي لا تثبت على مستوى واحد وإنما هي متعددة المستويات لغة، سياسة، واقعا وتاريخا...الخ.

وإذا افترضنا في أنفسنا كباحثين ومن خلال ما سلف أننا كشفنا فيما نحسب عن أسباب ضمور الدولة الوطنية في العقل السياسي الإسلاموي وحضورها واقعيا ولو على استحياء لدى باقي النخب، فهل يعني ذلك بداية نهاية إيديولوجية التطرف العنيف على نمط نهاية إيديولوجيات فوكوياما وبداية تاريخ جديد لمفهوم الدولة الوطنية ولو على استحياء إن صحّ هذا التعبير؟

لا أعتقد ذلك، مادامت قراءة التراث تحكمه طقوس الواجب والمكروه، المندوب والمباح، الحلال والحرام...الخ في الفعل والفكر السياسيين للنخب الحداثية، ومادامت هناك خطابات تناهض الإسلاموية وتقف على أرضها، خطابات ربما كل ما هي عليه لغو وهدر وتحصيل حاصل، متوهمة عقلانية ديكارت ونقدانية كانط. بما يعني أن الوعي السياسي الإسلامي (أي وعي أو توجه)

يميل إلى الاعتقاد الجازم بكون الرؤية الشمولية لنص النص المقدس (التفسير والحديث والمذاهب الفقهية تعتبر نصا ثانيا للنص المقدس) تحوي الخلاص من كل قهقر دنيوي، فيمسي رأي جل النخب تراثية الفكر وحداثية المذهب متعاليا عن الواقع ويسبح في عالم الماورائيات بحسم ويقين لا نظير لهما.

المراجع

باللغة العربية

"دستور ايرلندا 1937."

عادل اللطيفي، **الدولة والثورة والحداثة: من الاستثناء العربي إلى الخصوصية التونسية** (تونس: مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط.1، 2020).

الطيب صالح، **موسم الهجرة إلى الشمال** (لبنان: دار العودة، 1966).

محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

السباعي محمد، **التطرف العنيف: مراحل غسل الأدمغة من الاستقطاب إلى التجنيد** (فاس/المغرب: مقاربات للنشر والتوزيع، ط.1، 2018).

محمد الشرايبي، "الحرب الأهلية السورية" مجلة الدراسات الاقتصادية والسياسية والقانونية، عدد: 6 (2016).

باللغة الأجنبية

Max Weber, *l'éthique protestante et l'esprit du capitalisme* (paris: Édition Plon, 1964).

Louis Dumont, *Essais sur l'individualisme: Une perspective anthropologique sur l'idéologie moderne* (Paris: Seuil, 1983).

Abdallah Laroui, *les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)* (Paris: Édition la découverte. 1977).

Ernest Renan, *Qu'est-ce qu'une nation?* Textes présentés par Shlomo Sand (Paris: Edition flamarion. 2011).

Oded Yenon, « le plan sioniste pour le moyen orient, » (janvier 2014).

إرهـاب "الــذئــاب الــمنــفــردة"

The Lone Wolves Terrorism

د. ريما موسي [1]

Dr. Rima Moussi

دكتوراه في القانون الدولي العام، جامعة بيروت العربية (لبنان)

PhD in Public International Law at Beirut Arab University (Lebanon)

ملخص: "الذئاب المنفردة" من أشكال الإرهاب الحديث، وهو إرهاب داخلي، ويتميز إرهابي "الذئاب المنفردة" بأنهم من مواطني البلد المستهدف أو المقيمين فيها، ويعملون بطريقة فردية، ولا ينتمون إلى منظمة إرهابية، حيث يخططون لعملياتهم الإرهابية ويموّلونها ذاتياً، ويختارون وقت التنفيذ دون علم أحد. ويعتنقون مختلف الإيديولوجيات المتطرفة، فمنهم من يتأثرون بفكر اليمين المتطرف، أو الجماعات "الجهادية"، وقد يكونون مرضى نفسيين، أو يعانون من مظالم شخصية، أو مقلدين، أو غيرهم، فلا يوجد تصنيفات محددة للإرهابيين الفرديين فهم ينتمون إلى مختلف الأعراق والجنسيات والإيديولوجيات. وقد ساهم في تنامي هذه الظاهرة، انتشار الفكر المتطرف عبر الإنترنت، بالإضافة لتوفير كافة المعلومات الازمة للقيام بعمليات إرهابية فردية. تصدت الدول لهذا الإرهاب الفردي من خلال اتخاذ اجراءات وقائية كالمشاركة المجتمعية، مراقبة الاتصالات، والاشتباك الفكري مع المتطرفين لدحض أفكارهم. كما قامت الدول المستهدفة بفرض قوانين الطوارئ، أو تشديد القوانين، والتوقيف، والحبس الاحتياطي، ومنع السفر، وسحب الجنسية، والسجن، وحتى الإعدام.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الفردي، اليمين المتطرف، الجماعات "الجهادية، قوانين مكافحة الإرهاب

Abstract: "Lone wolves" are modern internal terrorism. "Lone wolf" terrorists are characterized as citizens or residents of the target country, and they work alone, do not belong to a terrorist organization, planning and self-financing their terrorist operations, and carrying out the execution without anyone's knowledge. They embrace various extremist ideologies, such as the ideology of the extreme right, or "jihadist" groups, or they may be mentally ill, or suffer from personal grievances, imitators, and others. Individual terrorists come from different races, nationalities and ideologies. The Internet contributed to spreading this phenomenon, by promoting extremist ideology, and by providing the necessary information to carry out terrorist operations. Countries have responded to this

[1] البريد الإلكتروني aljoknda@hotmail.com

terrorism by taking preventive measures such as community participation, Communications Monitor, and intellectual clash with extremists to refute their ideas. Governments have also imposed emergency laws, or tightened laws, arrest and pretrial detention, travel bans, revocation of nationality, imprisonment, and execution.

key words: Individual terror, The rightwing extreme, "Jihadist" groups, Anti-terrorism laws.

مقدمة

يوجد نقاش طويل ومستمر حول ما يعنيه "الإرهاب" في الواقع، كون الإرهاب مصطلحاً فضفاضاً يحتمل أكثر من معنى لأكثر من موقف، ويصعب حصر أبعاده، وأسبابه، وصوره. فمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره 1566 لعام 2004، عرَّف الأعمال الإرهابية بأنها: "الأعمال الإجرامية، بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة أو أخذ الرهائن، بغرض إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، أو لتخويف جماعة من السكان، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به".

الإرهاب مفهوم متحرّك، فكلّ فترة يظهر نوع جديد من الإرهاب، ولم يعد الإرهاب التنظيمي النمط الأكثر انتشاراً؛ إذ شهدت الآونة الأخيرة صعوداً واضحاً لعمليات الإرهاب الفردي، خاصةً في الدول الغربية. وهو ما يرجع إلى انتشار الفكر اليميني المتطرف في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وتمكُن التنظيمات "الجهادية" من اختراق المجتمعات الغربية، حيث دفع هذا التطور إلى البحث عن مفردات جديدة، فتم إطلاق مصطلح "الذئاب المنفردة" لتحديد الإرهاب الفردي.

إرهاب "الذئاب المنفردة" هو أكثر أشكال الإرهاب نمواً خلال السنوات الأخيرة، ويتميز إرهابي "الذئب الوحيد" بأنه: فريد من نوعه وتقنياته مختلفة بدرجة كبيرة عن موجة الإرهاب السابقة، وتكمن خطورته في أنه منخفض التكلفة، ويتطلب القليل من التخطيط، ويصعب التنبؤ والكشف عنه. وتعتبر ظاهرة "الذئاب المنفردة"، أنها ظاهرة متخطية للإيديولوجيات والأديان؛ فبعد أن كانت اتجاهاً فرعياً في الإرهاب سرعان ما أصبح الإرهابي الوحيد ظاهرة، في حدّ ذاته، منذ العقد الماضي. وهي مرتبطة، وعلى علاقة مباشرة وقوية بثورة التكنولوجيا والاتصالات، التي أدت إلى سهولة انتشار هذه الظاهرة، وأصبح الإرهابي "الذئب المنفرد" لاعبا رئيسيا في عالم الإرهاب، ويُمثّل "خليّة من شخص واحد".

تكمن أهمية هذا البحث في كون أن هجمات "الذّئاب المنفردة" أضحت وجه الإرهاب الحديث، ونمطاً شائعاً للعمليات الإرهابية في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من خطورة الإرهاب الفردي، إلاّ أنَّ هناك نقصا حاد في مجموعة الأبحاث الحالية عن هذه الظاهرة، فالاهتمام الأكاديمي بدراستها قليل، وخاصة في العالم العربي، حيث يقتصر الأمر على إشارات عابرة وموجزات صحفية إخبارية، لما ينشر في وسائل الإعلام العالمية خاصة عقب أي عملية إرهابية تنسب إلى "الذئاب المنفردة". فهناك فقر نظري في دراسة وتحليل ظاهرة "الذئب المنفرد"، ويوجد العديد من الثغرات والجدل في تحديد ماهية الإرهاب الفردي، وهو ما يتطلب مزيداً من الأبحاث المتكاملة لتحديد سمات الإرهاب الفردي، من أجل اتخاذ الإجراءات وصياغة القوانين المناسبة للتصدي لهذه الظاهرة.

وبحكم أن تعريفات الإرهاب مبهمة وفضفاضة، تضمنت إشكاليات متعددات، وينطبق الشيء نفسه على إرهاب "الذئب الوحيد"، وقد يكون أكثر إشكالية. فالإرهابيّون المُسَّمون بـ"الذئاب المنفردة"، مواطنون، يتطرفون ذاتياً، وليس لهم صلات واضحة بالجماعات الإرهابية، ويصعب معرفتهم وتعقبهم واعتقالهم قبل تنفيذ هجماتهم، التي يمكن أن تأتي بأي حجم وشكل وتمثل أي عرق أو أيديولوجية. فطبيعة الإرهاب الفردي تثير العديد من الإشكاليات والتحديات الجديدة على المسؤولين عن إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب، من حيث مدى إمكانية تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب الدولي، ووسائل محاربة التنظيمات الإرهابية، مع الإرهابيين المنفردين. هذه الإشكاليات تضعنا أمام العديد من التساؤلات التي يجب الإجابة عليها، ومنها: من هم "الذئاب المنفردة"؟ لماذا "الذئاب المنفردة" شديدة الخطورة؟ ما الذي يحفز الإرهابي "الذئب المنفرد"؟ ما هي أسباب انتشار الظاهرة؟ ما هي تدابير مكافحة الإرهاب التي يمكن استخدامها لمحاربة "الذئب المنفرد"؟

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يسمح بجمع المعلومات المختلفة عن الظاهرة محل الدراسة، ووصف المشكلة البحثية وتحليلها، بهدف توضيح ماهية "الذئاب المنفردة" الإرهابية، وإظهار النقص والثغرات القانونية والتحديات في مكافحة الإرهاب الفردي.

أولا: **ظاهرة "الذئاب المنفردة"**

لا يوجد تعريف موحد لماهية "الذئاب المنفردة" الإرهابية، حيث تعددت تعريفات هذه الظاهرة، وركزت أغلبها على تنوع دوافع وانتماءات الأشخاص الذين يتحولون إلى "ذئاب منفردة"،

وتم تصنيفهم إلى عدة فئات، وتوضيح الأسباب التي ساهمت في تنامي وانتشار هذه الظاهرة في العالم.

1. مفهوم إرهاب "الذئاب المنفردة"

الذئاب المنفردة هم "أفراد يتصرفون بمفردهم، ولا ينتمون إلى جماعة أو شبكة إرهابية منظمة، ويقوم الفرد بتصميم تكتيكات وأساليب عمله وتنفيذ خططه بنفسه، بدون أي توجيه أو أوامر من قيادة أو تسلسل هرمي أعلى."[1] وفي تعريف آخر، "الذئب المنفرد" هو: شخص يهدد أو يستخدم العنف أو التخريب غير العنيف، بما في ذلك استخدام هجمات الإنترنت، ضد الحكومة أو المجتمع أو الأعمال أو الجيش أو غيرهم، وهذا الفرد يتصرف بمفرده أو بأقل قدر من الدعم من شخص أو شخصين آخرين، لأهداف سياسية أو اجتماعية أو دينية أو إيديولوجية أو مالية أو غيرها من الأهداف. وحتى في حالة عدم وجود هدف، يكون لهجومه نفس التأثير أو التأثير المحتمل على الحكومة أو المجتمع أو الأعمال التجارية أو العسكرية، من حيث خلق حالة من الخوف أو تعطيل الحياة اليومية أو دفع الحكومة أو الجيش إلى القيام بردود فعل أمنية متشددة، أو أي استجابة أخرى.[2]

يظهر مما سبق ذكره، الخصائص التي تتسم بها "الذئاب المنفردة"، وذلك كالآتي:

- العمل بطريقة فردية: تتمثل أهم سمات الإرهابي الذي يطلق عليه "ذئب منفرد" في أنه يعمل بشكل فردي تماماً، من حيث اختيار الهدف والتخطيط والتنفيذ، ودون وجود مؤشرات تكشف عن حصوله على أي مساندة أو دعم من أي طرف إلاّ في حدود ضيقة.
- الانتماء الفكري غير التنظيمي: يرتبط "الذئب المنفرد"، في الغالب، بإحدى التنظيمات فكرياً وليس تنظيمياً؛ حيث يقتنع بأفكار هذا التنظيم. وقد يتأثر بعوامل أيديولوجية وتحفيزية من إرهابيي الجماعات المعروفين، بشكل يجعله يقدم على تنفيذ عملية إرهابية دون وجود أي رابط تنظيمي أو حتى دون تلقي تعليمات مباشرة من التنظيم بتنفيذ العملية. ولكن قد يكون اتصل أو تلقى تدريبات في الماضي من مجموعة إرهابية.

[1] Ramón Spaaij, *Understanding Lone wolf Terrorism: Global Patterns, Motivations and Prevention* (New York: Springer, 2012), p.8.

[2] Jeffrey D. Simon, *Lone-wolf Terrorism: Understanding the Growing Threat* (Amherst, NY: Prometheus Books, 2013), p.266.

- التمويل الذاتي: يقوم الشخص "الذئب المنفرد"، بتمويل العملية التي ينفذها بنفسه، معتمداً على موارده الذاتية، لذا فإنه غالباً ما يعتمد على الإمكانيات المتاحة محدودة التكاليف التي يسهل الحصول عليها واستخدامها، والاستعانة بالمواد التي تدخل في صناعة المتفجرات والتي يمكن الحصول عليها في الأسواق دون أن تجلب الانتباه والمراقبة.

- الإقامة في البلد المستهدف: يُقيم الإرهابي الذي يطلق عليه "الذئب المنفرد"، في كثير من الأحيان، في الدولة التي ينفذ فيها عمليته الإرهابية، بشكل يساعده على اختيار الهدف والوسيلة التي يستخدمها في العملية.

- صعوبة الرصد: عدد من أفراد "الذئاب المنفردة" ليس لديهم أية سوابق جنائية، ويكونون من الشخصيات العادية التي لا تثير الشك في سلوكها وحركتها اليومية، بل غالباً لا تظهر عليهم أي علامات التطرف. وأغلبهم متعلمون ويتقنون استخدام وسائل الاتصال الحديثة، وهو ما يسهل عليهم التخطيط والتنفيذ للعملية دون أن تتمكن الأجهزة المختصة من منع العملية الإرهابية قبل وقوعها.

2. تصنيفات الذئاب المنفردة

- ذئاب "اليمين المتطرف": إن أصول "الذئاب المنفردة" تعود لليمين المتطرف في الولايات المتحدة الأميركية، حيث شاع مصطلح "الذئب الوحيد" أو "الذئب المنفرد" في عام 1990، بعد استخدامه من قبل المتعصبيّن الأميركيين؛ "توم ميتزغر" و"أليكس كورتيس". وكان ميتزغر قد نشر على الإنترنت دعوة إلى حمل السلاح بعنوان "قوانين الذئاب المنفردة"، ودعا مؤيديه إلى العمل كمحاربين بشكل فردي، وبسرية تامة، تجنباً لمراقبة الأجهزة الأمنية، ومكتب التحقيقات الفيدرالية المختص بالإرهاب الداخلي في أمريكا. ومع انتشار أفكار ميتزغر، ارتفع عدد جرائم الكراهية التي ارتكبها متطرفون يمينيون "بلا قيادة". لذلك، وصف مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكي هذه الأعمال بإسم "عمليات الذئب المنفرد"، خاصة تلك العمليات التي ارتبطت بإسم أحد أهم اليمينيين المتطرفين وهو "ألكساندر كورتيس" الذي تمت محاكمته عام 2000.[1]

لقد أظهرت الأبحاث أننا قد نجد "ذئاباً منفردة" بين المتطرفين اليمينيين أكثر من نظرائهم الجهاديين، فعمليات "الذئاب المنفردة" المتأثرين بأفكار اليمين المتطرف تنامت بشكل كبير وانتشرت

[1] Jason Burke, «The myth of the lone Wolf terrorist», *The Guardian*, (Mar 2017), p.3. logged on the site 26/1/2021, https://www.theguardian.com/news/2017/mar/30/myth-lone-wolf-terrorist

في أغلب الدول الأوربية، ومن الأمثلة على ذلك، مقتل النائبة العمالية "جو كوكس" على يد يميني متطرف، حيث كانت هذه العملية تتويجاً لتصعيد متواصل للعنف اليميني المتطرف في المملكة المتحدة. وفي عام 2011 حصل هجومين في النرويج، أحدهم على مبنى حكومي في أوسلو من قبل "أندرس بريفيك"، الذي أطلق عليه "أخطر مهاجم منفرد" في تاريخ أوروبا. وفي نيوزيلندا عام 2019، شن الأسترالي "برينتون تارانت"، هجوما ضد المصلين المسلمين، بأسلحة تحمل رموزاً وأسماء لمتطرفين يمينيين، وراح ضحيتها 50 شخصاً وأصيب 45 آخرون. وقد تم تصنيف حادثة نيوزيلاندا في المركز 13 لأسوأ هجمات العام 2019، ضمن مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020/2019. وحذر هذا المؤشر من الاتجاهات السلبية والخطيرة للإرهاب المتمثلة بزيادة إرهاب "اليمين المتطرف" في أمريكا وأوروبا الغربية وأستراليا، ودليل ذلك ارتفاع عمليات اليمين المتطرف بنسبة هائلة منذ عام 2002، بنسبة 332 عملية إرهابية، كما أنَ 60% من عمليات اليمين المتطرف خلال الفترة ما بين 1970-2018، نفذها أفراد ليس لهم ارتباطات تنظيمية محددة مع جماعات اليمين المتطرف، أي "ذئاب منفردة"، مقارنة بنسبة 10% فقط نفذها أفراد ينتمون تنظيمياً لجماعات اليمين المتطرف.[1]

- ذئاب الجماعات "الجهادية": جاء ظهور "الذئاب المنفردة" لدى الجماعات "الجهادية" بعد مقتل زعيم "القاعدة" (أسامة بن لادن)، وبعد شن الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب التي أدت إلى تشتت خلايا التنظيم، وحاجة المنظمة إلى بديل، عندها تقدم القيادي (أبو مصعب السوري) بمخطط جديد لنقل حرب القاعدة للغرب. ويتلخص المخطط في أن كل مسلم "يجب أن يمثل جيشاً من رجل واحد"، حيث يُعتَبر(أبو مصعب) أول من أسس لفكرة "الذئاب المنفردة" في أواسط الجماعات المتطرفة "الجهادية" في كتابه "دعوة المقاومة الإسلامية العالمي"، الذي أنجزه في عام 2004 في إطار ما سماه "الجهاد الفردي"، واستعرض الفوائد التي تحققها العمليات الإرهابية الفردية. وبعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وإعلانه "دولة الخلافة"، وقدرته الكبيرة على جذب أتباع له من كافة دول العالم، وكذلك براعته في نشر أفكاره المتطرفة، وتحريض الأشخاص للقيام بعمليات إرهابية بصفة منفردة. زاد تركيز "داعش" على إستراتيجية "الذئاب المنفردة" بعد خسائره وانهيار دولته المزعومة، حيث أطلق الناطق بإسم التنظيم (أبو محمد العدناني) نداء في العام 2014، يدعوا المتعاطفين مع التنظيم إلى قتل رعايا الائتلاف الدولي وضرب مصالحه في أيّ

[1] توزعت عمليات اليمين المتطرف: الولايات المتحدة 167، تليها ألمانيا 48، وبريطانيا 35، وفرنسا 25، والسويد 24، ودول أخرى. المصدر:
«Global Terrorism Index 2020: Measuring The Impact Of Terrorism,» (Sydney: The Institute for Economics &Peace, November 2020), pp.61-65.

مكان، وبأيّ وسيلة متاحة. لقد استجيب لدعوات "داعش" بسرعة وبقوة، فما هي إلاّ أيام معدودة حتى تعرضت أوربا وأمريكا لهجمات غير مسبوقة نفذتها "الذئاب المنفردة" تحت راية تنظيم الدولة، قتلاً بالسكاكين أو دهساً في فرنسا، أو قتلاً بالفأس في بافاريا في ألمانيا، فضلاً عن هجمات في الولايات المتحدة.[1]

- "ذئاب منفردة" بدوافع مختلفة: هناك دوافع إيديولوجية أو سياسية أو اجتماعية أو نفسية، أو بدافع التقليد، وغالباً ما تكون هذه الأسباب لأمراض عقلية، فيكون الجناة مدفوعون إلى العنف بشكل رئيسي بسبب مشاكل نفسية، على سبيل المثال، محاولة قتل عضوة الكونغرس "غابرييل جيفورد" الفاشلة في عام 2011، فقد نسب للمنفذ تشخيص الفصام المصحوب بجنون العظمة.[2]

توضح دراسة حديثة تنوعاً في الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للذئاب المنفردة، مما يظهر مدى صعوبة بناء ملف تعريفي محتمل لهؤلاء الإرهابيين، إلا أنه أبرزَ أهمية المظالم الشخصية على قابلية الفرد للتأثر بالإيديولوجية المتطرفة، فيمكن أن يؤدي الإحباط من الظروف السياسية والعزلة الاجتماعية والنفسية إلى زيادة التطرف، حيث توضح أن 37% من ذئاب اليمين المتطرف عاش وحيداً وقت الهجوم، وأن 40% من "الذئاب المنفردة" كانوا عاطلين عن العمل عندما قاموا بعملياتهم، وبالنسبة لمستوى التعليم، التحق 54% منهم بالجامعات، وأكمل ثمانية في المئة درجة الدكتوراه. كما أن هناك أفراد لديهم دوافع متعددة، مثال، الرائد في الجيش الأميركي "نضال حسن" الذي أطلق النار على زملائه، اعتنق جوانب من أيديولوجية القاعدة، ولكنه أنطلق من المظالم الشخصية، كذلك "زهاف بيبو" الذي قام بعملية أطلاق النار في أوتوا، أكتوبر 2014، كان بلا مأوى وغير قادر على شغل وظيفة ثابتة، كلاهما وثق شعوره بالظلم من سياسات الدول المقيمين فيها تجاه الشرق الأوسط.[3] وبتحليل آخر للدوافع التي تحفز "الذئب المنفرد"، تبين أن 41.2٪ لديهم أحكام جنائية سابقة، 31.9٪ لديهم تاريخ المرض النفسي أو اضطراب الشخصية، و 26٪ لديهم خبرة عسكرية، وحوالي 43٪ لديهم فكر التنظيمات "الجهادية"، و34٪ بفكر اليمين المتطرف، و18٪ قضايا محددة، وتم تصنيف الـ 5٪ المتبقية على أنها أخرى.[4]

---

[1] فارس محمد العمارات، **الإرهاب العابر للحدود وتداعياته على الأمن والسلم الدولي** (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020)، ص ص81 -82 .

[2] Larry Bennett, *The Lone Wolf Terrorist: An Emerging Threat* (University of Cincinnati, November 15, 2016), p.8.

[3] Jeffrey Connor, Carol Rollie Flynn, *Report: lone Wolf Terrorism* (Georgetown University, June 27, 2015), pp.16-31.

[4] Jan Leenaars, Alastair Reed, *Understanding Lone Wolves: Towards a Theoretical Framework for Comparative Analysis* (The Hague, International Centre for Counter-Terrorism, April, 2016), p.5.

3. أسباب انتشار "الذئاب المنفردة"

تطور تكنولوجيا الاتصال وتعاظم تأثير شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وتركيز الجماعات المتطرفة على نشر الفكر المتطرف إلكترونياً، أدوا إلى زيادة التطرف بشكل ذاتي، وانتشار إرهاب "الذئاب المنفردة". فقد تحوّل الفرد الواحد إلى "منظمة إرهابية"، يستطيع التخطيط والتنفيذ لوحده، كما يستطيع أن يحصل على التدريب وما يريد من معلومات من خلال شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية الخاصة بالجماعات المتطرفة، والتي توضح محتوياتها الإعلامية كيفية التخطيط والتدريب وتنفيذ عمل إرهابي وصناعة المتفجرات، كما توضح بعض هذه المواقع كيفية سرقة الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان، بهدف تأمين التمويل اللازم للقيام بالعمليات الإرهابية.

الجماعات اليمينية كانت أُولى الجماعات المتطرفة التي استخدمت الإنترنت، أمثال "لويس بيم" الذي نشر في عام 1984 على الإنترنت مقال "المقاومة دون قيادة"، الذي ترجم إلى عدة لغات. واعتبر واحدا من أهم المقالات التي كانت مصدر إلهام للكثير من الحركات المتطرفة التي تبنت فكرة "الذئاب المنفردة". كذلك "توم ميتزغر" الذي أسس مجموعة بريدية إلكترونية لنشر أفكاره عبر الإنترنت. وفي عام 1995 أنشئ موقع "جبهة العاصفة" من قبل "دون بلاك". كذلك "أليكس كورتيس" استخدم الموقع الخاص به على الإنترنت للترويج لإيديولوجية "الذئب المنفرد".[1]

وبعد الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي، كان تنظيم "القاعدة" أول المستغلين للبيئة الجديدة، بدأت بمجلة Inspire، التي تصدر باللغة الإنجليزية وتم توزيعها على الإنترنت ثمَّ وسائل التواصل الاجتماعي، وألهمت الكثيرين من خلال الرسائل المحفزة والتعليمات حول كيفية تنفيذ الهجمات الإرهابية. ومن أبرز قادة "القاعدة" الذين استخدموا الإنترنت فكرياً "أيمن العولقي"، ففي العام 2009 نشر على موقعه مقالاً بعنوان "44 طريقة لدعم الجهاد"، شجع فيه على الهجمات الفردية، وعلى استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة. وقد شكلت خطب وكتابات العولقي سواء المواد المصورة أو مجلة "الملاحم"، إلهاماً للكثير من "الذئاب المنفردة" التي تخطط لأعمال إرهابية في بلادها. مثال، الفتاة الإنكليزية، التي طعنت النائب "ستيفن تايمز" عام 2010، في محاولة لقتله

[1] J.M. Berger, «The Strategy of Violent White Supremacy Is Evolving», *The Atlantic*, (August 7, 2019), logged on site, 28/11/2020, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2019/08/the-new-strategy-of-violentwhite-supremacy

لكونه أحد أكثر المؤيدين للحرب في العراق.[1] وعلى الرغم من أنها لم تتواصل أبداً مع العولقي، ولكنها تأثرت بفكره، بعد أن قامت بتنزيل والاستماع لأكثر من 100 خطبة نشرها على الإنترنت.

يُعد تنظيم "داعش" من أنجح التنظيمات الإرهابية في استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة لحشد المتعاطفين معه من "الذئاب المنفردة"، ولتسهيل عملهم، نشر التنظيم عبر الإنترنت فيديوهات عن كيفية القيام بأعمال إرهابية وصناعة المتفجرات، بالإضافة إلى ذلك، تضمنت النشرة الدورية الإلكترونية للتنظيم بإسم "رومية"، على تفاصيل عن الأسلحة والأهداف المثالية لهجمات "الذئب الوحيد". وفي عام 2017 أصدر "داعش" دليلاً عُرفَ بإسم "دليل الذئاب المنفردة" تحدث فيه عن كيفية شن هجمات مروعة في أوروبا. وهناك دراسات تشير إلى أن تنظيم "داعش" يمتلك حالياً على شبكة الإنترنت ما يزيد على 90 ألف صفحة موزعة بين «فيسبوك» و«تويتر» باللغة العربية، عطفاً على 40 ألف صفحة بلغات أخرى.

لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أقوى سلاح في أيدي المنظمات الإرهابية في التحفيز والتلقين والتشجيع والتوجيه وتمجيد "الذئب المنفرد"، حيث اتبع زعماء الإرهاب أسلوب نشر مقاطع الفيديو للعمليات الإرهابية والإشادة بها وتبنيها على مواقعهم على الإنترنت، حتى لو لم يكن لهم علم مسبق بها أو اتصال مع منفذيها. وهو ما قام به تنظيم "القاعدة" بعد تفجير ماراثون بوسطن في أبريل 2013، فقد نشر عددا خاصاً من مجلة "إنسباير" حول "تفجيرات بوسطن المباركة"، تضمنت المجد والثناء مع صورة مضيئة لأحد المنفذيّن. وكشف التحقيق أن هذه العملية الإرهابية مستوحاة من مقال بعنوان "كيف تصنع قنبلة في مطبخ أمك"، نشر عام 2010 في مجلة القاعدة "إنسباير".[2] كما أشاد تنظيم "داعش" بهجمات نيس التي نفذها "محمد لحويج" عام 2016، وكرم لحويج بوصفه "جندي الدولة الإسلامية"، وهو رمز للشرف والمكانة العالية عند التنظيم؛ كما ظهرت صور الهجوم في مجلة "رومية" مع تعليمات حول كيفية تنفيذ هجوم ناجح مماثل. هذا التمجيد يحفز الأفراد الذين سيرتكبون هجمات في المستقبل، فبعض "الذئاب المنفردة" تسعى إلى "لهيب المجد"، واكتساب إعجاب المجتمع المتطرف، وهو ما يدفع هؤلاء الأفراد للتنافس على تنفيذ أخطر هجوم إرهابي. ومن الأمثلة على ذلك، الزوجين اللَّذيْن شنَّا هجوماً في مدينة "سان برناردينو"

[1] محمد الجندي، **متاهة الإرهاب: الشرق الأوسط من الخلافة إلى الإرهاب في الفضاء الإلكتروني** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2020)، ص ص106-111.

[2] Nimrod Raphaeli, *The Lone Wolf Terrorist: Past Lessons, Future Outlook, and Response Strategies* (Arlington: Inter-University Center for Terrorism Studies, 2017), p.16.

الأمريكيّة عام 2015، أعلنا ولاءهما لتنظيم "داعش" على "الفيسبوك" قبل تنفيذ الهجوم بدقائق؛ وقد خصص تنظيم داعش صفحتين كاملتين من مجلته الإنجليزية "دابق" لتمجيد الهجوم.[1]

كذلك فعل الشاب النمساوي قبل تنفيذه هجمات "فيينا" عام 2020، حيث أعلن عبر مقطع فيديو بيعته لزعيم التنظيم الجديد. احتفى داعش بهذا الفيديو ونشره على جميع منصاته الإعلاميّة، ونسب المنفذ إلى أعضائه. كما احتفى التنظيم بسلسلة من هجمات "الذئاب المنفردة"؛ على الرغم من أن "الذئب المنفرد" يختار الهدفَ، ويضع الخطة، ويختار التوقيت بشكلٍ مستقل دون معرفة التنظيم، الذي يفاجئ بالعملية الإرهابية، ومع ذلك يتبنى هذه العمليات لتشجيع "الذئاب المنفردة" على القيام بعمليات مماثلة. وهذا ما بدا واضحاً في الخطاب الإعلاميّ لـ"داعش" بعد حادثة قطع رأس المدرس الفرنسي "صامويل باتي"، والهجوم في كنيسة مدينة نيس في أكتوبر 2020.

في كل حالة من حالات الإرهاب الفردي، استخدم الإرهابيون الإنترنت كأداة لتوثيق أعمالهم الإرهابية، سواء بترك بيانات، كما فعل اليميني الشهير "أندرس بريفيك"، الذي ترك بياناً مطولاً أوضح فيه أسبابه لتنفيذ الهجوم واستعداداته التكتيكية، والذي اعتمد فيه على المدونات اليمينية المتطرفة والمواقع الإلكترونية والكتب، واستمد أفكاره من إستراتيجية "الذئاب المنفردة". وقد أصبح بيان "بريفيك" بمثابة مرجع ينتقل من إرهابي إلى آخر عبر مجتمعات الإنترنت. فبات من الشائع أن يترك الإرهابيون اليمينيون بياناً، يقلدون فيه شكل السجل المكتوب الذي تركه وراءه، وأسلوبه في الهجوم.[2] بما في ذلك على سبيل المثال مذبحة لاس فيغاس في أكتوبر 2017، ومذبحة مسجدي نيوزيلندا في مارس 2019 التي نشر منفذها بياناً استشهد فيه مباشرةً ببيان "بريفيك".

الاتجاه الآخر هو الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي خلال الهجوم، الذي عُرف بأنه "جيل السيلفي" "للذئاب المنفردة". يأخذون صور شخصية لأنفسهم، يصورون مقاطع فيديو لأنفسهم، ويغردون بها. رأينا ذلك مع "عمر متين" قبل ثوانٍ من هجومه في مدينة "أورلاندو" الأمريكيَّة عام 2016.[3] وقد فعل ذلك اليميني المتطرف "شتيفان ب"، مطلق النار في مدينة هاله الألمانية، الذي وثق هجومه الإرهابي بواسطة كاميرا كانت مثبتة على خوذته، وبث جريمته بشكل مباشر على منصة 'Twitch' للألعاب التابعة لشركة أمازون.

[1] Charlotte Mae Garret, *Inspired Lone Wolves A threat of their own: A Quantitative Analysis of How and Why do Lone* (University of Michigan: fulfillment, 2017), p.45-46.
[2] Jason Burke, Op.Cit., p.11.
[3] Nimrod Raphaeli, Op.Cit., p.2.

هناك أسباب أخرى ساهمت في انتشار إرهاب الذئاب المنفردة ومنها عودة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم، بعد أن كانوا قد انضموا سابقاً لصفوف التنظيمات الإرهابية خاصةً تنظيم "داعش" الذي جنّد الآلاف عبر الإنترنت وسافروا لسورية والعراق للالتحاق بهذا التنظيم، (80% من الذين انتسبوا إلى تنظيم داعش تم تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي). ومن إجمالي (41490) مقاتلاً أجنبياً مسجلاً من أكثر من مئة دولة، 18% عادوا إلى بلدانهم الأصلية، وعاد ما يقرب من 50% من المقاتلين الأجانب الذكور من أوروبا إلى ديارهم.[1] وهكذا زاد خطر المقاتلين العائدين من القيام بعمليات إرهابية من نوع "الذئاب المنفردة"، فهؤلاء المقاتلين العائدين بما اكتسبوه من خبرات قتالية من جهة، ومعرفتهم بمجتمعهم الأم من جهة أخرى، وبما يحملونه من غضب وتطرف والرغبة بالانتقام أيضاً، إثر الهزائم التي لحقت بتنظيمهم وأسقطت لهم رفاقاً وقيادات، سيشكلون خلايا إرهابية فردية ذاتية الهجوم؛ أمثال "مهدي ننموش"، الذي انتسب إلى داعش، وعاد من سورية، وأعلن مسؤوليته عن الهجوم على زوار متحف بروكسل اليهودي في بلجيكا في مايو 2014. بالإضافة لذلك، موجة اللجوء إلى أوربا والعالم، من الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة، ساهمت بزيادة أعداد "الذئاب المنفردة"، حيث كان من بين هؤلاء اللاجئين عدد من المتطرفين وأعضاء في التنظيمات المسلحة.

ثانيا: مكافحة إرهاب "الذئاب المنفردة"

تواجه الدول صعوبة كبيرة في التصدي لإرهاب "الذئاب المنفردة"، لأن سياسات مكافحة الإرهاب أغلبيتها تعالج الإرهاب الجماعي والدولي، ولا تنفع لمحاربة الإرهاب الفردي، لذلك استحدثت هذه الدول أساليب جديدة وقائية أو عقابية، لمواجهة الإرهاب الفردي.

1. الإجراءات الوقائية

غالباً ما تركز البرامج الوقائية على اكتشاف التهديدات وإحباط الهجمات عبر تقارير الأنشطة المشبوهة، ومراقبة الاتصالات، ودحض الأفكار المتطرفة.

- **المشاركة المجتمعية:** بُذِلت جهود كبيرة لزيادة وعي المجتمع من أجل تقديم المعلومات والتبليغ عن التطرف. ففي الولايات المتحدة الأميركية، قامت العديد من الوكالات الحكومية بإنشاء فرق المشاركة المجتمعية لهذا الغرض، وتعليم فئات المجتمع (أمثال، المدارس والأحياء والجماعات

[1] «Global Terrorism Index 2019: Measuring The Impact Of Terrorism,» (Sydney: The Institute for Economics & Peace, November, 2019), pp.63-69.

الدينية)، وعواقب هجمات "الذئاب المنفردة" الإرهابية، وأهمية الإبلاغ المبكر. وقام مكتب التحقيقات الفيدرالي بدمج المواقع الإلكترونية في المكاتب الميدانية، وبرامج زيادة التوعية المجتمعية، وتطوير نظام إدارة التهديدات، الذي يسمح بتنسيق النصائح المتعلقة بالإرهاب مع الآخرين ومع شركاء تطبيق القانون. بالإضافة إلى ذلك، قام مكتب مكافحة التطرف العنيف في عام 2015، بتطوير خطة لتشجيع تحديد وكشف هوية "الذئب المنفرد"؛ هذه الخطة توفر التدريب والتعليم لأفراد المجتمع، ولاسيما في المدارس. بالنظر إلى الاحتمال الكبير أن يكون فردا واحدا على الأقل لديه معرفة مسبقة بخصوص أحد المهاجمين.[1] فقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن عدداً قليلاً جداً من المتطرفين المنفردين يتصرفون دون السماح للآخرين بمعرفة ما يخططون له، وعلى الرغم من أن الإرهابيين ينحدرون من خلفيات متنوعة، وشنوا هجماتهم بمفردهم، إلاّ أنه في 79٪ من الحالات، كان هناك أشخاص آخرون على دراية بالإيديولوجية المتطرفة للفرد، وفي 64٪ من الحالات، كان أفراد العائلة والأصدقاء على دراية بنيّة الفرد الانخراط في أنشطة مرتبطة بالإرهاب، وأنَّ 45٪ من حالات المتشددين الإسلاميين تحدثوا عن إلهامهم وعن الإجراءات المحتملة مع العائلة والأصدقاء، في حين أن 18٪ فقط من نظرائهم اليمينيين فعلوا ذلك، فقد كانوا أكثر ميلاً إلى "نشر مؤشرات صريحة" على الإنترنت.[2]

كذلك تم تفعيل دور "الشرطة المجتمعية" واستخدامها على نطاق واسع من قبل الاستخبارات المحلية، للوقاية من إرهاب "الذئاب المنفردة". تركز "الشرطة المجتمعية" على بناء العلاقات مع أفراد وقادة المجتمعات المعرضة للخطر، وتنتهج طريقة واضحة هي المسؤولية العامة للإبلاغ عن الاشتباه بأفراد متطرفين أو مواقف مشتبه بها. وقد قامت عدة حملات لتشجيع المواطنين للتبليغ، مثل حملات "إذا رأيت شيئاً ما، قل شيئاً ما"، وما يرتبط بها من توجيهات وإرشادات تقنية من أجل تحديد المؤشرات الدقيقة "للذئب المنفرد".[3] كما تم التشجيع على زيادة الاستجابات الوطنية وتبادل المعلومات، والتآزر الوطني لإنفاذ القانون، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقديم مكافآت مالية، حيث أعلنت وزارة الأمن الداخلي الأميركية برنامج تقديم 10 ملايين دولار في شكل منح للمنظمات الخاصة التي تعمل على مكافحة العنف والتطرف.[4]

[1] Jeffrey Connor , Carol Rollie Flynn, Op.Cit., p.33.
[2] Jason Burke, Op.Cit., pp.7-11.
[3] Larry Bennett, Op.Cit, p.11.
[4] Yonah Alexander, Lisa Curtis, *The Lone Wolf Terrorist: Past Lessons, Future Outlook, and Response Strategies* (Arlington: Inter-University Center for Terrorism Studies, 2017), pp.3-27.

- مراقبة الاتصالات: أغلبية إرهابيي "الذئاب المنفردة" يتطرفون ذاتياً على الإنترنت، فهم يعتمدون على ما توفره شبكة الإنترنت من كافة مواد التطرف، وبالتالي، فإن ذلك يساعد المؤسسات الحكومية المختصة على تتبع وتحديد متطرفي "الذئاب المنفردة" المحتملين، من خلال مراقبة منصات التواصل الاجتماعية، إلى جانب مواقع الويب وغرف الدردشة المعروفة بأنها تنشر آراء متطرفة. فمراقبة وسائل الاتصال لها أهمية كبيرة في رصد المتطرفين وتعطيل أنشطتهم، خاصةً الذين يُصرّحون عبر الإنترنت عن نواياهم. وهناك أمثلة كثيرة عن قيام إرهابيين من "الذئاب المنفردة" بنشر معلومات على الإنترنت عن هجوم وشيك أو بأنهم سيهاجمون هدفاً معيناً، والدليل على البث موجود في 84٪ من حالات ما قبل 11 سبتمبر، بما في ذلك بعض الحالات الأكثر خطورة من بين "الذئاب المنفردة"، بعد 11 سبتمبر 76٪ من الإرهابيين المنفردين عبروا عن نواياهم، غالباً أكثر من مرة. وتم البث من خلال الإنترنت والرسائل النصية.[1] وتشير بعض التقارير الأمنية إلى أن 60% من منفذي الهجمات المنفردة ما بين 2015-2017، نشروا معلومات عن نيتهم تنفيذ الهجوم عبر وسائل التواصل، وأن 95% منهم استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي مرة واحدة على الأقل قبل تنفيذ الهجوم.

أغلبية الدول تواجه التطرف عبر الإنترنت من خلال الرصد والمراقبة والتحليل، وإزالة المواد المتطرفة، وحجب المواقع، وبعد أن أصبح الانترنت وسيلة لا غنى عنها وحقاً من حقوق الإنسان المعترف به دولياً، أدى ذلك إلى اتجاه الحكومات للنص على الرقابة في القوانين والتشريعات التي تنظم عمل وسائل الاتصال. إن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، الذي كرس في المادة 19 منه حق حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات كمعيار ومبدأ قانوني دولي، أجاز إخضاع هذه الحرية لبعض القيود (شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية)، لحماية الأمن القومي أو النظام العام؛ وحظر في المادة 20 منه أي دعوة للكراهية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. كما تخول المادة 17 منه فرض قيود ضرورية ومشروعة ومتناسبة على الحق في الخصوصية بإجراءات تقييد جائزة. وفي الولايات المتحدة الأميركية، تم تعديل قانون مراقبة الاستخبارات (FISA) ليتضمن بند بشأن "الذئب المنفرد" فيما يتعلق بقضايا التنصت على المكالمات الهاتفية الإرهابية؛ هذا القانون "يسمح للسلطات بتتبع المواطنين غير الأمريكيين المشتبه في كونهم من "الذئاب المنفردة". لكن هذا التعديل لا يسمح بالتحقيق مع الأشخاص الأمريكيين، ولا

[1] Mark Hamm, Ramón Spaaij, *Lone Wolf Terrorism in America: Using Knowledge of Radicalization Pathways to Forge Prevention Strategies* (Indiana State University: 2015), p.9.

ينطبق إلاّ في حالات الإرهاب الدولي، لذلك كانت دستورية أنشطة المراقبة مشكوك بها، فالكونغرس لم يأذن أو يحظر صراحة المراقبة لأغراض الأمن القومي.[1]

الحكومة البريطانية بدورها موّلت وطورت تكنولوجيا جديدة مصممة لإزالة المحتوى المتطرف من شبكات التواصل الاجتماعي، ومنع الدعاة المتشددين من نشر مواد متطرفة على الإنترنت، وأظهرت الاختبارات أن هذه التقنية قادرة على تحديد (94%) من أشرطة الفيديو الدعائية للتطرف والإرهاب.[2] كما أصدرت كندا قانونا لمكافحة الإرهاب وسّع صلاحيات المخابرات الكندية، التي أصبحت قادرة على اعتراض خدمات الرسائل عبر الإنترنت، واختراق وسائل التواصل الاجتماعي. وبعد اعتداءات باريس الإرهابية عام 2015، سنّت فرنسا قوانين مراقبة تسمح لوكالات المخابرات بمراقبة الهواتف ورسائل البريد الإلكتروني، وإضافة برامج تسجيل لوحة المفاتيح إلى أجهزة الكمبيوتر لتتبع ضغطات المفاتيح كلها بدون إذن قضائي. لديهم أيضاً القدرة على إجبار مزودي الإنترنت على تثبيت خوارزميات معقدة من شأنها تحديد أنماط السلوك المشبوهة عبر الإنترنت باستخدام الكلمات الرئيسية والمواقع التي تمت زيارتها والاتصالات التي تمت فيها.[3] وقامت الشرطة الإيطالية، بالتعاون مع 18 دولة، ومشاركة وحدات متخصصة من المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب (ECTC)، بحجب مواقع إلكترونية وذلك "بهدف إزالة جميع المحتويات من كتيبات توضيحية أو رقمية تستخدم لتعليم صناعة الأسلحة والتخطيط وتنفيذ الهجمات الإرهابية في أوربا، وخاصةً هجمات "الذئاب المنفردة".

من جهتها أسست شركات (فيسبوك ومايكروسوفت وتويتر ويوتيوب) "منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب"، وذلك عقب القمة الأوروبية في بروكسل (يونيو 2017)، والتي حثت هذه الشركات على اتخاذ ما يلزم لمنع انتشار المواد الإرهابية. وبعد تصاعد حدة الانتقادات الدولية ضد تلك الشركات، والتي وصلت إلى حد اتهامها بالتورط في دعم الإرهابيين الذين يستخدمون أدواتها الرقمية، اتبعت هذه الشركات سياسات لمحاصرة المحتوى الإرهابي ترتكز على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تقوم على ابتكار البرمجيات القادرة على رصد المحتوى وحظره، والفرق البشرية

[1] Patricia L. Bellia, *The "Lone Wolf" Amendment And The Future Of Foreign Intelligence Surveillance Law* (Notre Dame: Law School, 2005), pp.3-7.

[2] "محاربة التطرف والإرهاب في بريطانيا.. مدى فاعلية برامج الوقاية؟" المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الدخول للموقع /2021/1/5 . https://www.europarabct.com

[3] Lewis W. Dickson, *Lone Wolf Terrorism* (Malmö University: Department of Criminology, 2015), p.39.

لفحص البلاغات ضد حسابات أو محتوى يحض على العنف والكراهية، وكذلك استعانة بالمنظمات المستقلة والخبراء المتخصصين في قضايا التطرف ومكافحة الإرهاب الذين يبلغ عددهم أكثر من 150 شخصاً.

- **الاشتباك الفكري:** الفكر لابد من مواجهته بفكر، لذلك كان لا بد من تبني إستراتيجية متكاملة يمكن من خلالها التصدي لتطرف الأفراد على الإنترنت، ومن أهم محاورها الرصد، والحصر، والتحليل، والحشد، والدعم، والتصدي، ثم التفنيد، والتكذيب، والإقناع، والاستقطاب، والتحصين. ولأن الإقناع الفكري، والتفنيد العقلي، يكون الأعمق تأثيراً والأنجح علاجاً، لذلك لجأت الحكومة الأمريكية إلى خطة مبتكرة، تتمثل في الاشتباك الفكري عبر مواقع التواصل الإجتماعي مع الجهاديين لمناقشة حججهم أمام المتعاطفين معهم، في محاولة لتفكيك الخطاب الجهادي ودحضه، والتركيز على المواجهة "الليّنة" مع الإرهاب عبر دحض أفكاره وعزله عن المجتمع، مع بثّ أفكار مضادة لما يروّج الإرهابيون له. وعلى الرغم من أنَّ إستراتيجية الرسائل المضادة تكتيك مفيد، إلاّ أن له نتائج مختلطة، على سبيل المثال، كانت هناك جهود ناجحة في مجال الرسائل المضادة من قبل خبراء الفكر الإسلامي، لمواجهة الحملات العدوانية التي يشنها "داعش" على وسائل التواصل الاجتماعي، ومع ذلك، فشلت هذه الرسائل المضادة ضد "داعش" في تحقيق هدفها المقصود مع الجمهور، نظراً لأن هذه الرسائل صادرة من حكومة رسمية، بينما يجب أن يقودها الخبراء بدلاً من الحكومة. وقد استحدثت بريطانيا برنامج (Prevent)، الذي يمثل نهجا متسقا وشاملا لمواجهة التطرف العنيف ومجابهة الجهات الفاعلة الفردية. وهذا البرنامج يحارب بشكل مباشر الأيديولوجيات المتطرفة من خلال التعاون والحجة المنطقية على نطاق وطني، إلا أنه لم يتحدد نجاحه بعد.[1]

2. قوانين مكافحة الإرهاب

إرهاب الذئاب المنفردة هو إرهاب محلي داخلي ينفذه مواطني الدولة أو المقيمين فيها، لذلك فإن أكثرية القوانين التي صدرت في السنوات الأخيرة خلال الحرب على الإرهاب، التي قادتها الولايات المتحدة ووصلت إلى حد اجتياح الدول، لا تتناسب مع طبيعة إرهاب "الذئاب المنفردة". لقد كشف أحد التقارير حول الإرهاب الفردي في الولايات المتحدة، أن 90% من المنفذين للهجمات الإرهابية كانوا قد ولدوا في الولايات المتحدة، وأن 65% منهم من العرق الأبيض، و13% أصولهم من الشرق

[1] Jeffrey Connor, Carol Rollie Flynn, Op.Cit, pp.35-42.

الأوسط. وتقع مهمة مكافحة الإرهاب الفردي على عاتق مؤسسات الأمن الداخلي، لذلك تبنت حكومات الدول التي تعرضت لهجمات "الذئاب المنفردة" مجموعة من القوانين والتدابير الجديدة لمكافحة الإرهاب الفردي، ولكن العديد من هذه القوانين هي إما فضفاضة أو مُبهمة أو متطفلة أو تضمّنت بنوداً مشابهة وإشكالية بنفس القدر، وذلك كالآتي:

- **تعاريف "الإرهاب" وتجريم "تمجيد" الإرهاب:** أغلبية تعريفات الإرهاب بما فيها الإرهاب الفردي مبهمة، فلا يوجد تحديد للأفعال التي يمكن أن تعتبرها الحكومات "إرهابا" أو أن شخصاً ما "إرهابياً"، وهما تعبيران لا يوجد لهما تعريف قانوني عالمي. ترك هذا الإغفال للحكومات حرية صياغة قوانين مفتوحة خطيرة، فالقانون الكندي لمكافحة الإرهاب لعام 2015، نص على أن القيام عن علم وبيّنة بـ "الدعوة أو الترويج لارتكاب جرائم الإرهاب بشكل عام" يمثل جريمة، دون تعريف مصطلح "جرائم الإرهاب بشكل عام". كذلك جرائم "تمجيد" الإرهاب، فضفاضة فلا يوجد تحديد للتمجيد والثناء الذي يرقى إلى التحريض. وبعد هجمات "تشارلي إبدو"، طبقت فرنسا قانون "تمجيد" الإرهاب الموجود مسبقاً في قانون العقوبات الفرنسي، على نطاق واسع عام 2015. تتعارض هذه القوانين الفضفاضة والمبهمة مع المبدأ الأساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي ينص على وجوب صياغة القوانين بدقة وبشكل مفهوم، لضمان عدم استخدامها تعسفياً، ولكي يعرف الناس أي أفعال قد تشكل جريمة.[1] وفي أطار "مكافحة التطرف العنيف" صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178 لعام 2014، الذي طالب الدول "تعزيز الجهود" بهدف "مكافحة التطرف العنيف" في أنشطة تعليمية واجتماعية وغيرها. ويصنف هذا القرار "منع التطرف" باعتباره "عنصراً أساسياً" في "مكافحة التطرف العنيف" دون اشتراط انطواء السلوك "المتطرف" على العنف أو العنف المقصود.

- **حالات الطوارئ:** اعتمدت العديد من الدول أواخر عام 2015 على الإرهاب لسنّ أو تمديد حالة الطوارئ. ومن بينها فرنسا التي فعّلت قانون الطوارئ بعد هجمات باريس عام 2015. وفي أكتوبر 2017، أقرَّت قانون مكافحة الإرهاب، الذي جاء بديلًا عن حالة الطوارئ، وليحسم الجدل القانوني والدستوري حول شرعية بعض الإجراءات الأمنية لتعقب الإرهابيين، مثل تعقُّب حساباتهم الإلكترونية وتفتيش المنازل والأمتعة والركاب، ووضع الأفراد تحت الإقامة الجبرية بتهم مبهمة، مثل

[1] "التقرير العالمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش، كيف تهدد تدابير مكافحة الإرهاب العالمية الجديدة حقوق الإنسان، لعام 2017،" الدخول للموقع 2021/1/15، https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298147

اعتبارهم "متطرفين"، دون الحصول على موافقة قضائية مسبقة. أما المملكة المتحدة فقد أصدرت قانون الطوارئ المدنية عام 2004، الذي يُتِيح للحكومة فرض حالة الطوارئ في حالات منها: "وجود تهديد جسيم بحياة الإنسان، أو الإرهاب، وإلحاق ضرر جسيم بأمن المملكة المتحدة". أيضاً أصدرت بريطانيا قانون «تدابير مكافحة الإرهاب والتحقيق فيه (TPIM) لعام 2011»؛ يسمح هذا القانون بفرض بعض القيود على الأشخاص المشتبه في تشكيلهم تهديداً للأمن القومي، وفرض حظر التجوال ومنع التجمُّعات، واحتجاز المشتبه بهم لمدة 14 يوماً. كما أقرَّ البرلمان البلغاري في عام 2016 قانوناً جديدًا لمكافحة الإرهاب، خوَّل الرئيس، بموافقة الجمعية الوطنية، إعلان حالة الطوارئ، في أعقاب أي عمل من أعمال الإرهاب. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي سمح بفرض قيود على الحقوق والحريات الأساسية أثناء الأزمات الشديدة، مثل تلك التي تهدد حياة الأمة، ومع ذلك، يجب أن تكون القيود مؤقتة وغير تمييزية، ومحدودة للغاية في نطاقها.

- **توسيع سلطات الشرطة والاستخبارات:** بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وبولندا، وبريطانيا هي من بين الدول التي وسعت سلطات الشرطة أو المخابرات فيما يتعلق بقضايا الإرهاب. سمح القانون البولندي لمكافحة الإرهاب لعام 2016 بمراقبة الأجانب لمدة تصل إلى 3 أشهر دون أمر من المحكمة، كما يخوّل قائد قوات الأمن بإصدار أوامر بإطلاق النار لمنع هجوم وشيك على حياة أو صحة الإنسان أو عند إنقاذ رهينة، عندما تكون البلاد في أعلى مستوى تهديد. أما مبادئ الأمم المتحدة فلا تتيح لأجهزة الشرطة استخدام القوة المميتة إلاّ كحل أخير لإنقاذ حياة الآخرين. وأعلنت الحكومة البريطانية، تعزيز السلطات الشاملة التي تسمح للشرطة بتوقيف وتفتيش المشتبه فيهم من دون شبهة معينة وسط ازدياد جرائم السكاكين في البلاد. كما دفعت العمليتين الإرهابيتين التي شهدتهما لندن في سنة 2020، والتي نفذهما سجينان إرهابيان أطلق سراحهما قبل انقضاء عقوبتهما، بموجب قانون الإفراج المبكر، إلى وضع قانون جديد لمكافحة الإرهاب يلغي الإفراج المبكر عن السجناء الإرهابيين قبل انقضاء ثلثي المدة، وبشروط يحددها مجلس متخصص في هذا الشأن.[1]

- **الحبس الاحتياطي وأوامر التقييد والاحتجاز:** سنّت دول منها أستراليا، وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة أو استمرت في استخدام الحبس الاحتياطي أو تدابير "التقييد" تجاه المتهمين بالإرهاب والتي تقيد تحركاتهم في بلادهم، بسبب الاشتباه بأنهم قد ينوون ارتكاب عمل إجرامي في المستقبل، وليس لأنه مشتبه بهم أو أدينوا بارتكاب جريمة في الماضي. تشمل أوامر التقييد عادة

[1] "محاربة التطرف والإرهاب في بريطانيا.. مدى فاعلية برامج الوقاية؟" مرجع سابق.

حظر التجوال والحبس المنزلي المشدد، والنقل الداخلي القسري، والقيود المفروضة على مكان الصلاة للمستهدفين أو من يمكنهم زيارتهم أو المواقع الإلكترونية التي يمكنهم الاطلاع عليها؛ وحتى المواد الاستهلاكية التي يمكنهم استهلاكها. ويتعرّض المشتبه في صلتهم بالإرهاب إلى فترات احتجاز قبل توجيه الاتهام أو المحاكمة تتجاوز المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية الدولية، إذ تقتضي المعايير الدولية مراجعة قضائية "فورية" للاحتجاز، وعموماً في غضون 48 ساعة.[1]

- **المقاتلين الأجانب:** تشمل قوانين مكافحة الإرهاب في عدد متزايد من البلدان واحداً أو أكثر من أحكام "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"، حيث مرّر 47 بلداً على الأقل قوانين "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" منذ عام 2013، وسنّت هذه التدابير امتثالاً لقرار مجلس الأمن 2178 لعام 2014، الذي يهدف لوقف "التهديد الحاد والمتزايد" الذي يشكّله "المقاتلون الإرهابيون الأجانب" في الداخل والخارج. ويطلب القرار، من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة محاكمة مجموعة من الأفعال على أنها "جرائم جنائية خطيرة"، مثل التدرّب مع مجموعات إرهابية أجنبية أو القتال لديها، والتجنيد في صفوف هذه المجموعات أو تمويل عملياتها. كما حث مجلس الأمن في قراره 2322 لعام 2016، الدول الأعضاء على التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وفُرادى الإرهابيين، وتوفير هذه المعلومات لجهات الهجرة والجمارك وأمن الحدود، وحثّ على حظر الأسلحة وتنفيذ بنود القرار (2253 لعام 2015)، والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية المعنية بشأن هؤلاء الأفراد إلى أقصى درجة ممكنة، بما يتسق مع القانون الدولي والقوانين الوطنية.

- **حظر السفر:** تشمل عديد من تدابير "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" فرض حظر السفر، ويُنفذ في أحيان كثيرة بتعليق صلاحية جوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية لأشخاص يشتبه في نيتهم السفر إلى الخارج للانضمام أو التدريب مع جماعات تعتبرها الحكومة منظمات إرهابية. وإنكلترا لا تقيّد المغادرين فحسب، إنما أيضاً عودة المواطنين والمقيمين الذين يشتبه أن سفرهم له علاقة بالإرهاب إذا رفضوا المشاركة في برنامج نزع التطرف. بدورها سحبت هولندا جوازات سفر لعدد من الشبان الذين اشتبهت في عزمهم التوجه إلى سوريا للقتال إلى جانب الجماعات المتطرفة.

- **سحب الجنسية:** مررت عدّة دول قوانين تُمكّن من سحب الجنسية من مزدوجي الجنسية المدانين بجرائم تتعلق بالإرهاب، من بين هذه الدول: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، هولندا،

[1] "تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش لعام 2017،" مرجع سابق.

والمملكة المتحدة. مثلاً، يسمح "قانون الولاء الأسترالي" الذي صدر عام 2015، لسلطات الهجرة بسحب الجنسية الأسترالية من مزدوجي الجنسية الذين لا تتجاوز أعمارهم 14 عاماً، دون الحاجة إلى إدانة جنائية، إذا رأوا أن الفرد شارك في جرائم إرهاب خطيرة في الخارج. وفي حين تسمح معظم الدول بسحب الجنسية فقط إن كان الشخص المعني يحمل جنسية ثانية، تسمح بريطانيا بسحب الجنسية من المواطنين البريطانيين المجنّسين الذين لا يحملون جنسية أخرى.[1]

- **إعادة الإدماج:** تم معالجة مسألة البالغين الذين لم تشمل أفعالهم التدخل المباشر في العنف المسلح، بإدراجهم في برامج إعادة إدماج بدلاً من السجن الجنائي. يوجد برنامج أمريكي لمعالجة إرهاب "الذئاب المنفردة"، حيث يتوافق هذا البرنامج مع معظم برامج المساعدة في إعادة الإدماج الجنائي الأمريكية. وتتضمن البرامج الحالية إعادة التأهيل المهني والزيارات المنتظمة من قبل الأخصائيين الاجتماعيين، والتي أدت إلى انخفاض معدلات العودة إلى الإجرام وخطر إعادة التعرض لنمط الحياة الإجرامي السابق للفرد، وكان له تأثيرا موازيا في الحفاظ على نزع التطرف.

- **المحاكم الخاصة وعقوبة الإعدام:** يسود اتجاه آخر هو استخدام محاكم أو إجراءات خاصة للمتهمين بالإرهاب لا تتوافق مع معايير سلامة إجراءات المحاكمة الدولية من خلال عقد جلسات مغلقة، وتقييد حقوق المشتبه بهم باستشارة محام أو معاينة الأدلة المقدمة ضدهم أو استجواب من أدلوا بشهادة ضدهم. والولايات المتحدة تجمع بين إجراءات بتهم تتعلق بالإرهاب وعقوبة الإعدام. ومنذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره 1456 عام 2003 لمواجهة خطر الإرهاب، وهو يؤكِّد بصورة مستمرة أنه لا بد وأن تقيّد الدول أي تدابير تتخذها (لمكافحة الإرهاب) بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وعلى "احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، وحذّر من أن عدم التزام الدول الأعضاء بالقانون الدولي لحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، يشكّل "أحد العوامل التي تسهم في زيادة التطرف العنيف وتعزز الشعور بالإفلات من العقاب".

خاتمة

في العقد الماضي تم الاستخفاف بظاهرة "الذئاب المنفردة" والتقليل من خطورتها، على مستوى الخطاب الرسمي الحكومي الذي كان يسارع إلى نسب أي عمل إرهابي للجماعات الإرهابية. كما أن قلّة الاهتمام الأكاديمي بدراسة إرهاب "الذئاب المنفردة" عائدٌ إلى مقاربة الباحثين لظاهرة

[1] "تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش لعام 2017،" مرجع سابق.

الإرهاب نفسها على أنها "عمل جماعي ومنظم وذو تراتبية". وكما يبدو كان هناك إلتباساً في التمييز بين الإرهاب الجماعي والإرهاب الفردي، وفي تحديد سمات مصطلح "الذئب المنفرد". أدّى ذلك إلى زيادة خطورة هذه الظاهرة وتناميها بشكل سريع، وهو ما دفع الحكومات الغربية إلى دق ناقوس الخطر، والتحذير من تهديدات الإرهاب الفردي.

سوف يشكل عصر "الذئاب المنفردة" اختباراً لقدرة الدولة من ناحية التعامل مع هذه الظاهرة وتحديد سماتها ومعالجتها والتصدي لها، وخلق توازن بين متطلبات الأمن والحريات المدنية، وتفادي انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تسبّبها إجراءات مكافحة الإرهاب الفردي، والتي قد تؤدي إلى المزيد من التطرف. فيمكن لإجراءات مكافحة الإرهاب أن تصون الأمن وتحمي القيم الأساسية، إن سُنّت ونُفّذت بشكل صحيح، دون أن تؤثر على سيادة القانون وحقوق الإنسان، ويمكن للقوانين الموجهة وبرامج الوقاية أن تكون أدوات هامة لمواجهة التحديات الملحّة.

تتطلب المعالجة الفعالة لإرهاب "الذئاب المنفردة" حملة أوسع يجب أن تشمل الانخراط مع المجتمع غير الرسمي وتعزيزه، مع التركيز على بناء القدرة على الصمود في مرحلة الطفولة والمراهقة، وبناء القدرات داخل المجتمعات لمنع العنف والإرهاب، منفرداً أو غير ذلك، فيجب تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات والبرامج الصحية والإنسانية والتعليمة والاقتصادية وغيرها، لجميع المجتمعات بدلاً من إفراد مجتمعات معيّنة على أساس الدين أو العرق أو غيرهم. كذلك التوعية والتدخل المبكر يمكن أن يمنع الفرد من الاستمرارية في التطرف، بالإضافة إلى تطوير مناهج مكافحة الإرهاب الإلكترونية، والتعاون مع شركات الإنترنت من أجل التصدي لانتشار الفكر المتطرف، ونشر روايات ورسائل مضادة للتطرف، ومواجهة حجج المتطرفين والرد عليها، وذلك من خلال خبرات متخصصة في كل المجالات.

المراجع

باللغة العربية

فارس محمد العمارات، **الإرهاب العابر للحدود وتداعياته على الأمن والسلم الدولي** (الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2020).

محمد الجندي، **متاهة الإرهاب: الشرق الأوسط من الخلافة إلى الإرهاب في الفضاء الإلكتروني** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2020).

باللغة الأجنبية

Ramón Spaaij, *Understanding Lone wolf Terrorism: Global Patterns, Motivations and Prevention* (New York: Springer, 2012).

Jeffrey D. Simon, *Lone-wolf Terrorism: Understanding the Growing Threat* (Amherst, NY: Prometheus Books, 2013).

Larry Bennett, *The Lone Wolf Terrorist: An Emerging Threat* (University of Cincinnati, November 15, 2016).

Jeffrey Connor, Carol Rollie Flynn, *Report: lone Wolf Terrorism* (Georgetown University, June 27, 2015).

«Global Terrorism Index 2020: Measuring The Impact Of Terrorism,» (Sydney: The Institute for Economics & Peace, November 2020).

Jan Leenaars, Alastair Reed, *Understanding Lone Wolves: Towards a Theoretical Framework for Comparative Analysis* (The Hague, International Centre for Counter-Terrorism, April, 2016).

Nimrod Raphaeli, *The Lone Wolf Terrorist: Past Lessons, Future Outlook, and Response Strategies* (Arlington: Inter-University Center for Terrorism Studies, 2017).

Charlotte Mae Garret*, Inspired Lone Wolves A threat of their own: A Quantitative Analysis of How and Why do Lone* (University of Michigan: fulfillment, 2017).

«Global Terrorism Index 2019: Measuring The Impact Of Terrorism,» (Sydney: The Institute for Economics & Peace, November, 2019).

Yonah Alexander, Lisa Curtis, *The Lone Wolf Terrorist: Past Lessons, Future Outlook, and Response Strategies* (Arlington: Inter-University Center for Terrorism Studies, 2017).

Mark Hamm, Ramón Spaaij, *Lone Wolf Terrorism in America: Using Knowledge of Radicalization Pathways to Forge Prevention Strategies* (Indiana State University: 2015).

Patricia L. Bellia, *The "Lone Wolf" Amendment And The Future Of Foreign Intelligence Surveillance Law* (Notre Dame: Law School, 2005).

Lewis W. Dickson, *Lone Wolf Terrorism* (Malmö University: Department of Criminology, 2015).

الإستراتيجيّة الجديدة لجماعة بوكو حرام في الغرب الإفريقيّ: المرتكز التكفيري والتّكتيك الجهاديّ

The new strategy of BokoHaram in West Africa: The basics of takfir and jihadist tactics

د. كمال العماري[1] ***Dr. Kamal El-Ammari***

مخبر البحث العلمي، الجامعة الدولية (الدار البيضاء، المغرب)

Scientific Research Laboratory, International University (Casablanca, Morocco)

ملخص: جماعة أهل السّنة للدعوة والجهاد أو ما يُطلق عليها بوكو حرام هي جماعة اجتماعية، ذات بنية نفسية نشأت في الغرب الإفريقي نتيجةَ تفسير محدّد لنص قرآني؛ وتعزّزت إيديولوجيا بإعلانها الصريح للجهاد، وإرساء نظام للشّريعة الإسلامية في مناطق ◌َنفوذها، يقوم على كسب قاعدة من الموالين والأتباع. تأسّست الجماعة في الخفاء وِفق عملية دينية نفسية منظّمة، تراوحت بين غزارة التأطير، والمُبالغة في التحريم حتى أرست دعائمَ باراديغم جهادي بأسس تكفيرية صارمة، يحتوي جميع جوانبَ الحياة من تعليم، وفنّ، ومُوسيقى، وشكل اللّباس، والريّاضة وغير ذلك. لقد هيّأت مشاكلَ توزيع الثروة، والأوبئة، والفقر، وعدم استقرار المجال لجميع التناقضات ومهدّت الطريق لانطلاق نشاط جهادي مكثّف في دول الساحل. جهاد بوكو حرام نابع من نمطها النفسي العدواني المتفاعل مع متطلّبات الحياة اليومية والعاطفية للناس. تقريبا جميع النشاطات الجهادية، وأساليب التجنيد وآليات الفرز والتّصفية الخاصّة بالجماعة هي مرآة عاكسة لنموذج ديني أصولي، ذي مرجعية سنية سلفية تفاعل تاريخيّا مع الطّبيعة الخاصة الاستوائية الأفريقية. يتأسّس المسلسل الجهادي بالغرب الإفريقي على شخصيات دينية، وينتعش على أنقاض كل تلك الحالات النفسية اليائسة،الّتي تؤمن بمعادلة واحدة: عنوانها عمليات وعمليات مضادة.

كلمات مفتاحية: بوكوحرام، مرتكز تكفيري، بنية نفسية، مسلسل الجهاد، نزعة انتحارية.

Abstract:The Ahl al-Sunnah Group for Preaching and Jihad, or what is called Boko Haram, is a social group with a psychological structure that arose in West Africa as a result of a specific explanation of a Koranic text and which has been ideologically reinforced by

[1] البريد الإلكتروني ka-malovitch@hotmail.fr

its explicit declaration of jihad and the establishment of a system of Islamic law in its areas of influence based on the acquisition of a base of loyalists and supporters.The group was created in secret through an organized religious and psychological process that ranged from the exaggeration of the ban until it laid the foundation for a jihadist paradigm With strict takfiri reference that included all aspects of life, including education, art, music, clothing, sports...The problems of distribution of wealth, epidemics, poverty and instability have created space for all contradictions and paved the way for the launch of intense jihadist activity in the countries of the Sahel. Boko Haram's jihad stems from its aggressive psychological pattern that interacts with the daily and emotional needs of people. The jihadist activities, recruitment methods, and filtering and exclusion mechanisms of the group reflect a fundamentalist religious model with a Sunni Salafi reference historically interacting with tropical African geography. The jihadist process in West Africa is based on mystical personalities and thrives on the ruins of all those desperate psychological states that believe in one equation: operations and counter operations.

Key words:Bukhouram, takfiri paradigm, psychological structure, a series of jihad, a suicidal tendency.

مقدّمة

لم يكن أحد ليتنبأ بأنَّ ما يحدث في الكواليس الدينية لتلك البلدة الهادئة المسمّاة مايدجوري الواقعة بولاية بورنو النيجيرية ما هو إلّا البداية لمسلسل عنيف قادم، ففي الوقت الّذي كانت فيه أهمّ القوى الدّولية متوجّسة مما كان يقع في بؤر التطرّف العالمية، كان التغيير والتحوّل هو السّمة الغالبة على هذه البؤرة المهمّشة من الغرب الإفريقي. وبدت اللحظات الأولى لبزوغ التنظيم أقلّ إثارة وأكثر سكونا؛ بحيث لم يكن قادة التّحالف الكوني لمُكافحة الإرهاب يعلمون أن ما بدأ مُتواضعا في الشرق النيجيري قد ينتهي جبّارا مُخيفا، وحتى صوت الآذان الّذي كان يرفع من منارات الجوامع ومن بعض مكبّرات المساجد لم يكن ليكشف عن كل تلك النوايا الخفيّة الّتي كانت تُسقى من مرجعية سلفية متشددة هي عنوان لمسلسل راديكالي عنيف قيد التشكل. لقد استغرق الأمر كله مساحة تضاهي عقدا من الزمن ربما تكون حقبة بسيطة في منعطف تاريخ الأفكار، لكنّها بدت كافية لتحوّل جماعة إسلامية صغيرة Secte محدودة الصّيت إلى منظمة إرهابية، تتواجه مع الجميع فوق أراضيهم الإفريقية الوعرة.

حتى موت محمد يوسف زعيمها الكبير لم يكن ليشكّل حدثا مؤثرا في استمرارها، بل على العكس من ذلك استمرّ التنظيم في الاجتياح وفق مخطط ديناميكي سمته الأساسية التريث، المباغتة الضرب فالاختفاء؛ وهي الخصائص المثالية الّتي تجعل لبوكوحرام القدرة الفائقة على الاندماج مع محيطها والاستفادة من تضاريسه المدارية الإفريقية. تتبنى الجماعة أنماطا عالية

المرونة، وتتقن أساليبَ تمويه ميدانية مساعدة على التكيف والبقاء، وهي في مجملها استراتيجيات مختلفة تعكس طريقة إدارتها وتنظيمها لذاتها، وأساليب اختيارها لأماكنَ تواجدها.

اعتمدت الجماعة منذ البدءِ على استقطاب قوّي في شكل خطاب تحفيزي مركّز ومدعّم بسلسلة أفكار مُترابطة تتجاوز حدود الاعتدال.[1] ولم تكن الرسائل المشفرة والفتاوى الّتي بعث بها الزعيم القديم محمد يوسف إلى النخبة الحاكمة إلّا الإرهاصات الأولى لما سيأتي من بعد.[2]

بدأ الفكر الإيديولوجيّ التكفيريّ للجماعة بمثابة دعابة دينية تافهة لا تستحق القلق السياسي اللّازم، وتمّ التعامل معها كمجرّد سردية دينية حالمة. وعلى ذلك الأساس استصغرها مالكو زمام الأمور، ولم يقدروا خطورتها، وبالتالي لم يخطّطوا لمواجهتها إلى أن استوطنت وتغلغلت كنوعية شاذة من الأفكار الدينية الغازية، مخلّفة مفعولها في وجدان الناس، مرسّخة في عقولهم كمشروع فكري وبناء نفسي عميق، بدت ملامحهما الجهادية تكبر مع الوقت.[3] ربّما حاول السّياسيون تَفاديها بأن أعرضوا عن الخوض في تفاصيلها، غير أنّهم بذلك أفسحوا لها العنان،[4] وتركوها تقوّي جذورها خلسة حتى انغرست، وتحوّلت لقناعات دينية وثوقية واستقرت في لاشعور العديد من الأفرادِ. لقد أحكمت قبضتها على الجميع بلغة روحية موجّهة لمن لديهم استعداد نفسي، ورصيد قديم من شحنات الثّأر والعداء، وبذلك يكون مضمون خطاب الجماعة لا يخرج عن كونه دعوة صريحة إلى الانخراط في الانتقام، وإحياء لمجموعة من الأفكار المكفّرة لثقافة الغرب، والدّاعية إلى التصدّي العنيف لمخطّطاته.

بالعودة إلى الأمر في الصّميم، لقد تحوّلت سلسلة الأفكار من مجرد كلمات لها معنى القسوة والعنف و المواجهة إلى صياغة متكاملة، وإلى سيرورة فكرية جهادية، مدعّمة بعناصرَ ذات حمولة

[1] في مقال معنون بـ"الخصائص العامة للإسلام: التوازن والاعتدال"، يضع الباحث إسلام الزبون التوازن والاعتدال كمنطلقي أمان للابتعاد عن منطقة الخطر، فبحسب هذا الباحث الدين الإسلامي هو دين يقوم على التوازن في العقيدة والتصور والعبادة و النسك. واعتدال الفكر هو ضروري لمحاربة أفكار وأعمال المذاهب المتطرفة الّتي تفرق الأمة الإسلامية بنشر الأفكار المتطرفة والعنصرية بين أفراد المجتمع الإسلامي. متوفر على الرابط: https://mawdoo3.com

[2] Audrey Dumain , «Boko haram: L'histoire d'un mouvement terroriste,» France culture , Géopolitique, (publié le 22.03.2019).

[3] خطب محمد يوسف سجلت في شرائط كاسيت و دمجت في أقراص DVD و توفرت بكثافة في الأسواق الشعبية بالمدن والقرى و تبادلها عموم الناس على الهواتف بلا رقيب أو حسيب. تم تمرير أفكار تتهجم على قيم المستوطنين البريطانيين باعتبارهم المسؤولين عن مشاكل البلاد وتم استنكار الفساد و التدبير السياسي و التناقضات خصوصا التطبيق السيئ للشريعة الإسلامية.

[4] يعرّف معجم اللغة العربية المعاصرة العنان باعتباره سير اللجام الّذي يمسك به الفرس ونحوه كي يتحكم في سيره. ويقال في هذا الصدد أرخى فلان عنان دابته أي فك لجامها ووثاقها؛ و يقال أرخى له العنان أي وسع له وتساهل معه ولم يضيق عليه؛ و يقال أطلق العنان لساقيه، بمعنى ركض و جرى بسرعة دون قيود و يقصد يأطلق له العنان أي ترك يفعل ما يشاء.

دينيّة، ومعزّزة بفتاوى منتقاة يجمع بينها خيط رفيع يجعل المتلقي في النهاية، يستوعبها نفسيّا كآليّة مقدّسة، يعبّر عنها بكلمة جهاد.

تجربة بوكو حرام القتالية تقدّم نفسها كنوع أصيل من الحرب المقدّسة وبمقتضاها يتمّ تحويل الآخر إلى دجّال، ويتمّ تقديس ثقافة الثأر بوصفها ردّا للاعتبار، وانتقاما لذلك التاريخ الدموي القديم من المجابهة بين المسلمين والكفار. لقد هيأت بوكو حرام لمحاربيها الأسباب المواتية للحرب بأن منحتهم توكيلا دينيا للاستيلاء على مُراهقات، وتحويلهن لجواري بالقوّة.[1] كما فوّضت لهم التصرف الحصري في غنائمَ الهجمات، وبذلك اكتسبت جهادية بوكو حرام بعدها الرهيب المنبثق عن تاريخ الكراهية والقلق النفسي. في هذا الصّدد تكتب المحلّلة النفسانيّة الفرنسيّة أميلي بوخبزة[2] في بحثها المعنون بـ"الملذات الجهادية، نشأة الكراهية الفكرية": "الجهادية، في أشكالها المخففة أو الراديكالية ، تتضمن دائمًا بعدًا تنبؤيًا في نهاية الزمان." لعلّها نهاية الأزمنة، والشّروع في الغزو النهائي للعالم لتوسيع دار الإسلام.[3]

يعود بنا جهاد بوكو حرام إلى أصله القديم في الذات الإفريقية من العنف والموت والمتعة القديمة اللاشعورية. إنّه رجوع إنسان الغرب الإفريقي من وإلى غريزة التّدمير الكامنة فيه، ولتلك الرّغبة الطّفولية في استعادة نرجسيته الجريحة. ولكي نفهم العلاقات والأسباب النفسية الكامنة وراء هذا الصراع الديني المتعصّب علينا أن نعيد جمع المقادير معًا، وإعادة بنائها مرة أخرى بطريقة منتجة بدل الاستمرار في فصل الأفكار الدينية عن باقي القضايا النفسية والاجتماعية والاقتصادية، فالدّين باعتباره مجموعة أفكار تجريدية ليس مفهوما منفصلا عن الواقع، غير أنه ليس واضح الدلالة لدى جميع الناس والقوميات. على ضوء الصّلات المحتملة بين بنيات النفس والإنتاج الثقافي المحلي، يُمكننا التساؤل عن الوظائفِ والغايات النفسية لهذا التوجّه نحو الفناء؟ هل يجابه جهاد يو بوكو حرام خوفهم المضمر من الموت بنشر الموت؟ هل يحاكون قسوة طبيعتهم النفسية العميقة؟

[1] فاطمة عمر إحدى الناجيات من الاختطاف تصرح لقناة DW الألمانية: "لقد اقتادونا إلى الأدغال لعدة أيام وقالوا لنا إنه يتعين علينا الامتثال لأوامرهم ولم يسمحوا لنا بالعودة إلى المنزل. مكثنا معهم لبعض الوقت ثم تمكنا من الفرار عبر الغابة باتجاه الكاميرون قبل العودة إلى مايدوجوري." مارك دوك Marc Dugge وساندرين بلانشار Sandrine Blanchared في 2020/01/03 ويمكن هنا تصور حجم الصدمة النفسية للنساء المختطفات والمغتصبات و أيضا الضرر النفسي و الجسدي و الاجتماعي الناجم عن تجربة المكوث لشهور مع عناصر بوكوحرام.

[2] باحثة في علم النفس المرضي و الوجود البشري من أصل فرنسي، تهتم باضطرابات الحياة عند الأطفال و المراهقين والبالغين وكذلك المشاكل العائلية. تستعين هذه الأخصائية النفسية بتقنية EMDR وهي تقنية علاجية تفتح الذكريات والعواطف السلبية المخزنة في الجهاز العصبي، ثم تساعد الدماغ على إعادة معالجة التجربة.

[3] Amélie Boukhobza, Juissances juhadistes: Genèse d'une haine intellectuelle,)Psychologie Université Nice Sofia Antipolis , 2015, Français, NNT :2015), p.2.

هل تشكل غرائز الموت والتدمير الذاتي الدافع وراء تفشي العنف؟ هل استباحة الإناث والخيرات راجع لتمثلهم الطفولي للحدود؟ هل للإشكالات التنموية دور في مسلسل الجهاد بالغرب الإفريقي؟

لقد تأثرت البنية النفسية للسكان بتدبير سياسي سمته الأساسية الفساد الّذي طال جميع الأصعدة في البلاد، وعانت على إثره المؤسّسات المحلية من غياب تامّ للديمقراطية ممّا أثر سلبا على مجريات الحياة اليومية للسكان الّذين يئسوا من قرارات سياسيّة تخصّ توزيع الثروة، وتدبير القطاعات الاقتصادية الحيوية من فلاحة، وشغل، وصحّة، وتعليم، وسكن، كما أدّى عدم دمج الدّين في برامج التنمية إلى تمهيد الطّريق لفكرة تطبيق الشريعة الّتي استحوذت على الناقمين على السياسة العامة.[1] وكرد فعل على غزو الفكر الغربي، عاد الأفراد إلى التفكير السّحري، وإلى التحيّز والإجماع وبسبب توالي الأزمات الاقتصادية برزت نزعات التطرف، والإيمان بعالم ديني عادل تكون فيه لدى أفراد المجتمع الساحلي هوية دينيّة قويّة، وروابط اجتماعية متينة ضدّا على القرارات الاقتصادية.[2]

أدّى الدخل الفردي المتدنّي، والهشاشة الاجتماعية، والإحساس بالإحباط بالبعض إلى القبول بالعروض المقترحة من بوكو حرام؛ بل والموافقة الضمنية على مشاريعها. لقد تولّد اعتقاد زائف بأنها الخلاص الّذي سيحسن من أحوالهم، وسيخفض من إحساسهم العميق بالدونية، والقهر، والحرمان. لقد تمّ إقناعهم بأنّ الجهادَ ضرورة شرعية، وأنّهم جزءٌ من صراع كبير بين الخير والشرّ، وأنّ الجماعة تقود حربا ضدّ الكفر والشرّ، والاستعمار. لقد كانت الأهداف الاقتصادية في لبّ الصراع؛ لأنّ السكان المحليين استوعبوا أن نصيبهم من الثروة سوف يتغيّر، وأنّهم قد يحظون بمكاسبَ من الصّراع في حالة تغيّر ميزانِ القوى لصالح بوكو حرام، كما مرّر رجال الدّين ممّن كرّسوا حياتهم للحياة الدينية فتاويَ تؤيّد العنف، وتدعو للجهاد فبات الصدام بأوليجاركية، مُوالية للغرب أمرا محتوما، خصوصا وأنّها كانت الأقلية المستفيدة، والّتي تدير مقاليدَ الأمور لمدة من الزمن دون أن تفي بوعودها الانتخابية بتطوير البلاد، ونشر التنمية والمساواة.

في ظلّ هذا الوضع تراجعَ الاهتمام بالحياة العامة، وبدا السكان غير راضين عن نتائجَ العملية الانتخابية، ممّا سمح بانبثاق فكر جهادي معادي لمختلف أشكال الممارسة السياسية المؤسّساتية،ولم ينجح الاعتماد على شركات استشارية متخصّصة، في إدارة المخاطر في تحقيق نتائجَ

[1] Dumain, Op.Cit. Revue
[2] Emmanuiel Petit, «L'apport de la psychologie sociale à l'analyse économique,» *Revue d'économie politique*, Vol. 121, No. 6 (novembre/décembre 2011), pp.797-8. https://www.jstor.org/stable/43859937

ملموسة بسبب وجود عصبية وحسابات جيو-عسكرية، وعلاقات دبلوماسية معيقة للتعاون بين دول الساحل.[1] و نحن نتتبع مسلسل التحوّلات الّتي طرأت على هذه الجماعة نتساءل لماذا حوّلت جماعة بوكو حرام الجهادية غضبها وغيرتها للانتقام من المدنيين؟هل تغيير الإستراتيجية والتكتيك الحربي راجع لرغبة الجماعة في التكيّف مع ضغط القوى المختلفة؟ لماذا جعلت بوكو حرام من العنف والاختطاف علامة على الشجاعة، والثأر والدفاع عن الإسلام؟ كيف استطاعت أن تغري شبابا بالغرب الإفريقي بحلم دولة الخلافة؟ كيف طوّر عناصرها نمطا تنظيميا وخططا قتالية مُنسجمة مع البيئة الجغرافية؟ لماذا تكبر في داخل إنسان الغرب الإفريقي إرادة متطرفة منفلتة من عقالها تروم تصحيح الأمور وِفق مبادئ تكفيرية عابرة للحدود؟

الفرضيات

- الفعل الجهادي لدى جماعة بوكو حرام متأسّس على قاعدة قديمة من الأحقاد، والثأر، والعنف المتبادل.
- التغيير في التكتيك الحربي لدى الجماعة يتوافق مع البيئة الجغرافية المداريّة للغرب الإفريقي.
- المبادئ الفكرية لدى الجماعة تنسجمُ مع معتقدات الناس الدّينية، وتستهدف بنية نفسية محبطة
- استمرار العمليات، وتوزّعها على نطاقات واسعة يعكس تكيف الجماعة مع وجود قوى عسكرية وأمنية ضاغطة.

منهج التحليل النفسيّ

إنَّ ضبطَ التحوّلات الّتي تسمُ شخصية العناصر المجنّدين لدى بوكو حرام، تحتّمُ علينا ألاّ نغفل حتى تلك الروابط السيكولوجية الدقيقة والهامشية الّتي تؤلّف بين مشاريعَ الجماعة الجهادية والخارطة الجغرافية للمدن والأقاليم والمقاطعات بغربِ إفريقيا. لو افترضنا أنَّ الفكر الراديكالي الّذي يَتبعُ النموذج الانتحاري هو متكامل ممتد ومستمر، فتدخل المحلل النفساني وتورّطه في هذه القضية إنّما يكون في اتجاه مدروس بتقطيعه إلى مراحل متدرجة، وتقييمه حسبَ نوعية الإستراتيجيات المتبعة، وهي مقاربة فعالة تسمح بترتيب أولويات هذا الفكر، والخروج بقياس

[1] Agathe Plauchut, *Strategies rebelles et aide internationale dans l'Afrique des grands lacs 1981-2013: Afrique sub-saharienne, Burundi, Ouganda, République démocratique du Congo, Rwanda, Actualité sociale et politique géopolitique, Relations internationales, diplomatie, Mondes en movement* (Paris: l'Harmattan, 2018), pp.50-60.

يتجاوز مجمل تلك الأحكام المعرفية المباشرة و التلقائية عن الظاهرة لأن السلوك الإنساني قد يكون استجابة لمجموعة من الأفكار المخزنة في عمق الجهاز النفسي الإنساني الّتي تلقاها الأفراد خلال تنشئتهم عن طريق آبائهم، وأساتذتهم، ومُربيهم. وبذلك يكون التحليل النفسي لجماعة بوكو حرام مستندا على بناء افتراضي يستهدف ما يمكن أن تكون عليه البنية الجهادية من الناحية الفكرية النفسية. ولهذا ذهب بعض المحللين النفسانيين كشارل ملمان Charles Melman إلى التأكيد على أنه لم يعد بإمكان المسلمين التخلص من مشكلة الإرهاب الجهادي من خلال إحالة المسؤولية على سياسة الغرب.[1]

قد يقترب الباحث في بوكو حرام من مهندس نفسي يراهن على عدم إغفال الدوافع الواعية واللاواعية للفاعل.[2] يكون المنهج النفسي التحليلي فعّالا في تتبّع خبايا الجهاد الإفريقي فالتشكيلات العسكرية الرسمية والأجنبية والقوّة المشتركة لـ G5[3] تشتغل بشكل منفصل عما يجري عند المستويات النفسية والفكرية العميقة للناس. لقد كان لزاما على السياسيين والاقتصاديين وواضعي البرامج الاجتماعية أن يراهنوا على ميول الناس، ويُسارعوا إلى التخفيف من معاناتهم النفسية اليومية قبل أن يقرروا التدخل لحسم الأمور على الأرض. ربما كان توقع هزيمة سريعة ونهائية للتنظيم هدفا مشروعا للقوات، إلّا أنّه لم يعد راجحا خاصة وأن الجماعة بأفكارها الدينية امتلكت سلطة روحية على عقول الناس كمواطنين عاشوا في أرض إفريقية، وتمكّنت من إقناعهم بجدوى الجهاد، ودوره في تغيير مصيرهم، ومُستواهم الاجتماعي والاقتصادي. وفي كل مرة نبحث فيها في التكتيك الحربي والتغير الحاصل في إستراتيجية الجماعة نكون مجبرين على اقتفاء المخطط الجهادي النفسي منذ نشأته، ولحظة تشكله لغاية ترسخه كيقين في لا شعور الناس. لقد راهنت الجماعة على الدين كبناء أنطولوجي يمنحه الناس أولوية في حياتهم ويسعون لتحقيقه في حياتهم، ويتطلّعون إلى نتائجَ ذلك حتى بعد مماتهم.

---

[1] «Les nouveaux territoires de l'identité : la fabrication du radicalisme,» centre international de dialogue et de recherches sur les identités subjectives et sociales, colloque transdisciplinaire (Fès, 17-18 et 19).

[2] محمد سبيلا، **النزعات الأصولية والحداثة**، سلسلة المعرفة للجميع (13) (

[3] القوة الأمنية المشتركة الّتي أطلقتها كل من بوركينافاسو و تشاد و النيجر و موريتانيا و مالي استجابة للتحديات الأمنية و المخاوف الأمنية الّتي تسببت فيها جماعة بوكو حرام وتنظيمات أخرى تنشط في منطقة الصحراء الكبرى من قبيل الدولة الإسلامية في منطقة الصحراء الكبرى وحركة التفرد والجهاد في الغرب الإفريقي وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

الباحث مطالب بضبط خصوصيات التغيير السيكولوجي كتحول ديناميكي يشمل قطاعات حيوية يلتقي فيه التدين مع خصوصيات المكان، والتطلّعات النفسية للأفراد على غرار ما جاء في كتاب مايكل فرانسيس لافان Michael Francis Laffan "الأمة الإسلامية بإندونيسيا الاستعمارية، أمّة تحت الريح".[1] المنهج النفسي التحليلي هو تفكيك لتطلّعات الإنسان بالغرب الإفريقي، ودمج لمختلف العناصر الّتي تنشأ من خلال التقاء رغبات الناس الدفينة بسلسلة المعاني الدينية القوية الّتي يقدمها التنظيم، ويعزّز بها فرص إحياء فريضة الجهاد.

يرومُ التفكيك إعادة بناء المنطق الجهادي كمسلك يروم تحقيق الأهداف السيكولوجية المسطّرة سلفا بالاعتماد على التبريرات، والسّرديات المقدمة للأفراد لزمن ما بعد العملية الجهادية. وبهذا المعنى يكون المسلسل الجهادي هو طريق التحوّل الّذي يسعى المنهج السيكولوجي لإعادة رسمه بل وتتبّعه كآلية تعكس منحنى التطرف، وفرصة لتقييم درجة التشدّد، وآلية لقياس مدى فهم الأشخاص لعقيدتهم. في المقابل تمتحنُ الجماعة الالتزام الروحي للأفراد المرشحين للاستقطاب، وتُحاول تقييم مساهمتهم الممكنة أو المحتملة في ما تسميه هي بناء الأمة. والباحث عليه أن يُحيط بهذه الآلية الّتي تضع موضع التّجريب المزايا الإيمانية.[2] التفكيك هو حفر سيكولوجي في المنطق الجهادي لأتباع، وقادة بوكو حرام في خصوصية طرحه، وفي كيفية تناوله للآخر من منظور بوكو حرام، فالمستويات السيكولوجية تعطينا تقريبا درجة وضوح في التحليل، وموضوعية معقولة لفحص ماهية الصراع من وجهة نظر مغايرة.

كل عملية جهادية تستثمرُ لإعادة تقييم العلاقة مع أجهزة النظام، ومع باقي الشركاء الآخرين تقييما سمته التصادم المستمر، والتباهي بإلحاق الخسائر، فالدراسة تسلّط مزيدا من الضوء على التغييرات الحاصلة في الجماعة، وخططها الحربية، والأهداف المبطنة غير المعلنة لقادتها الميدانيين حيث مستويات التحليل تلامس آفاقا جديدة، تتجاوز ما يقوله جهاديو بوكو حرام إلى ما يفعلونه وحتى إلى ما ينوون فعله في القادم من الأيام.[3] يضمن المنهج التحليلي النفسي بعدا توقعيّا؛ لأنه يفتح الباب على المحددات، والضوابط النفسية الّتي تقود الفكر الجهادي إلى التعشيش والتبلور

[1] Michael Francis Laffan, *Islamic nation hood colonial Indonesia: The umma below the wids* (Routledge Curzon Studies on The middle east, History department, Centre of near and middle eastern studies soas, University of London, 2003), p.153.

[2] Siritual Science Research Foundationn, «Relier le monde connu et le monde inconnu , vie , Mort et Au-delà, » Repéré à: https://www.spiritualresearchfoundation.org/fr/recherche-spirituelle/la-vie-apres-la-mort/?gclid=Cj0KCQjw4f35BRDBARIsAPePBHwF6-T5AhsPXjT1M0PU38JpjmqoQ7kmI8Hm2KhliNnpM

[3] جمال الدين حسن بن يوسف الحلي، **الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد** (انتشارات بيدار، 2005)، ص34.

والانتعاش في إدراك الأفراد تضاف إليها صيغة تحليلية للسمات القيادية الّتي توجه شخصية القائد، وتحدّد معاييرَ جلب المناصرين، وتأهيل المحاربين. من أجل تقييم الأوضاع في المضمار نباشر تفكيكا للبنية التكفيرية للجماعة، والعملية هنا تتوخّى اقتفاءَ العناصر التكفيرية مع باقي المتغيرات الأخرى، وضبط أماكنَ التفاعل، والآثار المترتّبة في المجال العام.

أولا: الأساس التكفيري لبوكو حرام

يرسمُ الخطاب الجهادي صورة مأساوية للمناهج التعليمية، ويصوّرها كأطر إيديولوجية تخريبية تمرر قيم الكفر والإلحاد، ويُعدّها وسائلَ دخيلة تفتح المجال لتنشئة دنيوية مادية. يُنشئ الغرب منظومة تعليمية تهدف لمحو الثقافات الأخرى، واستبدالها بثقافة علمانية تحت مسمّى العدالة والمساواة، والديمقراطية. آليات التأثير النفسي في الخطاب الجهادي للجماعة تخضع لما يرغب في سماعه المتلقي، حيث يكون الخطاب خاضعا لمنطق الإقناع، ومستندا إلى بلاغة، وأمثلة، واستعارة وعبارات مجازية، كما يستهدف أماكن التأثير في العقيدة ومُثيرات العاطفة لدى غالبية الناس. يقوم أسلوب بوكو حرام على دعاية قبل-جهادية تهاجم العملية التربوية باعتبارها أيديولوجية فاسدة تدعمها الحكومات المحلية. بالنسبة للجماعة هناك تهديد مباشر للعقيدة على المسلمين متجسّد في البرامج التعليمية الغربية، والّتي تُعتبرها مواد تكفيرية مستوردة توحي للمسلمين من سكان الغرب الإفريقي بأنهم غلاة. وتتبنى الجماعة خطابا حماسيا يدعو للمقاومة والجهاد؛ ويصوّر الغرب على أنّه عدو الدين الّذي يناور ليدفع الأفارقة المسلمون للتخلي عن عقيدتهم بحجة التحديث.

يقوم المخطط التنفيذي لبوكو حرام على إستراتيجية التشتّت، حيث يتفرّق المقاتلون على شكل كتائب ضئيلة العدد. وعلى مناطق غير مأهولة في مجموعات صغيرة مكونة من 3 إلى 7 عناصر مشكّلين بذلك النواة الصلبة لخارطة الطريق الجهادية، في الوقت ذاته تستمر ثقافة الموعظة على السنن الجهادية. لعلّه أسلوب مميز بمنطق يجلب التعاطف؛ لأنّه يصوّرُ المسألةَ الثقافية كمعركة ويُفهم الجميع نساء ورجالا على أنّه إذا ضعفت العقيدة الصحيحة، ووهنت تأثيراتها على أفعالهم انتشر الفساد، وعمّ البلاء، ويتمّ اعتماد أسلوب الإلحاح حتى يقتنع الأفراد بوجود خلل يستوجب التّصحيح، ويمتلكون سببا معقولا لتصديق الفكر الجهادي، وبالتالي يَمتلكون الرّغبة والحماس

الضروريان للانخراط في كل ما من شانه منع التهديد. وهذا كان من جملة ما تم الإشارة إليه من طرف مقاتلين سابقين ضمن جماعة بوكو حرام بعد استجوابهم.[1]

تكتسب منطقة الساحل أهمية متزايدة في مسلسل التنمية الاقتصادية بقارة إفريقيا، ولهذا فثمة فائدة علمية كل بحث علمي يتناول بالتحليل الإشكاليات الأمنية، وخصوصا التحوّلات الطارئة على مسلسل الجهاد والتغييرات المواكبة للتكتيك الحربي للجماعات الجهادية على اعتبار ما تعرفه من ديناميكية، وحركية عالمية، وتمكّنها من الانتقال بسلاسة بين عدة مناطقَ تعرف صراعات أو حركات انفصالية، بحيث تسعى هذه التنظيمات إلى التواجد في الأماكن الّتي تفشل فيها الدّولة عن بسط سيادتها على أقاليمَ أو مجالات جغرافية ضمن نفوذها.

توفّر دراسة الأسس التكفيرية وتكتيكات الجهاد لدى بوكو حرام في زمن ظهور الانشقاقات الفرصة لتقييم مستويات القوّة ونقاط الضعف من جهة، وتسمح باستغلالها كمداخل من جهة ثانية لفهم أفضل لاستراتجيات الجماعة على المدى المتوسط والبعيد، وبالتالي وضع خطط محكّمة لإيقاف الهجمات والعمليات. يشهد الغرب الإفريقي على إنتاج محلي لثقافة مضادة تتمدّد في جميع الاتجاهات، وتَخترق تدريجيا دولا أرهقتها الحروب والصّراعات، والتناقضات الطّبقية والقبلية، فتحوّلت أحاسيس دينية قوّية إلى خطاب تكفيري يحرّم كل شيء بحجة تطبيق الشّريعة، وهي تقريبا دائرة خطيرة، ولُعبة مميتة لمن يلعبها؛ لأنّه لا يخرج منها أبدا.[2]

تتشكّل الديماغوجية[3] التكفيرية لبوكو حرام من خطاب وعظي تتضافر كل القوى ورموز الجماعة على إشاعته بكلّ الأساليب والوسائل؛ ليتحوّل في النهاية إلى انعكاس خطير لمقاصدَ جهادية تخدم مصلحة الجماعة الّتي تسوق أفكارا مبسطة ومختزلة عن ماهية الجهاد لاستمالة الأتباع بالإغراء، وهي مجموعة منتقاة من الأساليب اللغوية والبلاغية والخطابية الّتي تستمد طاقتها من مبادئ دينية حتى يكون مفعولها مضمونا لجلب عناصر جديدة، وإغرائِهم بجدوى الجهاد كواجب شرعي في وجه كّل عدو منافق يهدّد الدين وأرض الإسلام قولا و فعلا. يروّج قادة بوكو حرام لجهاد

[1] Seidik Abba , Mahamado Lawaly Dan Dano, *Voyage au cœur de Boko Haram: Enquête sur le djihad en Afrique sub-saharienne, défense, Armée, sécurité géopolitique, Relations Internationales, Diplomatie* (paris: l'Harmattan, 2019), pp.76-80.

[2] Pauline Guibbaud, «Quelle place pour Boko Haram dans l'arc islamiste sahélien, Dans Sécurité globale, Dossier la France face à ses ESSD,» *Cairn*, N° 25-26 (3/4/2013), pp.107-121.

[3] بحسب المعجم الوسيط الديماغوجي هو كل من يبتغي كسب دعم معين مستغلا قلق ومخاوف الناس وأفكارهم المسبقة ليصنع بداخلهم حقدا وكراهية ضد جماعات أو أقليات بعينها. وبعيدا عن الاشتقاق اليوناني الّذي يميل إلى جعلها أسلوبا سياسيا يوهم المحكومين بقضاء مصالحهم لينتهي به المطاف لخداعهم و الإيقاع بهم نهتم بها هنا باعتبارها مجموعة أفكار لا تقبل أي تفكير منطقي فيها.

الدفع باعتباره شكلا من الجهاد الظاهر ضدّ الكفار والبدع، والّذي يبتغي منه تحقيق الحاكمية. وفي هذا الصّدد يعتبر الأستاذ محمد عمارة هذه الأفكار بمثابة ألغام فكرية تكفيرية "تتغذّى عليها عقول قطاعات من العلماء في الحوزات العلمية، وفي بعض الدوائر السنية، وأنّ أغلبها نابع من نقل القضايا الخلافية من نطاق أصول الاعتقاد وتحويلها إلى عواملَ نفي... وتكفير للمخالفين."[1]

تتوزّع الديماغوجية التكفيرية على قُطبين متضادين يستوعبان العملية برمتها: قطب موجب يتمثل في الفهم المشوه لمبادئ الشريعة الإسلامية المروّج له بشحنة نفسية قوية، وآخر سالب يتمثّل في الهوية الاجتماعية التي هي انعكاس للأسلوب السياسي المتّبع من النخب الحاكمة، والّتي تأخّرت عن صدِّ المشروع الجهادي؛ بسبب ضعف قواتها الأمنية والعسكرية. لقد سمح التسيّب لبوكو حرام بالانتشار، ومنحها الفرصة للضغط على السكان من خلال خلق دورة استقطاب دينية قوية تسعى لأن تكون بمثابة علاج وهمي للجماهير الفقيرة،الّتي لا تستطيع التفريق بين الهوية الجهادية، والحماية، والمشاعر المعادية للقوى الغربية.

يقوم الأساس التكفيري لهذا الفصيل السني على هندسة تجمع قاعدة الموالين وتوحّد بينهم على مساحة منسجمة من الوعود الدينية الّتي تفترض في النهاية حصول الجميع على الجنة كمكافأة سخية للانتقام من رموز الإمبريالية، ورغم بقاءِ عناصر الجماعة في الظّل والهامش تحت تأثير الضّغط المُمارس من القوى الدولية والحكومات المتحالفة معها، فهم يُعاودون الظّهور بعد الاختفاء بشكل ملفت حقا، عبر هَجماتهم وغاراتهم المتكرّرة، ممّا يخلق نوعا من الإحساس بالخوف، والاستسلام من طرف فئة من الأفراد. فحتى الأدبيات التكفيرية نفسها، وكتب السّلف الصالح لم تَجمع بالقطع على ماهية الكفر، ولم تتوحّد في أقسامه وحالاته بين من أعدّه تكذيبا، ومن أدمجه في خانة الشك، و من أعدّ اتباع الأهواء، وكتم الحق خروجا عن الإيمان، وتمّ توثيق حالات أعدّ فيها مجرّد الإعراض عن سماع الحقّ مؤسّسا لكفر بيّن. في مسألة تكفير المعين أسهمَ وجود ضوابط تكفيرية مختلف حولها خصوصا في المسائل الظّاهرة، والمسائل الخفية، واشتراط بعض العلماء لقيام الحجة أن تعددت فتاوى الأئمة في موضوع التكفير.[2]

[1] محمد عمارة، (2006)، **فتنة التكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية**، سلسلة قضايا إسلامية (143) (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 2006)، ص28.

[2] أبو العلا بن راشد بن أبي العلا الراشد، **ضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية و ابن عبد الوهاب و علماء الدعوة الإصلاحية**، (منشورات مكتبة الرشد، 2004)، ص ص44-54.

ثانيا: التغيّر في التّكتيك الحربي للجماعة

التّكتيك الحربي يخدم الأسس الإيديولوجية لجماعة بوكو حرام،حيث يتمّ التحريض على العنف بشتى الوسائل المتوفرة حتى لو كانت مجرد إمكانيات بسيطة. لقد اعتمدت الجماعة منذ البداية على الخطب الوعظية، ونشرت أسلوب الفتاوى، فحصل الناس على كومة مركزة من الأفكار الجهادية الّتي تستمدّ شرعيتها من الدّين، وتعد الجميع بالعدالة الاجتماعية وبالتوزيع المتكافئ للثروة. وهكذا نكون أمام ما يعدّه فتحي بن سلامة بثنائية المثالية والقسوة. تتماهى وفق هذا التصوّر مسألة وجود هوية مع مُثُل مفرطة تعرضت لما أسماه بن سلامة بالجرح الاستعماري، والّذي أطاح بالخيال المطلق، وشكّل محرّكا قويا لبزوغ الوحشية.[1]

تزعّم بوكو حرام شاب يسمى "محمد يوسف"[2]، بدا أول وهلة كقائد مفعم بالحيوية، وبكفاءة عالية في الخطابة؛ وهي صفات حضرت أيضا عند قائدها أبو بكر شيكاو[3]. عقدت مجالس للموعظة ودُعي إلى التطبيق الحرفي للشريعة الإسلامية باعتبارها الشكل الوحيد لمقاومة الغزو الثقافي الغربي المدعوم من طرف النخبة السياسية المهيمنة، واستمر هذا النهج التلقيني لمدّة من الزمن دون أن يُثير مخاوف حقيقية من عواقبه. وهكذا وبعد نضج الفكر الجهادي تبنت الجماعة إستراتيجيتين متكاملتين: فمن جهة كانت تهاجم القوات الحكومية وعناصر الجيش، والقوات الأجنبية، والدوريات المشتركة؛ ومن جهة أخرى بادرت بتخويف المدنيين، وترويعهم بكافة الوسائل. وهذه أهداف تتشابه لما كان يدعو إليه تنظيم الدولة الإسلامية في الغرب الإفريقي، غير أن بوكو حرام نوّعت قائمة أهدافها بحيث شملت السكان المحليين، والأفراد المتعاونين مع القوات الحكومية والماشية، وخطف البنات. وأدّى التباين في الأهداف إلى غياب الانسجام بين أعضائها، وصعب التوافق حول الأولويات مما آل إلى خلافات وانشقاقات أثرت على الجماعة، وقلّصت من قاعدة مؤيديها غير أن بعض التحوّلات كانت في صالح الجماعة كاعتراف تنظيم القاعدة ممثلا في أميره أبو مصعب البرناوي بالجماعة. وإذا كانت قوة التنظيم قد تلاشت بالمقارنة مما كانت عليه في سنة

[1] Fethi Benslama, *L'ideal et la crauté: subjectivité et politique de la radicalisation* (Fécamp, Edition lignes, 2015), pp.165-170.

[2] محمد يوسف هو المؤسس التاريخي لجماعة صغيرة تسمى أفغانستان من حوالي 300 فرد كانت تحتضنهم بلدة كناماب إقليم يوبه. و لقد كان هذا الحدث هو عنوان مرحلة دموية عصيبة من التمرد و المواجهات و المجازر انتهت بإعلان الخلافة بمدينة غووزا شمال نيجيريا. لقد تأخرت الاستخبارات في رفع تقاريرها إلى أصحاب القرار إلى أن حصلت الجماعة في الخفاء على عدتها الحربية و أصبحت ندا للقوات الحكومية.

[3] إمام أبوبكر شيكو أو أبو محمد أبو بكر بن محمد الشكاوى المسلم تلميذ الزعيم التاريخي محمد يوسف. يرجح أنه ولد في قرية صغيرة تسمى شيكاو سنة 1975 بنيجيريا أجداده ينحدرون من قبيلة البرنو (الكانوري أو الماغي)، له تكوين ديني في علم الفقه وكان يلقب بأصل التوحيد من قبل رفقائه في كلية الشريعة و هو ذو توجه متشدد أكثر تطرفا حتى من معلمه محمد يوسف وله نظرية تبيح قتل الناس.

2014، إلّا أن العمليات النوعية الّتي أقدم عليها التنظيم ضدّ المدنيين، والقوات الحكومية جعلت منه أكثر خطورة.

نهجت بوكو حرام إستراتيجية التأثير بالإقناع، والابتزاز بالانتقام لنشرِ الشّعور بالخوف بين الجميع في صراع تحوّل فيه الأطفال والنساء لأهداف مشروعة، وبذلك تغيرت تكتيكاتها بحيث أعطيت أولوية أكثر للعمليات الاختراقية المباغتة، كالخطف، والسلب، والهجمات الانتحارية الفردية وزراعة الألغام مما أعطى الانطباع للسكان بعدم الأمان. وزكّى لديهم الإحساس بالكراهية اتجاه الدولة والمؤسسات الّتي بدت عاجزة على ضمان الأمن، والحماية. وهذا الوضع أنشأ لنا ما سماه جيرالد برونر Gérald Bronner بالكاميكازيين المتطرفين من ذوي المعتقدات الضعيفة، والمتحولة اجتماعيًا.[1]

هذا التكتيك الحربي أعطى ثماره بالنسبة للجماعة منذ سنة 2014، حين قامت إحدى النساء بهجوم انتحاري في شمال البلاد، وتبعتها بعد ذلك فتيات ومراهقات تمّ تجنيدهن في الخفاء. لقد كان من نتائجَ استعمال شريحة اجتماعية أكثر هشاشة تحقيق مكاسب أكبرَ عكستها أرقام الوفيات من المدنيين، ورقم الضحايا من القوات الحكومية. وقد تم تحويل القاصرين من الفتيان والفتيات إلى قنابل آدمية من خلال برامج مكثفة موضوعها الجهاد، وإحياء تطبيق منهاج الشريعة الإسلامية. في المقابل يتم تطويع حالات الرفض، أو المقاومة بحلول دينية من قبيل الزواج الّذي يتحول في نهاية المطاف إلى حيلة شرعية تغلّف الاغتصاب الوحشي لمراهقات سرعان ما سيتحوّلن لاحقا لأرملَ الجهاد خصوصا بعد موت أزواجهن في المعارك أو بسبب غارات سلاح الجو لينشأ نتيجة ذلك فصيل آخر هجين بلا هوية من الأمهات القاصرات والأطفال اليتامى الضّائعين. خلق أسلوب بوكو حرام تغييرا سوسيو-ديموغرافيا في البنية السكانية عماده الفقر، والجوع، والتسكّع بحيث تم خلق بنية ثالثة لديها إحساس قويّ بالعداء للغرب.

لقد واجهت القوات المختلفة صعوبات في القضاء النهائي على التنظيم، وهذا يُمكن تفسيره بالبنية النفسية للجهاديين أنفسهم، فالتحقيقات مع أعضاء الجماعة تصطدم بمقاومة شرسة، وبأنماط لشخصيات متشدّدة تلجأ في حالات المُحاصرة من طرف أجهزة مكافحة الإرهاب لتكتيك القتال لآخر رمق، وفي حالات الاعتقال أو الأسر يعمدون إلى شرب السمّ عوض التبليغ عن باقي

[1] Gérald Bronner, *La Pensée extrême: Comment des hommes ordinaires deviennent des fanatiques* (Paris: Denoël, 2009), p.133.

أعضاء التنظيم. لا يتم توقع ردود أفعال أعضاء بوكو حرام وتترك لهم حرية المناورة خصوصا في حالات وقوعهم في مجابهات حتمية، في حين يتحرك جنود القوات الأمنية المشتركة الّتي يدعمها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، ومجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة بهامش حرية ضيق وهناك احتمالات لأن تتم محاسبة عناصرها عن أي انتهاك أو تجاوز السّياسة.

لقد تمّ اعتماد سياسة التّضييق على التنظيم بمنعه من المصادر التمويلية المتمثلة في تجارة المخدرات، والتهريب الدولي، والهجرة السرية، وتجارة السلاح والبشر، إلاّ أنها لم تأتِ أكلها خصوصا بعد تغيير بوكو حرام لأساليبها الحربية، ونهج خطة تكبيد القوات العسكرية أكبر قدر من الخسائر اعتمادا على عمليات نوعيّة محدودة ضدّ القوات التابعة للأمم المتحدة في مالي (مينوسما) أو ضدّ قواعد الأفريكوم الأمريكية. هذا الأسلوب الجديد يمزجُ بين عدة تكتيكات في الوقت نفسه، ويستخدم عددا أقل من العناصر بغاية تجنب الخسائر الكبيرة في الأرواح، باعتماد تقنية نصب الكمائن لضرب القوات الحكومية أو الأجنبية. فمن تفجير الأسواق الشّعبيّة، وزرع الألغام إلى شنّ غارات سريعة على المنشآت السياحية أو المقرات الحكومية كل عملية تشن تستهدف تقويض الاستقرار، وبثّ الخوف في النفوس والدفع بأكبر عدد من اللاجئين إلى الحدود.

الإستراتيجية الحربية الجديدة لبوكو حرام تروم إلى خلق الفوضى الأمنية، وإبطال سلطة الدولة لضمان تدفق المزيد من النازحين بحيث تسوء الأمور الأمنية، ويتحوّل الاقتصاد المحلي لنمط ريعي قائم على المساعدات الاجتماعية الخارجية، وتفشل الدولة في بسط سيادتها على أقاليمِها، ممّا يحوّلها إلى أرض مواتية للجهاد. فحوالي خمسة آلاف جندي فقط وكتائب من 500 جندي فقط ومركز قيادة بعيد نسبيا (دولة مالي)، ودوريات غير متجانسة من الدّرك والشّرطة لم تنجحْ القوات المشتركة في تغطيةِ نطاقات جغرافية واسعة، ولم تؤمّن مناطق حدودية مهمة، وهذا أدى إلى الفشل في تحقيق نصر نهائي على الجماعة بالغرب الإفريقي.[1] ولم تكن الموارد المالية الممنوحة للقوات المحاربة لتنظيم بوكو حرام بالكافية بسبب مصاعب اقتصادية، ولوجيستيكية، وبيروقراطية تتعلّق بمراكز القرار. كما أن التباطؤ في تحقيق نتائجَ على الجبهات المشتعلة، دمّر معنوياتها الحربية خصوصا بعدما نوعت الجماعة من أساليبها ونجحت في جرّ القوات الدولية إلى حرب استنزاف طويلة الأمد.

[1] «La force conjointe du G5 Sahel prend de l'envergure,» (centre d'étude stratégiques de l'Afrique, 27 Février 2018), Repéré à: https://africacenter.org/fr/spotlight/la-force-conjointe-du-g5-sahel-prend-de-lenvergure/

لم تسفر عمليات براكان[1] أو مينوسما عن القضاء نهائيا على التنظيم الجهادي، فرغم تحقيق مكاسب مهمّة في شمال دولة مالي نتيجة دعم سلاح الجوّ الفرنسي، إلاّ أن تحالف الجماعات الإسلامية جعل الخطط المعدة للقضاء على بوكو حرام محدودة التأثير خصوصا مع عدم تعاون المدنيين وشح المعلومات الاستخباراتية عن تحركات الجهاديين. أيضا، ضمنت التضاريس إمكانية للتقهقر في عمق الصحراء الكبرى ذات المناخ القاسي، والكثافة السكانية الضعيفة، ومكّنت بوكو حرام من امتصاص الهجمات المتزايدة عليها. وقد طوّرت بوكو حرام من تكتيكها الحربي بتوظيف النساء في الخطوط الأمامية، والعمليات الانتحارية، والقتالية، وهذا التحوّل من الطّابع الذّكوري المحض إلى التّوظيف الجهادي للمرأة هو ما أشار إليه ماهر فرغلي في مقاله "المرأة الجهادية والخروج عن الدور التقليدي" لتحوّل التكتيك من حرب عصابات إلى حرب سيطرة مكانية، وتمكين لإقامة دولة خلافة مع ربط أهداف البعد الجهادي المحلي بالأجندة العالمية.[2]

ثالثا: تقاطعات الجماعة مع المرجعيات السلفية الإقليمية والدولية

من حيث المرجعية يُمكن اعتبار جماعة بوكو حرام المعروفة بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد أو الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا تنظيما سنّيا مواليا لتنظيم الدولة في العراق والشام ولاية خراسان (داعش). تقوم المرجعية الفكرية السلفية الجهادية للجماعة على مناهضة مفهوم الدولة وتتشدّد في رفض الانفتاح الاقتصادي والثقافي. بنية تشابه بنية الأفكار الجهادية لدى التنظيمات الجهادية السنية، وتُوجد بينها تقاطعات بينها، وتستثمر في الصراعات الإقليمية والدولية ذات الطابع الديني أو العرقي. يقوم النسق الفكريّ للجماعات الجهادية التكفيرية على مشاطرة الفتاوى الّتي تترجم لمشاركات ميدانية في صراعات إقليمية طائفية بالوكالة، كما حصل مثلا في الحرب العراقية (2003) والحرب الأهلية السورية (2011)، والحرب الليبية الأهلية (2011)، والصّراع الدموي بدول الساحل (2002)، والحرب الأفغانية (1996)، والحرب اليمنيّة (2004)؛ وفي بؤر صراع مختلفة بمصرَ، والسودان، والجزائر، وخراسان، والصّومال، وغرب إفريقيا، وشرق أسيا، والقوقاز، والصّحراء الإفريقية الكبرى، وغزّة، وإفريقيا الوسطى وصولا لأرخبيل إندونيسيا.[3]

[1] عبارة عن عملية عسكرية فرنسية بقوة من أربعة آلاف جندي تقضي بالتنسيق مع دول الساحل للقيام بعمليات نوعية ضد الجماعات الجهادية في منطقة واسعة جنوب الصحراء.

[2] ماهر فرغلي، "المرأة الجهادية والخروج عن الدور التقليدي،" (مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الدين و قضايا المجتمع الراهنة، 14 فبراير 2021).

[3] Pauline Guibbaud, *Boko haram: histoire d'un islamisme sahéli* (Paris: L'harmattan, 2014), pp.10-15.

يتحوّل الفكر الجهادي لبوكو حرام لتاكسونوميا تقسم الناس لكفار ومسلمين، ونتيجة لذلك يتم دعوة الكفار إلى الرجوع إلى الشريعة الإسلامية أو تعريضهم لعمليات انتقامية، فما الّذي يُميّز جهادَ الغرب الإفريقي عن باقي أنواع الجهاد الأخرى؟

يتأسّس جهاد الغرب الإفريقي على مرجعية كونية تسعى لتطبيق الشّريعة الإسلاميّة في أرض الخلافة الإسلامية، لعلّه أحد أنماط الجهاد الشامل الّذي يستهدف كل شيء سواء كان بشرا أو زرعا أو مؤسسات أو أنظمة أو قوات عسكرية أو حكومات أو حتى جماعات أخرى معادية. ويطغى الترهيب لتعميم الخوف بحيث يكون المرور من مستوى الفكرة إلى مستوى الفعل مُمكنا من قبل أنصار الجماعة، وممتدا لجميع مقاطعات الغرب الإفريقي. وهذا ما يضفي على جهاد الغرب الإفريقي طابعه العالمي، والّذي يعكس فكرة مقاتلة العدو القريب والبعيد وعلى هذا الأساس تفتح بوكو حرام الباب لجميع المشاركات، والأفراد يمكنهم حجز تذاكرهم الجهادية ضمن شروط تتشابه مع باقي الجماعات الجهادية الأخرى.

وبالعودة لتاريخ الأفكار الجهادية لدى بوكو حرام يجدر بنا أن نذكر بأن الجماعة بدأت كمجموعة من الطلبة المسنودين من أساتذتهم المحافظين، وبدأت الأفكار الّتي تروّجها المدارس القرآنية الأفغانية أو ما يعرف بـ"طالبان أفغانستان" تستأثر بالاهتمام خصوصا مسألة التطبيق الحرفي للشّريعة الإسلامية في إدارة الحياة العامة، وتدبير شؤون الدولة، وفي المقابل لم تكن الحكومات المحلية ترغب في الاستثمار في المجال الروحي، وأعدّته شأنا فرديا، ولم تتعامل بجدية مع التقارير الاستخباراتية الّتي كانت تحذر من الخطر الجهادي إلى أن صدموا بواقعة شيبوك والّتي انتهت بخطف 276 طالبا، وتدشين الهجمات على المؤسّسات التعليمية.

رابعا: استهداف المنظومة التعليمية

حاولت بوكو حرام منذ البداية تكثيفَ نشاطها الجهادي من خلال التعويل على خلق التغيير في المنظومة التربوية، حيث اقتنع قادتها منذ البداية بأنّ التعليم هو قناة مضمونة لزرع أفكار الجهاد بين السكان المحليين، باستغلال نقط ضعفهم ممثلة في أبنائهم وبناتهم، وبذلك وضعت بوكو حرام ضمن خطتها الدعوية حقل التعليم، وأعدّته ميدانا حساسا يعكسُ حجم التدخل الأجنبي، فالتغيير الموعود ينبغي أن يكون تغييرا تقنيا يستهدف برامج التعليم العلمانية الّتي يتم اتّهامها من قبل الجماعة بأنها لائكية.

لقد أهملت البرامج التعليمية في الغرب الإفريقي الدين، وأعدته عاملا هامشيا، وهذا الإقصاء فتح المجال للتنظيم ليظهر مشروعه الفكري الجهادي كنوع من الحماية. وفي هذا الصّدد يشير فليب فونتان Philip Fountain في مقاله "أسطورة المنظمات اللاحكومية الدينية: عودة الدّين في بحوث التنمية" كيف تم إغفال الدين بشكل خطير في مخطّطات التنمية:" في جزء كبير من السنوات الستين الأخيرة، وضع الفاعلون والمنظرون لتيار التنمية المهيمن الروابط الّتي يمكن أن تقوم بين "الدين والتنمية" في المرتبة الأخيرة. ولم يتوان كورت فيربيك (Kurt Ver Beek)، على سبيل المثال عن توصيف الدين والروحانية بـ"تابوهات" التنمية. في السياق ذاته، تتحدث ليا هسلينجر (Leah Selinger) عن الدين بوصفه "عاملا منسيا" في خطاب التنمية. وفي اعتقاد إريكا بورنستاين (Erica Bornstein)، استبعدت الأبحاث العلمية حول التنمية مسألة الدين من تحليلاتها".[1] استفادت بوكو حرام من هذا الفراغ لتنشئ إستراتيجيها التعليمية الخاصة بها، وهو التوجه التعليمي الّذي يعتمد منهجيا على ما جاءت به المدارس الدينية الأفغانية.

لم يتقبل السكان بالغرب الإفريقي أي فكر يدعو لاضطهاد دينهم، أو تغيير قيمهم الثقافية المحليّة، وهذا العامل الرمزي استثمره منظّرو الجماعة، خصوصا وأنّهم هم أنفسهم تلقوا تعليما كلاسيكيا إسلاميا يمنع الاختلاط، ويدعو إلى محاربة الحرام. أمام هذا الوضع اضطرّ الأساتذة الّذين كانوا يخشون على حياتهم من هجمات الجماعة إلى تزكية بعض تعاليم الجماعة، ونهجوا أسلوب المهادنة لتفادي غضب التنظيم، فعملوا فعليا على تلقين قيم الجماعة، وتمريرها على أنها حقائق إسلامية لأنهم كانوا يعرفون عواقب مخالفة أسلوب الجماعة. تظهر بوكو حرام نفسها كجماعة دينية منظمة تدافع عن قضايا أو مواقف أو مصالح الناس، وهي تعتبر نفسها مجرد هيئة تنسيقية لتنفيذ الشريعة بأقلّ تكلفة ممكنة وبأقصى كفاية ومرونة لمواجهة الظروف المحيطة، وبهذا تحاول بوكو حرام أن تشعر الموالين لها بقيمة الانتماء والإخلاص إليها؛ لأنّه في النهاية إخلاص لكل أعضائها وهذا الطّابع غير الثابت للأفكار الجهادية يجعل منها بناء تجريديا سيكولوجيا يصعب التحقق من مدى صدقه بالتجربة.[2]

وباعتبارها تصوّرات، فهي تستلزم التعامل معها على أنها خرائط تبسيطية للقدرة الإدراكية التكفيرية، وهذا يعني ما تعنيه كل الخرائط من كونها مجرد نسق تفسيري، وافتراضي لطبيعة

[1] Philip Fountain, "The Myth of Religious NGOs: Development Studies and the Return of Religion," Translated by: Boubaker Boukhrissa, *International Development policy*, Geneva, n4 (2013), opéré à https://doi.org/10.4000/poldev.1821

[2] Robert Nadeau, *Hypothèse: Vocabulaire technique et analytique de l'épistémologie* (Paris: PUF, 1999).

الأشياء وليس الأشياء ذاتها. يضع المنهج التحليلي النفسي الأفكار الجهادية موضع كشف، ويتعاملُ معها كحدث نفسي انفعالي يوميّ، وهو ما يشكل منفذا أساسيا لإخراج مسلسل الردكلة من الذات ثم إعادة تقييمه بناء على معطيات واقعية.[1] ترتبط المرجعية الفكرية للجماعة بعوالمَ القلق والمخاوف العميقة، وكلّ تلك المشاعر والانطباعات الّتي تضرب إنسان الغرب الإفريقي في الصّميم، وتدّعي أنَ مصدرها متعالٍ، بحيث تتحوّل لما يعدّه فرهاد كورسروكهافر Farhad Khosrokhavar عملية يتبنى من خلالها فرد أو جماعة شكلاً عنيفًا من العمل، يرتبط ارتباطًا مباشرًا بأيديولوجية متطرفة ذات محتوى سياسي أو اجتماعي أو ديني يتحد بالنظام القائم على المستوى السياسي، أو الاجتماعي أو الثقافي.[2]

خاتمة

لم تعد اليوم جماعة بوكو حرام في الغرب الإفريقي مرآة لواقع متعالٍ، بل تحوّلت في نسختها الجهادية من مجرّد أفكار تروّج في بلدة صغيرة إلى إقليم إرهابي، تضع خارطته وأسسه كائنات تكفيرية تصطنع العدو، وتنشئه وِفق مقاييسها ومعاييرها النموذجية، بحيث هي قادرة على قتل الجميع من دون التفكير في شيء سوى في مرجعيتها الألوهية. وبذلك يتحوّل الغرب الإفريقي بمستنقعاته وصحاريه الهائلة إلى مواجهة بين ثقافة غربية متماثلة وأصوليّة سلفية عصية. كلّ الأنماط متداخلة وجميع الحدود مخترقة، ولا شيء يَعلو فوق هذا البناء الجهادي العتيد الّذي يتقنُ ترهيب الجميع، كأنّه ليس لأيّ كان الحق في التصرف في الغرب الإفريقي إلاّ على النحو الّذي ترضاه له بوكو حرام، وإلا فالانتقام، أو الاغتيال، أو الاختطاف. ويُثير واقعُ التدخّل الدولي وجيوش الدّول المجاورة ردودَ أفعال مختلفة لدى الناس، فيصيرُ كلّ عضو من العرق الكانوري يحمل في بنيته النفسية قراءَاته وتحليلاته للآثار، والمظاهر بعينها، وهذا ما يفسّر استمرار التمويل، والدّعم، والتّأييد من فئات اجتماعية معينة.

يتجاوز سلوك التدين لدى بوكو حرام تلك العلاقة البينية الأكثر خصوصية بين الفرد و ربه ويمتدّ إلى تصرّف عدواني يكرّسه فعل الجهاد، وبذلك تجعل من فلسفة تقديم التضحية عبر الانتحار ردّ فعل ثقافي بمحدّدات نفسية وجسدية، ويتجاوزُ الفكر منطق حدوده العقل إلى فكر لانهائي. في غمار هذه المواجهة الدّائمة بين الأفكار الدّينية المُحافظة والأفكار العلمانية المتحرّرة تبرزُ

[1] Hervé Pasqua, *Introduction à la lecture de "Etre et temps" de Martin Heidegger: L'Age d'Homme* (Paris, 1993), p.24.
[2] Farhad Khosrokhavar, *Radicalisation* (Paris: Maison des Sciences de l'Homme, 2014), p.8.

أعراضَ منطق جديد بالغرب الإفريقي لا يرضى بما يأتيه به الآخر، ولا يقبل بالانسحاب،لتتحوّل المعادلة الجهادية بحسب منطق بوكو حرام إلى عمليات وغارات متواصلة من أجل تحقيق نصر صغير أو موت في مستنقعات أرض الأجداد سواء كانت ماء أو رمالا.

هذا التّناقض في المعايير بين الرّؤية الراديكالية لبوكو حرام،وأنظمة ما بعد الحداثة إنّما يجد عمادَه في الأنظمة القانونية، الّتي تطبّق على الجميع وإن كانوا بمقاسات مختلفة، وهي معايير يعتبرها جيمس وليامز مُعيبة بتأكيده على "أن نظاما قانونيا يقوم على حقوق إنسان عالمية قد يكون ظالما؛ لأنّ تعريفه للإنسان قد يكون مُتعارضا مع الأشخاص أو الأفراد الّذين يطبّق عليهم. وإذا أخذت مجموعة غربية معيارية من الممارسات والقيم على أنها معيار لحقوق الإنسان العالمية، فإنّ هذا قد يقودُ إلى ظلم عظيم عندما يطبّق على أفراد لا يشتركون في ذلك الأساس الدّيني، والثّقافي والاقتصادي الغربي."[1]

يهدف البحث لتقييم الإستراتيجية الجديدة لبوكو حرام من أجل إعادة تقدير الظروف الميدانية وتفكيك ارتباطاتها بالبنية الفكرية والنفسية لإنسان الغرب الإفريقي وِفق مخرجات جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذا الأخير ككائن متأثّر بظروف التنمية في مجتمعه المحليّ، غير أنّ المشكلة الحقيقيّة كما يقول مايك سميت Mike Smith هي في "الطّريقة الّتي "تسلب كل يوم" من نيجيريا ثرواتها وكرامتها".[2]

لقد تغيرت الاستراتيجيات الكبرى للجماعة تكيّفا مع الأوضاع، حيث سادت الإجراءات الاحترازية وتغيرت قائمة الأهداف والخطط و الهجمات لكي تستهدف المدنيين المشاركين في احتفالات أو مراسيم عزاء. تعتمد بوكو حرام جوهريا على حسابات الناس الشخصية، وتتداخل مع البيئة المحيطة لتأسس علامة جهادية شاملة لجميع قوالب التفاعلات والمؤسّسات السلوكية بما فيها علاقات القرابة، والعلاقات الاقتصادية مستغلين الفقر، وقلّة الشّغل ولنتأمّل في الخياط الّذي تحدّث عنه صديق آبا، والّذي كان يقوم بإصلاحات لملابس التنظيم قبل أن يتمّ إدماجه في بوكو حرام. تشتغل إذن بوكو حرام بصفة سريّة، ولديها إستراتيجيات حربية منظمة من قبيل الاعتماد على النساء والأطفال كأهداف منسية، ويُحاولون حلّ مشاكلَ الناس بالاعتماد على محاكم إسلامية

[1] جمس وليامز، **ليوتار: نحو فلسفة ما بعد الحداثة**، ترجمة: إيمان عبد العزيز، مراجعة: حسن طلب (المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2003)، ص18.

[2] Mike Smith, "Boko Haram: Inside Nigeria's Unholy War, How terror group mirrors existential troubles gripping Africa's most populous country," Review by: Michael Peel (March 22 2015), Repéré à: https://www.ft.com/content/6644b944-ce5c-11e4-86fc-00144feab7de

مهيأة للنظر في تظلّمات الأشخاص، وتوفير حاجيات الأطفال، وبذلك تسجل الجماعة حضورها في الغرب الإفريقي مستغلة غياب أدوار الدولة.

يُمكننا أن نضبط بنية الجهاد لدى بوكو حرام عند مستواها الفوقي، بالاعتماد على ما ينتجه مجتمع الغرب الإفريقي من أعراف وعادات، وما يُؤمن به من غيبيات، لأنّه عند هذا المستوى بالضبط تفهم الشريعة الّتي تنادي بها بوكو حرام كقيمة عزيزة على الأفراد، ويَستوعبها المجتمع الكانوري كنجاة ولا يدركها الآخرون بنفس المعنى.[1]

لقد باتت جماعة بوكو حرام الجهادية في تجلّياتها التكفيرية الانتحارية السّلالة الإفريقية الأوفر خطرا، التي يحتفظ أعضاؤها بميول أيديولوجية متشابهة، ونظاما رصينا من الدعاية لجلب الأنصار وحزمة غير مرئية من الأفكار الواعدة والحالمة الملقنة إتباعا لمجموعة من الأتباع، بحيث تشكّل نواة صلبة تجمعهم روحيا، وتؤسّس لما نفترضُ أنّه قواسمُ متجانسة ومتداخلة، تنبسط على خطّ واحد ومتطابق لتبتدئ كمسلسل تدين بسيط. وقد ظلت الطبيعة الجغرافية مرآة عاكسة للنشاط الجهادي، فعلى خلاف الجماعات الدينية الأخرى المكشوفة في الصحاري أو في الأراضي المنبسطة منحت الطبيعة الإفريقية غطاء بيئيا ملائما للهجوم والاختباء، ومن مرتفعات أداماوا، إلى هضبة أبودو مرورا بالسهول المنخفضة الّتي تتحوّل في ظرف وجيز من رمال جافة ناعمة إلى برك ومستنقعات ضحلة في الموسم الماطر، هناك دائما مجالات جغرافية داعمة للجماعة، فالمناخ المداري السائد في معظم بلدان الغرب الإفريقي يضمن سقوط الأمطار لفترات طويلة تمتد تقريبا لمعظم شهور السنة يسمح للجماعة بإعادة ترتيب صفوفها عقب كل هجوم.

الجهاد بالغرب الإفريقيّ من منظور سيكولوجيّ ليس إلاّ ذلك الجزء الصامت الّذي يخبرنا بخجل عن بعض من أحلامنا القديمة العنيفة، ذلك أن جهلَنا بحالتنا البدائية يُثير مخاوفنا، ويبعث قلقنا الوجودي في عالم محبط، وبذلك يصير العنف هو ذلك الجوهر الصلب القابع في بنيتنا البشرية المشتركة أو لنقل الجزء الأكثر انحدارا في ممارساتنا الثقافية، والمتبقي من أرشيف عنفنا القديم. يُصبح عنف بوكو حرام مجرّد وسيلة للتعبير عن الحقد والكراهية، ونقلهما بشكل اعتباطي للعالم، ويصيرُ البحث محاولة لتفكيك التاريخ النفسي الميتافيزيقي للجماعة تفكيكا يستلزم رجوعا مقصودا لمحتوى التّفاصيل.

[1] مجدي عطية، "مقدمة في دراسات الحرب: عن مقالب راين فيرغسون .. عشر نقاط في الحرب"، موقع باب الواد (06-06-2016)، متوفر على: https://www.babelwad.com/ar/introductiontowarstudies3

المراجع

باللغة العربية

أبو العلا بن راشد بن أبي العلا الراشد، **ضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية و ابن عبد الوهاب و علماء الدعوة الإصلاحية**، (منشورات مكتبة الرشد، 2004).

محمد سبيلا، **النزعات الأصولية والحداثة**، سلسلة المعرفة للجميع (13) (

جمال الدين حسن بن يوسف الحلي، **الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد** (انتشارات بيدار، 2005).

محمد عمارة، (2006)، **فتنة التكفير بين الشيعة والوهابية والصوفية**، سلسلة قضايا إسلامية (143) (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 2006).

جمس وليامز، **ليوتار: نحو فلسفة ما بعد الحداثة**، ترجمة: إيمان عبد العزيز، مراجعة: حسن طلب (المجلس الأعلى للثقافة، ط.1، 2003).

ماهر فرغلي، "المرأة الجهادية والخروج عن الدور التقليدي،" (مؤسسة مؤمنون بلا حدود، قسم الدين و قضايا المجتمع الراهنة، 14 فبراير 2021).

باللغة الأجنبية

Agathe Plauchut, *Strategies rebelles et aide internationale dans l'Afrique des grands lacs 1981-2013: Afrique sub-saharienne, Burundi, Ouganda, République démocratique du Congo, Rwanda, Actualité sociale et politique géopolitique, Relations internationales, diplomatie, Mondes en movement* (Paris: l'Harmattan, 2018).

Michael Francis Laffan, *Islamic nation hood colonial Indonesia: The umma below the wids* (Routledge Curzon Studies on The Middle East, History department, Centre of near and Middle Eastern studies soas, University of London, 2003).

Seidik Abba , Mahamado Lawaly Dan Dano, *Voyage au cœur de Boko Haram: Enquête sur le djihad en Afrique sub-saharienne, défense, Armée, sécurité géopolitique, Relations Internationales, Diplomatie* (paris: l'Harmattan, 2019).

Fethi Benslama, *L'ideal et la crauté: subjectivité et politique de la radicalisation* (Fécamp, Edition lignes, 2015).

Gérald Bronner, *La Pensée extrême: Comment des hommes ordinaires deviennent des fanatiques* (Paris: Denoël, 2009).

Pauline Guibbaud, *Boko haram: histoire d'un islamisme sahéli* (Paris: L'harmattan, 2014).

Robert Nadeau, *Hypothèse: Vocabulaire technique et analytique de l'épistémologie* (Paris: PUF, 1999).

Hervé Pasqua, *Introduction à la lecture de "Etre et temps" de Martin Heidegger: L'Age d'Homme* (Paris, 1993).

Farhad Khosrokhavar, *Radicalisation* (Paris: Maison des Sciences de l'Homme, 2014).

Amélie Boukhobza, «Juissances juhadistes: Genèse d'une haine intellectuelle,» (Psychologie Université Nice Sofia Antipolis, 2015, Français, NNT :2015).

Emmanuiel Petit, «L'apport de la psychologie sociale à l'analyse économique,» *Revue d'économie politique*, Vol. 121, No. 6 (novembre/décembre 2011).

«Les nouveaux territoires de l'identité : la fabrication du radicalisme,» centre international de dialogue et de recherches sur les identités subjectives et sociales, colloque transdisciplinaire (Fès, 17-18 et 19).

Pauline Guibbaud, «Quelle place pour Boko Haram dans l'arc islamiste sahélien, Dans Sécurité globale, Dossier la France face à ses ESSD,» *Cairn*, N° 25-26 (3/4/2013).

مواجهة الإرهاب: من أسلوب العقوبات الاقتصادية إلى مكافحة الإرهاب

Confronting terrorism: from the method of economic sanctions to the counter terrorism

أ. خالد التزاني[1] ***Khalid Touzani***

كلية الحقوق بجامعة سيدي محمد بن عبد الله (فاس، المغرب)

Sidi Mohamed Ben Abdelah University (Fes, Morocco)

ملخص: عرف المجتمع الدولي العقوبات الاقتصادية الانفرادية، وهي التي توقعها دولة أو مجموعة دول ضد دولة أو مجموعة دول ارتكبت فعلا غير مشروع خارج المنظمات الدولية، العامة أو المتخصصة أو الإقليمية، إلاّ أن المرتكز فيها هو أن توقع في إطار الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي وإلاّ اعتبرت مجرد ضغوط قد تصل إلى درجة العدوان الاقتصادي، الذي قد يفوق العدوان العسكري. و قد كانت هذه العقوبات الاقتصادية الوسيلة الرئيسية لمحاربة الإرهاب قبل أن يتغير الأمر بشكل جذري بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث سيتم اللجوء إلى الحرب العالمية الشاملة في مواجهة ما أصبح يسمى « بالظاهرة الإرهابية الجديدة » .

كلمات مفتاحية: الإرهاب، العقوبات، 11 سبتمبر، الحرب الشاملة

Abstract: the world community has become well acquainted with theproper applying of individual economic sanctions by one or a group of states to oneor more faulty state having transgressed some strict rules adopted by major worldor regional organization concerned by global or special issues.These sanctions are nevertheless, confined to the framework of worldlegitimacy and to be in accordance with the general legislation, otherwise thesesanctions would be considered as mere pressures, it might reach an economicalaggression which could be worse than military one , these economic sanctions were the main to confront terrorism before these measures changed radically after the events of September 11/2001 , while resorting to a global war facing what has been called a new terrorism phenomenon .

Keywords: Terrorism, sanctions, September 11th, global war

[1] البريد الإلكتروني kahlidsalima@gmail.com

مقدّمة

فرض ظهور ما سمي بالإرهاب الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر2001 على المجتمع الدولي تغيير طريقة المواجهة، وذلك بشكل مختلف جذريا عما كان عليه الأمر قبل هذه الأحداث، فخلال فترة الحرب الباردة كان الرد يتم بأسلوب حكيم على التهديدات الإرهابية الآتية من الدول الأخرى، وذلك عن طريق التهديد بشن الحرب أو اللجوء إلى حرب خاطفة في بعض الأحيان أو الاعتماد على أسلوب العقوبات. لكن هذا الإطار الذي ظل دوما مكلفا أصبح الآن عتيقا و عفا عليه الزمن و ذلك بسبب الأخطار التي تمثلها شبكات الإرهاب الدولية المراوغة و اللامركزية في معظم الأحيان وانتشار الأسلحة المدمرة في شتى أرجاء العالم، ونمط العنف الذي تؤججه باستمرار مشاعر الإذلال والغضب المنتشرة على نطاق واسع. هذه المشاعر التي أوجدت في الحالات المتطرفة رغبة واستعدادا لقتل الأبرياء، أما مشكلة انتشار الأسلحة فقد تعمقت وتفاقمت حين حوّل الانتحاريون حتى الوسائل اللاحربية مثل الطائرات وناطحات السحاب إلى أدوات للقتل.[1] لذلك فبعد أن كانت العقوبات الاقتصادية هي الوسيلة الوحيدة لمحاربة الإرهاب قبل 11 سبتمبر 2001 وهي العقوبات التي شملت العديد من الدول،[2] فإن خطورة الأعمال الإرهابية بعد هذه الأحداث فرضت التخلي عن الأساليب التقليدية لمواجهة الإرهاب و اعتماد إستراتيجية جديدة تقوم على الحرب العالمية لمكافحة الإرهاب.

تكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في كون أحداث 11 من سبتمبر 2001 حملت مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية، كان أبرزها ظهور ما أصبح يسمى "بالظاهرة الإرهابية الجديدة" و التي اختلفت جذريا عن تلك التي كانت معروفة قبل هذه الأحداث. وهو الأمر الذي فرض تغيير أسلوب مكافحة هذه الظاهرة الجديدة، لذلك فالمقالة تحاول الإجابة عن سؤال محوري وهو: ما هي أوجه الاختلاف بين طرق مكافحة الإرهاب قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟ ولتفكيك هذه الإشكالية سنستخدم المنهج الوصفي للوقوف عند خصائص كل أسلوب من أساليب مواجهة الظاهرة الإرهابية، كما سنستخدم المنهج المقارن لمعرفة أوجه الاختلاف بين مرحلة العقوبات الاقتصادية ومرحلة مكافحة الإرهاب.

[1] ديفينكين، **حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، ترجمة: معين الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2008)، ص ص11-12.

[2] Emmanuel Lebrun-Damiens, Patrick Allard, «Les sanctions internationales sont-elles efficaces?» *Les Carnets du Cap*, N.16 (Avril 2012), p.107.

أولا: العقوبات الاقتصادية الدولية كأسلوب لمواجهة الإرهاب قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

ظلت العقوبات الاقتصادية الوسيلة الرئيسية التي كان يتم اللجوء إليها للرد على الدول التي تدعم الإرهاب طوال الفترة التي سبقت أحداث 11 سبتمبر 2001، الأمر الذي يتطلب الوقوف عند مفهوم هذه العقوبات، و البحث عن أساسها القانوني في ميثاق الأمم المتحدة، و كذا فعالية هذه العقوبات في مواجهة الدول التي تدعم الإرهاب.

1. مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية

تتعدد المصطلحات التي تطلق على العقوبات الاقتصادية الدولية، فهناك فريق من الباحثين والسياسيين والكتاب من يسميها "بالحظر الاقتصادي" وهناك فريق ثان يسميها "بالمقاطعة الاقتصادية"، و هناك فريق ثالث يسميها "بالحرب الاقتصادية"، بينما يطلق عليها فريق رابع "العدوان الاقتصادي"،[1] ويذهب فريق خامس إلى تسميتها "بالعزل الاقتصادي أو القهر الاقتصادي".[2] وهذا الاختلاف في التسمية يرجع بالدرجة الأولى إلى تداخل المضامين السياسية والاقتصادية والقانونية. ونحن سنعتمد على مصطلح العقوبات الاقتصادية لأنه يدل على المشروعية و يحمل معنى الجزاء القانوني.[3]

جاء في موسوعة الأمم المتحدة أن كلمة الجزاءات أو العقوبات كانت قد أدرجت في معاهدة فرساي للعام 1919 للدلالة على ممارسة الضغط بموجب المادة 16 من عهد العصبة،[4] والتي تعد مادة للعقوبات لكونها تتضمن إجراءات اقتصادية متنوعة: مالية وتجارية وحظر اقتصادي وحجز وعقوبات مالية وتجارية، وإجراءات أخرى عسكرية،[5] لتتحول هذه العقوبات من قاعدة عرفية إلى قاعدة مكتوبة في عهد العصبة بداية ثم في ميثاق الأمم المتحدة لاحقا.[6] وتأثرت أدبيات الأمم المتحدة بتعبير "العقوبات" المستخدم في عهد عصبة الأمم بحيث ترادفت كلمة "تدابير" التي جاء بها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مع كلمة "العقوبات" التي جاءت في المادة 16 من عهد عصبة الأمم، وأصبحت العقوبات أو الجزاءات تعني التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة

---

[1] خلف أبو بكر، **العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر (الجزائر:** ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص31.

[2] Peter Wallensteen, «a Century of economic sanctions: a field revisited,» *Research Paper*, N.1 (2000), p.1.

[3] أبو يكر، مرجع سابق، ص31.

[4] يوسف باسيل بجك، **العراق و تطبيق الأمم المتحدة للقانون الدولي: 1990 – 2005** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2006)، ص147.

[5] هويدا محمد عبد المنعم، **العقوبات الدولية و أثرها على حقوق الإنسان** (القاهرة: مهيب للطباعة، 2006)، ص18..

[6] Andrew Mack, Asif Khan, «UN Sanctions: a Glass Half Full?» p.161.
www.eyeontheun.org/assets/attachments/../andrew_mack_statement.pdf

العسكرية، والتي تتخذ بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة وكلمة (embargo) تعني الحظر، بينما تنصرف كلمة (blocus) إلى أحد مظاهر الأعمال العسكرية التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة بموجب المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة.[1]

اختلف الفقهاء في تعريف العقوبات الاقتصادية، فَقَدْ اعتبرها البعض "مجموعة من التدابير التي يكون الهدف منها التحفيز من أجل إحداث تغيير في السياسة أو الأنشطة التي تقوم بها دولة معينة أو منطقة معينة أو إدارة أو جهات أو أفراد مستهدفين."[2] بينما اعتبرها البعض "أداة قسر وإكراه في السياسة الخارجية للدول التي تنتهك العلاقات الاقتصادية الطبيعية مع دولة أخرى ... من أجل حمل الدولة المستهدفة على تغيير سلوكها".[3] في حين يراها البعض "مرادفة للمقاطعة الاقتصادية بمعناها العام، والتي تعني وقف العلاقات التجارية مع فرد أو جماعة أو دولة لتحقيق غرض اقتصادي أو سياسي أو عسكري في السلم و الحرب."[4]

رغم تعدد تعريفات العقوبات الاقتصادية الدولية، فإن هناك اتفاقا على أن هذه العقوبات الدولية تنصب في بعدها الاقتصادي على إجراءات الحظر التجارية والمالية والمواصلاتية والسياحية أي على الجوانب الاقتصادية دون غيرها من الجوانب العسكرية أو الدبلوماسية. وان كانت في بعض أشكالها تطبق عمليات مسلحة، إلاّ أن ذلك لا يعني أنها أعمال حرب أو جزاءات عسكرية بل تبقى محافظة على صفتها السلمية، وتتراوح ما بين الحظر البسيط لاستيراد سلعة معينة أو تصديرها والوقف الكامل والشامل للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدولة التي يراد معاقبتها ورعاياها.[5] ويبقى الهدف الرئيسي لهذه العقوبات الاقتصادية هو تغيير سلوك دولة اتجاه دولة أخرى أو دفع دولة معينة لوقف برنامجها التسلحي أو دفعها لوقف دعمها للأنشطة الإرهابية،[6] أو إجبارها على وقف خرقها لقوانين حقوق الإنسان أو دفعها للعودة إلى الديمقراطية بعد انقلاب عسكري.[7]

---

[1] باسيل بجك، مرجع سابق، ص147.

[2] Isabelle Bosse – Platière, «les mesures respectives adoptées par l'Union Européenne,» *Annuaire Français de Relations Internationales,* Vol.XVII (2016), p.445.

[3] Micah Kaplan, «North Korean Economic Sanctions,» *Journal of International Relations*, Vol.9 (Spring 2007), pp.68- 69.

[4] جمال محيي الدين، **العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة** (القاهرة: الدار الجامعية الجديدة، 2009)، ص68.

[5] عزيز عبد المهدي الردام، **المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل** (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، 1979)، ص17.

[6] Djamchid Assadi, Jean Guillaume Ditter, «les sanctions sont – elles utiles? l'exemple iranien,» *Cahiers du CEREN*, N.49 (2016), p.84.

[7] Emmanuel Lebrun-Damiens, Patrick Allard, Op.Cit., p.107.

2. الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية في ميثاق الأمم المتحدة

يجد أسلوب العقوبات الاقتصادية الدولية أساسه القانوني في ميثاق الأمم المتحدة بالدرجة الأولى، حيث نص هذا الميثاق في الفقرة الأولى من مادته 24 على أنه "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا و فعالا يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات." بينما ذهبت المادة 25 من نفس الميثاق على أن "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق"، في حين نصت المادة 48 في فقرتها الثانية على أن "الأعمال اللازمة لتقرير تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة و ذلك حسب ما يقرره المجلس."[1] كما نص ميثاق الأمم المتحدة على إعطاء الأولوية في التطبيق لهذا الميثاق على باقي التزامات الدول الأخرى.

تم التأكيد على ما جاء به ميثاق الأمم المتحدة في العديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، كما هو الحال مع القرار 1318 الذي صدر بتاريخ 7 سبتمبر 2000 والخاص بحفظ السلم والأمن الدولي خاصة في القارة الإفريقية، حيث طالب الدول بمضاعفة مجهوداتها من أجل حماية العالم من ظاهرة الحرب.[2] كما تأكدت هذه الأولوية في القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية لوكربي، و هو القرار الذي صدر في 14 ابريل 1992، والذي تم الأخذ به لاحقا في قرارات العديد من الهيئات القضائية الدولية،[3] حيث جاء في هذا القرار على أن " يولي مجلس الأمن بوصفه جهازا سياسيا اهتماما أكبر للقضاء على الإرهاب الدولي و صون السلم و الأمن الدوليين."[4]

ثانيا: العقوبات الاقتصادية الدولية كآلية لمواجهة الإرهاب

تطبيقا لما جاء به ميثاق الأمم المتحدة، عقد مجلس الأمن في العام 1992 أول اجتماع له لوضع جدول أعمال ما بعد الحرب الباردة، حيث عبر الحاضرون عن قلقهم بشأن تزايد الأعمال الإرهابية عبر العالم وعن الحاجة إلى ضرورة التعامل الجدي مع هذه الظاهرة. و في مارس من نفس السنة فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على ليبيا بسبب اتهامها بإسقاط طائرة UTA سنة 1989

[1] «sanctions internationales et réassurance,» (Paris: Association des Professionnels de la Réassurance En France (APREF), octobre 2012), p.5.

[2] بن زكري بن علو مديحة، «أثر العقوبات الاقتصادية على حق الشعوب في التنمية،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر ، 2018 – 2019)، ص12.

[3] «sanctions internationales et réassurance,» Op.Cit., pp.5– 6.

[4] «موجز الأحكام و الفتاوي و الأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1992 – 1996،» (نيويورك: الامم المتحدة، 1998)، ص ص . 3- 4 .

وطائرة PAN سنة بعد ذلك، ثم فرض المجلس عقوبات على السودان عام 1996 بسبب رفضها تسليم متهمين بمحاولة اغتيال الرئيس المصري السابق حسني مبارك. وبعد ذلك فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على نظام طالبان في أفغانستان في العام 1999، بيد أن التغييرات التي طرأت على طبيعة الخطر الإرهابي طوال عقد التسعينات استوجبت معالجة أكثر فعالية وحزما لهذه الظاهرة، وذلك بالتنسيق مع مختلف الدول. وقد كانت هناك أربع خصائص ميزت الإرهاب الدولي منذ بداية ظهور ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، وهي: 1) ارتفاع نسبة الهجمات الإرهابية التي استهدفت مصالح العديد من الدول عبر العالم؛ 2) تزايد عدد الجماعات الإرهابية التي تعمل عبر العالم كجزء من الشبكات الدولية، فهجمات تنظيم القاعدة على السفارات الأمريكية في إفريقيا في العام 1998 أكدت حدوث توسع في قدرة شبكتها الدولية؛ 3) تزايد الخوف من استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية؛ 4) قلق المجتمع الدولي من تزايد دعم بعض الدول للإرهاب ورعايته أو أن تستغل هذه الدول إحدى الجماعات الإرهابية لخوض هجمات باسمها.[1]

تميّز عقد التسعينات باعتماد نظام العقوبات كأداة رئيسية في محاربة الإرهاب، ولم يكن الغرض من هذه العقوبات هو تسليم أفراد معينين فحسب، بل كان الغرض هو توجيه رسالة أشمل للدول التي ترعى الإرهاب لكي تغير سلوكها. وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها العديد من دول العالم آنذاك أن هذه العقوبات الاقتصادية الدولية ستشكل رادعا مهما للدول التي تفكر في تقديم الدعم للعمليات الإرهابية أو للجماعات الإرهابية؛ لذلك كان استعمال القوة للرد على الأعمال الإرهابية خلال فترة ما قبل 11 سبتمبر2001 غالبا ما يستدعي الشجب من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ و لم يتم اللجوء إلى استعمال القوة إلا في ثلاث حالات، كانت كلها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

1. استعمال القوة ضد ليبيا

قصفت الولايات المتحدة الأمريكية الأراضي الليبية في العام 1986 ردا على اتهامها بتفجير ملهى ليلي في برلين يرتاده جنود أمريكيون في إطار ما سمي بعملية الدورادو"، وكان القصف عبارة عن عمليات جوية مشتركة بين القوات الجوية والبحرية وقوات المارينز. وجاءت العملية بعد مناوشات استمرت لعدة سنوات بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا، بسبب المطالب الإقليمية الليبية بشأن خليج سرت.

[1] شانتال دو جونغ أودارت، «محاربة الإرهاب،» **الثقافة العالمية**، عدد 125 (جويلية/أوت 2004)، ص ص63-64.

يقع خليج سرت بين مدينتي طرابلس وبرقة، طوله 300 ميل و عرضه 100 ميل بحري تقريبا. في 9 أكتوبر 1973 أصدرت ليبيا إعلانا بعثت به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أبلغتها فيه أن خليج سرت الواقع في أراضيها والذي تحده شرقا و جنوبا و غربا اليابسة الليبية، و يحده شمالا خط عرض 32 درجة، يعتبر جزءا لا يتجزأ من إقليمها، و يخضع لكل سيادتها باعتباره مياها داخلية يبدأ من بعدها بحرها الإقليمي، و ذلك بالنظر إلى تغلغله في إقليمها و تداخله فيه، وممارستها عليه حقوق السيادة عبر التاريخ الطويل دون منازعة باعتباره ملكا لها،[1] فضلا عن حيويته بالنسبة لأمن ليبيا، و ضرورة الإشراف عليه إشرافا تاما لضمان أمن وسلامة البلاد، بالنظر إلى وضعه الجغرافي الذي يشرف على قلب البلاد، و لا يجوز للسفن الأجنبية العامة أو الخاصة دخول هذه الخليج بغير إذن مسبق من السلطات الليبية.[2]

في مواجهة الموقف الليبي الذي يدعي بأن خليج سرت جزء من الأراضي الليبية ويخضع لسيادتها الكاملة، و أن مياهها الإقليمية تمتد إلى مسافة 200 ميل بحرية، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن امتداد المياه الإقليمية لليبيا يجب ألا يتجاوز 3 أميال بحرية، و أصرت على إجراء مناورات بحرية سنوية في نفس المنطقة تأكيدا لمنطقها في أنها بحار دولية تتيح حق الملاحة أمام الجميع، و بالتالي فإن مقدمات الهجوم الأمريكي على ليبيا شهدت إجراء المناورات في جزء يقع داخل المياه الإقليمية الليبية في خليج سرت بحوالي 38 كلم. و قد اعتبرت ليبيا هذا الإجراء الأمريكي انتهاكا لسيادتها الوطنية و تحرشا استفزازيا ضدها.[3].

في مارس من العام 1986 توغلت البحرية الأمريكية لمسافة 12 ميل بحري داخل المياه الإقليمية الليبية، وأرسلت حاملة طائرات إلى هناك للقيام بمناورات عسكرية، وكان الرد الليبي على المناورات عنيفا، مما أدى إلى أحداث خليج سرت. وبعد أقل من أسبوعين أي في 5 أفريل انفجرت قنبلة في ديسكو لابيلفي ببرلين الغربية، مما أسفر عن مقتل جنديين أمريكيين وامرأة تركية وجرح 22 آخرين. وقد ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أنها حصلت على نسخة برقية من عملاء ليبيين في ألمانيا الشرقية شاركوا في الهجوم. و في 15 أفريل 1986 قامت 66 طائرة أمريكية، انطلق بعضها من قواعد بريطانية بقصف أهداف في العاصمة الليبية طرابلس ومنطقة بنغازي. و قد قال

[1] يونس عبد الله علي، «المياه في خليج سرت و الموقف الأمريكي منها»، **مجلة الرافدين للحقوق**، العدد 45 (2010)، ص239.

[2] السيد عوض عثمان، **التدخل الأجنبي الأمريكي و الفرنسي في شمال و وسط إفريقيا مع إشارة خاصة بحالة كل من ليبيا و تشاد** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ط.1، 1989)، ص152.

[3] المرجع نفسه، ص ص152-153.

المتحدث باسم البيت الأبيض آنذاك لاري سبيكس أن الهجوم كان يستهدف مواقع عسكرية رئيسية، ولكن التقارير تشير إلى أن الصواريخ ضربت أيضا منطقة بن عاشور، وهي ضاحية مكتظة بالسكان في العاصمة؛ كما تم قصف المجمع السكني الذي يقيم فيه الرئيس معمر القذافي، بالإضافة لذلك فقد قتل 45 جنديا ليبيا و 15 مدنيا.[1]

برر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان هذا الهجوم بكون ليبيا مسؤولة مباشرة عن الإرهاب الموجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والشعب الأمريكي. وقال في خطابه التلفزيوني الذي أذيع بعد الهجوم بساعتين "عندما يتعرض مواطنونا لهجوم أو لسوء المعاملة في أي مكان في العالم بناء على أوامر مباشرة من أنظمة معادية، فإننا سنرد طالما أنا في هذا المنصب." لقد كانت ليبيا من أكبر الدول المارقة حسب الرئيس رونالد ريغان، كما كانت تساند الكثير من الحركات الإرهابية، و على رأسها تلك التي توجد في نيكاراغوا، حيث ادعت الإدارة الأمريكية أن الرئيس الليبي معمر القذافي أرسل حوالي 400 مليون دولار، و ترسانة من الأسلحة و المستشارين إلى نيكاراغوا كي ينقل حربه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تمارس حسب ادعاء إدارة ريغان، حقها في الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلح لدولة نيكاراغوا المارقة.[2]

أضاف الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الرسالة التي وجهها إلى الشعب الأمريكي غداة الهجوم على الأراضي الليبية أن الغارة الأمريكية استهدفت المقر الرئيسي للرئيس الليبي معمر القذافي ومنشآت وقواعد عسكرية تدعم نشاطاته التخريبية. و جاء ذلك ردا على الدور الذي يلعبه القذافي في دعم ومساندة وتنفيذ العمليات الإرهابية، بدءا من حادثة مطاري روما وفيينا والطائرة المدنية والمرقص الليلي في برلين الغربية والهجوم على المنشئات الأمريكية والدبلوماسيين الأمريكيين، وحتى السياح الأمريكيين. وكذلك دوره في الإرهاب في افر يقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى نصف الكرة الغربي، وبالتالي فإن الغارة على ليبيا هي رد على نظام حكم معاد، ذلك أن "الدفاع عن النفس ليس حقا لنا فحسب بل إنه واجبنا أيضا"، حيث ربط رونالد ريغان بين الهجوم والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

[1] نعوم تشومسكي، **الدولة المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة أسبر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2004)، ص ص51-52.

[2] المرجع نفسه، ص ص51–52.

[3] السيد عوض عثمان، مرجع سابق، ص149.

يذهب الكثير من المحللين إلى أن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا يتعدى كونه مسألة قانونية أو اختلافا في التفسير القانوني، فظاهريا يبدو الأمر على أنه مسألة قانونية ولكن حقيقة الأمر ليس كذلك.[1]

إن السبب المعلن لكراهية إدارة ريغان العنيفة للرئيس الليبي معمر القذافي هو تأييده للإرهاب، و يضيفون بأن جريمة الزعيم الليبي لم تكن تتمثل في مساعدة الجماعات الإرهابية في حد ذاتها، و إنما في مساندة الجماعات الإرهابية الخطأ، أي أن القذافي لم يكن يساند نفس الجماعات التي كان ريغان يقدم لها الدعم، مثل "الكونترا" في نيكاراغوا و"يونيتا" في أنغولا و"المنفيين الكوبيين" في ميامي وحكومة سلفادور وجواتيمالا والقوات العسكرية الأمريكية في غرينادا. وكان المجاهدون الأفغان هم الجماعة الوحيدة التي يشترك الرئيسان في دعمها، و فوق هذا وذاك، فإن واشنطن كانت تشعر بكراهية شديدة اتجاه بلدان الشرق الأوسط التي لا تستطيع أن تمارس سيطرة كاملة عليها، والقذافي كان معتدا بنفسه، و أطاح بزمرة حاكمة ثرية وأقام دولة للرفاهية، وكان لابد من إلزامه حده هو و بلاده. ففي العام 1981 أسقطت الطائرات الأمريكية طائرتين ليبيتين في المجال الجوي الليبي، وبعد ذلك بخمس سنوات قصفت الولايات المتحدة الأمريكية أحد مقار القذافي وقتلت العديد من الأشخاص. وجرت محاولات لاغتيال الرجل وعمليات للإطاحة به وعقوبات اقتصادية وحملات كبيرة للتشويه والمبالغة في الحديث عن مساندته للإرهاب وإلقاء اللوم عليه في تفجير طائرة "بان أمريكان" في رحلتها رقم 103 على ليبيا، وتحوله عن إيران وسوريا عندما تطلبت حرب الخليج الثانية مساندة البلدين الأخيرين، فليبيا في هذه الفترة كانت بالنسبة لواشنطن مثل الشمال يشير إليه المؤشر دائما.[2]

2. استعمال القوة ضد العراق والسودان و أفغانستان

في العام 1993 هاجمت القوات الأمريكية الأراضي العراقية ردا على محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب وأمير دولة الكويت أثناء زيارة الأول لدولة الكويت، حيث اتهمت الولايات المتحدة حينذاك المخابرات العراقية بتدبير خطة الاغتيال، ما دفع الرئيس الأسبق بيل كلينتون إلى إعطاء الأوامر بإطلاق أكثر من 23 صاروخا عابرا على مقر هذه الأجهزة في

[1] يونس عبد الله علي، مرجع سابق، ص234.

[2] ويليام بلوم، **الدولة المارقة: دليل إلى الدولة الوحيدة العظمى في العالم**، ترجمة: كمال السيد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، ص ص209-210.

بغداد وعلى أهداف مدنية. ونتج عن هذه العملية موت أكثر من 62 مدنيا بينهم أطفال ونساء، وقد بررت مادلين أولبرايت هذه العمليات بالقول بأنها "دفاع شرعي ضد هجوم مسلح".[1]

كان قصف أفغانستان والسودان في 20 أوت 1998، و الذي أطلقت عليه الولايات المتحدة اسم "عملية المدى اللانهائي"، عبارة عن ضربات بالصواريخ على قواعد جماعات مسلحة في أفغانستان ومصنع للأدوية في السودان. وجاء الهجوم ردا على تفجيرات السفارات الأمريكية في كينيا وتنزانيا والتي نتج عنها سقوط 224 قتيلا منهم 12 أمريكيا وجرح 5000 آخرين. وقد تم إطلاق الصواريخ من السفن الحربية الأمريكية في البحر الأحمر ، والعديد منها ضرب مصنع الشفاء للأدوية في السودان، حيث ادعت الولايات المتحدة أنه كان يساعد أسامة بن لادن، العقل المدبر لهجمات السفارات، في تصنيع الأسلحة الكيميائية، وتسببت الغارة في مقتل رجل وإصابة عشرة في السودان.

دمرت الصواريخ الأمريكية التي انهالت على السودان، المصنع الوحيد لصناعة الأدوية في هذا البلد، مع الإشارة إلى أن هذه الهجمات تمت من دون صدور قرار من الأمم المتحدة، ومن دون أخذ الإذن من الكونغرس، بل وحتى دون موافقة رئاسة الأركان العسكرية الأمريكية.[2] وقد عملت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بيل كلينتون على تبرير هجومها على مركز الشفاء في السودان بكونه كان يُستغَل في إنتاج أسلحة كيماوية، حيث ذكر مستشار الأمن القومي آنذاك ريتشارد كلارك أن المخابرات الأمريكية وجدت علاقة بين أسامة بن لادن ومشغلي مركز الشفاء وهم خبراء غاز الأعصاب العراقي والجبهة الإسلامية القومية في السودان. وفقا لشهادة ويليام كوهين فإن أجهزة المخابرات الأمريكية حصلت على أدلة مادية من خارج منشأة مصنع الشفاء في السودان، دعمت المخاوف الطويلة الأمد بشأن دوره المحتمل في جهود تصنيع الأسلحة الكيميائية السودانية التي يمكن أن يستغلها تنظيم القاعدة في تنظيم هجمات إرهابية ضد المصالح الأمريكية.

ادعت واشنطن، إضافة إلى كون المصنع كان ينتج أسلحة كيماوية، بأن مالكه صالح إدريس كان من أكبر الداعمين للإرهابيين و شريك لهم، و بكونه متورط في عمليات غسل الأموال، لذلك عملت على تجميد 42 مليون دولار من حساباته المالية في لندن. ولم تستطع مطلقا أن تبرهن على أي من مزاعمها، في حين تناقضت كل الأدلة و البراهين و شهادات الخبراء، التي أبديت بصورة

[1] Noam Chomsky, «Washington au – dessus du droit international, L'Amérique: État voyou,» *Le Monde Diplomatique*, (Aout 2020), pp.4–5.
[2] David Horowitz, «guerre préventive: mener la bataille en territoire ennemi,» *Outre–Terre*, N.5, (avril 2003), p.42.

قاطعة مع إدعاء إنتاج الأسلحة الكيميائية. وقد أعلن "ميلت بيرن" وهو مسؤول سابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أنه " لم يحدث أبدا من قبل أن دفعت عينة من التربة إلى القيام بعمل من أعمال الحرب ضد دولة ذات سيادة."[1] في إشارة إلى عينة من التربة كانت قد حصلت عليها الولايات المتحدة بطريقة سرية وادعت أن تحليلها قد أثبت أن المصنع كان ينتج أسلحة كيماوية.

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية، بتزامن مع الهجوم على السودان نحو 75 صاروخ كروز على الأراضي الأفغانية، في أربعة من معسكرات التدريب الأفغانية وهي: معسكر تدريب الفاروق؛ معسكر ماواي الذي كانت تديره حركة المجاهدين الباكستانية لتدريب المتشددين لمحاربة القوات الهندية في كشمير؛ معسكر تدريب في منطقة جاراوا قرب مدينة خوست؛ زاوارا كيلي البدر، الذي كان موجها من أسامة بن لادن، والذي كان يعرف بكونه مكان اجتماع القادة. وجاء هذا الهجوم في جزء منه كمحاولة لاغتيال بن لادن وقادة آخرين، لكن بعد الهجوم علمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن أسامة بن لادن كان في زاوار كيلي البدر لكنه رحل قبل بضع ساعات من إطلاق الصواريخ. وقد أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن الهجمات في خطاب تلفزيوني، وقال بأن معسكر خوست "كان إحدى القواعد الإرهابية الأكثر نشاطًا في العالم." مضيفًا "أريد أن يفهم العالم أن إجراءاتنا اليوم ليست موجهة ضد الإسلام"، الذي وصفه بأنه "دين عظيم"، ولكن كما قال " "هدفنا هو الإرهاب".[2]

ثالثا: مدى فعالية أسلوب العقوبات الإقتصادية في الحد من الإرهاب

كانت العقوبات الاقتصادية فعالة إلى حد ما ضد العديد من الدول المتهمة بدعم الإرهاب، حيث وافقت ليبيا على تسليم المتهمين بإسقاط الطائرتين لمحاكمة دولية وأضعفت إلى حد ما دعمها للحركات الإرهابية؛ وهو ما أدى إلى تعليق العقوبات ضدها في العام 1999. ونفس الأمر بالنسبة للسودان بعد تعهده بدعم الحملة الدولية ضد الإرهاب مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛[3] أما أفغانستان فقد تم رفع الحظر عليها عام 1999 لأن الملاحة الجوية كانت معطلة من قبل حركة طالبان ولم تعد الحاجة قائمة لاستمرار العقوبات والحصار عليها.

[1] ويليام بلوم، مرجع سابق، ص302..

[2] تشارلز ونزند، **الإرهاب: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1، 2014)، ص121.

[3] المرجع نفسه، ص ص65-66.

في الفترة ما بين 1970- 1998 فرضت العقوبات 117 مرة من قبل هيئات وطنية أو دولية. وكانت الولايات المتحدة أحد تلك الأطراف فيما لا يقل عن ثلثي تلك الحالات لفرض العقوبات، حيث أصبحت العقوبات تحظى بأهمية أوسع خلال النصف الثاني من القرن 20. وقد قدرت دراسة نشرت في مجلة "حولية المنظور الاقتصادي" أن العقوبات الاقتصادية فرضت 15 مرة في عقد الخمسينات، و لكنها ارتفعت إلى أكثر من 50 مرة في مرحلة التسعينات. هذا التوجه في الواقع محير إلى حد ما، نظرا إلى أن العقوبات لم تكن ذات فعالية كبيرة، باستثناء بعض الحالات كما رأينا سابقا. وقد أورد واضعو الدراسة السابقة في تقرير لهم أن نحو 33% من الحالات لم تحقق جزءا فقط من الغرض المحدد لها. والشيء الأهم أن العقوبات الاقتصادية قد فقدت فعاليتها مع مرور الوقت. ويجادل مؤلفو الدراسة أن تنامي النزعة الانفرادية إلى جانب العولمة أحد أسباب ذلك، فَمَعَ وجود الشراكات المحتملة في المجال التجاري وكثرة الممولين في كل أنحاء العالم، بات من الصعب على دولة منفردة مثل الولايات المتحدة إلحاق ضرر بدولة أخرى عن طريق الامتناع بتزويدها بالسلع أو التمويل أو الحيلولة دون وصولها إلى الأسواق.[1] وانطلاقا من نص المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن يجب أن يتقيد بشكل دقيق وصارم بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها عند ممارسته سلطاته وفقا للفصل السابع من الميثاق. أما إذا انحرف المجلس عن السلطة التي خوّلها إياه الميثاق، فيمكن أن تترتب على ذلك نتائج خطيرة، ومن ثم توصف بأنها غير صحيحة، وتعد تجاوزا لسلطاته وانحرف بها بعيدا عن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.[2]

أثبت سجل التطبيق الميداني للعقوبات الاقتصادية الدولية خلال فترة التي تلت الحرب الباردة أن هناك تهديدا مباشرا لأسس وقواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات بين الدول، بحيث أدى الدور المتزايد لمجلس الأمن في مجال تطبيق العقوبات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة لإثارة أسئلة حول مدى تطابق الممارسة الراهنة لمجلس الأمن في تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق باتفاق مع إرادة واضعي الميثاق واتجاهات المؤسسين الأوائل للأمم المتحدة.[3] إن سيطرة الدول العظمى على قرارات مجلس الأمن أثبتت وبشكل واضح أن الخلل موجود في تركيبته وتعامله مع الدول، حيث أصبح، وفي بعض الأحيان، يتدخل بحجة مكافحة الإرهاب الدولي بالإضافة للقيود

[1] بروس فولكونر و آخرون، «الإرهاب و إرهاب الدولة: الضحايا بالأرقام،» **الثقافة العالمية**، العدد 125 (جويلية/أوت 2004)، ص111.

[2] باسم كريم سويدان الجنابي، **مجلس الأمن والحرب على العراق** 2003: **دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006)، ص2.

[3] محمد الخليل الموسى، **استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2004)، ص180.

القديمة المتمثلة في الأمن الجماعي والدفاع عن النفس.[1] ويضاف إلى ما، الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية على السكان المدنيين التي برزت في عدد من حلقات العقوبات الاقتصادية الشاملة في كل من العراق و ليبيا و عديد من الدول الأخرى. و هو ما عبر عنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في عبارة بليغة عندما قال "إذ كان يمكن للعقوبات في بعض الحالات أن تبدو و كأنها أدوات قوية، بعض أنواع العقوبات بما في ذلك العقوبات الاقتصادية هي أدوات خشنة، ففي كثير من الأحيان تلحق معاناة شديدة بالسكان المدنيين دون لمس أطراف النزاع."[2]

رابعا: الحرب العالمية الشاملة ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

أدت هجمات 11 سبتمبر 2001، إلى أن تفرض الأجندة العسكرية نفسها في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وكان من جراء ذلك أن أعيد تقييم ومراجعة الأساليب المتبعة في سياسة الولايات المتحدة الأمنية والخارجية. وهكذا استثمرت في الإرهاب تلك التهديدات الجديدة وغير المتماثلة التي حددت في التسعينات من القرن الماضي ضمن لائحة طويلة غير هرمية، حيث تحول الإرهاب إلى ذريعة إستراتيجية لصياغة جدول أعمال جديد للأمن يشجع و يعزز، من الناحية العملية، حربا كونية ضد الإرهاب.[3] وهي الحرب التي تقرر أن تستعمل فيها جميع الوسائل وبشكل يختلف عن الطرق والأساليب التي كان يتم اللجوء إليها قبل هذه الأحداث.

1. ما بعد 11 سبتمبر 2001 و شرعنة مكافحة الإرهاب

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 كان يتم اللجوء كما رأينا إلى أسلوب العقوبات لمواجهة الإرهاب، أما بعد هذه الأحداث فقد تغير الأمر، فساعات بعد وقوع هذه الأحداث وزع السفير الفرنسي جان ديفيد لوفيت بصفته رئيس مجلس الأمن آنذاك قرارا يدين تلك الهجمات ويمهد للقيام بعمل عسكري. وفي اليوم الثاني للأحداث، تبنى مجلس الأمن القرار 1368،[4] والذي يسمح باستعمال القوة للرد على الأعمال الإرهابية. وهو القرار الذي كيّف هجمات 11 سبتمبر 2001 باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدولي؛ وأكد على الحق الطبيعي للدفاع عن النفس كما هو

[1] هشام شملاوي، «الجزاءات الاقتصادية الدولية وأثرها على حالة حقوق الإنسان بالعراق،» (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002 – 2003)، ص115.

[2] قردوح رضا، «العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان،» (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010 – 2011)، ص95.

[3] أليخاندرو كاسترو أسبين، **إمبراطورية الإرهاب**، ترجمة: وفيقة إبراهيم (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط.1، 2012)، ص195.

[4] S / Res 1368 (12 septembre 2012).

منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.[1] وبعد ذلك بأسبوعين صدر القرار 1373،[2] والذي ألزم الدول بسن قوانين وطنية واتخاذ إجراءات عميقة لمحاربة الإرهاب مستقبلا؛ وكانت هذه أول مرة يصدر فيها قرار عن مجلس الأمن بإجازة العمل العسكري ضد الإرهاب وعولمة محاربته.[3]

وهكذا أصبحت محاربة الإرهاب الشغل الرئيسي لجميع دول العالم و للإدارة الأمريكية خصوصا، وكما قال الرئيس الأمريكي بوش الإبن في إحدى تصريحاته "إن وقف الإرهاب ومحاسبة الدول التي ترعاه أصبح التركيز الرئيسي للإدارة الأمريكية. وقد أكد القراران 1368 / 1373 السالفي الذكر على: 1) جواز الرد العسكري بمقتضى القرار 1368 للدفاع عن النفس، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة توقيع شيك على بياض بالنسبة لجهودها في هذا المجال، حيث جاء في رسالة وجهتها إلى مجلس الأمن بشأن ردها العسكري ضد القاعدة وحركة طالبان "إن تحقيقاتنا لا تزال في مراحلها الأولى، ومن المحتمل أن يقتضي حقنا في الدفاع عن أنفسنا القيام بعمليات أخرى ضد تنظيمات ودول أخرى"؛ 2) اعتبر مجلس الأمن بمقتضى القرارين السابقين أن ما تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية يدخل ضمن ما يهدد السلم و الأمن، وهو ما يحتم اللجوء إلى التدابير الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ 3) أجاز القرار 1373 أن تتخذ الإجراءات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية، وحمّل الدول ضرورة القيام بالإجراءات اللازمة لمنع الأعمال الإرهابية؛ 4) نص القرار 1373 على أن يتصرف مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من الميثاق لتجريم تمويل الأعمال الإرهابية ومنع أفراد الدول من تمويل هذه العمليات الإرهابية على أراضيها وتجميد أموال الأشخاص الذي يرتكبون أعمالا إرهابية.[4]

أصبحت الحرب على الإرهاب تهم جميع الدول بعد صدور هذين القرارين، حيث طالبت الإدارة الأمريكية جميع الدول بالانخراط في الحرب المقدسة الجديدة ضد من أسمته محور الشر ، حيث قال بوش في خطاب له يوم 20 سبتمبر 2001 "إذا أرادت الدول أن تحارب الإرهاب فعليها أن تفعل شيئا فهي إما معنا أو ضدنا." وقد كان مرتكز الحرب الجديدة التي يقودها محور الخير بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو العبارة الشهيرة لبوش "من ليس معنا فهو ضدنا." لذلك تشكّل

[1] Charles Benjamin, *la théorie de la guerre juste au terrorisme et à la lutte antiterroriste* (Montréal: Centre d'Etude des politiques étrangères et de sécurité, 2007), p.128.

[2] S / Res 1373 (28 septembre 2012).

[3] رجاء ناجي مكاوي، «فصول إستراتيجية العدوان على العالم العربي و الإسلامي،» **جريدة العلم**، العدد 19313 (الخميس 3 أفريل 2003)، ص5.

[4] وليد المحاميد، ياسر الخلايلة، «موقف مجلس الأمن من الإرهاب في ضوء القرارات 731، 748، 1368، 1373، » **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، العدد 1 (2010)، ص ص120-123.

تحالف كبير تحت قيادة الولايات المتحدة، و أعلن حلف الناتو بأن هجمات 11 سبتمبر 2001 لم تضرب أمريكا وحدها وإنما مست 19 دولة المشكلة للحلف. ولأول مرة منذ إنشاء الحلف في العام 1949 تم الإعلان عن تفعيل المادة الخامسة من معاهدة إنشائه، و هي التي تنص على أن "أي هجوم على دولة عضو بالحلف هو هجوم على جميع الدول الأعضاء بالحلف."[1]

2. غزو أفغانستان: بداية الحرب العالمية لمكافحة الإرهاب

كانت بداية هذه الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر بالهجوم على حركة طالبان في أفغانستان، في إطار ما سمي بعملية "إنقاذ الحرية" نظرا لكونها كانت تحتضن أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة؛ وهو المتهم الأول من قبل الإدارة الأمريكية بالوقوف وراء الأحداث. فمباشرة بعد تكييف الهجمات على أنها أعمال إرهابية، وجّه بوش تهديدا لحكومة طالبان حيث قال "يجب على حركة طالبان تسليم جميع قادة القاعدة الذين يوجدون داخل أراضيها للمثول أمام القضاء الأمريكي، وعليها إغلاق معسكرات التدريب بصفة نهائية." ورغم أن حركة طالبان أبدت موافقتها على التفاوض وفتح تحقيق لمعرفة مدى تورط أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة في هذه الأحداث يوم 6 أكتوبر من العام 2001، إلاّ أن الإدارة الأمريكية كانت مصممة على الهجوم. وهو ما بدأت فيه فعليا يوم 7 أكتوبر بقصف جوي في شمال أفغانستان، رغم أن تنظيم القاعدة لم يكن قد تبنى بعد هذه الهجمات، وهو ما تم لاحقا بعد 363 يوما على بدء الهجوم الأمريكي على أفغانستان. كما كان هناك اتفاق بين الجميع على عدم وجود الأدلة الكافية التي تدين حركة طالبان أو تثبت تورطها في تنفيذ هذه الهجمات الإرهابية.[2]

شكلت العمليات العسكرية داخل أفغانستان قطاعا محددا في خطة الحملة يرتبط بتحقيق الأهداف المباشرة المتصلة بتدمير تنظيم القاعدة. ورغم إدراك الإدارة الأمريكية لصعوبة تحقيق هذا الهدف، فقد تم النظر في حرب أفغانستان على أنها أساسية، بفعل ضرورة القيام بشيء عنيف في مواجهة ضغوط الرأي العام. وبفعل وجود كوادر منظمة القاعدة وقياداتها داخل أفغانستان وعدم إمكانية حل المشكل باللجوء إلى وسائل أخرى فعالة، مع تحديد أهداف إستراتيجية للحرب، كتفكيك عناصر المنظمة و تدميرها، دون وجود يقين في أية مرحلة يمكن القضاء عليها.[3] وقد كانت

[1] Richard Labévière, *de New York à Kaboul : mythes et réalités de global war on terror*, (Paris: Observatoire Géostratégique de l Information , Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS), 2011), p.2.
[2] Charles Benjamin, Op.Cit., pp.125-126.
[3] عبد السلام محمد الغنامي، **قراءة في التحولات الدولية الراهنة** (تطوان/المغرب: مطبعة الخليج العربي، ط.3، 2010)، ص157.

هذه الحرب عبارة عن اصطدام عسكري بين قوة متطورة ومقاتلين تقليديين أو بعبارة أخرى بين أقوى تحالف في التاريخ للدول الديمقراطية وبين حركة إرهابية تعد الأخطر على مر التاريخ، والأهداف كما تم تحديدها: 1) إلقاء القبض أو قتل أكبر عدد ممكن من أتباع القاعدة وزعمائها، والأهم اعتقال زعيم التنظيم أسامة بن لادن أو قتله والعمل على تدمير معسكراته؛ 2) إرسال رسالة قوية إلى الإرهابيين والدول الإرهابية، وإلى الذين يوفرون السلاح والمأوى للإرهابيين؛ 3) دعم تحالف الشمال في أفغانستان، والذي كان يضم الفصائل المعارضة لحركة طالبان.[1]

3. حصيلة أول حرب عالمية ضد الإرهاب

جعل عدم توازن القوى بين الطرفين المتحاربين النتيجة محسومة أصلا، ولكن المشكل هو أنه لم تكن هنا كفكرة مسبقة عن الكيفية التي ستنتهي بها المعركة، بحيث أن ملف القاعدة لن يغلق بنفس الصورة التي تم بها مع حركة طالبان. بمعنى أن الحرب على الإرهاب اتسعت، فبعدما كانت الأهداف مرتبطة بزعيم القاعدة وأتباعه بالإضافة إلى حركة طالبان، تم توسيع الأهداف من الحرب لتشمل أطرافا جديدة من بينها العديد من الحركات والجماعات الإسلامية المتطرفة،[2] خاصة داخل باكستان. وبالعودة إلى تنظيم القاعدة، الذي سعت الولايات المتحدة إلى القضاء عليه، فإنه على الرغم من الضربات القوية التي تعرّض لها في سياق الحرب على الإرهاب التي شنتها إدارة بوش الابن طوال أكثر من سبع سنوات قضتها في السلطة، فإنها لم تتمكن من القضاء تماما على هذه التنظيم أو توقف عملياته، التي مثلت تهديد لسيادة كثير من دول العالم، واستقراره على النحو الذي تعكسه المؤشرات الآتية:

- استمرار، بل زيادة عدد العمليات الإرهابية عبر العالم، خاصة تلك المنسوبة إلى تنظيم القاعدة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001. فطبقا لإحصاءات "مؤشر الإرهاب العالمي" للعام 2011، فقد ارتفع عدد العمليات الإرهابية المنفصلة المنفذة من 982 عملية عام 2002 إلى نحو 4564 عملية عام 2011. وقد استحوذ العراق وأفغانستان وباكستان والهند على النصيب الأكبر من هذه العمليات. كما تظهر هذه الإحصائيات أن عدد قتلى العمليات الإرهابية قد ارتفع خلال العقد الأول من القرن 21 بنسبة 195 % وارتفع عدد الجرحى بنسبة 224 بالمائة؛

[1] François – Bernard Huyghe, *guerre des données, guerre des images* (Paris: Observatoire Géostratégique de l Information , Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS), 2011), p.11.

[2] محمد الغنامي، مرجع سابق، ص158.

- على الرغم من تلقي تنظيم القاعدة لضربات عديدة أفقدته ترتيبه الهرمي، وقضت على شكله التقليدي فإن هذه الضربات جعلت التنظيم يتحول إلى الأسلوب اللامركزي في العمل، بالاعتماد على شبكة واسعة من التنظيمات الإرهابية المحلية التي تعمل في بلدان مختلفة وبشكل مستقل في توجهاتها وأهدافها وأحيانا في أفكارها، مع وجود أو غياب اتصال منتظم بينها وبين باقي قيادات التنظيم الرئيسي، الأمر الذي زاد من قوة التنظيم و صعوبة مواجهته. وقد اعترف مدير جهاز الاستخبارات الأسبق جورج تينيت بتزايد صعوبة مواجهة تنظيم القاعدة بعد فرار أغلب قادته من أفغانستان و تحوله إلى تنظيمات لامركزية الطابع، قائلا في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي "كان من السهل علينا لو أن تنظيما مركزيا مثل القاعدة ظل داخل أفغانستان فنحن الآن بدلا من مواجهة هدف كبير و ثابت، أصبح لنا أهداف صغيرة ومتحركة في شتى أنحاء العالم، وكلها مسلحة وخطيرة وبهذه الطريقة أصبحت حربنا أكثر صعوبة."[1]
- بعد أن نجحت حكومة طالبان في العام 2000 في الحد كثيرا من زراعة و تجارة المخدرات، عادت هذه الأخيرة إلى الانتشار مجددا بعد انتشار الفساد، وتورط العديد من المسؤولين فيه.[2]

جعلت المؤشرات و المعطيات السابقة، إضافة إلى الخسائر الكبيرة في صفوف القوات المتحالفة، الكثير من المحللين يذهبون إلى أن الولايات المتحدة قد تورطت في أفغانستان، رغم الضربات القوية التي تلقتها حركة طالبان ومعها تنظيم القاعدة. ويظهر هذا جليا من خلال التصدع في التحالف الذي شارك في هذه الحرب إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سحبت العديد من الدول قواتها من أفغانستان بسبب الضغط الشعبي، وبسبب غياب رؤية واضحة لمستقبل هذا البلد الذي مزقته الحروب الأهلية؛ إضافة إلى الضربات القوية التي تتعرض لها قوات الناتو المتمركزة في هذا البلد.

خاتمة

شكلت أحداث 11 من سبتمبر 2001 لحظة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية، وحملت معها مجموعة من المتغيرات كان أبرزها ظهور ما أصطلح عليه "بالظاهرة الإرهابية الجديدة" التي حملت في طياتها العديد التعقيدات والمخاطر والخصائص. وهو الأمر الذي استلزم تطوير أساليب جديدة

[1] فتوح أبو دهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب و انعكاساته على السيادة الوطنية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014)، ص ص36-37.

[2] بشير عبد الفتاح، «طالبان تطيح بحسابات أمريكا في أفغانستان،» **السياسة الدولية**، عدد 167 (يناير 2007)، ص192.

لمواجهتها بعد أن ظلت العقوبات الاقتصادية الأسلوب الفعال لمواجهتها طيلة الفترة التي سبقت هذه الأحداث، إلاّ أنه وعلى الرغم من النتائج التي حققتها أساليب مواجهة الإرهاب إلاّ أن جهود المجتمع الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة يجب أن تتم وفق مجموعة من الدعائم يبقى أبرزها: معالجة الأوضاع التي تساعد على انتشار الإرهاب؛ بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته؛ تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز تقديم المساعدات التي تمنحها للدول الأعضاء فيها؛ تعزيز التنسيق بين الدول داخل منظمة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب؛ احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون باعتبارها الركن الأساسي لمكافحة الإرهاب؛ وحث الدول على أن تعمل معا وبتعاون وثيق لتهيئة بيئة أكثر صعوبة على الإرهابيين، وحثها على الامتثال لالتزاماتها بحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن وبتقديم كل من يموّلون أو يخططون أو ييسرون تنفيذ الأعمال الإرهابية إلى العدالة.

المراجع

باللغة العربية

ديفينكين، **حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، ترجمة: معين الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2008).

خلف أبو بكر، **العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

يوسف باسيل بجك، **العراق و تطبيق الأمم المتحدة للقانون الدولي: 1990 – 2005** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2006).

هويدا محمد عبد المنعم، **العقوبات الدولية و أثرها على حقوق الإنسان** (القاهرة: مهيب للطباعة، 2006).

جمال محيي الدين، **العقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة** (القاهرة: الدار الجامعية الجديدة، 2009).

عزيز عبد المهدي الردام، **المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل** (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، 1979).

السيد عوض عثمان، **التدخل الأجنبي الأمريكي و الفرنسي في شمال و وسط إفريقيا مع إشارة خاصة بحالة كل من ليبيا و تشاد** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ط.1، 1989).

نعوم تشومسكي، **الدولة المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة أسبر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط.1، 2004).

ويليام بلوم، **الدولة المارقة: دليل إلى الدولة الوحيدة العظمى في العالم**، ترجمة: كمال السيد (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002).

تشارلز ونزند، **الإرهاب: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1، 2014).

باسم كريم سويدان الجنابي، **مجلس الأمن والحرب على العراق** 2003: **دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006).

محمد الخليل الموسى، **استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2004).

أليخاندرو كاسترو أسبين، **إمبراطورية الإرهاب**، ترجمة: وفيقة إبراهيم (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط.1، 2012).

عبد السلام محمد الغنامي، **قراءة في التحولات الدولية الراهنة** (تطوان/المغرب: مطبعة الخليج العربي، ط.3، 2010).

فتوح أبو دهب هيكل، **التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب و انعكاساته على السيادة الوطنية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2014).

شانتال دو جونغ أودارت، «محاربة الإرهاب،» **الثقافة العالمية**، عدد 125 (جويلية/أوت 2004).

يونس عبد الله علي، «المياه في خليج سرت و الموقف الأمريكي منها»، **مجلة الرافدين للحقوق**، العدد 45 (2010).

بروس فولكونر وآخرون، «الإرهاب و إرهاب الدولة: الضحايا بالأرقام،» **الثقافة العالمية**، العدد 125 (جويلية/أوت 2004).

رجاء ناجي مكاوي، «فصول إستراتيجية العدوان على العالم العربي و الإسلامي،» **جريدة العلم**، العدد 19313 (الخميس 3 أفريل 2003).

وليد المحاميد، ياسر الخلايلة، «موقف مجلس الأمن من الإرهاب في ضوء القرارات 731، 748، 1368، 1373،» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، العدد 1 (2010).

بشير عبد الفتاح، «طالبان تطيح بحسابات أمريكا في أفغانستان،» **السياسة الدولية**، عدد 167 (يناير 2007).

بن زكري بن علو مديحة، «أثر العقوبات الاقتصادية على حق الشعوب في التنمية،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018 – 2019).

هشام شملاوي، «الجزاءات الاقتصادية الدولية وأثرها على حالة حقوق الإنسان بالعراق،» (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002 – 2003).

قردوح رضا، «العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان،» (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010 – 2011).

«موجز الأحكام و الفتاوي والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1992 – 1996،» (نيويورك: الأمم المتحدة، 1998).

باللغة الأجنبية

Charles Benjamin**,** *la théorie de la guerre juste au terrorisme et à la lutte antiterroriste* (Montréal: Centre d'Etude des politiques étrangères et de sécurité, 2007).

Richard Labévière, *de New York à Kaboul : mythes et réalités de global war on terror*, (Paris: Observatoire Géostratégique de l Information, Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS), 2011).

François – Bernard Huyghe, *guerre des données, guerre des images* (Paris: Observatoire Géostratégique de l Information, Institut de Relations Internationales et Stratégiques (IRIS), 2011).

Emmanuel Lebrun-Damiens, Patrick Allard, «Les sanctions internationales sont-elles efficaces?» *Les Carnets du Cap*, N.16 (Avril 2012).

Peter Wallensteen, «a Century of economic sanctions: a field revisited,» *Research Paper*, N.1 (2000).

Andrew Mack, Asif Khan, «UN Sanctions: a Glass Half Full?» www.eyeontheun.org/assets/attachments/../andrew_mack_statement.pdf

Isabelle Bosse – Platière, «les mesures respectives adoptées par l'Union Européenne,» *Annuaire Français de Relations Internationales,* Vol.XVII (2016).

Micah Kaplan, «North Korean Economic Sanctions,» *Journal of International Relations*, Vol.9 (Spring 2007).

Djamchid Assadi, Jean Guillaume Ditter, «les sanctions sont – elles utiles? L'exemple iranien,» *Cahiers du CEREN*, N.49 (2016).

«Sanctions internationales et réassurance,» (Paris: Association des Professionnels de la Réassurance En France (APREF), octobre 2012).

Noam Chomsky, «Washington au – dessus du droit international, L'Amérique: État voyou,» *Le Monde Diplomatique*, (Aout 2020).

David Horowitz, «guerre préventive: mener la bataille en territoire ennemi,» *Outre–Terre*, N.5, (avril 2003).

S / Res 1368 (12 septembre 2012).

S / Res 1373 (28 septembre 2012).

التطرف الديني في الخطاب العربي المعاصر وآلية معالجته

Religious extremism originated in modern Arab discourse and the mechanism for dealing with it

أ. خميس أمحمد الجديد[1] ***Khamees Emhammed***

كلية الآداب، جامعة بني وليد (ليبيا)

Faculty of Arts, Beni Walled University (Libya)

ملخص: الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على التطرف الديني في الخطاب العربي المعاصر، ومفهومه، وأسبابه، وأنواعه، ومعرفة الآلية المنهجية لمعالجته، وإنتاج خطاب وسطي معتدل. **وقد** استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى النتائج التالية: توجيه الخطاب الديني السائد في الإعلام العربي وإلزامه بالوسطية المستمدة من الفهم الصحيح لمقاصد الشريعة؛ إصلاح سياق الخطاب الديني المعاصر وتعزيز ثقافة التعددية والتنوع وحرية التعبير؛ توجيه البرامج الدينية (مقروءة ومسموعة ومطبوعة) لنبذ خطاب الكراهية والفتنة، والتحريض على العنف والإرهاب.

كلمات مفتاحية: التطرف، التطرف الديني، خطاب التطرف، التطرف السياسي، التطرف الإعلامي.

Abstract: The objective of this study is to shed light on the emergence of religious extremism in modern Arab discourse, its concept, its causes, its types and knowing the methodological mechanism for dealing with it and producing a moderate discourse. Also the descriptive analytical methodology was used by the researcher in this study. The results can be summarized as follows: 1. Directing the religious discourse prevalent in the Arab media and pushing it towards a moderation derived from understanding the correct purposes of the legitimate. 2. Reforming the modern religious discourse context, reinforce the concept of multiculturalism and diversity, and freedom of speech. 3. Directing religious programs of all kinds (press, radio, books, etc.. to reject the speech of intolerance, hatred, sedition and incitement to violence and terrorism.

Keywords: Extremism, Discourse extremism, Religious extremism, Political extremism, media extremism.

[1] البريد الالكتروني kamesamhemmed55@gmail.com

مقدّمة

إن التطرف بجميع مدلولاته حقيقة واقعة نلتمس تأثيرها في مجتمعنا العربي المعاصر بشكل واضح، وخاصة في المجتمع الليبي؛ وتعتبر مشكلة التطرف من القضايا الرئيسية التي أهتم بها المفكرون المعاصرون في العالم العربي، لأنها قضية يومية حياتية تمتد جذورها في التكوين الهيكلي للأفكار والمثل والإيديولوجيا التي يرتضيها المجتمع العربي المعاصر. فالتطرف له أسبابه ودواعيه الموضوعية، كما أن مخاطره تؤثر سلبا على بنية المجتمع الفكرية، تستدعي وجود آلية منهجية لمعالجته، وخاصة التطرف الديني. وقد أثبتت التجارب أن الفكر الديني المتطرف الذي يسود مجتمعاتنا، لا يمكن القضاء عليه بالعمل العسكري المسلح بل يحتاج إلى معالجة تهتم بنشر مبادئ التسامح والاعتراف بالآخر والحوار واللاعنف.

تكمن أهمية البحث في بيان الإشكالية التي يواجها الخطاب العربي المعاصر، لاسيما الخطاب الديني في ظل ظهور الكثير من التيارات الفكرية والحركات الإسلامية؛ والتي أمعنت خطاباتها التي توازن بين الدين والوحدة الوطنية في أحيان كثيرة لخدمة أهدافها الضيقة، وزرع خطاب الكراهية، وتأجيج النزاعات باسم الدين؛ الأمر الذي يجعلنا نضع العديد من علامات الاستفهام حول مفهوم التطرف الديني، وتأسيسا على ما سبق يطرح الباحث الإشكالية التالية: كيف تم تحويل الخطاب الديني من خطاب معتدل إلى خطاب متطرف؟ وإلى أي مدى استطاعت التيارات الإسلامية توظيف الدين في الخطاب الإعلامي للوصول لتحقيق أهدافها السياسية؟ وما هي أهم الآليات التي يمكن بها معالجة التطرف الديني في الخطاب العربي المعاصر؟

تتمثل أهمية الدراسة في كون التطرف الديني أصبح من أعقد المشكلات التي تشغل أذهان المفكرين في العصر الحاضر؛ ولهذا وجب تسليط الضوء على نشأة التطرف الديني في كونه خطابا يهدد أمن واستقرار المجتمعات العربية؛ وحاجتنا إلى خطاب ديني معتدل يقوم على الإقناع والبرهان، والاعتراف بالأخر. أما أهداف الدراسة، فهي: إثراء مجالات البحث العلمي فيما يتعلق بالتطرف في الخطاب العربي المعاصر؛ وإيجاد خطاب ديني معتدل وسطي؛ واقتراح آليات منهجية لإنتاج خطاب غير متطرف. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف الإجابة على إشكالية البحث، وتحليل جميع جوانبها من أجل الوصول في النهاية لأفضل الحلول المُرضية.

أولا: التطرف والخطاب الديني

1. مفهوم التطرف

مفهوم التطرف هو من المفاهيم التي يصعب تحديدها، وترتبط هذه الصعوبة بالمعنى اللفظي، والذي يشير إلى تجاوز حد الاعتدال. وهو معنى نسبي يختلف من زمن لآخر، ومن مجتمع لآخر، وفقا لنمط القيم السائدة فيه، فما يعتبر تطرفا في زمن ما، قد يكون مقبولا في زمن آخر، وما ينظر إليه على أنه تطرف في مجتمع ما قد يكون مألوفا في مجتمع آخر. وترتبط هذه الصعوبة في تحديد "مفهوم التطرف بأن حركته تكون في بدايتها في حدود قواعد غير محسوسة يصعب معها تحديد النقطة التي يتجاوز عندها حد الاعتدال، ويبلغ حد التطرف."[1]

يقصد بالتطرف هو" التمسك بالآراء، والمبادئ والنظريات التي يطلقها أو يعتمدها العقل الإنساني في تحديده لموقف أو مواقف معينة إزاء الكون والإنسان والحياة، كما يتضمن الآراء والمبادئ والنظريات التي تعرض العلاقات بين الإفراد."[2] وهو يعني في اللغة: البعد عن الوسط والوقوف في الطرف، وهو يقابل التوسط والاعتدال. واقترن التطرف في الشريعة الإسلامية بالغلو والتنطع والتشدد أي "مجاوزة حد الاعتدال أو عدم التوسط".[3]

في معاجم اللغة لا تجد هذا المعنى بل هو كلام عام عن مجافاة الوسط، وطرفي الحد، وأصل الكلمة في الحسيات ثم استخدمت في المعنويات، كالتطرف الفكري. والتطرف لم يرد لا في الكتاب ولا السنة النبوية، وهو غالبا ما يستخدم من قبل العلمانيين دون التزام بالموضوعية، فهم لم يحددوا ما هو التطرف، ولا معناه بل هو لفظ غامض لمحاولة إضفائه وإلصاقه في من يشاؤون حسب المواقف السياسية أو الفكرية أو الشرعية. والتطرف اصطلاحا هو "الغلو في عقيدة أو فكر أو مذهب أو غيره، مما يختص به دين أو جماعة أو حزب".[4] ويعرف القاموس الفلسفي التطرف بأنه: "اندفاع غير متوازن إلى التحمس المطلق لفكر واحد يصبح معه صاحبه أحادي الشعور، وفي حالة اضطراب نفسي يفقده حاسة التمييز الحسن والأحسن والسيئ والأسوأ".[5]

---

[1] خليل حسن محمد، **موقف الإسلام من العنف** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، ص14.

[2] جهاد تقي صادق، **الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسات في ابرز اتجاهات الفكرية** (بغداد: جامعة بغداد، 1993)، ص21.

[3] ابن منظور، **لسان العرب** (القاهرة: دار المعارف، 1986)، ص123.

[4] صلاح الصاوي، **التطرف الديني والرأي الآخر** (القاهرة: الأناقة الدولية للإعلام، 1993)، ص23.

[5] سفير احمد الجراد، **ظاهرة التطرف الديني في المجتمع الإسلامي المعاصر: مفهومها وأسبابها وأثارها** (بيروت، جامعة بيروت الإسلامية، 2000)، ص35.

وكلمة التطرف كلمة غريبة علي الفكر الإسلامي، حيث وردت في القرآن الكريم بمصطلح الغلو في قوله تعالى(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ).[1] والتطرف مصطلح يضاد مصطلح الوسطية الذي هو من الوسط، كما ورد في قوله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ).[2] فالتطرف يعني الشطط في فهم مذهب أو معتقد أو فلسفة أو فكر، والغلو في التعصب لذلك الفهم، وتحويله إلى حاله لسلوك الفرد أو الجماعة التي تتصف به، والاندفاع إلى محاولة فرض هذا الفهم والتوجه على الآخر بكل الوسائل ومنها العنف و الإكراه."[3]

ويعني مفهوم التطرف في الخطاب بأنه "جملة الآراء والأفكار التي عَبّر بواسطتها هذا الشعب أو ذاك عن مشاغله واهتماماته، عن مثله الأخلاقية ومعتقداته المذهبية وطموحاته السياسية والاجتماعية."[4] وقد يكون التطرف في شكل عقيدة أو إيديولوجيا "تبحث في خصائص الأفكار ومميزاتها وقوانينها وعلاقتها بالرموز التي تعبّر عنها."[5] وهناك تطرف الأنظمة الحاكمة، وهو أكثر خطورة لآن مفعوله يبقى خفيا، فلا تظهر ردود الفعل عنه إلاّ بعد وقت ليفتح الباب للأخر للقيام بتطرف مماثل، ونقصد بذلك "التطرف الذي يمارسه أصحاب الدولة لإضفاء الشرعية على حكمهم بتوظيف الدين توظيفا سياسيا عندما لا تكون ثمة شرعية سياسية مقبولة كالديمقراطية."[6]

ولكن من الصعب جدًا تحديد مدلول التطرف بمفهوم معين ومتفق عليه نظراً إلى الاختلاف البيئي والثقافي والتكوين الشخصي حتى في أبناء البلد الواحد. وبهذا تلعب المرجعية الدينية والثقافية والعادات والتقاليد دوراً بارزًا في عدم إيجاد مفهوم موحد للتطرف رغم اتفاق الأمم جميعها علي تحريم الأفعال الخطيرة والمشينة والتي اتفقت الشرائع علي تحريمها كقتل الأبرياء، والتعدي على ممتلكات الغير. فالتطرف بجميع أشكاله يتمثل في الخروج عن القواعد الفكرية أو الثقافية التي يرتضيها المجتمع لأي موقف من المواقف الحياتية؛ وهو موقف غير عقلاني، لا يصدر عن العقل، بل

[1] القرآن الكريم، «**سورة المائدة**، الآية 77.»

[2] القرآن الكريم، «**سورة البقرة**، الآية 143.»

[3] راشد المبارك، **التطرف خبز عالمي** (دمشق: دار القلم، 2006)، ص21,

[4] محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم**، ط.4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص39.

[5] إبراهيم قويدرة، **الثورة العربية الإسلامية** (بنغازي/ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1994)، ص19.

[6] محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص148.

يصدر عن العاطفة والانفعال. والتطرف "هو عبارة عن رد الفعل وليس الفعل، ومصدر الأفعال هو الإحساس وهو فاعلية بدنية."[1] وهو شكل من أشكال الانحراف الفكري والإيديولوجي الذي يهدد أمن الفرد، والمجتمع بعمومه. والواقع أن التطرف في الآراء ولأفكار، والاتجاهات نحو بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية ظاهرة تحتل موقعها في كل المجتمعات منذ أقدم العصور، ولكنها أخذت بعدا جديدا في المجتمعات العربية حيث "أخذ التطرف أشكالًا عديدة كالعنف والإرهاب والعدوان على الأبرياء والممتلكات، وفوضى الأمن بالمجتمع."[2]

قد ينبع التطرف من تبني أيديولوجيات يتأثر بها الشباب من خلال المؤسسات التعليمية أو البرامج الإعلامية أو الزملاء أو الأسرة ذاتها، فالتطرف ظاهرة مَرضية تحبذ العنف لكي تعطي لشخص أو جماعة إحساسا بالحياة، ويتم ذلك أحيانا من خلال تدمير الحياة نفسها، كما يحدث في التفجيرات الانتحارية. فهو ظاهرة ليست حديثة المنشأ على المجتمع الدولي، بل عُرفت من القدم؛ وهى ظاهرة مجتمعية وتاريخية، عرفتها الثقافات والحضارات المختلفة، وتعايش معها النظام الاجتماعي بصور وأشكال متنوعة ومتعددة، وذلك لاختلاف الأهداف والأسباب والإيديولوجيات المرتبطة بها.

لم يحتكر المجتمع العربي ظاهرة التطرف دون غيره من المجتمعات، ولكنه يؤثر ويتأثر بما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية، وبروز ظاهرة التطرف فكرياً كسلوك أو حالة التعصب في الرأي عند بعض المفكرين العرب المعاصرين أو المغالاة في تنفيذ أوامر الله ونواهيه عند بعض الدعاة والخطباء المسلمين من خلال ترويج مفهوم العنف والتكفير والطائفية بحجة الجهاد في سبيل الله. وبما أن ظاهرة التطرف لا تقتصر على مكان دون آخر، فهي قديمة منذ بدايات التاريخ الإنساني، وبقيت إلى يومنا هذا ملازمة لظهور الأديان والعقائد والأنظمة والمذاهب.

للتطرف في عالمنا العربي المعاصر عدة أسباب منها: 1) لا يزال عصر الانحطاط سوسة تنخر الفكر العربي الإسلامي حتى وقتنا الحاضر، مما جعل منه فكراً عاجزاً عن المحافظة على العلوم التي أنجزها في عصر الازدهار، "وبلغ تدهور الفكر في هذا العصر حداً توقفت فيه حركة الاجتهاد، وصار أهل العلم إلى التقليد"[3]؛ 2) انتشار الثورة المعلوماتية والاتصالات ووسائل الإعلام، كان سببا في عودة دعاة التطرف الفكري السياسي بعد أن استمر منعهم لمدة طويلة من قبل دعاة الخطاب القومي

[1] المرجع نفسه، ص120.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، **التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع** (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعي، 2002)، ص133.

[3] محمد هاشم، **الفكر العربي: جذور وثماره** (الكويت: مكتبة الفلاح، 1978)، ص100.

والعلماني[1]؛ 3) الضبط الإيديولوجي الذي مارسته الأنظمة القومية والعلمانية الحاكمة في النصف الأخير من القرن الماضي[2]؛ 4) الغزو الأمريكي للعراق والصومال ودعمها للاحتلال الإسرائيلي، وإعمال القتل الممنهج للمدنيين، كل ذلك ساهم في تأجيج مشاعر الظلم التي غذت الاستعداد النفسي لدى الأغلبية المسلمة لقبول مواقف متطرفة من شأنها "استعادة القليل من احترام الذات، والكرامة لتلك الشعوب".[3]

ويضيف الباحث إلى ذلك: 1) الإفلاس الفكري للعديد من الحركات الإسلامية المعاصرة ذات المرجعيات الضعيفة، والتمسك بالأفكار الجاهزة من دون مراجعة، ورفض المناقشة أو إعادة النظر في ما تراه من الثوابت المطلقة لديها، وإلغاء دور العقل والوعي، والجهل بالشريعة ومقاصدها، وضعف البصيرة وإساءة الفهم والاستنباط؛ 2) إن غياب الحوار وإتباع منهج الإقصاء والقمع والحلول الأمنية كلها تزيد من تعميق فكرة التطرف، وتعطي المشروعية لمعتنقيه بالمزيد من الانحراف، وإتباع منهج العنف، وتكريس التكفير. ولهذا لابد من إعادة النظر في المصطلحات المستخدمة في الخطاب الديني، واستبدالها بمصطلحات علمية تجذب الآخر إلى الحوار، وما عزز ظهور ما يسمى بمصطلح الجهاد والقاعدة والتكفير إلا تلك الممارسات التي سلكتها بعض الأنظمة الحاكمة في محاربتها للجماعات الدينية؛ 3) إلغاء الخلافة الإسلامية على يد كمال أتاتورك عام 1924، وإعلان الجمهورية عام 1923، ووضع القوانين العلمانية في تركيا، أدى إلى محاولة نفخ الروح في الخطاب الديني وإنعاشه لإرجاع الأمة إلى سابق عهدها أيام الخلافة الإسلامية. ومن هذا المنطلق واجهت الحركات الإسلامية الأحزاب العلمانية كالبعث والناصرية، التي ظهرت في خمسينات وستينات القرن الماضي حيث حلّت بخطابها الفكري الإيديولوجي العقائدي الاستبدادي محل الخطاب الديني التقليدي السائد قبلها.

ينتشر التطرف الديني بين العديد من فئات الشباب، وخاصة المنحرفين سلوكياً، والمصابون بمرض الهوس الديني نتيجة تأثير الفضائيات التي تحدث انقلابا في نفوس الشباب من تاجر مخدرات علي سبيل المثال إلى داعية إسلامي "ذو أحكام مطلقة متعصبة ومتشددة غير قابلة للنقاش والحوار."[4] ولهذا، فالتطرف يستمد قوته من الحمية الدينية أو العرقية، وقد يظهر في صور مختلفة (سياسياً أو دينياً أو مذهبياً أو عرقياً). والتطرف الديني فرع من فروع الإيديولوجيا، وهو ليس حكراً على

[1] إسماعيل سراج الدين، **رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف** (الإسكندرية: المكتب الجامعي، 2015)، ص23.

[2] محمد أركون، **الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد**، ترجمة: هاشم صالح، ط.3، (بيروت: دار الساقي، 1998)، ص17.

[3] إسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص23.

[4] شاكر عبد الحميد، **التفسير النفسي للتطرف والإرهاب** (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2017)، ص56.

المجتمعات العربية الإسلامية، فكل المجتمعات عانت أو تعاني من أشكال مختلفة من التطرف في الفكر أو المعتقد أو في الممارسة والسلوك، ولكن يبقى التطرف الديني أبشع أنواع التطرف البشري، لكونه يرتبط بالمقدس الديني الذي يتم تفسيره وتأويله من خلال أقوال وأراء دعاة متطرفين، ونشره عبر خطاب إعلامي لتحقيق أهداف سياسية؛ وبذلك تحوّل هذا الخطاب من خطاب دعوي إلى خطاب جهادي يحمل في طياته نوعا من الكراهية للآخر.

2. مفهوم الخطاب الديني

الخطاب هو الوسيلة التي يخاطب بها الناس بعضهم البعض، والمنهاج الذي يصوغون من خلاله أفكارهم ومواقفهم التي يريدون إيصالها إلى الآخرين. فالخطاب الديني هو لسان الدعوة الإسلامية وأداتها الأولى التي تدعو العرب إلى نبذ عقائد الجاهلية، وتحث على اعتناق الإسلام الذي يخرجهم من الظلمات إلى النور، ذلك الخطاب الذي استمر يلهب المشاعر، ويسبق الأفعال في السلم والحرب. ويعنى بالخطاب في اللغة "الأمر الذي تقع فيه المخاطبة، والخطاب والمخاطبة، مراجعة الكلام، وقيل الخطبة مصدر الخطيب، و الخطب الخاطب على المنبر، والخطبة اسم الكلام الذي يتكلم فيه الخطيب، فيوضع موضع المصدر."[1] وورد في قوله تعالى﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾.[2] والخطب "الأمر العظيم الذي يكثر فيه التخاطب."[3] وفي الإصلاح هو "قياس مركب من مقدمات مقبولة أو مظنونة، من شخص معتقد فيه، والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ."[4] كما يقصد بالخطاب كل "نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو الكاتب، وتفترض بنية التأثير على السامع أو القارئ، مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف والممارسات التي تم فيها."[5] فالخطاب هو" فن الإنسان في عملية التأثير على الإنسان الآخر في كل القضايا المتصلة بحياته."[6]

يعرّف مشيل فوكو الخطاب بأنه "نسق يسمح لنا بإنتاج مجموعة من النصوص."[7] ويقصد بالخطاب الديني الذي يعتمد على مرجعية إسلامية في مخاطبته وإحكامه في بيان الإسلام، سواء

---

[1] ابن منظور، مرجع سابق، ص361.

[2] القرآن الكريم، «**سورة ص**، الآية 20.»

[3] أبو القاسم الأصفهاني، عدنان صفوان (تحقيق)، **المفردات في غريب القرآن** (بيروت: دار القلم، 1412ه)، ص286.

[4] السيد الشريف الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ط.2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002)، ص104.

[5] أحمد عبد الله العيار، **تأويل الخطاب الديني في الفكر الحداثي الجديد** (القاهرة: حوليات أصول الدين، 2005)، ص12.

[6] إبراهيم البدري، **فن الخطابة** (بيروت: دار الأمير، 1994)، ص8.

[7] مشيل فوكو، **نظام الخطاب**، ترجمة: محمد سبيلا (بيروت: دار الفارابي، 2007)، ص225.

كان ذلك من خلال الخطب والمحاضرات والكتب والنصوص المكتوبة التي تصدر عن المؤسسات الدينية أو عن رجال الدين، وتعبر عن موقف إيديولوجي ذوى صبغة دينية أو عقادية، وتعبر عن وجهة نظر محددة إزاء قضايا دينية أو عقائدية.[1] والخطاب الديني لا يعني "النص المقدس إنما تفسيره الذي يستند عليه، ويستمد منه رواه الفكرية، وهو خطاب الدعاة والوعاظ والخطباء والمفتين والباحثين."[2] فالخطاب هو ذلك الإنتاج الفكري والفقهي والعلمي والتعبير عن سائر المفاهيم والجوانب المعرفية، ويتكون من عنصرين متمايزين هما: 1) المكون الشرعي، وهو البيان الشرعي الذي جاء به الوحي الإلهي قرآناً أو سنةً ثابتة؛ 2) المكون البشري، ويتعلق بما فهمه أو استنبطه البشر من البيان الشرعي فقهاً أو قانوناً أو فكراً أو علماً.[3] وبذلك نجد إن مرجعيات الخطاب الديني "تنطلق من أسس محددة، وهى القرآن الكريم، والسنة النبوية والإجماع والقياس، ويعتبر المكون الشرعي، هو أصل الخطاب الإسلامي، فدائما نجد أن المراجع الفقهية لكبار الأئمة تكون دوما المنطلق الأساسي لكل نظر اجتهادي فقهي، فالتراث الفكري الإسلامي يظل دائما حاضرا في حياة الحركات الإسلامية المعاصرة بل كثيراً ما يتم الاجتهاد في الفقه و التجديد في نطاقه."[4]،

ومن خصائص الخطاب الديني: 1) الربانية، حيث "يستمد قيمه ومبادئه من الشريعة الإسلامية المتمثلة في الكتاب والسنة"[5]؛ 2) الشمولية، فهو شامل لجميع جوانب الحياة، "يوفق بين الدنيا والآخرة، والروح و الجسد، والفرد والجماعة، وأساس شموله هو الإسلام بمناهجه المتعددة في العقيدة والشريعة ونظم الحياة"[6]؛ 3)العالمية، لأنه يدعو إلى وحدة الإنسانية التي تذوب فيها الفوارق القومية والعرقية كما ورد في قوله تعالى(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[7]؛ 4) الوسطية، وهى "الموقف المعتدل بين الطرفين"[8]؛ 5) الاستمرارية أي "خطاب ثابت مستمر لأنه قائم على عقيدة ثابتة لا تتغير، ولا تتبدل، ولا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة."[9]

---

[1] أحمد زايد، **صور من الخطاب الديني المعاصر: خطاب المؤسسة والنخبة**، ط.1، (القاهرة: دار العين للنشر، 2007)، ص22.

[2] أحمد الخمشيلي وآخرون، **الدين والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص627.

[3] مناع القطان، **مباحث في علوم القرآن**، ط.3، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ص20.

[4] محمد اركون، مرجع سابق، ص145.

[5] سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته**، ط.3، (بيروت: دار الشروق، 1968)، ص50.

[6] سيد قطب، **السلام العالمي و الإسلام**، ط.6، (جدة: دار الشروق، 1982)، ص13.

[7] القرآن الكريم، «**سورة الحجرات**، الآية 13.»

[8] ابن منظور، مرجع سابق، ص428.

[9] يوسف عبد الله القرضاوي، **الخصائص العامة للإسلام** (القاهرة: مكتبة وهبة، د.ت)، ص203.

يتضمن الخطاب الديني المقولات التي تصدر عن توجهات ومؤسسات تلتزم بالمرجعية الدينية، وعن إدراك راشد، واجتهاد ملتزم حقيقي، يتسم بالوسطية والاعتدال فضلا عن كونه خطابا متسامحا يقبل الاختلاف، ويتسع لمختلف الآراء ووجهات النظر. ونتيجة تأويل بعض النصوص الدينية، والأحاديث النبوية من قبل بعض الدعاة المسلمين المتطرفين، وأخذها كمرجعية وذريعة للوصول إلى تحقيق أهدافهم السياسية، كما هو عند بعض الجماعات الإسلامية كجماعة الإخوان المسلمين في مصر وليبيا والسودان وتونس، وجبهة الإنقاذ في الجزائر، والتوحيد والإصلاح في المغرب، والجهادية الإسلامية، وأنصار الشريعة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي كان خطابه الديني يحمل في طياته شعار المصحف والسيف بدلا من دين ودولة .

يطلق على هذه الحركات الإسلامية عدة مصطلحات، ومسميات في الخطاب الديني مثل التيار الإسلامي، الصحوة الإسلامية، الإحياء الإسلامي، الأصولية الإسلامية، السلفية، والإسلام السياسي، بالإضافة إلى الحركات الإرهابية ذات الخطاب المتشددة المتطرف، والتي تنشط في ميدان العمل الإسلامي، وتتطلع إلى حدوث نهضة شاملة في الدول الإسلامية منفردة ومجتمعة، وتسعى إلى التأثير في كل نواحي الحياة من أجل إصلاحها، وإعادة تشكيلها وفقا للمبادئ الإسلامية.[1] ويدعو خطابها "للعمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة."[2] وينضوي تحث لوائها كل أولئك المهتمين بالدعوة الإسلامية من مفكرين ودعاة وساسة على اختلاف انتماءاتهم الحركية، ويتخذون من النهج الإسلامي في السياسة، والحكم منهجا لهم من أجل الوصول إلى تحقيق الدولة الإسلامية التي يقوم نظامها على التصورات الإسلامية عن الكون والحياة والإنسان، وترى في الإسلام أيديولوجيه سياسية بقدر ما هو دين، وتحاول به الصعود إلى سدة الحكم رغم عدم ملاءمة مرجعياتها مع مصطلحات الدولة الحديثة المبنية على مفهوم المواطنة أساسا، إلاّ أنها وجدت الأرضية الخصبة للفوز بالمرتبة الأولى لدى المواطن العربي، لاسيما بعد الثورات العربية.

تنطلق رؤية وخطاب هذه الحركات الإسلامية من مؤلفات ابن تيمية (1263-1328) ومؤلفات محمد عبد الوهاب (1703-1771) مؤسس الحركة السلفية، والشيخ محمد عبده (1849- 1905) ومدرسته الإصلاحية التي ظهرت مع بداية القرن العشرين، ومنها أخذ التفكير الإسلامي طابع التجديد والإصلاح الديني، وكتابات جمال الدين الأفغاني (1839-1897) التي تضمنت وجوب

[1] إبراهيم علي حيدر، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص26.

[2] يوسف عبد الله القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة** (القاهرة: مكتبة وهبة، 2006)، ص16.

المواجهة والجهاد، وإقامة دولة إسلامية. ومن رحم هذه الكتابات والمؤلفات نشأ فرعان للتيار السلفي: السلفية الدعوية، والسلفية الجهادية. ثم برزت كتابات رشيد رضا (1863-1935) الذي لعب دورا مزدوجا، وهو توجه سلفي تجابهي تمثله جماعة من الناشطين الإسلاميين، كما ذهب إلى صياغة مفهوم الإسلام السياسي، وكان تلميذه الشيخ حسن البنا (1906-1949) مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والتي يعرفها بأنها "دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية وثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية."[1] وهذه الحركة الإصلاحية التجديدية كان خطابها يدعو إلى "إعادة قراءة سياسية دينية"،[2] لعصر الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكلمة السلفية هي اسم لمنهج وليست جماعة، وهى تيار وليست حزب يدعو إلى فهم الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة؛ وتحاول أن تعيد الاعتبار لصورة العالم السلفي (إطلاق اللحية، وارتداء الجلباب والنقاب للمرأة، واستعمال السواك وغيرها)؛ كما كان يسعى خطابها إلى إقامة دولة إسلامية، وإعادة نظام الخلافة الإسلامية. وأصحاب هذه الخطابات الدينية لهذه الجماعات يلتقون جميعهم حول الإصلاح الديني، وتحرير الفكر من قيد التقليد، ومحاربة الانحراف الذي غلب على المسلمين من شعوذة وأوهام وخرافات وتوسل إلى الموتى في القبور.

كان خطاب التيار السلفي، الذي سار على نهج سلف الأمة من أهل القرون الأولى في مسائل الاعتقاد وأصوله، كما "في القرآن والسنة، وكانت رؤية السلفيين، وانتاجاتهم الفكرية مدخلاً تاريخياً لتعبئة الحركات الإسلامية المعاصرة."[3] فالحركة السلفية تطورت اليوم عن الجماعة التي أنشأها الشيخ عبد الوهاب حتى عدت سلفيات مختلفة فيما بينها وتصنف السلفية المعاصرة إلى: 1) السلفية الدعوية والمعروفة بالجامية أو المدخلية نسبة إلى الشيخ محمد الجامي (1930- 1995) والشيخ ربيع المدخلي، وهو أبرز تلاميذ الشيخ الجامي، وكان خطابه معادي للإخوان المسلمين؛ وجماعة الدعوة والتبليغ، وهى سلفية محافظة تقوم على العمل العلمي الشرعي والنشاط الدعوي. وهى مدارس متعددة تتنوع بين السلفية الفقهية، ويتزعمها الشيخان عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد صالح بن عثيمين؛ والسلفية الحدثية، ويتزعمها الشيخ ناصر الدين الألباني، والخطاب

[1] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام** (بيروت: المؤسسة الإسلامية للنشر، د.ت)، ص123.

[2] حيدر خليل، **التطور السياسي لدولة الحركات الإسلامية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1997)، ص82.

[3] حسن الترابي وآخرون، **الإسلام السياسي والمسألة السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص101.

"الأبرز لهذه السلفية هو التوحيد، ومحاربة البدع، والشركيات، وطاعة ولي الأمر."[1] 2) السلفية الوطنية، وهى سلفية تجديدية، ويعد الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889-1940)، والشيخ البشير الإبراهيمي المؤسسين الحقيقيين لها أي ما يسمى الآن جمعية العلماء المسلمين في الجزائر. 3) السلفية الجهادية، وهى تضم تيارات متناقضة متصارعة فما بينها، وقد تدفقت إلى ليبيا من خلال الجماعة الليبية المقاتلة التي أسسها معارضون للنظام السابق بالمنفى 1990 على الحدود الأفغانية، حيث أفرزت فما بعد تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة، وأنصار الشريعة وكذلك الجماعة الجهادية في مصر، و شعارها الحاكمية، وأهم سماتها سهولة التكفير، واستحلال الدماء، ولهذا تعدها بعض الفرق من الخوارج.[2] وكان خطاب هذه الجماعات متطرفا يدفع في اتجاه تأجيج الصراع بالتحريض على المزيد من العنف.

لا يمكن تصنيف جميع السلفيين بأنهم ينتمون إلى السلفية الدعوية أو الجهادية بل هناك السلفية السياسية الحركية، وهى تيار فرعي ناشئ داخل الحركة السلفية العالمية؛ وفي إطار ذلك ظهرت مجموعة من الحركات الإسلامية في الدول العربية، ومنها ليبيا تضم مجموعة من القادة السابقين في الجماعة الليبية المقاتلة، وعلماء دين بارزين يشغلون مناصب في دار الإفتاء، وغيرها. وقد تأثروا بتجربة التيارات السلفية، والأحزاب السياسية في البلدان الأخرى، ولكن لم يتمكنوا حتى الآن من إيجاد مشروع سياسي متكامل ومنظم، ووضع هيكلية سياسية تمكنهم من الوصول إلى السلطة، وخاصة بعد ما أعلنته من تراجعات في خطابها الجهادي، ومنها حزب العدالة والبناء وحزب الوطن في ليبيا، والجماعة الليبية المقاتلة، وحزب النور في مصر، وحزب النهضة في تونس.

ثانيا: التطرف الديني في الخطاب الديني والسياسي والإعلامي

1. التطرف الديني في الخطاب الديني

مفكرو أوروبا هم أول من أطلق مصطلح الخطاب الديني، ولم يعرف من قبل في الثقافة الإسلامية، بمعنى أنه "ليس مصطلحا له وضع شرعي كباقي المصطلحات الشرعية الأخرى مثل الخلافة والخراج والحسبة وغيرها."[3] ويعتبر التطرف الديني من أصعب أنماط التطرف، نظرا لارتباطه بالدين الذي يتصل جوهره بالرؤية الميتافيزيقية المتعالية، ويتمثل تمظهره بالنصوص

[1] محمد أبو رمان، **أنا سلفي** (عمان، مؤسسة فريد ريش، 2014)، ص52.
[2] المرجع نفسه، ص37.
[3] القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، مرجع سابق، ص15.

الدينية الخاضعة لتباينات تأويلية قائمة على تعدد المعنى وتعدد القراءات، مما يجعل من الصعب تحديد الطبيعي وغير الطبيعي. وبذلك يمكن تعريف التطرف بأنه الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع؛ وأنه قد "يتحول من مجرد فكر إلى سلوك ظاهري أو عمل سياسي، يلجأ عادة إلى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها كفكر متطرف."[1] ومن ركائز الخطاب الديني المتطرف المعاصر: 1) شمولية الإسلام بكونه عقيدة وشريعة ونظام حياة؛ 2) الولاء للعقيدة وللإسلام، وليس للمسلمين أو للوطن؛ 3) البراءة من الآخر المتمثل في أنظمة الكفر السائدة في العالم.[2]

ويرى الباحث بأن الخطاب الديني هو المنظومة الدينية الإسلامية التي أنتجت مجموعة من النصوص المعرفة بالإسلام وقيمه، والكاشفة عن عقائده وأحكامه والداعية إلى سبيل الحق. كما تضم أيضا مؤسسات دعوية رسمية أو غير رسمية، وجماعات حركية، وأحزاب سياسية طالما تدعي الإسلام مرجعا لرؤيتها ومنظومتها المعرفية، واجتهاداتها في تطبيق النصوص الشرعية بغض النظر عن مدى صحة أو بطلان هذه الادعاءات، والآراء على أرض الواقع المعاش.

ومن أسباب التطرف في الخطاب الديني: افتقار الخطابات الدينية إلى المنهج العلمي؛ قصور الخطاب الديني في تنمية مدارك المنهج الوسطي المعتدل الأمر الذي أدى إلى الجنوح إلى التطرف واتهام المسلمين بالإرهاب؛ اقتصار الخطاب الديني على الإقناع بالفكرة الشمولية دون مراعاة التطور المعرفي الذي يقتضي الانتقال من مرحلة التذكير إلى مرحلة الإقناع بالنظم التفصيلية، فنحن اليوم بحاجة إلى خطاب يبين مناهج الإسلام على صعيد الواقع وكيفية تطبيقها.[3]

وما زاد من انتشار التطرف في الخطاب الديني عند بعض الحركات الإسلامية المتطرفة ظهور مؤلفات سيد قطب (1906-1966) في العقد الأخير من القرن الماضي، الذي يرى فيها "إن الناس ليسوا مسلمين، كما يدعون، وهم يحيون حياة الجاهلية، والدعوة اليوم إنما تقوم لترد هؤلاء الجاهليين إلى الإسلام، وتجعل منهم مسلمين من جديد."[4] تلك المؤلفات الذي استقى جزءا مهمّا من أفكاره من أبو الأعلى المودودي مؤسس الجماعة الإسلامية في الهند 1941، وخاصة في ما "يتعلق

[1] محمد ياسر الخوجة، **التطرف الديني ومظاهره الفكرية والسلوكية** (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، د.ت)، ص3.

[2] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص162.

[3] حسن الترابي، **منهجية التشريع الإسلامي**، ط.2، (القدس: د.ت)، ص20.

[4] سيد قطب، **معالم الطريق** (القاهرة: مكتبة وهبة، د.ت)، ص58.

بمفهوم جاهلية المجتمع والحاكمية، ودور الصفوة في إرساء أسس المجتمع الإسلامي."[1] وكان حكمه بارتداد المجتمع عن الإسلام وترديه في الجاهلية لرفضه حاكميه الله وتفضيله حاكميه البشر، ودعوته إلى تكوين الجماعة المؤمنة التي تنفصل عن هذا المجتمع الجاهلي، وتسعى إلى تغييره جذريا بكافة الوسائل.[2]

كانت هزيمة التيار العربي القومي عام 1967، وما تلاها من هزائم أمام المشروع الصهيوني، دافعا إلى ظهور الحركات الجهادية المسلحة من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين التي كانت أكثر الحركات الإسلامية تنظيما، رغم فشلها في وضع برنامج سياسي موحد يمكّنها من الوصول إلى الحكم بسبب تمسك بعض زعمائها بمناصبهم القيادية، وتسييرها حسب توجهاتهم وأفكارهم، مما أدى إلى انقسامها على نفسها، ولجوء بعض قادتها إلى خطاب ديني يحمل الكراهية والتعصب، وعدم قبول خطاب الآخر مثل حركة حماس الفلسطينية، وحركة الجهاد الإسلامي، وحركة النهضة في تونس. كما ظهرت عدة إشكال أكثر تطرفا على أيدي القوى التي تلقب نفسها باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وليبيا، وهى أمثلة بارزة لتلك الحركات الجهادية محلية الطابع.[3]

لقد وظف الخطاب الديني المتطرف مجموعة من المفاهيم، وتمسك بها منها: 1) توظيف التراث وتقديسه "أي التسليم بأفكار الماضي واتجاهاته، وعدم وجود فاصل بين التراث والدين حتى تحوّل التراث إلى بديل عن النص المقدس،"[4] وأن تقديس التراث الفقهي رغم تعلقه بالشريعة الإسلامية فإنه نتاج اجتهادات رجال أصابوا أو أخطأوا، وهي مرتبطة بوقائع، ومستجدات عصورهم من ناحية، وبدرجة تكوينهم الثقافي من ناحية ثانية؛[5] 2) توظيف النزعة الاقصائية، والموقف من الآخر أي انغلاق الخطاب على نفسه أمام المنظومات المعرفية الحديثة والمعاصرة، ورفضه الاعتراف بشرعية مبادئها، والتمسك بالماضي، والحقائق المطلقة، ورفضه مبدأ النقد والحوار جعله يتخذ موقفا دفاعيا للثقافة الإسلامية إزاء الفكر الحديث جعله نكوصيا انكفائيا.[6] 3) توظيف الاصطفائية أي الشخص الذي يتصرف بوصفه وكيلا عن الله في الأرض، ومكلفاً بتنفيذ شرعه وأحكامه، ويعتقد

[1] فؤاد زكريا، **الصحوة الإسلامية في ميزان العقل** (دمشق: دار التنوير للطباعة والنشر، 1985)، ص74.

[2] نصر حامد أبو زيد، **نقد الخطاب الديني المعاصر** (القاهرة: الشروق للنشر، 1992)، ص103.

[3] إبراهيم النجار وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، ط.2، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، ص77.

[4] أحمد واعضي، **التجديد الديني المعاصر** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2009)، ص68.

[5] محمود إسماعيل، **التراث وقضايا العصر** (القاهرة: رؤيا للنشر و التوزيع، 2005)، ص17.

[6] عبد الإله بلقزيز، **الإسلام و السياسة** (الدار البيضاء/المغرب: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص163.

بصدق معتقده، ويتعامل مع نفسه بصفته الأحق والأصدق والأفضل، ولا يعترف بحقوق سواه كبشر، ويصنف الناس بين مؤمن وكافر.[1]

2. التطرف الديني في الخطاب السياسي

نشأ التطرف الديني في الخطاب السياسي عند الجماعات الدينية والأحزاب السياسية، والتي انقسم خطابها إلى خطابين هما: خطاب أصولي لا يرى إلاّ أمة واحدة تقوم على أساس الدين وحده، ويصفها بالأمة الإسلامية، وخطاب إصلاحي يرى العالم الإسلامي كاتحاد ما بين مجموعة أمم وقوميات، تقوم فيه كل أمة على أساس روابط الجنس واللغة والوطن والحقوق المشتركة.[2] وتم توظيف الإسلام من قبل بعض الجماعات الإسلامية سياسيا، والتي برزت كقوة في الثورات العربية، ووصول بعضها إلى السلطة عن طريق صناديق الانتخابات كما حدث في مصر وتونس، ولكنها فشلت نظرا لاستخدامها خطاباً اقصائياً واتهامياً لمن يخالفها في الرأي والمواقف، كما تضمن خطابها تحريضا على الكراهية والعنف إما بلغة مباشرة مفتوحة أو بلغة موارية. فالخطاب السياسي هو الفكر أو التوجه أو الموقف حول أي موضوع فكري أو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي يتم نشره أو بثه من خلال مادة أو تحليل أو تحقيق عبر وسائل الإعلام، بغرض تحقيق هدف معين. وقد يكون مصدر ذلك فردا أو مؤسسة أو تنظيما سياسيا، فهو يشمل مضامين اقتصادية وثقافية واجتماعية، انطلاقاً من فكر وموقف سياسي معين، وهو "المقدرة على إيصال الأفكار، والقواعد والاستراتيجيات في الدولة إلى المتلقين، ويعتبر العنصر الأول في التأثير عليهم."[3]

يرى الباحث أن الخطاب الديني السياسي المعاصر أصبح يعبّر عن رؤية جماعات وأحزاب إسلامية جعلته جوهر وجودها ومبرر مشروعيتها في العمل الحركي، خطاب يرتكز على إعلاء النزعة الدينية في جانبها الغيبي الأخروي الفقهي الملتزم على حساب الجانب العلمي الواقعي البشري. كما تم توظيف هذا الخطاب الديني من قبل دعاة الحركات الإسلامية، بحسب مفاهيمهم السياسية، وفي هذا مخالفة للغاية الأساسية للخطاب الديني، وهي "الدعوة إلى الله تعالى وهداية الناس."[4] لهذا، تأثر الخطاب الديني بما يسود العالم الإسلامي من مناخ سياسي وثقافي وفكري، وبما تعيشه المجتمعات الإسلامية من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية. انعكست هذه الظروف على

[1] عزيز العظمة، **العنف الأصولي: مواجهات السيف و القلم** (لندن: 1995)، ص241.

[2] عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (مصر: مطبعة المعارف، د.ت)، ص20.

[3] مور ادوارد، **تأليف الخطاب: دراسة في المفاهيم والأبعاد** (عمان: دار مجدلاوي، 2010)، ص222.

[4] هبة الزحيلي، **العالم الإسلامي في مواجهة التحديات الغربية** (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص123.

مجمل الحركة الفكرية والعلمية والثقافية والإعلامية التي يدخل الخطاب الديني ضمنها، فمنذ إحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلاها من أحداث في مدريد وباريس ولندن، أصبح التطرف الشغل الشاغل للعالم. وتم إلصاق كلمة التطرف بالإسلام والمسلمين، وقامت بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحملة لوصف الخطاب الديني بالتطرف والإرهاب من "أجل حماية مصالحها في المنطقة العربية، ولنقل الحرب إلى داخل الإسلام ليصبح خطابا مستأنسا يفتقد معانيه الكفاحية في تحرير الأمة ونهضتها."[1]

إن سطوة الخطاب الديني وهيمنته على عقول العوام، وافتقاد الشجاعة الفكرية الكافية للمطالبة بالإصلاح الديني من ناحية، وفصل الدين عن السياسة من ناحية أخرى، هو ما أدى إلى استمرار القضية الدينية لدينا في المنطقة الحرجة التي تقيد الرأي، وتحرج مشاعر الآخرين لو نوقشت بغير حذر ولا حصافة. كما أن غلق الأبواب من قبل المؤسسات الحاكمة أمام الجماعات الإسلامية للوصول إلى الساحة السياسية بطريقة شرعية، "دفعها إلى ممارسة التطرف المضاد والقمع لحماية كيانها."[2] وبذلك نشأ التطرف الديني في الخطاب السياسي عند الحركات الإسلامية.

لقد وظف التطرف الديني في الخطاب السياسي عدة مفاهيم، منها : 1) التكفير، "مشتق من كلمة الكفر، وفي مدلوله الاصطلاحي نقيض الإيمان وضده."[3] ومن أنواع الكفر "كفر الجحود يرتبط بالعقائد، وكفر المعصية يرتبط بالمنظومة الفقهية، وكفر النعمة يرتبط بالجوانب المالية والإنسانية."[4] ويمثل التكفير عنصرا أساسيا في بنية الخطاب الديني بشقيه المعتدل والمتطرف على السواء، فهو "واضح في خطاب المتطرفين، وكامن خفي في خطاب المعتدلين"[5]؛ 2) الهجر، وهو يمثل حالة الفصل، والانعزال من صاحب البدعة عن الآخرين، وتوظيفه في مواجهة من يختلف معه في الفهم، ثم نقل هذا المفهوم من دائرة العلاقة مع الأخر(الفكر العقائدي) إلى دائرة العلاقة بين المسلمين أنفسهم[6]؛ 3) القراءة الظاهرية للنصوص الدينية التأسيسية، وهي تقوم على وجه أحادى لفهم الإسلام، وتعتبر فهما نهائيا منغلقا، رافضة الاجتهاد والتجديد، كما تتصف بمحاربة العقل.[7]

---

[1] محمد عمارة، **الخطاب الديني بين التجديد الإسلامي والتبديد الأمريكاني** (القاهرة: دار الشروق،2004)، ص10.

[2] حسن الترابي وآخرون، مرجع سابق، ص116.

[3] عبد المنعم مصطفى، **قواعد التفكير** (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2003)، ص14.

[4] خليل الربيعي، **السلفية في العراق: دراسة في التاريخ و الفكر** (بغداد: دار الكتب، 2015)، ص28 .

[5] نصر حامد أبو زيد، **نقد الخطاب الديني المعاصر** (القاهرة: الشروق للنشر، 1994) ص19.

[6] خليل الربيعي، مرجع سابق، ص13.

[7] المرجع نفسه، ص19.

وبذلك أخذ التطرف الديني عند بعض رواد الفكر العربي المعاصر موقفا سياسيا يرفض معتنقوه أي فرصة للحوار أو التلميح حول وجود قصور أو خطأ في فهمهم وتفسيرهم للنصوص الدينية. ولكل جماعة متطرفوها، الذين "يرفضون أي تسوية أو حل وسط مع الآخرين الذين لا يشاركونهم آراءهم."[1] كما انتهجت هذه الجماعات المتطرفة خلال سعيها لإحداث التغيير الذي تراه في المجتمعات العربية عددا من الأساليب والآليات المختلفة والمتناقضة أحيانا، لتحقيق أهدافها وتنزيل برامجها إلى أرض الواقع، فكان خطابها الفكري ينقسم إلى اتجاهين: أحدهما "ينادي بعودة الخلافة الإسلامية مرة أخرى، والآخر يرفض جميع النظم القومية والوطنية ومن يمارسونها."[2] وبذلك نجد أن الخطاب الديني قد تم توظيفه من قبل بعض دعاة التيارات والجماعات الإسلامية المعاصرة لتحقيق أهدافهم، ففي جانبه العقائدي تم احتكار العقيدة، واتهام البعض الأخر بالبدعة والضلالة، وفي جانبه الاجتماعي عدم أهلية المرآة للمشاركة في الحياة العامة، أما في "جانبه السياسي فإنه يرى وجوب طاعة ولي الأمر، ولا يؤمن بالأحزاب السياسية أو الانتخابات، أما في جانبه الفكري أعطى أولوية النص على العقل، وأفضلية فهم السلف على فهم الخلف."[3]

3. التطرف الديني في الخطاب الإعلامي

يعتبر الإعلام ركيزة أساسية في فكر وممارسة التنظيمات المتطرفة، لما له من دور مهم في التأثير في الرأي العام، وترويج خطابها الديني المتطرف، لاسيما بعد تطور وسائل الإعلام الالكتروني، واكتسابها شعبية واسعة بين الشباب، وما تميزت به من قلة التكلفة واتساع المشاركة، وباعتباره فضاء مفتوحا صار ملاذا لممارسة شتى أشكال التمييز، وإنتاج خطاب الكراهية. ان الخطاب الديني المعاصر بكل ما يحمله من تشدد وغلو من هذا الطرف أو ذاك في زمن كثر فيه الدعاة، ووسائل الاتصالات الحديثة التي سهلت الاتصال بالمتلقين للإفتاء أو طرح المواضيع المتعددة، يبقى هذا الخطاب يأخذ مساحته الواسعة في الساحة الفكرية والإعلامية في الإعلام العربي.

نتيجة لذلك، ظهرت تيارات فكرية متشددة منذ عشرينات وثلاثينات القرن 20 منها ما هو إصلاحي وما هو علماني؛ تيارات فكرية يعتصم كل منها بآيات من القرآن الكريم، ويتحدث بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ويحتمي بآراء قادته ويتحامى بفتاوى فقهائه، تروج لأفكارها عبر وسائل الإعلام فقامت الخصومات الشديدة بين هذه التيارات ظاهرها الدين وباطنها السياسة،

[1] إسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص91.

[2] أحمد الموصللي، **جدليات الشورى و الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص103.

[3] محمد أبو رمان، مرجع سابق، ص46.

دعواها الشريعة وحقيقتها السلطان. فالخطاب السلفي الإصلاحي تلقفته الحركات الإسلامية، وحورته إلى خطاب ديني متطرف، وانطلقت به لرفض الواقع، والعمل على تغييره بالقوة، ودعت إلى التكفير والهجرة وتغيير المجتمع من خارجه، وأعلنت الجهاد المسلح ضد الأنظمة السياسية الحاكمة التي فرضت خطابا أيديولوجيا متسلطا استبداديا على مجتمعاتها باسم الدين.

وما زاد الخطاب الديني تطرفا ما شهدته الساحة الدعوية الإسلامية بعد الثورات العربية عام 2011، وخروج العديد من الأصوات التي تسببت في تشويه الخطاب الديني عند العديد من الوعاظ و الدعاة، فتم استبدال معاني الرحمة والشفقة والمحبة، بخطاب متطرف تكفيري يحرض على العنف والكراهية والقتل باسم الدين، وخاصة عند الجماعات والتيارات الدينية ذات التوجه السياسي. فكان خطاب أبرز فقهاء السلفية المعاصرين (الشيخ عبد العزيز بن باز) الذي بيّن فيه شرعية ومشروعية قيام الجماعات الإسلامية، وجعل العمل السياسي جزءا من مشروعها الإصلاحي، وأن وجود الجماعات الإسلامية فيه خير للمسلمين.[1] كما يعتبر خطاب جماعة الإخوان المسلمين، ذو صبغة دينية وسياسية، وهي من أكبر الحركات على مستوى الإسلام السياسي بمعناه الضيق الذي صاغه المفكر حسن البنا بقوله "الإسلام دين ودولة".[2]

وقد بيّن في خطابه الفكري لهذه الحركة في رسالة التعاليم أن أركان بيعتنا هي: "الفهم، والإخلاص، والعمل، والجهاد، والتضحية، والثبات، والتجرد، والإخوة، والثقة، والصدق."[3] وهذه الجماعة استطاعت مخاطبة الجماهير، وتجييش الفئات الشبابية الوسطى في السبعينات؛ واستقطبت بشكل خاص شرائحها الشبابية والطلابية إلى الحلقات الجهادية بفعالية أكثر من فعالية الخطاب الإصلاحي السلفي الذي كان من اختصاص رجال الدين الحضريين أو ما يسمى بحراس الإسلام.[4] في سبعينات القرن الماضي ظهر تيار جديد من جماعة الإخوان المسلمين أطلق على نفسه التيار الجهادي، و "دعا إلى تجديدها جذريا على أساس جهادي يحولها من جماعة دعوة تقليدية إلى حزب جهادي انقلابي."[5]

[1] محمد عمارة، **أزمة الفكر الإسلامي الحديث** (دمشق: دار الفكر، 1998)، ص162.

[2] محمد جمال باروت، **الحركات الإسلامية الراهنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص13.

[3] محمد الحسن، **المذاهب والأفكار المعاصرة في الإسلام** (الدوحة: دار الثقافة، 1986)، ص143.

[4] محمد اركون، مرجع سابق، ص16.

[5] باروت، مرجع سابق، ص165.

كان خطاب هذا التيار الجهادي تكفيريا، تبنته بعض الجماعات الجهادية التي "تكفر المجتمع باعتباره مجتمعا جاهليا مرتدا يجب تغييره بالقوة."[1] وكان هذا الخطاب الجهادي يقابله الخطاب الإخواني الذي يقر بإسلام الأمة، ويتعايش مع المجتمع، ويجتهد في استيعابه إسلاميا على نحو ما، مما جعل الأسلوب الحركي المطابق لهذا الخطاب أسلوبا إصلاحيا يقبل عمل الدعوة داخل الأطر المدنية الحديثة، وظهر الخطاب الإخواني في تونس على يد راشد الغنوشي مؤسس حركة النهضة، وعند مصطفي السباعي مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وجماعة العلماء في الجزائر.[2]

وهكذا، يظهر أن الخطاب الديني المتطرف يتسم بالتشدد والتعقيد في أمور العبادة، والتطبيق في الأحكام الشرعية، كما يفتقر إلى المنهجية العلمية المتمثلة في بتر النصوص المقدسة، والأخذ ببعضها دون البعض الأخر، واعتماده على تفسيرات كتب تراثية ضعيفة المرجعية، غير مواكبة للواقع ومشاكله. كما يعاني هذا الخطاب الديني من قصور في تنمية مدارك المنهج الوسطي المعتدل الأمر الذي أدى إلى الجنوح إلى التطرف، واتهام المسلمين بالإرهاب، فنحن اليوم بحاجة إلى خطاب ديني يبين مناهج الإسلام على صعيد الواقع وكيفية تطبيقها.

لقد أصبح الخطاب الديني المعاصر يعتمد أسلوب التضليل، والتحريف والتزييف متناسقا مع إيديولوجياته، ورغباته وما يجنح إليه من سياسات، فهو يحاول دوما التشويش الإيديولوجي "أي الخلط بين الدين والخطاب الديني."[3] وبذلك يقع على وسائل الإعلام مسئولية كبرى في التصدي لظاهرة التطرف، مقابل انتهاج سياسة إعلامية معتدلة تحث على الوسطية و الاعتدال، والتعاليم السمحة لديننا الإسلامي الحنيف.

ثالثا: التطرف الديني من الخطاب إلى الممارسة وآلية معالجته

1. التطرف الديني من الخطاب إلى الممارسة

إن ما تشهده البلاد العربية اليوم من صراعات إيديولوجية وطائفية، وسياسية بين تيارات، وجماعات الإسلام السياسي المتطرفة، التي وصلت في كثير من الأحيان لمواجهات مسلحة قد تكون مع قوات حكومية أو فيما بينها، كما حصل في ليبيا ومصر وتونس وسوريا. هذه الجماعات التي حوّلت الخطاب الديني إلى خطاب متطرف للوصول إلى تحقيق أهدافها السياسية، والوصول إلى

[1] المرجع نفسه، ص183.

[2] محمد أركون، مرجع سابق، ص48.

[3] نصر حامد أبو زيد، **نقد الخطاب الديني**، مرجع سابق، ص39.

السلطة نتيجة ما تعرّضت له من قمع من الأنظمة السياسية الحاكمة، وما فرضته عليها من استبداد في الخطاب والمشاركة السياسية في الحكم. ولا يخفى على أحد أن الخطاب الديني لجماعات الإسلام السياسي والخطاب السياسي للأنظمة العربية، قد شكّلا حاضنة لتنامي خطاب التطرف في السنوات الأخيرة، وخاصة ما بعد الثورات العربية. وبذلك لا يمكن معالجة هذه الأزمة جذريا إلا عن طريق فتح مجال للحوار بين جماعات الإسلام السياسي المتطرفة، والأنظمة السائدة في الوطن العربي. وهذا الحوار لا يكون إلا عن طريق خطاب ديني معتدل يتصف بالتسامح، والابتعاد عن الانحراف من خلال محاربة مفهوم العنف والطائفية والتكفير؛ فالخطاب الديني يلعب دورا كبيرا في تغيير المجتمع كون الدين هو أكبر الدعائم للإصلاح والتغيير، وهو قانون رباني قائم على الوحدة البشرية والعدالة الاجتماعية. والأمة الإسلامية اليوم بحاجة إلى خطاب ديني قوي يقوم على الإقناع والبرهان، ويتسم بالدقة والوضوح والواقعية.

لقد شكلت أزمة الثقة بين تيارات الإسلام السياسي، وأنظمة الحكم السائدة في العالم العربي عقبة كبيرة في توحيد الخطاب الديني واعتداله، وأصبحت فلسفة النقد البناء المبني على البرهان العلمي مفقودة فيما بينها. ويعود ذلك إلى الأنانية التي تدفع أنصار جماعات الإسلام السياسي إلى اتهام بعضها البعض بسيل من التهم والادعاءات؛ كما أن خطاب هذه الجماعات "تأثر جراء الفهم المغلوط للنصوص الدينية، والخلافات الداخلية فيها مما جعله خطابا متحاملا بعيدا عن الواقعية، والتناغم مع العصر."[1] يقول زكي نجيب محمود في هذا الصدد أن "أسّ البلاء في مجال الفكر هو أن يجتمع السيف والرأي الذي لا رأي غيره في يد واحدة."[2] ما أدى إلى ظهور ردة فكرية أصابت الفكر العربي الإسلامي، تلك الردة التي تتمثل في انحسار التسامح مع الآراء والمعتقدات والمذاهب، وفرض قيود على حرية الرأي، باسم حماية المقدسات والعقائد الدينية، وتزايد التمسك بالمنقول، وتعطيل القوانين الطبيعية، والموروث وتكراره بسلطان الماضي على الحاضر، الأمر الذي يستدعى ضرورة تحرير الخطاب الديني. فقد ألزمتنا الحاجة اليوم إلى إيجاد خطاب ديني معتدل يتماشى مع متطلبات العصر المتغير، ومتطلباته المتجددة، وذلك من خلال العودة إلى المنهج النقي المنبثق من القرآن والسنة النبوية.

[1] عبد الله النفيسي، **الإخوان المسلمون: التجربة والخطأ** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989)، ص7.

[2] زكي نجيب محمود، **تجديد الفكر العربي**، ط.9، (بيروت: دار الشروق، 1993)، ص33.

وبذلك يرى الباحث ضرورة نبذ الخطاب الديني المتطرف الذي يحتوي في طياته على العديد من المفاهيم التي تحرض على الكراهية والتخويف والعدوان والتعصب، وتروجه جماعات الإسلام السياسي المتطرف عبر منصات إعلامية تدعو إلى التطرف، وبرامج فضائية من إذاعات همها الوحيد الربح، ولو على حساب الشباب الذين فقدوا أرواحهم بسبب فتاوى يطلقها دعاة متطرفين همهم الوحيد الوصول إلى السلطة، ومهدوا الطريق أمام الشباب فأوقعوهم في براثن الجماعات المتطرفة التي تنتهج العنف والإرهاب لإخضاع المجتمع والدولة لسلطتها. وبذلك لا يمكن معالجة هذا الخطاب الديني المتطرف عن الجماعات المتطرفة إلا بتصحيح تصوراتها عن الإسلام وإعادتها إلى الكتاب والسنة، وإيضاح منهاج سلف الأمة، والابتعاد عن المغالاة، ونبذ دعاة الخطاب المتطرف.

ولتحقيق خطاب ديني معتدل يتطلب فلسفة أي يتطلب طرحاً عقلانياً لكل قضايا الفكر العربي الإسلامي، ومعرفة الأسباب التي تقيد الخطاب الفكري الإسلامي، وتمنعه من الإبداع والتجديد، مما جعله أداة أو آلية تكرار، تعيد ما تم إنتاجه في عصر الازدهار الثقافي، "أي أن أزمة الفكر العربي المعاصر أزمة الإبداع فيه أنها أزمة بنيوية، أزمة عقل قوامه مفاهيم ومقولات وآليات ذهنية."[1] وبما أن الباحثين في قضايا الفكر العربي المعاصر سجناء رؤيتين: الرؤية الأوروبية التي فتحنا عليها أعيننا منذ بدء يقظتنا الحديثة، وهي تهيمن على جانب المعاصرة في شخصيتنا العلمية والحضارية؛ والرؤية السلفية التي تشوش جانب الأصالة في تفكيرنا، وتقف حاجزاً بيننا وبين ربط ماضينا بحاضرنا، في اتجاه المستقبل المنشود."[2]

إن كل الجهود التي تبذل اليوم من قبل الباحثين، والمفكرين والوعاظ لنبذ الخطاب الديني المتطرف لا تجدي فيها الأساليب الخطابية كالوعظ والإرشاد أي جدوى لأنها فقيرة المضامين غالبا. فهى تكرر نفسها باستمرار، والتكرار يقتل المضمون، فليس من سبيل لمحاربة التطرف غير سبيل العقل، وهذا لا يكون إلا بمنهج نقدي تحليلي موضوعي تكون البداية فيه نقد الخطاب الفكري العربي أي "نقد الأداة المنتجة للأفكار كأداة أي كعقل."[3] ورغم الجهود التي يبذلها التربويون من خطط ومناهج وآليات علمية لنبذ الخطاب المتطرف في النظام التعليمي السائد في الوطن العربي اليوم إلا أن هناك نوعين من التعليم: "تعليم تقني يصنع عقولا فارغة من الأمور النظرية التي هي

[1] محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم**، مرجع سابق، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص234.

[3] محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (الدار البيضاء/المغرب: المركز الثقافي العربي، 1989)، ص207.

ميدان لتعدد الأسئلة والأجوبة أو تعليم ميثولوجي تلقيني يصنع عقولا راكدة أسطورية."[1] وبذلك نجد أن المعاهد العليا والجامعات من أهم الساحات التي يستقطب فيها التطرف، فإصلاح الخطاب الفكري المتطرف يجب أن يكون جزءا من منظومة إصلاح فكري وسياسي واجتماعي وتربوي؛ وبذلك لابد من "قوانين وتشريعات تجرّم مظاهر وأوجه التطرف، وخاصة ما يتعلق بالعلاقة مع الآخر في إطار الوطن الواحد."[2]

ان الخطاب الديني الإسلامي المعاصر، أصبح يعاني اضطرابا في المفاهيم، وتبديلا في الأفكار، وامتزاج الأصيل بالزائف، والثابت بالمتغير. فنحن اليوم بحاجة إلى خطاب ديني قوي يقوم على الإقناع والبرهان، يخاطب العقول وينفذ إلى القلوب. كما أضحى الحديث عن الخطاب الديني، وضرورة تجديده من بين القضايا الضرورية المشروعة والمعقدة والمتداخلة، لاسيما في ظل مستجدات ومتطلبات وتحديات الواقع المعاصر الذي يعد الحراك والانفتاح والإبداع سمة من سماته، ولكي يتمكّن من مواجهة قضايا المجتمع، وتعزيز القيم الإنسانية، والحوار مع الآخر، وخاصة عندما ظهر الخطاب الديني المتطرف، تصعّدت الوتيرة في المطالبة بوضع آلية لمعالجته.

2. آلية معالجة التطرف الديني

تكون آلية المعالجة في عدة جوانب أهمها "العمل على البعد عن نشر الآراء الشاذة التي نقلتها كتب التراث المتسمة بالغلو والتطرف في فهم النصوص المقدسة، والبعد عن مقاصد الشريعة، والبعد عن أسلوب الخطاب الإنشائي التقليدي الذي يسفر مضمونه عن تأجيج الخلافات، والصدمات مع الأخر."[3] لهذا، يجب إيجاد آلية تحليلية نقدية لإعادة تجديد الخطاب الديني وتنقيته مما علق به في عصر الانحطاط. وهذه الآلية تبدأ بتجديد اللغة والأسلوب، والبعد عن التمسك بقوالب الألفاظ والشكليات، والتركيز على مفاهيم ومضامين الخطاب، والبعد عن ممارسة السرد التقليدي الخالي من الحجة والدليل، والمتجاهل لفهم الناس وطرق تفكيرهم. ولا يكون ذلك إلا بتجديد آليات الاجتهاد والاستنباط وطرق الاستدلال، ومراجعة الخطب والفتاوي والتشريعات وتنقيتها مما علق بها نتيجة الفهم الخاطئ. كما تتطلب هذه الآلية التحول من منهج معالجة النتائج إلى منهج معالجة الأسباب، أي من مرحلة التشخيص والتحليل إلى مرحلة المعالجة والتفعيل.

[1] محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر** ، مرجع سابق، ص164.

[2] أحمد الخمشيلي وآخرون، مرجع سابق، ص658.

[3] ريتا فرج، **العنف في الإسلام المعاصر: معطي بنيوي أم نتاج تاريخي** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص172.

ولغرض تجاوز المرحلة الحالية التي يمر بها الخطاب الديني المعاصر ، يجب وضع آلية للمعالجة تتضمن: وضع حلول واقتراحات يمكن أن تسهم في معالجة التطرف الديني لاستدراك الأخطاء وتنقية المفاهيم وتقديم صورة مشرفة للإسلام ومبادئه وقيمه في التسامح، ومحاولة ربط قضايا الدين بالواقع المعاصر؛ إعادة قراءة النص الديني في ضوء معطيات العصر مع الانفتاح على العلوم الإنسانية والاجتماعية المعاصرة، فعندما تتعدد القراءات للنص الديني تتنوع التأويلات؛ خلق رؤية جديدة تتجاوز كل حمولات التراث السلبية من تقليد وانغلاق وطائفية.

ومن أهم الأساليب في معالجة الخطاب الديني المتطرف:

- تعزيز الخطاب الوسطي المعتدل: وذلك باعتماد منهج وسطي يراعي التوازن بين العقل والوحي، وبين المادة والروح، ويراعي جميع جوانب الحياة دون إفراط وتفريط. وبذلك يقوم تيار الوسطية على جملة من الدعائم الفكرية تبرز ملامحه وتحدد منطلقاته وتميزه عن غيره. وفي هذا الإطار يمكن خلق خطاب مستنير يكون ثمرة الاجتهاد في فهم الإسلام، خطاب قابل للمراجعة والمناقشة والتقويم والنقد وإعادة النظر.[1]
- إعادة قراءة النص المقدس: بما أن النص الديني يتضمن خطابا إلاهيا، فيجب أن تصبح قراءة النص المقدس "تجعله يدور حول الواقع، ويتمحور حوله لا أن يجعل الواقع يتقولب حول صياغات مسبقة، ولابد أيضا من جعل الدين ذا مرونة كافية لكي يكون عامل استيعاب كامل لتجربة الواقع الراهنة، والمستقبلية ويتجاوز المشكلات المنهجية من خلال الخطوات الإجرائية،"[2] أي قراءة النصوص المقدسة في ضوء العصر، بما يتوافق مع تطور العلوم الإنسانية، ومناهج البحث فيها على شرط ألا تخالف النص الشرعي "أي لا اجتهاد مع النص".[3]
- تجديد الفقه: إن الفقه هو "أساس الشريعة لأنه يمس كل أمور الجماعة الإسلامية في السياسة والاقتصاد والاجتماع والعلم والثقافة، أي أنه القانون في الاصطلاح الحديث. فهو جوهر الخطاب الديني كله وأساسه، وهو من صنع البشر لا من أصول العقيدة، وخضع في إنشائه لمعطيات دنيوية كانت تحدد أفاق موضوعه ومنهجه، ومن ثم مقولاته التي اختلفت حسب معطيات الزمان والمكان."[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص170.

[2] نصر حامد، **الخطاب الديني** (دار البيضاء/المغرب: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص156.

[3] المرجع نفسه، ص158.

[4] محمود إسماعيل، مرجع سابق، ص ص18-19.

- تفعيل البعد المؤسسي: إن كبح جماح التطرف يأتي من خلال دور المؤسسات الدينية والمدنية باعتبار المؤسسة الدينية هى المسؤولة بشكل مباشر عن الخطاب الديني، فلابد من تجديدها وإعادة منهجيتها وتأطير القراءات البشرية للنص الإلهي. فإصلاح الخطاب الديني يجب أن يكون جزءا من منظومة إصلاح فكري وسياسي واجتماعي عام، ولابد من قوانين وتشريعات تجرّم مظاهر وأوجه التطرف، وخاصة ما يتعلق بالعلاقة مع الآخر في إطار الوطن الواحد.[1]
- تفعيل المنهج النقدي: ويعني تبني التفكير النقدي، واعتماد النقد لمنهج التفكير لفحص الأفكار والقضايا الثقافية والاجتماعية، وتشخيص المفاهيم والتصورات السائدة من النزعات اللاعقلية. ويبدأ النقد من نقد العقل الذي يفكر، ويتعامل ويستدل ويستنبط من أجل تفحص أدواته وآلياته وقدراته وإمكاناته، وذلك عن طريق "نقد الآليات والأدوات والطرائق والمناهج المعتمدة في فحص الواقع، ومعرفة ما به من صحة أو خلل، ومعرفة ما يحتاج منه إلى إصلاح، وما يحتاج إلى تغير، وما يحتاج إلى هدم وبناء."[2]

ويرى الباحث أن تنطلق دعوات تجديد الخطاب الديني، ومراجعة جهود السابقين، والإفادة مما سبق مع معطيات الواقع الحالي، وفقا للظروف المعاصرة. فالحاجة ماسة إلى ثورة حقيقية عمادها الأكبر مزيدا من العلم والفقه، ومزيدا من التوجه لفهم علل الأحكام، ومقاصدها الكبرى، ومزيدا من المعرفة للواقع الذي يحيط بنا، وبذلك تبقى القراءة الصحيحة للإسلام والتراث الإسلامي أي الفقه هي التي تفرق بين حقيقة الإسلام وبين ممارسات المسلمين. ولتحقيق خطاب ديني حقيقي، يتطلب من الباحثين مواجهة قضايا العصر بطرح عملي واقعي، وأن يكون طرح الخطاب الديني الإسلامي للآخرين من خلال مشكلاتهم الحياتية القائمة، وليس كوعظ أخلاقي مجرد. ولا يتم ذلك إلاّ من "خلال اجتهاد فقهي معاصر يعالج قضايا العصر بعيدا عن الأحكام الجاهزة الفرعية التقليدية."[3]

خاتمة

نصل إلى أن نقد ومراجعة الخطاب الديني عملية حيوية ضرورية لتقويم مسيرته وتطوير أدائه؛ فهو يحتاج إلى تجديد وتطوير في محتواه وأساليبه ولغته لرفع مستوى فعاليته وتأثيره، لتلبية

[1] أحمد الخمشيلي، مرجع سابق، ص653.

[2] سالم القمودي، **من أجل نظرية إسلامية معاصرة في الفكر و السياسة** (بيروت: دار الانتشار العربي، 2009)، ص70.

[3] محمد عمار، **أزمة الفكر الإسلامي الحديث**، مرجع سابق، ص207.

حاجات المجتمع، والارتقاء به ليكون على مستوى المرحلة الراهنة وتحدياتها الخطيرة، على شرط عدم التعدي على الثوابت الأساسية. ولهذا، يجب: توجيه الخطاب الديني السائد في الإعلام العربي وإلزامه بالوسطية المستمدة من الفهم الصحيح لمقاصد الشريعة؛ أن يكون الخطاب الديني في المناهج الدراسية في مراحل التعليم الأساسي والمتوسط والجامعي، يتسم بالوسطية، ويعمل على غرس قيم التسامح والتعاون والحوار مع الآخرين؛ إصلاح سياق الخطاب الديني المعاصر الذي يعتمد على تعزيز ثقافة التعددية وحرية التعبير، والثقافة الكونية التي تحتفي بالتنوع وتستوعب التعددية السياسية، ولا تقتصر على التعايش بل التفاعل والإثراء المتبادل؛ توجيه البرامج الدينية إلى برامج تنبذ خطاب التعصب والكراهية والفتنة، والتحريض على العنف والإرهاب؛ حث وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية للوعّاظ والخطباء والباحثين في الشئون الإسلامية على نشر خطاب ديني وسطي معتدل، ونبذ خطاب التطرف والكراهية والفتنة بين الطوائف والفرق والأحزاب.

المراجع

القرآن الكريم.

خليل حسن محمد، **موقف الإسلام من العنف** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993).

جهاد تقي صادق، **الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسات في ابرز اتجاهات الفكرية** (بغداد: جامعة بغداد، 1993).

ابن منظور، **لسان العرب** (القاهرة: دار المعارف، 1986).

صلاح الصاوي، **التطرف الديني والرأي الآخر** (القاهرة: الأناقة الدولية للإعلام، 1993).

سفير احمد الجراد، **ظاهرة التطرف الديني في المجتمع الإسلامي المعاصر: مفهومها وأسبابها وأثارها** (بيروت، جامعة بيروت الإسلامية، 2000).

راشد المبارك، **التطرف خبز عالمي** (دمشق: دار القلم، 2006).

محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم**، ط.4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

إبراهيم قويدرة، **الثورة العربية الإسلامية** (بنغازي/ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1994).

محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

حسين عبد الحميد رشوان، **التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع** (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعي، 2002).

محمد هاشم، **الفكر العربي: جذور وثماره** (الكويت: مكتبة الفلاح، 1978).

إسماعيل سراج الدين، **رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف** (الإسكندرية: المكتب الجامعي، 2015).

محمد أركون، **الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد**، ترجمة: هاشم صالح، ط.3، (بيروت: دار الساقي، 1998).

شاكر عبد الحميد، **التفسير النفسي للتطرف والإرهاب** (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2017).

أبو القاسم الأصفهاني، عدنان صفوان (تحقيق)، **المفردات في غريب القرآن** (بيروت: دار القلم، 1412ه).

السيد الشريف الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ط.2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002).

أحمد عبد الله العيار ، **تأويل الخطاب الديني في الفكر الحداثي الجديد** (القاهرة: حوليات أصول الدين، 2005).

إبراهيم البدري، **فن الخطابة** (بيروت: دار الأمير ، 1994).

مشيل فوكو، **نظام الخطاب**، ترجمة: محمد سبيلا (بيروت: دار الفارابي، 2007).

أحمد زايد، **صور من الخطاب الديني المعاصر: خطاب المؤسسة والنخبة**، ط.1، (القاهرة: دار العين للنشر، 2007).

أحمد الخمشيلي وآخرون، **الدين والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

مناع القطان، **مباحث في علوم القرآن**، ط.3، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).

سيد قطب، **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته**، ط.3، (بيروت: دار الشروق، 1968).

سيد قطب، **السلام العالمي و الإسلام**، ط.6، (جدة: دار الشروق، 1982).

يوسف عبد الله القرضاوي، **الخصائص العامة للإسلام** (القاهرة: مكتبة وهبة، د.ت).

إبراهيم علي حيدر، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

يوسف عبد الله القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة** (القاهرة: مكتبة وهبة، 2006).

حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام** (بيروت: المؤسسة الإسلامية للنشر، د.ت).

حيدر خليل، **التطور السياسي لدولة الحركات الإسلامية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1997).

حسن الترابي وآخرون، **الإسلام السياسي والمسألة السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

محمد أبو رمان، **أنا سلفي** (عمان، مؤسسة فريد ريش، 2014).

محمد ياسر الخوجة، **التطرف الديني ومظاهره الفكرية والسلوكية** (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، د.ت).

حسن الترابي، **منهجية التشريع الإسلامي**، ط.2، (القدس: د.ت).

سيد قطب، **معالم الطريق** (القاهرة: مكتبة وهبة، د.ت).

فؤاد زكريا، **الصحوة الإسلامية في ميزان العقل** (دمشق: دار التنوير للطباعة والنشر، 1985).

نصر حامد أبو زيد، **نقد الخطاب الديني المعاصر** (القاهرة: الشروق للنشر، 1992).

إبراهيم النجار وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، ط.2، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006).

أحمد واعضي، **التجديد الديني المعاصر** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2009).

محمود إسماعيل، **التراث وقضايا العصر** (القاهرة: رؤيا للنشر و التوزيع، 2005).

عبد الإله بلقزيز، **الإسلام و السياسة** (الدار البيضاء/المغرب: المركز الثقافي العربي، 2008).

عزيز العظمة، **العنف الأصولي: مواجهات السيف و القلم** (لندن: 1995).

عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (مصر: مطبعة المعارف، د.ت).

مور ادوارد، **تأليف الخطاب: دراسة في المفاهيم والأبعاد** (عمان: دار مجدلاوي، 2010).

هبة الزحيلي، **العالم الإسلامي في مواجهة التحديات الغربية** (دمشق: دار الفكر، 2010).

محمد عمارة، **الخطاب الديني بين التجديد الإسلامي والتبديد الأمريكاني** (القاهرة: دار الشروق،2004).

عبد المنعم مصطفى، **قواعد التفكير** (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2003).

خليل الربيعي، **السلفية في العراق: دراسة في التاريخ و الفكر** (بغداد: دار الكتب، 2015).

نصر حامد أبو زيد، **نقد الخطاب الديني المعاصر** (القاهرة: الشروق للنشر، 1994).

أحمد الموصللي، **جدليات الشورى و الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

محمد عمارة، **أزمة الفكر الإسلامي الحديث** (دمشق: دار الفكر، 1998).

محمد جمال باروت، **الحركات الإسلامية الراهنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

محمد الحسن، **المذاهب والأفكار المعاصرة في الإسلام** (الدوحة: دار الثقافة، 1986).

عبد الله النفيسي، **الإخوان المسلمون: التجربة والخطأ** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989).

زكي نجيب محمود، **تجديد الفكر العربي**، ط.9، (بيروت: دار الشروق، 1993).

محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (الدار البيضاء/المغرب: المركز الثقافي العربي، 1989).

ريتا فرج، **العنف في الإسلام المعاصر: معطي بنيوي أم نتاج تاريخي** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012).

نصر حامد، **الخطاب الديني** (دار البيضاء/المغرب: المركز الثقافي العربي، 2007).

سالم القمودي، **من أجل نظرية إسلامية معاصرة في الفكر و السياسة** (بيروت: دار الانتشار العربي، 2009).

دراســة حـالة

Case Studie

الدعم الإقليمي للمعارضة المسلحة في السودان

Regional support for the armed opposition in Sudan

Bushra Jassim Mohammed **بشرى جاسم محمد**[1]

كلية القانون والعلوم السياسية (الجامعة العراقية، بغداد)

Faculty of Law and Political Sciences, Iraqi University (Baghdad, Iraq)

ملخص: يعتبر موضوع الدعم الإقليمي للمعارضة من الإشكاليات التي تعاني منها دولة السودان منذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر، ولذلك تنطلق هذه الدراسة من إشكالية الدعم الإقليمي لحركات المعارضة داخل السودان، ومحاولة تحليل دور دول الجوار الإقليمي في دعم حركات المعارضة في السودان. ومن أجل الإحاطة بموضوع الدراسة استخدمنا في ذلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومحاولة التعرف على أهم الدول الداعمة لحركات المعارضة في السودان. وتوصلت الدراسة إلى أن المعارضة انطلقت أساسا من الأراضي المجاورة لدولة السودان؛ وذلك يعود بفضل امتداد حركات المعارضة في السودان إلى داخل أراضي الدول المجاورة مع وجود الروابط الاثنية والقبلية والدينية، فضلا عن دعم دول الجوار العربي-الإفريقي. أما دول الإقليمية البعيدة كان لها الدور الأبرز في تقديم الدعم عن طريق الدول المجاورة، وظهر هذا الأمر في دعم إسرائيل وقطر والسعودية وإيران.

كلمات مفتاحية: الدعم الإقليمي، التمويل، المعارضة، السودان، الحرب بالوكالة.

Abstract: Abstract: The issue of regional support for the opposition is one of the problems suffering from the states of Sudan since independence until the present. Therefore, this study stems from the problem of regional support for opposition movements inside Sudan, and an attempt to analyze the role of regional neighboring countries in supporting opposition movements in Sudan, and in order to fully understand the subject of the study, we used that. Descriptive and analytical approach, and in an attempt to identify the most important countries that support opposition movements in Sudan, The study concluded that the opposition was mainly launched from the lands bordering the State of Sudan, especially from neighboring countries. This is due to the extension of the opposition movements in Sudan to the lands of neighboring countries with ethnic, tribal and religious ties, as well as the support of neighboring Arab and

[1] البريد الإلكتروني bushrajassim1995@gmail.com

African countries, as is the case for the distant region. The most prominent role of states in providing support through the neighboring countries of Sudan and this appeared. It is about supporting Israel, Qatar, Saudi Arabia and Iran.

Keywords: Regional Support, Finance, Opposition, Sudan, Proxy War.

مقــدّمة

يعتبر الدعم أداة فاعلة في السياسية الخارجية للدول التي تسعى للتأثير في قضية ما، من أجل دعم طرف من أطراف الصراع بما يعود بالمنفعة على الدولة الداعمة؛ كما يمكن أن تكون البديل الفاعل من أجل خوض حروب بالإنابة أو حروب بالوكالة. فبدلا من أن تخوض الدولة حربا ضد طرف معين لتحقيق هدف ما، تستبدل هذه السياسة باستخدام احد أطراف المعارضة من أجل خوض حرب بالنيابة عن دولة ذات مصلحة في الصراع مقابل الحصول على الدعم والتمويل والإسناد. ولا يمكن إغفال الدعم الذي قامت به الدول الإقليمية خلال سنوات الصراع في السودان، إذ قامت دول الجوار من جهة الجنوب بتقديم الدعم لحركات المعارضة في جنوب السودان، بينما كان دعم المعارضة في إقليم دارفور من قبل دول الجوار في الشمال والغرب.

تنطلق أهمية الدراسة من توضيح الدعم الإقليمي لحركات المعارضة المسلحة السودانية، سواء كان الدعم على مستوى دول الجوار أو على المستوى الإقليمي عبر تحليل الدوافع والأهداف للدول الداعمة فضلا عن وصف حالة الدعم الإقليمي سواء كان دعما على المستوى التمويل العسكري أو الاقتصادي.

تتمثل الإشكالية الأساسية للدراسة في السؤال الآتي: لماذا تقوم الدول الإقليمية بتقديم الدعم لحركات المعارضة المسلحة في السودان؟ ومن أجل الإحاطة بالإشكالية الرئيسية، تتفرع إلى عدة تساؤلات: لماذا تقوم الدول العربية- الأفريقية بدعم المعارضة السودانية؟ لماذا تقوم الدول الإقليمية غير المجاورة للسودان بتقديم الدعم للمعارضة في السودان؟ ومن أجل الإجابة على الإشكالية، تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي: أن هناك علاقة بين الدعم الإقليمي وحركات المعارضة المسلحة، وهو في الأساس دعم من دول الجوار الإفريقي ودول الجوار العربي والدول الإقليمية غير المجاورة للسودان.

إن طبيعة الدراسة استوجبت استخدام المنهج الوصفي من أجل وصف حالة الدعم الإقليمي، والمنهج التحليلي من أجل تحليل الأهداف والمصالح الكامنة وراء عملية تقديم الدعم للمعارضة. ولأجل الإجابة على الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية فضلا عن

مقدمة وخاتمة. جاء المحور الأول في الدعم الإقليمي لحركات المعارضة المسلحة السودانية من دول الجوار الأفريقي؛ المحور الثاني بحث الدعم الإقليمي للمعارضة المسلحة من دول الجوار العربي- الأفريقي؛ بينما شرح المحور الثالث الدعم للمعارضة المسلحة من الدول الإقليمية غير المجاورة للسودان.

أولا: الدعم الإقليمي لحركات المعارضة السودانية من دول الجوار الأفريقي

جاء دعم دول الجوار الأفريقي منها وغير الأفريقي في الصراع في السودان الذي يعتبر من أعنف وأطول الصراعات في القارة الأفريقية مدفوعاً إما بالقلق من امتداده إليهم أو للعلاقات الودية مع النظام الحاكم في الخرطوم.[1] لذلك سنعرض كيف دعمت هذه الدول للمعارضة المسلحة عبر النقاط التالية:

1. الدعم الإثيوبي

تعتبر إثيوبيا صاحبة أطول حدود مع السودان بنسبة (20،9%) من مجموع طول الحدود السودانية مع الدول الأخرى؛ وهي بذلك تغطي سبعة ولايات شمالية وجنوبية، فضلاً عن الامتدادات القبلية. كُل هذه العوامل جعلت إثيوبيا أكثر دول الجوار الأفريقي تأثيراً في الدعم الإقليمي للمعارضة المسلحة السودانية،[2] إذ اعتبرت إثيوبيا نفسها المدافع الأول عن العرق الأفريقي والمعبّر عن الامتداد المسيحي في تلك المنطقة في مواجهتها للشمال العربي المسلم.[3] أضف إلى ذلك أن مصالح إثيوبيا تهدف إلى تقييد التعاون السوداني/الإرتيري، وتقليل عدد موجات اللاجئين السودانيين لإقليم (بني شنقول) مع توسيع أطر التعاون مع السودان عبر الاتفاق على تصدير بعض المنتجات الإثيوبية عبر الموانئ السودانية، لاسيما بعد فقدان إثيوبيا استعمال موانئ (عصب، ومصوع) الإرتيرية على البحر الأحمر، وتنظيم التعاون حول إدارة مياه النيل، والحصول على النفط السوداني بأسعار منخفضة.[4]

---

[1] حسناء رياض عباس، «تأثير الدور الإقليمي والدولي في انفصال جنوب السودان،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019)، ص55.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، «الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل،» **قراءات إفريقية**، العدد 01 (أكتوبر 2004)، ص 45.

[3] «أزمة جنوب السودان وتداعياتها الإقليمية،» **قراءات إفريقية**، العدد 30 (ديسمبر 2016)، ص110.

[4] برونيون بروتون (فورين بوليسي)، «التقارب الإرتيري الإثيوبي فتش عن العدو المشترك،» **قراءات إفريقية**، العدد 38 (أكتوبر 2018)، ص ص119-120.

لذا جاء دعم إثيوبيا باستخدام وسائل عديدة لدعم المعارضة المسلحة السودانية ابتداء من عام 1963، عندما ساعدت إثيوبيا الجنوبيين في تنظيم أنفسهم في حركة منظمة عرفت باسم (حركة الانيانيا)، متخذة من الأراضي الإثيوبية المقر الثالث لها بعد أوغندا، والكونغو الديمقراطية. شجعهم على ذلك كل من الاستقرار السياسي والأمني للحدود الشرقية الجنوبية مع السودان، والامتداد القبائلي المشترك الذي أوصل هذه العلاقات إلى قدرة هذه القبائل في التأثير على الإمبراطور الإثيوبي (هيلا سيلاسي).[1] فسمح لهم بالبقاء على الأراضي الإثيوبية، والاعتراف بممثلية حركة الجنوب في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا).[2] إن الدعم الإثيوبي للحركة الشعبية عبر توفير الأراضي التي أنطلق منها النشاط العسكري والسياسي والإعلامي والدبلوماسي،[3] مكّن الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان من احتلال (80%) من أراضي جنوب السودان حتى بداية جويلية 1988،[4] ليصل الأمر إلى قيام القوات الإثيوبية عام 1997 بالمشاركة مع قوات الحركة الشعبية في شن هجمات على الجيش السوداني في ولاية النيل الأزرق على الحدود الإثيوبية.[5]

2. الدعم الأوغندي

كانت للمصالح السياسية والامتدادات القبلية بين أوغندا والسودان الدور الكبير في تقديم الدعم للمعارضة المسلحة في جنوب السودان، إذ اتهم الرئيس الأوغندي آنذاك (يوري موسفيني)،[6] الحكومة السودانية بدعم حركات المعارضة المسلحة الأوغندية المتمثلة بـ: حركة جيش

---

[1] هيلاسيلاسي: اسمه (ليجي تفاري ما كونين) 1892 من مدينة هرر الإثيوبية. ولقب بـ (هيلا سيلاسي) بعد تولي منصب الإمبراطورية الإثيوبية عام 1930. وهو من آخر الأباطرة الذين حكموا إثيوبيا للفترة (1930-1974)، ومن ثم تمت الإطاحة به عبر الانقلاب العسكري عام 1974 بقيادة (منغستو هيلا ميريام). للمزيد ينظر إلى:

Young John, «Conflict And Cooperation, » *Working Paper* (Small Arms Survey, Geneva, Switzerland, May 2020), p.8.

[2] Doop Volkert Mathijs, «How To Handle Your Neighbours Conflict: Ethiopia's Relationships With Sudan And South Sudan, » *Revista UNISCI*, No. 33 (2013), p.128.

[3] منى حسين عبيد، «العلاقات السودانية الإثيوبية (1954- 2003)،» **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 22، العدد 02 (2011)، ص ص 4-5.

[4] تغريد رامز هاشم، «الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان: دراسة الجغرافية السياسية،» **مجلة العلوم الإنسانية** (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الإنسانية)، ص196.

[5] البخاري عبد الله الجعلي، **التطورات الدبلوماسية والأوضاع القانونية لحدود السودان مع إثيوبيا وإرتيريا: أعمال أبو الحمد التجارية** (أم درمان، ط.1، 1980)، ص ص20-21.

[6] يوري موسفيني: (عام 1944) في أوغندا، درس (موسفيني) العلوم السياسية في جامعة دار السلام بتنزانيا (1966-1970)، ينتمي الرئيس الأوغندي من جهة الأب إلى قبيلة (الانكولي) الأفريقية ومن جهة الأم إلى قبيلة (التوتسي النيلية) من هنا جاءت علاقته مع زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان العقيد (جون قرنق) والذي ينتمي إلى قبائل (الدينكا) النيلية وشغل المناصب القيادية في جميع الحكومات الوطنية الأوغندية عدا حكومة (عيدي آمين)، وكان يحمل أفكار يسارية اشتراكية ولذلك وصل إلى السلطة من دون أي دعم دولي غربي. انظر: عبد السلام إبراهيم البغدادي، **السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص157-159.

جيش الرب الأوغندية)،[1] وحركة تحرير النيل المسلحة، وحركة القوى الديمقراطية الموالية للرئيس الأوغندي الأسبق (عيدي أمين دادا). لقد كان (موسفيني) يخشى من توحد تلك الحركات وتمكنها من الإطاحة بحكمه.[2] لذلك وجدت الحكومة الأوغندية في الحركة الشعبية لتحرير السودان الغاية الأساسية للتخلص من الرئيس (البشير) الذي اتبع النهج الإسلامي كنظام للحكم، وخطورة ذلك النهج إذا وصل إلى مناطق شمال أوغندا بحسب رأيهم يؤدي إلى مزيد من الالتحام مع السودان في شمالها.[3] وبروز اتجاهات انفصالية تعارض توجهات وطموحات الرئيس (موسفيني) في إقامة (دولة التوتسي الكبرى)،[4] فضلاً عن رغبة أوغندا في الحصول على المساعدات الأمريكية وإيجاد مساحة تسكنها غالبية مسيحية عازلة بينها وبين الشمال العربي المسلم.[5] وعليه شكلت العاصمة الأوغندية الأوغندية أحد المعاقل الرئيسة لانطلاق الحركة السياسية الجنوبية في المنفى والتي تأسس فيها حزب الاتحاد السوداني الأفريقي عام 1963 فضلاً عن تسهيلات قدمتها أوغندا بين عامي (1969-1970) للنشاطات التبشيرية المسيحية والعاملة في جنوب السودان، ودعم حركة (الانيانيا) الانفصالية لجعلها أداة ضغط تجاه السودان، واحتضانها لعدد من الضباط الانفصاليين.[6]

اعتمدت أوغندا الدعم العلني والمباشر إلى حركات المعارضة المسلحة في الجنوب بعد أن كان غير واضح قبل الإطاحة بحكومة الرئيس (مليتون أوبوتي)،[7] حتى وصول حكومة الرئيس (يوري

[1] جيش الرب الأوغندي: تأسس عام 1986 تركز نشاطه جيش على الحدود بين أوغندا والسودان (قبل انفصال الجنوب) قبل أن ينتقل إلى الأدغال الواقعة على الحدود الكونغولية –الأوغندية، وله ذراع سياسية تدعى (حركة الرب للمقاومة)، سعى عند تأسيسه للحركة إلى الإطاحة بنظام الرئيس الأوغندي (يوري موسفيني)، وإقامة دولة مسيحية تبنى على الوصايا العشر في الكتاب المقدس، يقوم باختطاف الأطفال وتجنيدهم للانضمام في صفوف جيشه، ونظرا لبشاعة الجرائم التي ارتكبها أصدرت المحكمة الجنائية الدولية عام 2005 قرار باعتقاله بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من بينهما عمليات الخطف والقتل وممارسة الرق ضد النساء، وعمليات الإبادة الجماعية. انظر: «التقرير الاستراتيجي الأفريقي: التطرف الديني في أفريقيا، قراءة تحليلية في ملفات الجماعات الدينية المسلحة» (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2014)، ص208.

[2] حامد المسلمي، «الإرهاب المسيحي في أفريقيا: جيش الرب أنموذج،» **قراءات إفريقية**، العدد 38 (أكتوبر 2018)، ص38.

[3] بدر الدين الإمام، **الصراعات القبلية في السودان الجذور والأبعاد** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط.2، 2017)، ص 22.

[4] تغريد رامز هاشم، مرجع سابق، ص179.

[5] أنور سيد كامل، «الأبعاد الجيوبولتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار: دراسة في الجغرافيا السياسية،» **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد 06 (أكتوبر 2019)، ص35.

[6] جراهام ف. توماس، **السودان: الصراع من أجل البقاء 1984- 1993**، ترجمة: الطيب الزبير (القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1998)، 1998)، ص ص135-136.

[7] ميلتون أوبوتي: (عام 1926) أصبح رئيساً لأوغندا بعد إعلان الاستقلال عن الاستعمار البريطاني في 9 تشرين الأول 1962، واستمر في حكمه حتى تم الإطاحة به عبر الانقلاب العسكري الذي قاده (عيدي أمين) في 25 كانون الثاني عام 1971، ومن ثم عاد إلى الحكم مرة أخرى من (1979 – 1985). وقد اتسمت فترة حكمه الثانية بالقمع وقتل العديد من المدنيين نتيجة للحرب الأهلية في أوغندا، و تم الإطاحة بحكمه في انقلاب عسكري قاده (تيتو اوكيلو) في عام 1985. انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية

(يوري موسفيني) إلى الحكم عام 1986، الذي انتقل إلى الدعم الصريح والمباشر، تحت إشراف الخبراء (الإسرائيليين) المتواجدين في أوغندا. وشكّل هذا الدعم عنصراً جديداً لإثارة التوتر بين البلدين، لاسيما في عهد حكومة الإنقاذ الوطني،[1] فشنت القوات الأوغندية في عام 1995 هجوما واسعاً على بعض مناطق الجنوب السوداني في عملية أطلق عليها (عملية الأمطار الغزيرة)، وكان الهدف منها مساندة قوات الحركة الشعبية وتمكينها من التوغل جنوباً.[2] وقد بررت أوغندا الهجوم بأنها كانت تطارد حركات المعارضة المسلحة الأوغندية داخل الأراضي السودانية، حيث أدت تلك العمليات إلى هزيمة قوات الحكومة السودانية، الأمر الذي أدى إلى تصعيد المواقف بين البلدين. ودخولهما في حملات إعلامية دعائية متبادلة. وقد تضمنت اتهامات الحكومة السودانية بأن التدخلات الأوغندية تهدف إلى إطالة أمد الحرب الدائرة في الجنوب، وأنّه لولا الدعم الذي تقدمه للحركة الشعبية لما تمكنت الحركة من الاستيلاء على تلك المواقع.[3]

3. الدعم الكيني

أدّت الامتدادات القبلية والأسباب السياسية والاقتصادية دورها في دعم كينيا للمعارضة المسلحة السودانية، ومنها الحصول على المساعدات الأمريكية في ظل اهتمام أمريكا بمنطقة القرن الأفريقي،[4] لاسيما مع ضعف الأداء السياسي والاقتصادي لحكومة الرئيس الكيني السابق (دانيال أراب موي)، ورغبته في تعويض ذلك بالضعف الداخلي عبر إحراز تقدم خارجي مع سعي الحكومة الكينية في استغلال المساحات الزراعية الواسعة لجنوب السودان من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي.[5] ومن أجل ذلك، كان الدعم الكيني قد اتخذ جانبين: الأول إلى جانب قوى المعارضة والذي تمثل بتدريب قوات الجيش الشعبي عسكرياً، وتوفير الدعم اللوجستي لنقل احتياجات

للدراسات والنشر، 1979)، ص382. عدنان عبد الله حمادي، «الأبعاد الجيوبولتيكية لانفصال جنوب السودان والمشكلات الإقليمية والدولية،» **مجلة سر من رأى**، المجلد 12، العدد 45 (2016)، ص 366.

[1] آدم بمبا، «صراع الهوية في أفريقيا التأجيج بين القبلية والدولة،» **قراءات إفريقية**، العدد 27 (يناير/مارس 2016)، ص ص41-42.

[2] Mc Evoy, Claire, Emile Le Brun, «Uncertain future: armed violence in Southern Sudan, » *Report*, Small Arms Survey, (Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, Switzerland, 2010), p.20.

[3] حذيفة الصديق عمر الإمام، **التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان (1981- 1989)** (أم درمان: مركز عمر البشير للدراسات السودانية، ط.1، 1998)، ص 11.

[4] Bereketeab Redie, «Why South Sudan conflict is proving intractable: Ugandan forces and lack of international commitment two reasons, » *Report*, (The Nordic Africa Institute, Uppsala, Switzerland ,2015), p.3.

[5] حذيفة الصديق عمر الإمام، مرجع سابق، ص125.

الحركة إلى ميناء (ممباسا) ثم إلى خطها الحديدي الممتد حتى (عنتيبي)؛[1] أما الثاني فهو عمليات الإغاثة في إطار برنامج (شريان الحياة)، كانت تنطلق من أراضي كينيا التي تستعملها الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية نقطة انطلاق لأغاثه المنكوبين من أضرار الصراعات في جنوب السودان.[2]

4. الدعم الإرتيري

بدأ الدعم الإرتيري لحركة المعارضة المسلحة في جنوب وغرب السودان، لأسباب دينية منها اختلاف التوجهات بين النظام الإسلامي في الخرطوم، والنظام العلماني في أسمره، الذي كان يخشى من تزايد نفوذ الأصولية الإسلامية في بلاده.[3] لذلك قامت إرتيريا في كانون الأول عام 1994 بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان وتقديم الدعم إلى حركات المعارضة المسلحة في جنوب السودان، نتيجة ادعائها بأن الحكومة السودانية تتدخل في الشؤون الداخلية لإرتيريا من خلال الاتصال بحركة (الجهاد الإسلامي الإرتيري)، ومحاولة التنسيق معها للإطاحة بنظام حكم الرئيس (أسياس أفورقي)، حتى أن الأخير أشار إلى أن السودان يشكل نقطة انطلاق ومنصة عدوان على بلاده وأن السودان تقدم السلاح للإرتيري للقيام بأعمال تخريبية ضد بلاده. وهكذا قامت الحكومة الإرتيرية في عام 1995 بتسليم مقر السفارة السودانية في أسمرة إلى المعارضة المسلحة السودانية، والسماح لهم بالبث الإذاعي، وأقامت معسكرات تدريبية فوق أراضيهم.[4]

وسمحت لهم بعقد مؤتمر لها في العاصمة (أسمرة) في عام 1995، الذي كان بمثابة نقطة الانطلاق لتوحيد صفوف المعارضة المسلحة السودانية بهدف إسقاط الحكومة السودانية. لقد تصاعدت حدة الدعم لتصل إلى مرحلة الصراع الحاد، وهو ما عبّرت عنه سلسلة من الأحداث والتفاعلات العدائية، ومنها إعلان الرئيس الإرتيري (أسياس أفورقي) عن استعداد بلاده لدعم المعارضة المسلحة السودانية عسكريا،[5] لتؤيّد بعد ذلك كل حركات المعارضة المسلحة واستقبلتها في أراضيها، ومنهم حركتي (العدل والمساواة السودانية، وحركة تحرير السودان)؛ لتصبح الحركتان عضوين في التجمع السوداني المعارض الذي يتخذ من أسمرة مقرا له، ثم التنسيق مع (إسرائيل)

[1] Akuey Aldo Ajou Deng, «South Sudan and the Emerging Security Implications for East Africa, » *Universal Journal of Educational Research*, Vol. 6, issue 2 (2018), p.224.

[2] عبد السلام البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1993)، ص187.

[3] البخاري عبد الله الجعلي، مرجع سابق، ص32.

[4] جمال طه علي، «دولة جنوب السودان: تحديات ما بعد الانفصال، » **مجلة الجامعة العراقية**، المجلد 40، العدد 3 (2018)، ص520.

[5] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية والاستقرار في العالم المعاصر** (د.م: كتب عربية، د.ت)، ص137.

لدعم المعارضة المسلحة في دافور من خلال لقاء تم ترتيبه بالسفارة (الإسرائيلية) لحصول جيش تحرير السودان على بعض التمويل عبر الحكومة الإريترية من (إسرائيل).[1]

5. الدعم الكونغولي

تعتبر الحدود المشتركة والتداخل الإثني والقبلي، أهم الأسباب المساعدة في دعم حركات المعارضة المسلحة في جنوب السودان، لاسيما أن قبيلة (الزاندي) من أكبر القبائل الجنوبية التي تعيش على الحدود الكونغولية مع جنوب السودان؛ وكان لأفراد هذه القبيلة تأثيرا سياسيا كبيرا في المجريات السياسية في الكونغو.[2] لذلك تعتبر الكونغو من أوائل الدول التي احتضنت الحركات الجنوبية (المعارضة) في بدايات الستينيات من القرن الماضي، كما تميّزت بكونها من المصادر الأولى لتسليح حركات (المعارضة) في جنوب السودان، ولاسيما بعد أن قام الثوار باعتراض شحنة السلاح التابعة للحكومة السودانية التي كانت مرسلة إلى المعارضة الكونغولية آنذاك والمعروفة بـ(سمبا) عبر غرب المنطقة الاستوائية، فكانت هذه الأسلحة أول مصدر لتسليح (المعارضة) من جنوب السودان.[3] وعلى الرغم من أن الحكومة الكونغولية كانت غير متحمسة في دعم حركات (المعارضة) الجنوبية، خشية أن يؤدي ذلك إلى قيام الحكومة السودانية بمعاملتها بالمثل؛ ولكن مع ذلك فإنّ التجار وضباط الجيش الكونغولي كانوا مصدر تسليح لحركات (المعارضة) الجنوبية في ظل وجود تداخل قبلي بين الكونغو وجنوب السودان.[4]

6. الدعم التشادي

تعتبر التشاد دولة حدودية مع إقليم دارفور، وأن سكان الإقليم يشاركون في ذات القبائل في تشاد ومن أمثالها قبيلة (الزغاوة) التي ينتمي إليها الرئيس التشادي (إدريس ديبي) وكبار أعضاء حكومته.[5] وهو ما يفسر بأن تشاد تقوم بمد يد العون لأهلها من دارفور (سواء بالسلاح أو بالمأوى)،[6] ثم قاد إلى إدخال كميات كبيرة من السلاح من دول الجوار إلى دارفور عبر تشاد.[7]

---

[1] طه حميد حسن العنبكي، «تطورات الصراع الإرتيري الإثيوبي، ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية،» مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 1-2 (ديسمبر 2010)، ص ص64-65.

[2] الدريدي محمد أحمد، **الحدود الأفريقية والانفصال في القانون الدولي** (بيروت: الدار العربية للعلوم والشؤون، ط.1، 2017)، ص235.

[3] Marks Joshua, Andy Mash, «Border in name only, arms trafficking and armed groups at the DRC-Sudan border, » (Graduate Institute of International Studies, Geneva, Switzerland, 200), pp.26-27.

[4] حمدي عبد الرحمن حسن، «سياسات التدخل الخارجي في جنوب السودان،» **قراءات إفريقية**، العدد 8 (جوان 2011)، ص39.

[5] أمل بنت صالح بن غصاب، «المجاورون من السودان الغربي وأثرهم على الحياة العلمية،» **قراءات إفريقية**، العدد 16 (جوان 2013)، ص128.

[6] Marks Joshua, Op.Cit., p.31.

[7] الفاتح عبد الله عبد السلام، «العلاقات السودانية- التشادية المعاصرة،» **السياسة الدولية**، العدد 108 (أبريل)1992، ص223.

لقد حذّر ضباط الزغاوة الجنود التشاديين الذين أرسلوا لقتال جيش تحرير السودان من أن يهاجمهم، وهددوا (ديبي) بالانتقام إذا ما تحركوا ضد معارضة إقليم دارفور المسلحة. وتحدى العديد من الضباط في الجيش والأجهزة الأمنية الرئيس (ديبي) ودعموا المعارضة المسلحة، ثم جاءت المحاولة الانقلابية ضد الرئيس ديبي في 16 جوان 2004 من قبل المعارضة التشادية، التي تعتقد الحكومة التشادية أنها مدعومة من الخرطوم. دفع هذا بعض عناصر الجيش التشادي لدعم المعارضة المسلحة في حركتي (جيش تحرير السودان، والعدل والمساواة) لوجستيا وعسكريا.[1] لذلك فان تقرير المجموعة الدولية للأزمات، قد اتهم تشاد من أداء دور في دعم المعارضة المسلحة في دارفور لخلق حالة من توازن القوى بين المعارضة وحكومة السودان، مع العلم أن اضطراب الأوضاع في دارفور يؤدي إلى عدم الاستقرار في تشاد نفسها.[2]

7. دعم دولة جنوب السودان

لقد كانت جنوب السودان من بين دول الجوار التي قدمت الدعم لحركات المعارضة المسلحة في دارفور، خاصة لحركة (العدل والمساواة) ذات التوجه العلماني، والتي تربطها بها علاقات جيدة يعود تاريخها إلى زمن طويل أي قبل استقلال دولة جنوب السودان. وما يبرر ذلك هو اللقاء الذي جمع رئيس دولة جنوب السودان (سلفاكير) مع الراحل (إبراهيم خليل) زعيم حركة (العدل والمساواة) بالقاهرة في عام 2007 لأجل ضرب الخرطوم. وبعد انفصال دولة الجنوب توطدت العلاقات أكثر مع حركة (العدل والمساواة) بعد مشاركتها بفعالية في الصراع الدائر بين دولة الجنوب ومجموعة (رياك مشار) عندما تأزمت الأوضاع في نهاية عام 2013 وبداية عام 2014.[3] قدّمت جنوب السودان في ماي 2014 لحركات المعارضة المسلحة في إقليم دارفور دعماً مالياُ ولوجستياً وامنياً، وانسانياً، كما أن جنوب السودان قامت بإرسال حركات المعارضة المسلحة إلى أوغندا لإعادة تأهيلهم وتسليحهم ومن ثم إعادتهم إلى جنوب السودان لإكمال استعدادهم لينتقلوا إلى إقليم دارفور من أجل التصعيد من جديد؛ كما قامت بدعم للحركة ذاتها بالسلاح على مر السنين لعل أبرزها عام 2010.[4]

---

[1] كمال محمد جاه الله، «مكونات الثقافة وأزمة دارفور،» **قراءات إفريقية**، العدد 13 (سبتمبر 2012)، ص63.

[2] رعد قاسم صالح، «إشكالية الدولة والقبلية في أزمة دارفور 2003-2010،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 20 (2012)، ص18.

[3] Akuey Aldo Ajou Deng, Op.Cit., p.225.

[4] وقيع الله حمودة شطة، «التوجهات الداخلية والخارجية المحتملة لدولة جنوب السودان،» **قراءات إفريقية**، العدد 8 (جوان 2011)، ص67.

ثانيا: الدعم الإقليمي للمعارضة السودانية من دول الجوار العربي

ينظر العرب دائما إلى قضية السودان كقضية عربية لارتباطها بالأمن القومي العربي، لذلك جاء اهتمام الدول العربية بالصراع في السودان؛ وهو ما يمكن توضيحه في ما يلي:

1. الدعم المصري

تعد العلاقات المشتركة بين مصر والسودان علاقات أزلية،[1] فمصر تدرك التأثيرات المحتملة لانفصال جنوب السودان على إمكانية التعاون المائي مع دول حوض النيل،[2] وتسعى إلى ضمان أمنها القومي والحفاظ على حجم مواردها المائية من منابع نهر النيل في الهضبة الإثيوبية، وإمكانية العمل على زيادتها بما يسمح بالتنمية الاقتصادية مع المتابعة المستمرة للأعمال التي من الممكن أن تؤدي إلى تقليص كمية المياه الواردة إليها، وبالتالي ترفض أي تدخل أجنبي في الشؤون السودانية، وتدعو باستمرار إلى تسوية الصراع عن طريق الحكومة السودانية.[3]

وعليه، جاءت مشاركة حكومة مصر في قوات حفظ السلام الدولية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن المرقم (1590) عام 2005، وفتحت قنصلية لها في عاصمة جنوب السودان عام 2005، ومنحت الكثير من المساعدات التنموية إلى الجنوب، وخصصت المنح الدراسية لأبناء الجنوب في الجامعات المصرية؛[4] فضلاً عن جهودها في إدارة الصراع في إقليم دارفور، عبر دعم الحكومة السودانية لحل الصراع، وعبر جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. تكللت تلك الجهود بتقديم الدعم الأمني للأجهزة الأمنية السودانية لرفع كفاءته، والدعم السياسي، في معارضة فرض العقوبات أو التهديد بها في الأمم المتحدة ضد السودان واستقطاب دعم الدول العربية لذات الموقف، ثم الدعم الإنساني عبر تقديم المساعدات الإنسانية والطبية للاجئين.

2. الدعم الليبي

دعمت ليبيا المعارضة المسلحة السودانية منذ عهد معمر القذافي عبر إضعاف النظم الحاكمة في السودان، إذ قدمت الحكومة الليبية آنذاك الدعم المالي للجيش الشعبي لتحرير

---

[1] تماضر عبد الجبار و سعد عبيد فارس، «حركة التمرد في جنوب السودان عام 1955 وتداعياتها على مصر،» **مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية**، المجلد 6، العدد 15، ص177.

[2] Metz Helen Chapin, «A country study: Sudan, » *Working paper* (USA: Federal Research Division Library of Congress, 1991), p.25.

[3] Young John and Emile Lebrun, «The south Sudan defence forces in the wake of the Juba declaration, » Small Arms Survey, (Graduate Institute of International Studies, Geneva, Switzerland, 2006), p.21.

[4] بوزيدي يحيى، إدريس علي، «مداخل تحليل النزاعات وإدارتها: خصوصية الواقع الأفريقي،» **قراءات إفريقية**، العدد 38 (أكتوبر 2018)، ص23.

السودان في محاولة لإسقاط نظام الرئيس السابق (جعفر نميري). واستمر هذا الدعم لمرحلة ما بعد النميري،[1] إذ كان للقذافي الدور الفاعل عبر علاقاته مع أغلب قيادات المعارضة المسلحة السودانية من الصادق المهدي إلى الميرغني إلى قرنق؛ وبطريقة ما أدى القذافي الدور الكبير في انقلاب جبهة الإنقاذ بقيادة عمر البشير وحسن الترابي والاستيلاء على السلطة في الخرطوم عام 1989، ليصبح الشأن السوداني في ليبيا يحظى بقدر يساوي الشأن المحلي من الاهتمام.[2]

لقد عملت ليبيا من جهة على توفير الأسلحة بكميات ضخمة لقبائل دارفور على حدودها الغربية في صراعها مع الرئيس السوداني الأسبق (النميري)، ومن جهة أخرى قامت بتسليح القبائل العربية في ذات الإقليم في صراعها مع تشاد حول شريط (أوزو) الحدودي.[3] ثم دعمت ليبيا (فيلق الإسلام) الذي كان في مقدمة الإستراتيجية الليبية لنشر القومية العربية والإسلام في الإقليم، مما زاد في تدفق السلاح لهذه المنطقة.[4] ودعا القذافي إلى عقد جولتي مشاورات لقيادات إقليم دارفور في عامي 2004-2005، بهدف توفير فرصة للبحث عن حلول والمساعدة على إصلاح النسيج الاجتماعي للإقليم. لذلك اعتبرت تلك المشاورات ذات أهمية أساسية في عملية تنسيق البرنامج السياسي للمعارضة المسلحة وتيسير فهمها بشكل أوسع لدى زعماء دارفور.[5]

ثالثا: الدعم الإقليمي للمعارضة السودانية من الدول الإقليمية غير المجاورة للسودان

لم يقتصر الدعم للمعارضة المسلحة في السودان على دول الجوار الإقليمي، بل امتد ليشمل دول إقليمية غير مجاورة، وهذا ما يفسر لنا أهمية السودان على المستوى الإقليمي، وأولويتها في توجهات السياسية الخارجية للدول الإقليمية. فعلى الرغم من البعد الجغرافي بين السودان عن بعض الدول، إلا أنّ ذلك لم يكن عائقا أمام دعم المعارضة المسلحة، فكان الدعم

[1] ماهر إسماعيل إبراهيم، رسل محمد غفوري، «المشكلات الجيوبولتيكية في شطري السودان،» **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد 22، العدد 96 (2016)، ص66.

[2] Bereketeab Redie, «Eritrea: The making of a nation 1890-1991,» (Doctoral dissertation, Universitatis Upsaliensis, Sweden, 2000), p.4.

[3] برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط.3، 2012)، ص41.

[4] Kumsa Alemayehu, et al., «Satisfaction with emergency obstetric and new born care services among clients using public health facilities in Jimma Zone, Oromia Regional State, Ethiopia; a cross sectional study, BMC Pregnancy and Childbirth, *Artical*, No. 16 (2016), p.519.

[5] نبراس خليل إبراهيم، «العلاقات السودانية- الليبية 1969-1985: دراسة تاريخية،» **مجلة دراسات في التاريخ والآثار**، العدد 63 (يناير 2018)، ص187.

مباشرا وغير مباشر، بهدف تقوية جانب المعارضة المسلحة واستنزاف الموارد الاقتصادية للدولة وتمزيق الوحدة الوطنية.

1. الدعم الإسرائيلي

اتبعت (إسرائيل) إستراتيجية (شد الأطراف) أي تنتشر في قلب القرن الأفريقي لتحيط بالسودان وتخترق جنوبه.[1] لذلك بدأت بالخطوة الأولى ونجحت في عقد تحالف مع دول الجوار السوداني بهدف تطويق السودان تمهيداً لتقطيع أوصاله، وإحباط محاولة بناء دولة قوية موحدة؛[2] ثم بدأت الخطوة الثانية عبر إجراء اتصالات مع الجنوبيين عن طريق سفارتهم في أديس أبابا وكذلك شركاتهم في إثيوبيا. واختار المسئولون الإسرائيليون قبيلة (الدنكا) لتكون المدخل الذي يتوغلون منه إلى الجنوب؛ لأن اغلب أبنائها هم من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان.[3]

وشهد دور إسرائيل في عقد الستينيات من القرن الماضي نقلة نوعية تمثلت في بدء وصول شحنات الأسلحة الإسرائيلية إلى جنوب السودان عبر الأراضي الأوغندية، ووصلت أول شحنة عام 1962. كما قامت إسرائيل بتدريب الحركات المسلحة الجنوبية، ونظَمت لهم معسكرات تدريبية في كل من أوغندا وإثيوبيا وكينيا، ثم شهدت عملية الدعم تطورا إضافياً عندما قامت القوات الخاصة الإسرائيلية بتدريب المعارضين داخل مناطق جنوب السودان.[4] ووصلت القوات الخاصة إلى تلك المناطق عبر إنزالهم من طائرات شحن في المعسكر الرئيسي للانفصاليين في (أورنج كي بول) الهندية ثم أنشأوا مدرسة لضباط المشاة في عاصمة أفغانستان لتدريب وإعداد الكوادر العسكرية لقيادة حركات المعارضة الجنوبية، ووصلت المشاركة الإسرائيلية في الصراع الدائر في جنوب السودان إلى درجة اشتراك عناصر عسكرية إسرائيلية في بعض المعارك مع الجنوبيين.[5]

وصل الدعم لحركات المعارضة المسلحة إلى ذروته في التسعينيات من القرن الماضي لتكون كينيا هي جسر الاتصال بين الطرفين بدلاً من إثيوبيا. وقد أتاحت المساعدات الإسرائيلية، أن تصبح المعارضة المسلحة السودانية في وضع عسكري بالغ القوة. وتمكنت من توسيع نفوذها على

---

[1] حمدي عبد الرحمن، «تأثير الفراشة وإعادة اختراق إسرائيل لدول حوض النيل،» **قراءات إفريقية**، العدد 30 (ديسمبر 2016)، ص29.

[2] Bourne Mike, «Arming conflict: The proliferation of small arms,» (Center for International Cooperation and Security, Department of Peace Studies, University of Bradford, UK , 2007), p.26.

[3] ليلى لعجال، «الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الأفريقي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018)، ص 152.

[4] نقلا عن: عبد الحميد الموساوي، «العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاسها على مصر والسودان،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 44 (2013)، ص 15.

[5] حسين حمودي مصطفى، **إسرائيل في إفريقيا** (القاهرة: مكتبة الشرق الأوسط الدولية، ط.1، 2011)، ص22.

نطاق واسع في مناطق جنوب السودان ثم الدخول في مفاوضات مع حكومة الخرطوم، ونجحت في إبرام اتفاق للسلام في جنوب السودان يتضمن مدة انتقالية مدتها 6 سنوات، يقرر بعدها شعب جنوب السودان ما إذا كان يرغب في البقاء ضمن دولة سودانية موحدة أم يرغب في الاستقلال.[1]

يشار إلى أن بعض قادة المعارضة المسلحة في دارفور قد زاروا إسرائيل عدة مرات، وتلقوا تدريبات على أيدي قادة الجيش الإسرائيلي،[2] وبتدريب عناصر من هذه الحركات في معسكرات الحركة الشعبية لتحرير السودان، وفي قواعدها العسكرية في إريتريا بهدف المساعدة على غرار ما حدث في جنوب السودان،[3] حتى أصبحت دارفور مورداً أساسيا للسلاح في أفريقيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وهو ما يشير إلى الأهمية التي توليها إسرائيل لملف دارفور، وأنه أصبح يمثل مرتكزا رئيسا على أجندة سياستها حيال السودان،[4] فضلاً عن دعم آخر تمثل في قيام إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اللقاء الذي جمع (قرنق) وزعماء حركات المعارضة المساحة دارفور في واشنطن خلال العام 2004، والذي استهدف من جهة التنسيق بين الحركة الشعبية وحركات المعارضة المسلحة في دارفور، ومن جهة أخرى مد الجسور بين إسرائيل وزعماء حركات المعارضة المسلحة في دارفور. وقد تواكب هذا اللقاء مع صدور دراسة إستراتيجية تم تسريبها، يدور فحواها حول وجود سيناريو لتقسيم السودان إلى ثلاث دول إحداهما في دارفور موالية لإسرائيل. على الرغم من صدمة هذا المشهد، إلاّ أنه في ضوء ما حققته حركات المعارضة المسلحة في جنوب السودان وما وصلت إليه من نتائج، يجعلنا نتعامل معه بواقعية.[5] كما استثمرت إسرائيل وجودها في إريتريا، واتخذت منها مركزا لدعم حركات المعارضة المسلحة، وهو ما يعني أنها أغرقت دارفور بالسلاح مما جعل ذلك الإقليم جاهزا لإشعاله في أي وقت.[6]

---

[1] نرمين صلاح الدين القماح، «التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية،» **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد 4 (ديسمبر 2018)، ص53. وللمزيد ينظر: هيفاء أحمد محمد، «العلاقات الإسرائيلية الأفريقية على المستويين الأمني- العسكري الاقتصادي،» **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 16 (2012)، ص4.

[2] رندا عطية سليمان، «المياه وقود حروب المستقبل 1999-2004،» **قراءات إفريقية**، العدد 2 (سبتمبر 2005)، ص67.

[3] رنا جبوري موسى، «موقف الكيان الصهيوني من مشكلة الجنوب السوداني (دراسة تاريخية)،» **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد 20، العدد 3 (2017)، ص486.

[4] آريه عوديد، **إسرائيل وأفريقيا: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية**، ترجمة: عمرو زكريا خليل (القاهرة: امدكو للطباعة والنشر، ط.1، 2014)، ص532.

[5] منى حسين عبيد، «السياسة الإسرائيلية تجاه دول شرق أفريقيا: إثيوبيا- السودان إنموذجا،» **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد11 (جوان 2010)، ص11.

[6] نجم الدين محمد عبد الله جابر، «الوجود الإسرائيلي في أفريقيا: دوافعه وأدواته،» **قراءات إفريقية**، العدد 9 (سبتمبر 2011)، ص60.

2. الدعم الإيراني

قدمت إيران الدعم العسكري للنظام الحاكم في السودان عبر تمويل قوات الدفاع الشعبي لضمان صمود النظام السوداني، ومنحته المزيد من الصفقات العسكرية، [1] الأمر الذي مكّن السودان من شن هجوم واسع ضد المعارضة في جنوب السودان في العام 1992، فضلاً عن ذلك فقد أرسلت إيران عناصر من الحرس الثوري لتدريب الجيش والشرطة السودانية، وقوات الدفاع الشعبي.[2] ثم قدمت مساعدات عسكرية عملت على إعادة التوازن العسكري لصالح نظام الحكم في السودان في مواجهة الحركة الشعبية في جنوب السودان.[3] زيادة على ذلك حصلت إيران على تسهيلات عسكرية في ميناء بورت سودان لأغراض التموين والإمداد لمدة 25 عاماً وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية التي وقعت بين الدولتين في عام 1995، مقابل قيام إيران بإمداد السودان بأنواع مختلفة من الأسلحة وتقديم منح لتدريب الضباط السودانيين في الكليات العسكرية الإيرانية.[4]

شهدت الألفية الثالثة استمرار الدعم العسكري الإيراني للحكومة السودانية، مما جعلها ترفع شعار الجهاد ضد المعارضة في الجنوب، واعتبر القتال بمثابة حرب دينية، حيث تمكنت الحكومة السودانية من قمع العديد من الحركات المعارضة المسلحة مثل ما حدث في إقليم دارفور وجبال النوبة،[5] ليوقعا الطرفان في الأعوام (2004-2008) اتفاقية في المجال العسكري على ضوئها تحول الجيش السوداني من استعمال السلاح الروسي والصيني إلى استعمال السلاح والذخيرة الإيرانية، وأقام الحرس الثوري الإيراني مصنعاً لإنتاج الأسلحة في الخرطوم يعرف باسم مصنع جياد.[6]

3. الدعم السعودي

يظهر الدعم السعودي للسودان عبر المشاركة المباشرة في دعم حركات المعارضة المسلحة في جنوب السودان، لاسيما وأنها الداعم الرئيسي للمعارضة بالسلاح والذخيرة، وفق ما كشفته دار الوثائق القومية السودانية، وأبرزته الوكالة السودانية الرسمية (سونا) في تسعينيات القرن

---

[1] نبراس خليل إبراهيم، مرجع سابق، ص45.

[2] محمد سليمان الزواوي، «إيران في إفريقيا...البحث عن مواطئ قدم، » **قراءات إفريقية**، العدد 15، مارس 2013، ص ص 29-30.

[3] فهد مزبان خزار الخزار، «التوجه الإيراني إزاء أفريقيا: رؤية جيوبولتيكية،» **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 14، أوت 2011، ص35.

[4] النور حمد، «السودان وإيران: رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن،» **سياسات عربية**، العدد 01 (مارس 2013)، ص ص68-69.

[5] علي متولي أحمد، «التغلغل الإيراني في شرق أفريقيا وانعكاسه على الأمن القومي الخليجي (2005-2014)،» **سياسات عربية**، العدد 20 (مايو 2016)، ص ص79-80.

[6] حسان صادق حاجم، «التنافس الصيني- الأمريكي على الطاقة في أفريقيا،» (أطروحة دكتوراه غير منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017)، ص139.

الماضي، إذ أن سفن السلاح كانت تنطلق من ميناء (ينبع) السعودي باتجاه المعارضة جنوب السودان، في حينها، اعترضت بعضها الحكومة الكينية أثناء رسوها في ميناء (مومباسا) الكيني على شاطئ المحيط الهندي، وأبلغت عنها الحكومةالسودانية، [1] فضلاً عن التقرير الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش في أوت 1998، والذي كشف أن الدعم السعودي للمعارضة المسلحة في جنوب السودان كان أكبر من شحنة سلاح، حيث وثقت المنظمة عبر زيارة قام بها باحثون إلى مقرات الحركة الشعبية في جنوب السودان على وجود صناديق سلاح وذخيرة سعودية، ودونوا بيانات شحنة ألغام أرضية مضادة للدروع بلجيكية الصنع. قبل هذه الحادثة كانت هناك سابقة مثلها إذ تم اكتشاف شحنة أسلحة أرسلتها شركة أمريكية يملكها أمير سعودي وفق ما أوردته المنظمة أيضا.[2]

4. الدعم القطري

تم تعيين قطر كممثلة لجامعة الدول العربية للتوسط في المحادثات بين حكومة السودان ومختلف حركات المعارضة المسلحة، بعد تصاعد الصراع في إقليم دارفور غربي السودان عام 2008، مما منحها تفويضاً إقليميّاً للتدخل. إن تدخل قطر المستمر في دارفور يعكس المصالح الإستراتيجية لها هناك نظراً للعلاقات القديمة مع حكومة البشير؛ وهذا ما يفسر انحياز قطر إلى الحكومة السودانية عبر الدعم الذي قدمته لحماية البشير من إدانة المحكمة الجنائية الدولية؛[3] كما أسهمت الجهود في عملية السلام إلى حدوث انقسامات داخلية بين الأطراف المختلفة. وبعد عدة بدايات متعثرة، وقّعت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في فبراير 2010 اتفاق إطار لوقف إطلاق النار؛ وأعلن البشير أن الصراع قد انتهى. وفي وقت لاحق، وقّعت حركة التحرير والعدالة اتفاق إطار لوقف إطلاق نار، عرف باتفاقية الدوحة ومن اسم الاتفاقية يشير أن الجهود القطرية بقيت هي الأبرز رغم وجود وسطاء من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. [4]

---

[1] Bourne Mike, Op.Cit., p.25.

[2] نقلا عن: نورا أسامة عبد القادر، «العلاقات العربية – الأفريقية: عوامل الصراع ومستقبل التعاون،» **قراءات إفريقية**، العدد 10 (ديسمبر 2011)، ص55. للمزيد ينظر: محمد عشور، «العلاقات العربية الأفريقية،» **قراءات إفريقية**، العدد 24 (جوان 2015)، ص113. وكذلك مؤتمر «علاقات السودان بدول الجوار: رؤية مستقبلية،» (جامعة أفريقيا العالمية وجامعة الزعيم الأزهري، أكتوبر 2011)، ص ص 259-260.

[3] «محددات الموقف السوداني من الأزمة الخليجية: تقييم حالة» (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2017)، ص ص6-7.

[4] سلطان بركات، «الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والإنجازات،» سلسلة تحليلية (12) (الدوحة: مركز بروكنجز، نوفمبر 2014)، ص ص14-15.

خاتمة

في خاتمة الدراسة، يتبين أن الدول الإقليمية قد نجحت في تقديم الدعم وإيصال المساعدات اللوجستية والحربية، وكذلك الخبرات إلى حركات المعارضة المسلحة في السودان. لقد وفرت البيئة الجغرافية لدول الجوار الملاذ الآمن من أجل إيواء معسكرات التدريب الخاصة بالحركة الشعبية لتحرير السودان، وخاصة في الأراضي الإريترية والإثيوبية والأوغندية والكينية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل إلى التدخل المباشر من قبل دول الجوار من أجل مساعدة المعارضة في جنوب السودان في هجمات شنتها من أجل السيطرة على بعض الأراضي، حيث سيطرت بالفعل على معظم أراضي الجنوب، واستمرت الانتصارات حتى وصلت إلى بعض أراضي الجنوب. هذا يعني أن معظم دول الجوار الأفريقي كانت داعمة لحركات المعارضة المسلحة في السودان.

إضافة إلى ذلك، قامت الدول الإقليمية البعيدة عن السودان بتحقيق أغراضها عن طريق تقديم الدعم للمعارضة المسلحة السودانية عن طريق الدول المجاورة للسودان، وبرز هذا النوع من الدعم في الدعم الإسرائيلي والإيراني والسعودي؛ ومن ذلك نرى مدى الدور الإقليمي الكبير الذي قامت به إسرائيل في قضية دعم حركات المعارضة المسلحة في السودان وتعقد هذه القضية إلى حد كبير وصولاً نحو مرحلة انفصال الجنوب عن طريق الاستفتاء الشعبي الذي أجري عام 2011، تلبية لمطالب المعارضة المسلحة في الجنوب وقواهم السياسية التي قادت حركات المعارضة المسلحة ضد أنظمة الحكم المتعاقبة، فضلاً عن أن دولة جنوب السودان تكون دولة موالية لخدمة المصالح الإسرائيلية في صراعهم مع العرب. أما إيران فكانت من الدول المساندة للحكومة السودانية، وذلك لتحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة شرق إفريقيا.

المراجع

باللغة العربية

البخاري عبد الله الجعلي، **التطورات الدبلوماسية والأوضاع القانونية لحدود السودان مع إثيوبيا وإرتيريا: أعمال أبو الحمد التجارية** (أم درمان، ط.1، 1980).

عبد السلام إبراهيم البغدادي، **السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية** (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005).

بدر الدين الإمام، **الصراعات القبلية في السودان الجذور والأبعاد** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط.2، 2017).

جراهام ف. توماس، **السودان: الصراع من أجل البقاء 1984- 1993**، ترجمة: الطيب الزبير (القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1998).

عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).

حذيفة الصديق عمر الإمام، **التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان (1981- 1989)** (أم درمان: مركز عمر البشير للدراسات السودانية، ط.1، 1998).

عبد السلام البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1993).

أحمد وهبان، **الصراعات العرقية والاستقرار في العالم المعاصر** (د.م: كتب عربية، د.ت).

الدريدي محمد أحمد، **الحدود الأفريقية والانفصال في القانون الدولي** (بيروت: الدار العربية للعلوم والشؤون، ط.1، 2017).

برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ط.3، 2012).

حسين حمودي مصطفى، **إسرائيل في إفريقيا** (القاهرة: مكتبة الشرق الأوسط الدولية، ط.1، 2011).

آريه عوديد، **إسرائيل وأفريقيا: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية**، ترجمة: عمرو زكريا خليل (القاهرة: امدكو للطباعة والنشر، ط.1، 2014).

جمال طه علي، «دولة جنوب السودان: تحديات ما بعد الانفصال، » **مجلة الجامعة العراقية**، المجلد 40، العدد 3 (2018).

طه حميد حسن العنبكي، «تطورات الصراع الإرتيري الإثيوبي، ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية،» **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، المجلد 3، العدد 1-2 (ديسمبر 2010).

حمدي عبد الرحمن حسن، «الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل،» **قراءات إفريقية**، العدد 01 (أكتوبر 2004).

برونيون بروتون (فورين بوليسي)، «التقارب الإرتيري الإثيوبي فتش عن العدو المشترك،» **قراءات إفريقية**، العدد 38 (أكتوبر 2018).

«أزمة جنوب السودان وتداعياتها الإقليمية،» **قراءات إفريقية**، العدد 30 (ديسمبر 2016).

منى حسين عبيد، «العلاقات السودانية الإثيوبية (1954- 2003)،» **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 22، العدد 02 (2011).

تغريد رامز هاشم، «الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان: دراسة الجغرافية السياسية،» **مجلة العلوم الإنسانية** (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الإنسانية).

حامد المسلمي، «الإرهاب المسيحي في أفريقيا: جيش الرب أنموذج،» **قراءات إفريقية**، العدد 38 (أكتوبر 2018).

أنور سيد كامل، «الأبعاد الجيوبولتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار: دراسة في الجغرافيا السياسية،» **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد 06 (أكتوبر 2019).

عدنان عبد الله حمادي، «الأبعاد الجيوبولتيكية لانفصال جنوب السودان والمشكلات الإقليمية والدولية،» **مجلة سر من رأى**، المجلد 12، العدد 45 (2016).

آدم بمبا، «صراع الهوية في أفريقيا التأجيج بين القبلية والدولة،» **قراءات إفريقية**، العدد 27 (يناير /مارس 2016).

حمدي عبد الرحمن حسن، «سياسات التدخل الخارجي في جنوب السودان،» **قراءات إفريقية**، العدد 8 (جوان 2011).

أمل بنت صالح بن غصاب، «المجاورون من السودان الغربي وأثرهم على الحياة العلمية،» **قراءات إفريقية**، العدد 16 (جوان 2013).

الفاتح عبد الله عبد السلام، «العلاقات السودانية- التشادية المعاصرة،» **السياسة الدولية**، العدد 108 (أبريل 1992).

كمال محمد جاه الله، «مكونات الثقافة وأزمة دارفور،» **قراءات إفريقية**، العدد 13 (سبتمبر 2012).

رعد قاسم صالح، «إشكالية الدولة والقبلية في أزمة دارفور 2003-2010،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 20 (2012).

وقيع الله حمودة شطة، «التوجهات الداخلية والخارجية المحتملة لدولة جنوب السودان،» **قراءات إفريقية**، العدد 8 (جوان 2011).

تماضر عبد الجبار و سعد عبيد فارس، «حركة التمرد في جنوب السودان عام 1955 وتداعياتها على مصر،» **مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية**، المجلد 6، العدد 15.

بوزيدي يحيى، إدريس علي، «مداخل تحليل النزاعات وإدارتها: خصوصية الواقع الأفريقي،» **قراءات إفريقية**، العدد 38 (أكتوبر 2018).

ماهر إسماعيل إبراهيم، رسل محمد غفوري، «المشكلات الجيوبولتيكية في شطري السودان،» **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد 22، العدد 96 (2016).

نبراس خليل إبراهيم، «العلاقات السودانية- الليبية 1969-1985: دراسة تاريخية،» **مجلة دراسات في التاريخ والآثار**، العدد 63 (يناير 2018).

حمدي عبد الرحمن، «تأثير الفراشة وإعادة اختراق إسرائيل لدول حوض النيل،» **قراءات إفريقية**، العدد 30 (ديسمبر 2016).

عبد الحميد الموساوي، «العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاسها على مصر والسودان،» **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 44 (2013).

نرمين صلاح الدين القماح، «التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية،» **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، العدد 4 (ديسمبر 2018).

هيفاء أحمد محمد، «العلاقات الإسرائيلية الأفريقية على المستويين الأمني- العسكري الاقتصادي،» **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 16 (2012).

رندا عطية سليمان، «المياه وقود حروب المستقبل 1999-2004،» **قراءات إفريقية**، العدد 2 (سبتمبر 2005).

رنا جبوري موسى، «موقف الكيان الصهيوني من مشكلة الجنوب السوداني (دراسة تاريخية)،» **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد 20، العدد 3 (2017).

منى حسين عبيد، «السياسة الإسرائيلية تجاه دول شرق أفريقيا: إثيوبيا- السودان إنموذجا،» **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد11 (جوان 2010).

نجم الدين محمد عبد الله جابر، «الوجود الإسرائيلي في أفريقيا: دوافعه وأدواته،» **قراءات إفريقية**، العدد 9 (سبتمبر 2011).

محمد سليمان الزواوي، «إيران في إفريقيا...البحث عن مواطئ قدم، » **قراءات إفريقية**، العدد 15 (مارس 2013).

فهد مزبان خزار الخزار، «التوجه الإيراني إزاء أفريقيا: رؤية جيوبولتيكية،» **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 14 (أوت 2011).

النور حمد، «السودان وإيران: رحلة التقارب والمشهد العربي الراهن،» **سياسات عربية**، العدد 01 (مارس 2013).

علي متولي أحمد، «التغلغل الإيراني في شرق أفريقيا وانعكاسه على الأمن القومي الخليجي (2005-2014)،» **سياسات عربية**، العدد 20 (مايو 2016).

نورا أسامة عبد القادر، «العلاقات العربية – الأفريقية: عوامل الصراع ومستقبل التعاون،» **قراءات إفريقية**، العدد 10 (ديسمبر 2011).

محمد عشور، «العلاقات العربية الأفريقية،» **قراءات إفريقية**، العدد 24 (جوان 2015).

حسان صادق حاجم، «التنافس الصيني- الأمريكي على الطاقة في أفريقيا،» (أطروحة دكتوراه غير منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017).

ليلى لعجال، «الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الأفريقي،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018).

حسناء رياض عباس، «تأثير الدور الإقليمي والدولي في انفصال جنوب السودان،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2019).

«التقرير الاستراتيجي الأفريقي: التطرف الديني في أفريقيا، قراءة تحليلية في ملفات الجماعات الدينية المسلحة» (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2014).

مؤتمر «علاقات السودان بدول الجوار: رؤية مستقبلية،» (جامعة أفريقيا العالمية وجامعة الزعيم الأزهري، أكتوبر 2011).

«محددات الموقف السوداني من الأزمة الخليجية: تقييم حالة» (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2017)، ص ص6-7.

سلطان بركات، «الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والإنجازات،» سلسلة تحليلية (12) (الدوحة: مركز بروكنجز، نوفمبر 2014)، ص ص14-15.

باللغة الأجنبية

Young John, «Conflict and Cooperation, » *Working Paper* (Small Arms Survey, Geneva, Switzerland, May 2020).

Doop Volkert Mathijs, «How To Handle Your Neighbours Conflict: Ethiopia's Relationships With Sudan And South Sudan, » *Revista UNISCI*, No. 33 (2013).

Mc Evoy, Claire, Emile Le Brun, «Uncertain future: armed violence in Southern Sudan, » *Report*, Small Arms Survey, (Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, Switzerland, 2010).

Bereketeab Redie, «Why South Sudan conflict is proving intractable: Ugandan forces and lack of international commitment two reasons, » *Report*, (The Nordic Africa Institute, Uppsala, Switzerland ,2015).

Akuey Aldo Ajou Deng, «South Sudan and the Emerging Security Implications for East Africa, » *Universal Journal of Educational Research*, Vol. 6, issue 2 (2018).

Marks Joshua, Andy Mash, «Border in name only, arms trafficking and armed groups at the DRC-Sudan border, » (Graduate Institute of International Studies, Geneva, Switzerland, 200).

Metz Helen Chapin, «A country study: Sudan, » *Working paper* (USA: Federal Research Division Library of Congress, 1991).

Young John and Emile Lebrun, «The south Sudan defence forces in the wake of the Juba declaration, » Small Arms Survey, (Graduate Institute of International Studies, Geneva, Switzerland, 2006).

Bereketeab Redie, «Eritrea: The making of a nation 1890-1991,» (Doctoral dissertation, Universitatis Upsaliensis, Sweden, 2000).

Kumsa Alemayehu, et al., «Satisfaction with emergency obstetric and new born care services among clients using public health facilities in Jimma Zone, Oromia Regional State, Ethiopia; a cross sectional study, BMC Pregnancy and Childbirth, *Artical*, No. 16 (2016).

Bourne Mike, «Arming conflict: The proliferation of small arms,» (Center for International Cooperation and Security, Department of Peace Studies, University of Bradford, UK , 2007).

تــرجمــات

Translations

Mark Juergen smeyer , «Terror in the Name of God / טרור בשם האלוהים, » State & Society / מדינה וחברה, Vol. 2, No. 2, גיליון מיוחד בנושא הטרור‎ (אלול ,2002 אוגוסט תשס"ב), pp. 241-248.
Published by: University of Haifa / אוניברסיטתחיפה.
http://www.jstor.org/stable/23637470

مارك يورجين سماير، «إرهاب باسم الإله،» الدولة والمجتمع، المجلد 2، العدد 2 (2002)، ص ص241-248.

ترجمه عن العبرية: د. العياشي العدراوي[1] ***Dr. Ayashi Adrawi***

باحث متخصص في الأدب العبري الحديث (المغرب)

المُتَرْجِم: تستهدف هذه الورقة دراسة أهم التحدّيات التي يمكن أن تفرضها الظّاهرة الإرهابية في أعقاب حقبة ما بعد الحرب الباردة، حيث استفادت من جميع المزايا التي قدمتها العولمة في زمن ما بعد الحداثة.ويُحاول صاحب المقال أن يبرز أنّ الإرهابيين الدينيين الذين كانوا مسؤولين عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر يرفضون الحداثة والديمقراطية رفضا صريحا. كما أنهم غير مرنين، وغير واقعيين، ومفتقرين للبراجماتية السّياسية، ولا يُمكن التفاوض معهم. إنّهمفي نهاية المطاف منخرطون في حرب كونية ضدّ الشرّ. كما أنّهم يكرهون الحكومات العلمانية، ويحلمون بتغيُّرات ثورية مُفاجئة من شأنها أن تؤسّس نظاما اجتماعيا إلهيا على أنقاض ما يعدّه معظم مواطني المجتمعات العلمانية أنظمة ديمقراطية مساواتية حديثة.

ملخص: نشأت بعض الأسئلة من هجمات 11 سبتمبر 2001 على مركز التجارة العالمي: لماذا يريد أي شخص أن يفعل مثل هذا الشيء باسم الله؟ ما علاقة الدين بالارتفاع الفعلي للعنف الديني في العالم؟ يبدو أنّ الدين مرتبط بالعنف في كل مكان؛ إذ تتشابه الهجمات في نيويورك وواشنطن بشكل ملحوظ مع العديد من أعمال الإرهاب الدّيني الأخرى حول العالم. ويبدو أنّها محاولات لكسب اعتراف علني بشرعية وجهات النظر الدينية العالمية بعملية العنف. ونظرًا لأنّ السّلطة الدّينية يُمكن أن توفّر بديلاً جاهزًا للقيادة العلمانية، فليس من المستغرب اعتبار السلطة العلمانية غير كافية أخلاقياً، فالتحدّيات التي تواجه شرعيتها، وُمحاولات كسب الدعم لمنافسيها تستند إلى الدين.

[1] البريد الإلكتروني ayachieladraoui@gmail.com

وعندما أكدّ أنصار الدين ادّعاءاتهم بأنّهم القوّة الأخلاقية الدّاعمة للنظام العام، فإنّهم يفعلون ذلك بنوع القوّة التي يُمكن لمجتمع مرتبك أن يتعرّف عليه بيانياً - قوّة الإرهاب.

كلمات مفتاحية: الإرهاب، الله، الدّين، العنف الدّيني.

Abstract: Some questions arose from the September 11 aerial assaults on the World Trade Center: Why would anyone want to do such a thing in the name of God? What does religion have to do with the virtually global rise of religious violence? Religion seems to be connected with violence everywhere. The recent attacks in New York City and Washington D.C. are remarkably similar to many other acts of religious terrorism around the world. These seem to have been attempts to purchase with the currency of violence public recognition of the legitimacy of religious worldviews. Since religious authority can provide a ready-made replacement for secular leadership, it is no surprise that when secular authority has been deemed to be morally insufficient, the challenges to its legitimacy and the attempts to gain support for its rivals have been based in religion. When the proponents of religion have asserted their claims to be the moral force undergirding public order, they do so with the kind of power that a confused society can graphically recognize - the force of terror.

Keywords: Terrorism, God, religion, religious violence

مقدمة

حين تعرَّض مركز التجارة العالمي والبنتاغون إلى هجمات جوّية بتاريخ الحادي عشر من شهر سبتمبر، تناسلت مجموعة من الأسئلة من قبيل: لماذا يجرؤ أحدهم على تنفيذ هذا الفعل باسم الإله؟ كيف نشأت خيوط هذا العنف الدّيني في العالم؟ يبدو أن الدِّين له صلة بالعنف في أي مكان، فعلى الرغم من أنّ هجمات نيويورك وواشنطن كان لها وقْع استثنائي، فهناك تفجيرات إرهابية أخرى حدثت في جميع بقاع العالم ذات بُعد ديني؛ وهي بالمناسبة محاولة للحصول على اعتراف شعبي بشرعية استخدام الدّين كوسيلة للعنف طالما أن المقاربة الدينية يُمكن أن تكون مظلة لانتشار العلمانية وخصوصا حينما تكون سلطة هذه الأخيرة بيد غير المؤهّلين أخلاقيا. إنَّ التحدّيات التي تُواجه كسب شرعية هذه الأفعال، والمحاولات الجادّة للحصول على دعم أنصارها مستندة على الدين، وعندما يُعلن أنصار هذا الأخير بأنهم القوة المعنوية التي تُدعِّم النظام العام؛ فإنهم يقومون بهذا أحيانا بواسطة تأثير قوّة الإرهاب.

إنّ السّؤال الأوّل الذي فرض نفسه أثناء تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر حين ظهور صور الهجوم الجوّي الخطير على مركز التجارة العالمي وعلى البنتاغون في جميع بقاع العالم هو: لماذا يجرؤ أحدهم على تنفيذ عمل كهذا؟ وأثناء انهيار برجي التّجارة العالمي وسط سحابة من الدخان وبداية التعرّف على هوّية الجناة ودوافعهم ظهر سؤال ثان: لماذا يجرؤ أحدهم على تنفيذ عمل كهذا باسم الإله؟

هذه هي الأسئلة التي ظهرت حينها في أوقات مُتقاربة في أرجاء المعمورة بعد نهاية الحرب الباردة. لهذا يبدو أن الدين له ارتباط وثيق بالعنف الذي يقع في كل مكان، انطلاقا من القصف الذي تعرَّض له مركز التجارة العالمي، ومرورا بالهجمات التي شنّها انتحاريون بإسرائيل والسّلطة الفلسطينية والمجازر التي وقعت في كلّ من الهند، ومصر، والجزائر، وغاز الأعصاب القاتل بمترو الأنفاق بطوكيو، بالإضافة إلى الأحداث الإرهابية التي وقعت شمال ايرلندا، إضافةً إلى ذلك المآسي الدّامية بعيادات فلوريدا، ثمّ تفجير المبنى الفيدرالي في ولاية أوكلاهوما الأمريكية.

ما علاقة الدين والاستقواء العالمي بالعنف الدّيني؟ بمعنى أوضح إذا كان النشطاء المشاركون في تفجير مركز التجارة العالمي مرتبطين بالقاعدة التي يمثلها "أسامة بن لادن"، فهم حقا شبكة صغيرة هامشية تضمّ متطرفين بدائيين همجيين من المسلمين، وهي أقلية صغيرة في العالم الإسلامي. فأسامة بن لادن لا يمثّل الإسلام كما هو الشّأن للأمريكي "ثيموتي ميكفاي"[1] الذي لا يمثل المسيحية والياباني "شوكو أساهارا"[2] الذي بدوره لا يمثل البوذية في شيء.

مع ذلك، لا يمكن نفي أو تكذيب بأن أفكار هؤلاء النشطاء ومُثُلهم العليا دينية إلى حدّ النخاع، فسلطة الدّين تَمنح لرجال بن لادن حسب اعتقادهم مكانة قويّة لإلحاق العنف والأذى أثناء مُهاجمتهم لرمز القوة الاقتصادية العالمية. إنها بداية ومقدمة لإشعال فتيل حرب كونية شبيهة بالنضال الروحي المستشري في رموز الأديان كلها: الحرب بين الخير والشرّ؛ بين الحقّ والباطل؛ بمعنى أنّ الهجوم على مركز التجارة العالمي كان فاجعة كبرى استمدّت شرعيتها من نصوص دينية بامتياز.

[1] ثيموتي مك فاي Timothy James McVeigh 1968-2001 أمريكي أدين بالإرهاب وتم إعدامه لدوره في العملية التفجيرية في مدينة أوكلاهوما في 19 أبريل 1995 التي أدّت إلى مقتل 168 شخصا. عن المترجم

[2] شوكو أساهارا Shōkō Asahara 1955-2018 أحد مؤسّسي جماعة شنيريكيو الدينية المتطرفة باليابان، أُتهم بتنفيذ هجوم بغاز السارين في مترو أنفاق طوكيو سنة 1995، وعدد من الجرائم الأخرى. عن المترجم

إنّ الأمر المُثير للدهشة والاستغراب في الهجوم على مركز التجارة العالمي أو في أعمال إرهابية أخرى ذات بعد ديني في الآونة الأخيرة، وليس لها على ما يبدو أهدافا عسكرية باستثناء أعمال عنف محدودة بُثَّت مُجرياتها في قنوات التلفزيون؛ وهي عبارة عن نوعٍ من الاستعراض المعتوه للقوّة الموجّهة للسّيطرة على العالم، وجرّه بأفكارهم ومعتقداتهم إلى حرب عالمية.

على الرغم من كون هجمات نيويورك وواشنطن ذات حجم استثنائي، فهي شبيهة جدا بأعمال إرهابية أخرى في أنحاء العالم ذات بعد ديني. أثناء دراسة مقارنة تتعلق بالإرهاب الديني (الإرهاب بعقل الإله) وجدتُ نموذجا مُتماثلا بشكل لا يُصدّق، ففي كلّ حالة يتمّ عرضَ حرب عالمية مصحوبة بأدلّة قوّية تتعلّق بتبرير أخلاقي، وباستبداديّة قطعيّة تَجعلُ هذه الصّراعات والنضالات تأخذ طابعَ حروب مقدّسة. ليس هذا أن يتحوّل الدين إلى سياسة، بل تصبح السّياسة دينا، ويتحوّل مناضلو هذا العالم إلى مسرح محترف لتمثيل الحروب المقدسة.

في ظلّ الصّعوبات الكبيرة التي تُواجه مكافحة الإرهاب الديني، يتمّ صياغة صورة نمطية للإرهابيين تجعلهم في مرتبة الأشرار الذين يَستحيل إقناعهم أو التفاوض معهم للوصول إلى الحلّ الوسط. ومن منطلق معتقدهم الراسخ أنّ المكافأة المؤجّلة والأبدية ستُمنح لهم في العالم الآخر بعدما يجتازون مرحلة الحياة الدنيوية[1]. فعلى خِلاف النضالات الطّويلة والشّاقة ذات البعد الاجتماعي والسّياسي التي تندثرُ مع مرور الوقت شيئا فشيئا بنهاية حياة أفرادها، فإنّ النّضالات والصّراعات الدينية قد تستمر لأجيال عديدة من أجل تحقيق النتيجة المرجوة. أتذكّر لمّا أدليت بصوتي أمام القادة السّياسيين لحركة حماس بالسّلطة الفلسطينية على أنّ القوّة العسكرية الإسرائيلية لا تسمح بنجاح القوة العسكرية الفلسطينية، أجابوني: "لقد أُحتُلت فلسطين سابقا قبل مائتي سنة". حينها وعدني أحد رجال حركة حماس بمعية رفاقه الفلسطينيين أنهم "بإمكانهم الانتظار مرة أخرى على الأقل لنفس الفترة"حيث إنّ أهداف مجاهدي الله بإمكانها أن تكون مستمرّة وأبدية، لهذا "يعلم" أفراد حماس يقينا بأن كفَّتهم ستكون هي الراجحة في آخر المطاف.

[1] يبرز يورجين سماير دور الثواب الأخروي في تحفيز الفرد على المشاركة في النشاطات الإرهابية قائلا: "إنّ منفذي العمليات الاستشهادية من الشباب العزَّاب المنتمين لحركة حماس..يتوقّعون أنّ الانفجار الذي يقتلهم سوف يدفع بهم بسرير في الجنة،حيث ألذُّ المتع الجنسية في الانتظار". انظر:

Juergen smeyer, M., *Terror in the mind of God: the global rise of religious violence* (Berkely: University of California Press, 2003), p:201.

نقلا عن: "الإرهاب الديني"، جيروين جانينج وريتشارد جاكسون، ترجمة: طارق عثمان، ص19. مقال إلكتروني محكم عن مركز نماء للبحوث والدراسات، تاريخ النشر: 03 أبريل 2018، رابط المقال: http://nama-center.com/Articles/Details/40919

في مثل هذه المعارك يفوز نشطاء الإرهاب بمكافآت ربانيّة، لهذا يبدو أنّ الخَيار السلمي من أجل تحقيق أهداف الجماعة الإرهابية أو سلْك طريق التعنّت، والمواجهة ضدّ قوانين وحدود هذه الجماعة غير مجدٍ، خاصّة عندما يتجسّد المقصدُ الأسمى من أعمال العنف التي تروّج له الجماعات الإرهابية لأتباعها، وهو تحويل نتيجة العنف إلى ما هو روحي، حينها يمنح الدّين للإرهاب قوّة غير عادية.

من المُفارقات أيضا أنَّ العكس هو الصّائب: يتحوّل الدّين إلى أداة قوّة بفعل العمل الإرهابي على الرغم من أنّ تأثير هذا الأخير على الفرد يقف حاجزا أمام إقامة دول دينية جديدة، فهو يسمح باستحضار تأثير النظام السّياسي على الدّين حتى يتحوّل إلى إيديولوجية. لا يكفي أن نقول أن الإرهاب يمنح لأفراده وهْم القوة فحسب، بل يشكّل محطّ اهتمام ودراسة من طرف المنظمات والتيارات الدينية المختلفة، والرأي العام لسنوات طويلة؛ فقد أسهمَ الإرهاب في تصحيح موقف الشعب الأمريكي والأوروبي الحديث، والمجتمعات المدنية من الدّين مثلما لم يحدث لهم منذ زمن التنوير قبل مائتي سنة.

أولا: استقواء الدين وتغذيته للإرهاب

إنّ الحركات الدّينية المتطرّفة التي انبثقت عن ثقافات العنف في مختلف أنحاء العالم ترتكز جميعها على ثلاثة أسس مشتركة هي: أ) رفض التسوية مع القيم الليبرالية والمؤسّسات العلمانية كما فعلت معظم الأديان الرئيسة: المسيحية، الإسلام، اليهودية، الهندية السيخية أو البوذية؛ ب) عدم قبولها قيود وحدود المجتمع العلماني المتعلّقة بالدين؛ ج) رغبتها في إنشاء نموذج ديني جديد ترفض من خلاله كل ما تراه بدائلَ حديثة، لهذا تصبح أفكارهم الدينية التي يعتقدون أنّها إجبارية وملزمة لكلّ أفرادها، ومن أهمّ مصادر عقيدتهم.

أثناء مقابلتي لمحمّد أبو حليمة، أحد المتهمّين بتفجير مركز التجارة العالمي سنة 1993 بالسّجن قال لي: "إنّ اللحظة الحرجة في حياته الدينية جاءت عندما تبيّن له بأنّه يعجز عن التوفيق بين استقامة إسلامه، والصّورة السّلبية التي شكّلها عنه المجتمع الحديث نتيجةَ أخطائِه البسيطة. وأضاف أنّ جزءًا من حياته الأولى كرَّسه للهروب من نفسه، رغم أنّه كان منخرطًا في الحركات المصرية المتطرّفة أثناءَ فترة دراسته الجامعية بمصرَ، فشعر حينها بأنه ليس هناك ما يبعث على الاستقرار". وفي مرة أخرى، حكى لي بأن فترة ضعفه كانت بألمانيا لما حاول أن يحيا حياة الأمريكيين والأوربيين، حياة مفعمة بالجنس والخمر والمخدّرات ممّا أدخله في بوتقة المتاهة والفراغ واليأس.

لهذا شكّلت عودته إلى تعاليمَ الدّين الإسلامي كمركز حياته شعورا بتغيير جماعته الإسلامية بالإسلام الحقيقي "للوقوف ضدّ القمع والظلم" المتفشيان في بقاع المعمورة. رغم أنّ إيمانه وعائلته أمران أساسيان في حياته، إلّا أنّ الإسلامَ بالنّسبة إليه "صخرة ودعامة تتوسّط الفضل والإحسان"، لكن لم يكن هذا هو الإسلام الذي يُدين به المسلمون الليبراليون والحداثيون الذين تخلّوا عن الحياة الصعبة والمنضبطة التي يتطلّبها الإيمان الحقيقي.

كان تَدَيُّن أبو حليمة صلبا متينا، وليس سهلا لينا مثل تَدَيُّن العلمانيين الحداثيين؛ فالنشطاء مثل أبو حليمة -أسامة بن لادن- يرون أنفسهم كحماة وأولياء لمعتقدات السّلف. لكن في الواقع يَخلقون بصنيعهم هذا أشكالَ جديدة من التدين، إذ يوظّفون لغة دين السّلف لبناء دروع تحجِب جوانبَ الحداثة التي تشكّل خطرا عليهم. ولإيجاد مخرجٍ من الإذلال والغباء الفكري للحياة المعاصرة لابدّ من العودة إلى دين السلف للسّيطرة، والإمساك بالآخرين.

إنّ الحاجة للدِّين "الصّلب المتين" كما يسمّيه أبو حليمة جاءَ كردّ فعل على الخيانة النّاعمة التي رأوها في المجتمع الجديد المتواجد بين ظهرانيهم. فالعالم العلماني الحديث الذي عاش في كنفه أبو حليمة وآخرون كان عبارة عن بحر عنيف من الخراب والخواء، لهذا شكّل الدّين السّبيل الوحيد لإرساء قيم الإيمان والاطمئنان بمعنى أدق وقريب من الغيبيات؛ ولمّا أحس هؤلاء بأنّ توجّهاتهم وأفكارهم بدأت تخرج عن سيطرتهم عندما وقعوا في تيه وارتباك، وتحوّلوا إلى ضحايا، كشفوا عن غضبهم ليس فقط لطائفتهم الدّينية والقومية فحسب، بل كذلك لماهيتهم الخاصّة التي تحدّق بها الأخطار من كل حدب وصوب.

ثانيا: هجمة العلمانية على الدين

نتجت المخاوف الداخلية من الإرهاب على ما يبدو نتيجة فشل سياسة المؤسّسات العامة. لهذا اعتقد عالم الاجتماع بيير بورديو[1] بأنّ التكوين المجتمعي لا يوجد دون أشخاص، فهم دائما يخطّطون بواسطة أفراد لتنفيذ استراتيجياتهم من أجل الحفاظ على هوّيتهم الذاتية ونجاحاتهم الميدانية. مثل هذه المؤسّسات تنال شرعيتها بتوظيفها لـ"الرأسمال الرمزي"[2]، الذي يستعملونه

[1] بيير بورديو Pierre 1930-2002 عالم اجتماع فرنسي ، له العديد من المؤلفات والمقالات منها: "مسائل في علم الاجتماع،" "الإنسان الأكاديمي"، "السيطرة الذكورية". عن المترجم.

[2] يضيف يورجين سماير قائلا: "...إن هذه السيناريوهات الكارثية (تدمير برجي مركز التجارة العالمي) ليست مجرد تكتيكات موجهة نحو هدف فوري أو دنيوي أو استراتيجي، وإنما هي أحداث درامية يُقصد منها أن تخلف أثرا بفعل قيمتها الرمزية." انظر :

Juergen smeyer, Op.Cit., pp.125-126.

بواسطة تدريب مجموعة كبيرة من الأفراد المشاركين، وعندما يفقدُ هذا الرأسمال الرمزي قيمته تتحوّل هذه المؤسّسات السياسية والدينية إلى ما أسماه هابرماس[1] "أزمة شرعية"، ففساد السلطة حقا لا يظهر فقط كمشكل سياسي، بل كذلك كمشكل إنساني شبيه بضياع التمثيلية.

هذا الشّعور المتعلق بفقدان قوة الشّخصية أمام الترخيص للفوضى السّياسية والدينية حسبَ رأيي، هو أمر خطير ومهدّد لجماعة القاعدة التي يُديرها أسامة بن لادن، ولمعظم الحركات الأخرى في جميع بقاع العالم سواء كانت عقيدتها مسيحية، مسلمة، يهودية، سيخية، بوذية، أم هندية. تبدأ أعراض هذه الظّاهرة لدى الرأي العام العالمي الذي أصابه تشويش وشكّ بأنّ وراءَ هذه الفوضى المجتمعية يعشعش نزاع روحي وأخلاقي كبير، وحرب كونية بين قِوى الخير والشر، بين النظام والفوضى. نزاع من هذا القبيل هو بالطّبع عنيف ودمر، وغالبا ما يُنظر إلى العنف الذي ينفّذه النّاشط الضّحية إلى أنّه ضعف في شخصيته نتيجةَ شعوره بالتّهميش والاغتراب، أو بفعل التأثير الذي يُمارسه عليه غيره سواء من سلالته أو جماعته الإثنية، لهذا يدخل الحكومات النظامية - التي فقدت شرعيتها- كشريك مع قوى الفوضى والرعب.

منذ ظهور القوميات العلمانية الحديثة في القرن الثامن عشر كنتاج للقيم السياسية إبان فترة التنوير في أوربا، اتخذت الدولة العلمانية موقفا صريحا مُعاديا للدين أو على الأقل مناهضا للكنيسة. فآراء وأفكار جون لوك[2] المتعلّقة بمصادر المجتمع المدني، ونظريات "الميثاق الاجتماعي" لروسو[3] الذي طالب بإلزامية الإيمان الديني كما وضّح ذلك المؤرخ ماكماهون في مؤلّفه الجديد الذي يحمل نفس اسمه (ماكماهون، 2001)؛ هؤلاء احتجوا ضدّ تراجعِ ارتباط المجتمعات بالدين، لكن أفكارهم زُينت بموجة من الدعم من خلال رؤية جديدة للنظام الاجتماعي المتمثل في جعل القومية العلمانية كقانون طبيعي، وحقّ أخلاقي من المحتمل تطبيقه في العالم كله.

ونقلا عن: "الإرهاب الديني"، جيروين جانينج وريتشارد جاكسون، ترجمة: طارق عثمان، ص ص16-17. مقال إلكتروني محكم عن مركز نماء للبحوث والدراسات، تاريخ النشر: 03 أبريل 2018، رابط المقال: http://nama-center.com/Articles/Details/40919

[1] يورغن هابرماس Jürgen Habermas المزداد عام 1929، فيلسوف وعالم اجتماع ألماني، يُعدُّ من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية وله أزيد من خمسين مؤلفا وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي. عن المترجم.

[2] جون لوك John Locke 1632-1704 فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي. له عدة مقالات منها: مقال خاص بالفهم البشري وبعض الأفكار عن التربية وأخرى عن التسامح. عن المترجم

[3] جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau 1712-1778 كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات سويسري، ومن أهمّ كتاب عصر التنوير، من مؤلّفاته: "أحلام اليقظة للمتجوّل الوحيد" و" في التربية: إميل نموذجا". عن المترجم

أعلنت الحداثة التي أعقبت التنوير عن موت الدّين، فهي لم تنصّ على أفولِ سلطة الكنيسة فحسب، بل كذلك على تراجع سلطة رجال الدّين الكهنوتيين، بالإضافة إلى ضعف قبضتها الإيديولوجية والفكرية على الدّين في المجتمع. هناك اعتبارات علمية وحجج أخلاقية ضمن العقد الاجتماعي العلماني عوّضت الفراغَ الذي تركته الكنيسة وعلم اللاهوت كقاعدة لحقيقة الهوّية الاجتماعية.

كنتيجة لتراجع سلطة الدّين وقعت "أزمة عامة مرتبطة بالإيمان الدّيني" كما أشار إلى ذلك بيير بورديو، وردّا على هذا السّقوط المدوي للدّين، أعلن النشطاء الدينيون موت العلمانية، كما رفضوا رفضا قاطعا مجهودات الثقافة العلمانية بكلّ أشكالها القومية لتحلّ محلّ الدين، وأعلنوا التصدّي لفكرة المجتمع العلماني والدولة الحديثة كبديلين أساسين للفساد الأخلاقي في المجتمعات الوطنية أو لمنح قوّة إيديولوجية لقيام دول استنادا إلى الفشل الأخلاقي، والاقتصادي، والعسكري.

ثالثا: الإرهاب الديني في مواجهة العولمة

تمّت مهاجمة الأسس الأخلاقية للدولة العلمانية باستمرار خلال العقد الأخير من القرن العشرين خصوصا بعد ظهور الاقتصاد العالمي الجديد وانتهاء الحرب الباردة، هذه الأخيرة قدّمت نماذجَ حيّة للسّياسة الأخلاقية من خلال الشّيوعية والدّيمقراطية. هذان النّموذجان تمّ استبدالهما بواسطة السّوق العالمي الذي أضعف السيادة الأممية فأصبحت غير موجودة عمليا من خلال النموذج السياسيّ فتمّت السّيطرة على الاقتصاد العالمي من طرف قوميات وطنية لم تتحمّل مسؤولياتها كاملة في إخبار السلطة الحاكمة، ولم تكن لهم معايير سلوكية إيديولوجية أو أخلاقية واضحة.

هل ظهور الإرهاب الدّيني يرتبط بهذه التغيرات العالمية؟ كما نعلم فإحدى المجموعات كانت لها أجندة سياسية مناهضة للحداثة وعلى صلة بالعنف في المجتمعات الصناعية. ففي أقصى الراديكالية والتطرف المرتبط بهذا الرفض الديني بالولايات المتحدة الأمريكية، كان موقف أعضاء هذه المجموعة مُعاديا لإسقاط "عمليات الدفاع". فالمليشيات المسيحيّة، وحركات "الهوّية المسيحية"، وكذلك مجموعات منعزلة أخرى مثل فرقة ديفيد كورش[1]، وحركات ذات إيديولوجية

[1] اسمه فيرنون أين هاول، قائد طائفة الفرع الداودي – نسبة إلى داود الذي سيخرج من نسله ملك اليهود المنتظر حسب اعتقادهم- الدينية، وكان يؤمن بكونه النبي الأخير حيث حاول تغيير اسمه رسميا إلى ديفيد كورش في 15 مايو 1990. عن المترجم

قومية دينية بإسرائيل و"جماعة الحقيقة المطلقة" باليابان (AumShinrikyo)، كلها كانت مشبوهة في نظر الحكومة العلمانية.

إنّ التغيّرات العالمية كانت سببا في ظهور حركات ضدّ العولمة، وأثّرت سلبا كذلك على الدول السائرة في طريق النمو. في ظلّ هذا الوضع القائم أصبح الزعماء من أمثال نهرو الهندي[1] وجمال عبد الناصر بمصر، والشاه بهلوي[2] ملزمين بطرد وإبعاد النظام الأمريكي من أراضيهم. لكن هذا الجيل الجديد من الزعماء لم يستوعبوا بعد مواقف نهرو وعبد الناصر والشاه من الغرب، وكانوا متحمّسين لإتمام عملية مدِّ التبعية، وفتح آفاق جديدة إرساء لأنظمتهم.

لما تظاهر النشطاء بالجزائر ضدّ الإجراءات اللاذعة التي اتُخذت حيال "جبهة الإنقاذ الإسلامية"، صرَّحوا حينها خلال سنة 1991 بأنّهم مستمّرين في حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، رغم ذلك احتفظوا لأنفسهم بالتأثير الأوروبي الإيديولوجي بدل السياسي. فالنشطاء الدينيون من القادة الجزائريين، آية الله خميني بإيران، الشيخ أحمد ياسين بالسلطة الفلسطينية، وآخرون بباكستان ومصر والهند، جميعهم أقروا بشرعية الهوية الوطنية المستندة على الحضارة الأخلاقية بعد الفترة الاستعمارية.

إنَّ نتيجةَ الاستياء والتذمّر من القيم الغربية الحداثية الواردة بكتابي السابق "الحرب الباردة الجديدة" كانت بسبب "فقدان الثقة" في ثقافات القوميات الحديثة؛ بالرّغم من أنه قبل سنوات خلت كانت هذه المسألة محل استغراب، لكنّها اليوم أصبحت مقبولة، لكون القوميّة العلمانية - الفكرة القائلة أنّ الأمّة ملزمة باتفاقية علمانية وليس بهوّية دينية أو إثنية- موجودة في أزمة. بحيث يُنظر إليها في أماكنَ متعدّدة من العالم على أنها بنية ثقافية غريبة، وترتبط ارتباطا وثيقا بما يسمّى "مشروع الحداثة". فتُصبح البدائل الدينية للإيديولوجيات الحديثة في مثل هذه الحالات استثناءً لسيادة القوّة.

إنّ الشكّ في تحديد ماهية الهوية الوطنية هو شكل سياسي لما بعد الحداثة، حيث قامت إيران بصدّ النظام السياسي الغربي الحداثي من أجل إنتاج دولة دينية ناجحة. يبدو هذا الأمر واضحا أكثرَ من اللازم على الرغم من أن العلماء العلمانيين بالغرب يعرفون أنّ الإيديولوجيات

[1] جواهر لال نهرو 1889- 1964 أول رئيس وزراء وأحد زعماء حركة الاستقلال في الهند. من مؤلّفاته: "اكتشاف الهند ولمحات من تاريخ العالم"، و"نحو الحرية: السيرة الذاتية لجواهر لال نهرو" .عن المترجم

[2] محمد رضا بهلوي 1919-1980 حاكم إيران خلال الفترة الممتدة من 1941- 1979. عن المترجم

الدينية جُعلت كبدائل للحداثة في نطاق الحياة السّياسية. فما يَحدث ما بعد الحداثة ليس بالضّرورة شكلا من أشكال النظام السّياسي الدّيني أو اللّاديني. كما يُعدُّ شبح مصير المستقبل خارج النموذج الاشتراكي الحديث فوضى ثقافية، خاصّة في الدّول التي كانت سابقا تحت حكم النظام السوفياتي. إنَّ جماعة القاعدة المرتبِطة بأسامة بن لادن ضاعفت من العنف الدّيني في فترة من الفترات، من خلال الهجوم السّري على النظم الاقتصادية، والسّياسات العالمية المحمولة على يد القادة الدّينيين، من الجزائر إلى إندونيسيا، حيث أصبحت الحقيقة مرئية، وواضحة للعيان بأنّ أمريكا هي العدو.

رابعا: الإرهاب الدّيني في زمن ما بعد الحداثة

لقد أُخذت الأعمال الإجرامية التي نفّذها أسامة بن لادن على محملِ الجدّ، في أماكنَ مختلفة من بقاع المعمورة، نظرا لحالة الشك وعدم اليقين السائدة في تلك الفترة من التاريخ الدولي. فظهر العنف والدين مقترنان على مسرح الأحداث التاريخية حينما أصبحت السّلطة مشكوك في أمرها، وحاولا الطعن فيها واستبدالها. فتَدَاخلَ الأوّل الذي يستمدّ أسسه من القوّة، مع الثاني (الدّين) الذي يُطالب بحسم الأمر واتّخاذ القرار، ونتج عنه أعمال إرهابية دينية، وتصريح علني بمزيد من القوة.

جميع أعمال العنف العلنية لها انعكاسات سياسية بغض النظر عمّا إذا كانَ المقصدُ من هذه العمليات أهدافا سياسيّة أو هي محاولات لإعادة تشكيل النظام العالميّ. فهما نموذجان لما أسماه السّوسيولوجي كازانوفا (Casanova ,1994) "مفاضلة" تتقوّى على حساب الدين. في أنحاء مختلفة من العالم حاول حماة الدّين السّيطرة من جديد على مركز القرار، وعلى السّلطة العامة، والإرهاب الديني غالبا ما يكون الجانب المُظلم من هذه التّجارب.

لا يبدو المتطرّفون الدينيون في زمن ما بعد الحداثة، مثلَ أتباع أسامة بن لادن حالات خارجة عن الأنظمة الإرهابية المألوفة. هناك مجموعات منتشرة من الجزائر إلى أيديهو الأمريكية، تمتلك نشطاء يتمتّعون بقوة عالية في ممارسة العنف، وتشكّل مثالا على تدفّق الفكر، وثقافة الالتزام لمحاربة الحداثة الرابحة - إيديولوجية الفردانية والشكّ- التي ظهرت في القرون الثلاثة الماضية من عصر التنوير في أوربا، ثمّ انتشرت في باقي أنحاء العالم. فهم يكرهون الحكومات العلمانية بحماس منقطع النظير، ويسعون إلى تغييرات ثورية لخلق نظام اجتماعي ربّاني يقوم على أنقاض ما يسمّيه معظم مواطني الدول العلمانية "ديمقراطيات حداثية ومنصفة". إنّ الأساس المنطقي من وراء الدّين

المتشدّد ليس من السهولة استيعابه، ومع هذا فالتحدّي صعب للغاية؛ لأنّه يتضمّن انتقادات أساسية تخصّ الثقافة، والسّياسة العلمانية لعالم ما بعد الحداثة.

وعليه، فأعمال الإرهاب الدّيني هي محاولات وتجارب للحصول على اعتراف مجتمعيّ بشرعية وجهات نظر العالم الدّيني من خلال توظيف طابع العنف؛ لأنَّ السّلطة الدّينية بإمكانها توفير البديل المناسب للزّعامة العلمانية، وعندما يعدّ أنصارُ الدّين أنفسهم القوة المعنوية الداعمة للنظام العام، فإنّهم يقومون بهذا أحيانا بواسطة نوعٍ من القوة التي تراها هذه الجماعة الضالّة بشكل واضح على أنها: قوة الإرهاب.

المراجع

Bourdieu, P., *Language and Symbolic Power* (Cambridge MA: Harvard University Press, 1991).

_____, *Outline of a theory of Practice* (New York: Cambridge University Press, 1977).

Bourdieu, P., L. J. D. Wacquant., *An Invitation to Reflexive Sociology* (Chicago: University of Chicago Press, 1972).

Casanova, J., *Public Religions in the Modern World* (Chicago: University of Chicago Press, 1994).

Juergen smeyer, M., *The New Cold war: Religious Nationalism Confronts the Secular State* (Berkeley: University of California Press, 1993).

_____, *Terror in the Mind of God: The Global of Rise Religious Violence* (Berkeley: University of California Press, 2000).

_____, *Global Religions* (New York: Oxford University Press, 2002).

Mc Mahon, D.M., *Enemies of the Enlightenment: The French Counter-Enlightenment and the Making of Modernity* (New York: Oxford University Press, 2001).

Abou halima, M., “Political activist, convicted coconspirator of 1993 World Trade Center bombing”, Interview with the Author in the U.S. Federal Penitentiary, (Lompoc, CA, August 19,1997, and September 30,1997).

Rantissi, Abdul Aziz, “Cofounder and political leader of Hamas,” Interview with the Author at Khan Yunis, (Gaza, March 1, 1998).

Yassin, Sheik Ahmed, “Founder and spiritual leader of Hamas” Interview with the Author in Gaza, (January 14, 1989).

مراجعات وعروض كتب

Book Reviews

قراءة في كتاب تيري ايجلتون: "الإرهاب المقدس"

Reading in Terry Eagleton's book: « Holy Terror »

د. هشام مصباح[1] ***Dr. Hicham Mosbah***

جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة 2، الجزائر)

AbdelHamid Mehri University (Constantine 2, Algeria)

ملخص: يعتبر الحديث عن ظاهرة الإرهاب وقضايا العنف والتطرف من المسائل المحورية ذات العلاقة المباشرة بالإنسان ومصيره على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية؛ خصوصا في الفترة الراهنة التي تعيش أوضاعاً حرجة من العنف والاعتداء على حريات الآخرين في العديد من مناطق العالم تحت حجج واهية لا أساس لها من الصحة، لذلك يحاول تيري ايجلتون في كتابه "الإرهاب والمقدس"، تقديم إجابات دقيقة في قراءته للمفهوم داخل جدران الحضارة الغربية منذ مرحلتها القديمة وحتى الفترة المعاصرة.

كلمات مفتاحية: العنف، الإرهاب، التطرف، العالم، الإنسان، الدين.

Abstract: Talking about the phenomenon of terrorism and issues of violence and extremism is one of the central issues of direct relevance to the human being and his fate at all social, political, economic and humanitarian levels, especially in the current period that is in critical situations of violence and attacks on the freedoms of others in many regions of the world under flimsy arguments This is why Terry Eagleton, in his book Terror and the Sacred, tries to provide accurate answers in his reading of the concept within the walls of Western civilization from its ancient stage to the contemporary period.

Keywords: violence, terrorism, extremism, world, people, religion

مقدّمة

تطرح مسألة الإرهاب العديد من القضايا المحورية المتعلقة بمشكلة الإنسان المعاصر، كونه رافق مجموعة من التحولات الكبرى التي شملتْ مناحي الحياة الإنسانية في جميع جوانبها. لذلك تعددت الدراسات واختلفت حول مسألة الإرهاب والمسائل التي يمكن الحديث عنها داخل هذا المفهوم المعقد الذي يحمل في طياته الكثير من المعاني والدلالات المتعلقة بتخوم المفهوم.

[1] البريد الإلكتروني hicham.philio21@gmail.com

من هذا المنطلق يحاول "تيري ايجلتون" تقديم قراءة جديدة حول مفهوم الإرهاب، ومن ثمة الأسئلة التي تنبثق من جراء التعامل معه، فهو من المفاهيم ذات الدلالات المختلفة المرافقة لطبيعة الحقل السياسي الغربي في الفترة المعاصرة، وبالسياسة الأمريكية التي تريد دائما التأكيد على مجموعة من التوجهات المختلفة في التحكم في الإنسان العالمي والتوغل في العديد من الدول تحت حجج مصطنعة لا أساس لها مثلما هو الحال في العراق واليمن وسوريا، وغيرها من مناطق الصراع في العالم؛ وبالتالي يكون الحديث عن ظاهرة الإرهاب مرافق لمجموعة من المقاربات السياسية الإيديولوجية في العالم المعاصر. لهذا، الإشكالية العامة للكتاب تتمحور حول تقديم قراءة موضوعية للإرهاب وارتباطه بفكرة المقدس؛ بمعنى المعاني المختلفة التي يطرحها الإرهاب على الصعيد العالمي والمحلي في الوقت ذاته، ثم محاولة تشخيص الوضع الراهن وفهم حقيقة الأشياء التي لطالما تم إخفائها تحت مظاهر متنوعة لا أساس لها من الصحة.

أولا: في دلالة المفهوم تحت عنوان في الدعوة إلى طقوس عربيدة

يرتبط الحديث عن الإرهاب وقضايا العنف في تاريخ الإنسان بمجموعة من التغيرات الكبرى التي عرفها تاريخ الإنسان منذ القديم؛ هذه التحولات التي ترتبط بالعلاقة العدائية بين الإنسان وأخيه الإنسان، ومن ثَم بروز العديد من المسائل ذات الصلة المباشرة بالعنف وقضايا التطرف ومختلف أشكاله.

1. العنف سؤال الإرهاب

ليس بالهين تقديم مفهوم واحد للعنف ينطبق على مضمونه العام والمعاني التي يحملها في طياته، ذلك أنه من المفاهيم الكبرى المعقدة التي تحتاج إلى قراءات متعددة تنهل من مشارب مختلفة، ومن حقولٍ معرفية شتى. فهي لا تنطبق على مدلول واحد بل تسعى دائما إلى مسايرة التحولات التي يعيشها الإنسان، وهو الأمر الذي نلمسه في محاولة تعريف العنف عند الفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين في هذا المجال البحثي الذي يفرض نفسه بالقوة دائما. والعنف ليس شكلاً واحداً بل تتنوع أشكاله ومظاهره من مجال إلى أخر، ولا يمكن حصره في مجال دون أخر، فهناك العنف السياسي بأنواعه المختلفة، وكذلك العنف الاجتماعي والديني وغيرها من الأنواع الأخرى، تقول حنا أرندت في كتابها "في العنف": "إن الفارق الحاسم بين الهيمنة التوتاليتارية القائمة على الإرهاب والطغيان والدكتاتورية القائمين على العنف، يكمن في أن الأولى لا تقف فقط ضد أعدائها، بل كذلك ضد أصدقائها ومناصريها حيث إنها تكون على رعب من

كل سلطة بما في ذلك سلطة أصدقائها أنفسهم. والحال أن ذروة الإرهاب تكون حين تبدأ الدولة البوليسية بالتهام أبنائها، فيصبح جلاد الأمس ضحية اليوم، وتكون تلك هي أيضاً اللحظة التي تختفي فيها السلطة كلياً."[1] وفي هذا تأكيد على الاختلاف الكبير في مفهوم العنف من مجال إلى آخر، بل العنف يتحوّل باستمرار تبعا للشخص الذي يقوم به، فلا يمكن الوقوف على مفهوم واحد له.

العنف كمفهوم يثير مجموعة من الاستفهامات ذات العلاقة بواقع الإنسان وحياته منذ تاريخه القديم حيث تشير مختلف الدراسات الأنتروبولوجية والإثنوجرافية إلى تجليات العنف وتمظهراته المختلفة على الصعيد الفردي والاجتماعي. يقول مارسيل غوشيه: "إذا نظرنا في الأدب الإثنوجرافي نرى بأنه إذ يتطرق إلى العنف فإنه يرمي بصورة رئيسية إلى البرهنة على مبلغ سعي هذه المجتمعات لضبطه وتقنينه وإضفاء الطابع الطقسي عليه. إنه يتحدث عن العنف ولكن ليبيّن بشكل خاص الرعب الذي يوحي به للمجتمعات البدائية، وليثبت أنها في النهاية مجتمعات ضد العنف."[2] وهذا لا يعني غياب العنف من المجتمعات البدائية بل كان له ميزات أخرى تختلف عن المرحلة المعاصرة نتيجة الحياة الطبيعية التي كان يعيشها الإنسان.

في عام 1970 نشرت مقالة بنديتو كروتشه تحت عنوان "التاريخ والوقائع"، حيث يقول فيها: "الاهتمام بالحاضر هو الشيء الوحيد الذي يحرك المرء للتحقيق في وقائع الماضي."[3] وهناك العديد من الأمثلة التي تشير جميعها إلى تصاعد منحى العنف عبر العالم خصوصا في الألفية الثالثة وما تعيشه من تحديات جديدة فرضها الواقع المعاش، حيث يقول: "يمكنني ذكر أمثلة حدثت في أوائل القرن الحادي والعشرين مثل الحادي عشر من سبتمبر أو تفجيرات لندن أو الحرب الأنجلو أمريكية على العراق ... وحشية الاضطهاد الإسرائيلي الذي لا ينتهي للفلسطينيين."[4]

يشير مفهوم العنف إلى كل السلوكيات التي تتضمن معاني الشدة والقسوة واللوم وغيرها من مظاهر إلحاق الأذى بالغير على المستوى المادي والمعنوي، وهو ما تتضمنه الكلمة اللاتينية التي تعني الاستخدام غير المشروع للقوة المادية وفق أساليب متعددة. فكلمة العنف تحمل كل معاني الخشونة والعقاب والتدخل في حريات الآخرين، وكل هذه الكلمات ترتبط بكلمة Vis التي تعني القوة

[1] حنا أرندت، **في العنف**، ترجمة: ابراهيم العريس (بيروت: دار الساقي، ط.1، 1996)، ص52.

[2] بيار كلاستر، مارسيل غوشيه، **في أصل العنف والدولة**، ترجمة: علي حرب (بيروت: دار مدارك للنشر، ط.1، 2013)، ص92.

[3] جون دوكر، **أصول العنف: الدين، والتاريخ، والإبادة**، ترجمة: على مزهر، مراجعة: حسن ناظم، سلسلة دراسات فكرية (بيروت: دار الرافدين، ط.1، 2018)، ص13.

[4] المرجع نفسه، ص12.

والبأس والقدرة والعنف أو القوة الفاعلة والمؤثرة.[1] ومن ثَم هناك من يقسّم العنف إلى أشكال أخرى منها العنف الجسدي والعنف الأخلاقي.

يكشف مسرح الأحداث العالمية اليوم تصاعد موجة العنف بكل أشكاله سواء على المستوى المحلي الخاص أو على المستوى العالمي العام، الأمر الذي يحتم علينا البحث عن العوامل الفاعلة في تزايد هشيم نيران العنف في عالمنا المعاصر واحتدام الصراع بين البشر وصولا إلى أقصى درجاته تحت مسميات وشعارات تخفي داخلها الكثير من الأسرار العجيبة والمخيفة في الآن ذاته. فالتغير الذي عرفه العالم بفعل التقدم العلمي الرهيب والهائل في جميع ميادينه العلمية المادية أو العلوم العقلية المجردة والذكاء الصناعي والثورة الرقمية الصناعية وغيرها من المرادفات التي يعبر عنها عصر الما-بعديات (ما بعد الحداثة، ما بعد الإنسان، ما وفق الإنسان)، وغيرها من البراديغمات الجديدة التي غيرت مفهوم الحياة اليوم.

لقد أصبح العنف صناعة في يد من يمتلكون القوة دون أن يعترفوا بذلك، وإنما يظهرون عكس ما يريدون تحقيقه ضمن مشروعات خيرية وحل مسائل صراعية بين دول معينة أو تقديم إعانات لضحايا الفقر والمجاعة والتشرد وغيرها من مظاهر الطيبة والإحسان في عالمنا الراهن، الأمر الذي زاد من تعقيد مفهوم العنف المعاصر وعوامل نمائه وزيادة قوته وانتشاره، فالرجل الطيب يحمل التسامح والأمل في يده اليسرى والعنف المهيكل والمؤسس في يده اليمنى. لقد اختلطت الأضداد في ما بينها وفق المفهوم الهيغلي، إنه منطق ما بعد الحداثة الأنموذجي.

2. الإرهاب وتاريخية المفهوم

يبدأ ايجلتون حديثه عن مفهوم الإرهاب من خلال بعض المقدمات الفكرية التي تنطبق على التغيرات والرموز المختلفة التي يحملها المفهوم مثل عمل رينيه جيرار حول الطبيعة التدميرية لديونسيوس في كتابه "العنف والمقدس"، ثم المفهوم الواسع الانتشار في عمل جيجك حول الموضوع السامي للأيديولوجيا، وهيجل في فينومينولوجيا الروح، وكذلك يوربيدس في عابدات باخوس ومسرحيات أخرى؛ ومن ثَم فالبحث عن ماهية الإرهاب يرتبط بمجموعة من التجليات حول طبيعة الظاهرة في حد ذاتها، وبالتالي تاريخية المفهوم وما يطرحه من مسائل متعددة، حيث يقول: "يعتبر الإرهاب تسمية حديثة لظاهرة يفترض أنها قديمة، فقد ظهر في البداية كفكرة أساسية

[1] أحمد معد، "العنف لدى بني الإنسان،" **مجلة جامعة الناصر**، العدد 4 (2014)، ص3.

إبان الثورة الفرنسية، وهو ما يعني في المحصلة أن الإرهاب والدولة والديمقراطية الحديثة كانوا توأمين منذ الولادة."[1]

لقد نظر إليه أول الأمر باعتباره إرهاب دولة خلال حقبة "دانتون وروبسبير"، وكان عبارة عن عنف جامح تمارسه الدولة ضد أعدائها. فمصطلح الإرهابي يرتبط بترسانة من الأفكار ذات علاقة جميعها بالعنف والقتل والدمار والشر. وهي مرادفة لكل الأفكار السلبية الهدامة: "فالإرهابيون سواء أكانوا يعاقبة أو من نوعية إرهابيي زمننا الحديث، وسواءٌ كانوا إسلاميين أو مؤيدين في البنتاغون للصدمة والرعب أو من القائلين بنظرية المؤامرة الدين تعج بهم تلال داكوتا، لا تخلوا جعبتهم بوجه عام من الأفكار مهما كانت تلك الأفكار خطيرة أو منافية للعقل والطبيعة، فإرهابهم ليس إلاّ وسيلة تساعدهم في تنفيذ رؤاهم السياسية."[2] وبالتالي تختلف وجهات النظر المقدمة حول ظاهرة الإرهاب وما يطرحه من قضايا ذات علاقة مباشرة بالحياة الإنسانية وتمظهراتها المختلفة على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والوجودية، وغيرها من المجالات الأخرى.

إن الإرهاب مصطلح قديم قدم الإنسان لأن حياة البشر منذ تاريخها القديم، وهي تتضمن العنف والقتل والدمار، حيث يربطه ايجلتون بحقبة ما قبل العالم الحديث، لأنه في تلك الحقبة ظهر مفهوم المقدس. ومن ثَم كانت فكرة الإرهاب ذات صلة بفكرة المقدس الغامضة حسب ايجلتون؛ وسبب الغموض يرجع إلى المفاهيم المتعلقة بها والمعاني التي تحملها في الفكر الغربي على وجه الخصوص، باعتبار أن مصطلح الإرهاب نحت في العالم الغربي تحت مظاهر سياسية متنوعة ذات أهداف محددة بدقة، والتاريخ الإنساني أفضل الأمثلة على ذلك. فقد ظهرت في الحضارة القديمة أشكال مختلفة من الإرهاب خلاقة ومدمرة في الوقت ذاته، مانحة الحياة ومبدّدة لها، فالمقدس خطير إذا وضع في قفصٍ بدلا من علبة زجاجية.[3]

ويضيف ايجلتون أنه قد يكون من الصعب فهم العلاقة بين الإرهاب والمقدس خصوصا في الفترة الراهنة، مقدّماً الكثير من الأدلة في هذا الصدد، لأنه لا يمكن للعقل البشري قبول فكرة قطع رأس شخص على أساس ديني أو عقدي كما هو الحال في حالات القتل في العالم الإسلامي والتطرف العنيف المصطنع الذي يعيشه العالم الإسلامي من زوايا مختلفة ومتنوعة في الوقت

[1] تيري ايجلتون، **الإرهاب المقدس**، ترجمة: أسامة إسبر (دمشق: بدايات للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص9.
[2] المرجع نفسه، ص10.
[3] المرجع نفسه، ص11.

ذاته؛ ومن ثَم السؤال المحوري حول العلاقة بين الإرهاب والسؤال الديني؟ باعتبار أن معظم التفاسير المقدمة حول هذه الظاهرة ارتبطت بالجانب الديني خصوصاً في العالم الغربي، وما يطرحه من مسائل ذات علاقة مباشرة بالإنسان ومصيره في خضم هذه التحولات الكبرى التي يعيشها الإنسان المعاصر على وجه الخصوص.

يبدأ الإرهاب كفكرة دينية كما هو الحال في الكثير من حالات إرهاب اليوم، حيث يتعلق الدين بالقوى المتناقضة التي تعيشها الحياة وتدمرها في الوقت ذاته. وهو التفسير الذي حاول ايجلتون تقديمه في كتابه هذا، حيث يرتبط الإرهاب بالإله ديونيسيوس لأنه يمثل الجانب المظلم، فهو إله الخمر والنشوة والدموية والمتعة الجنسية المفرطة :" فإذا كان اللاوعي الديونيسوسي يفيض بالحيوية التي لا يسبر قاعها فهو يفيض أيضا بالكراهية والعدوانية اللتين يتعذر تعديلهما، فديونيسوس إله ما سماه سلافويجيجك على غرار جاك لاكان المتعة الفاحشة أو العنيفة، فطقسه المدفئ للقلب والذي يبث البرودة في العمود الفقري، إنما هو صورة مطابقة لما سماه هيجل بليل العالم، طقس حافل باللامعنى."[1]

والمعنى نفسه نجده لدى فرويد، فهو إله البهجة والإمتاع الذاتي، ثقافة صرفة لدافع الموت، لقضاء لا يرحم يقودنا إلى أن نحصد المتعة من تقطيع أوصالنا، فديونيسوس هو القديس الراعي للحياة بالموت. وفي هذه الكلمات الكثير من المعاني التي تحملها لفظة الحياة بالموت، بمعنى الحياة على حساب الآخرين، حيث يصبح القتل أمراً مباحاً ومشروعا تحت شعارات مختلفة نجدها حاضرة في الحرب على العراق والقتل العلني في اليمن وغيرها من المناطق الأخرى التي تعيش صراعات وعمليات إرهابية يصعب تمييز الحق من الباطل فيها نتيجة شدة تداخلها مع بعضها البعض، فيصبح القتل باسم الدين أمرا مؤسسا ومشروعا. وقضايا التطرف العنيف وخلق طوائف تحمل رايات الجهاد ضد بعضها هو الغرض الأول الذي يحمله إله النشوة والعربدة دينوسيوس في الفكر الغربي على العموم وأمريكا على وجه الخصوص. كما يؤكد أيضا في تشخيصه الدقيق للعنف بين الإنسان وارتباطه بالعديد من المعاني الأخرى كالموت والحياة والأمن والنظام والفوضى، حيث يقول: "هناك إذن في قلب الحضارة الإنسانية ما هو نقيضها بشكل عميق، إن إرهابا معينا يعشش داخل مدينتنا الثمينة."[2]

[1] المرجع نفسه، ص12.

[2] المرجع نفسه، ص21.

ثانيا: ارتباط الإرهاب بفكرة المقدس

في هذا العنوان تبرز العديد من التفاسير التي قدّمها المفكرون والفلاسفة حول ماهية الإرهاب؛ هذه الماهية التي تختزل داخلها الكثير من الدلالات والمعاني، **يقول**: "حين يكفُ الإرهاب عن أن يكون وسيطاً فإنه يفقدُ إغراءه بسرعة، وقدْ لاحظ ادموند بيرك ذلك فهو يقول في كتابه "استقصاء فلسفي لأصل إنكارنا عن السامي والجميل" حين يضغط الخطر والألم عن قرب فلن يكون في وسعهما تقديم أية متعة، بل يكونان مرعبين فحسب، فأنتيغون سامية ولكن قنبلة في محطة للباصات ليست سامية."[1] وهي الفكرة التي عبّر عنها كانط في كتابه: "نقد ملكة الحكم" مشيراً إلى أنه من المستحيل العثور على الإشباع في الإرهاب الذي يهدد الناس جدياً. ومن ثَم الأوصاف المختلفة التي يتم إلصاقها بمفهوم الإرهاب والتعاريف المقدمة حوله حيث يرى أرسطو أن التراجيديا نوع من العلاج الاجتماعي، فمن خلال سماحها لنا بالانغماس في بعض العواطف الممزقة سياسيا، تقوم بتخفيف ذلك الفائض الخطير من العنف، وبذلك فهي تقوي الدولة أما في الإرهاب فيحدث العكس تماما لأن أهوال التراجيديا والسامي تنصبُّ على الحياة اليومية نفسها عبر عملية رهيبة من التدنيس."[2]

يرتبط الإرهاب كذلك بمسألة القانون والسلطة وما ينجر عنهما من انعكاسات: "من المحتمل أن يولد الخوف من القانون متمردين بدلاً من أن يولد مواطنين مطواعين، فلكي ينجح جهاز السلطة عليه أن يكسب ليس احترامنا فحسب، وإنما تعظيمنا."[3] يقول سلافويجيجك في الفكرة ذاتها: "يمكن التأكيد على أن القانون منقسم بالضرورة إلى قانون مسترض وقانون جامح، فالتضاد بين القانون وانتهاكاته مندرج داخل القانون نفسه."[4]

1. الإرهاب بين الخوف والحرية

تعتبر الحرية من أكثر الظواهر سمواً في العصر الحديث فهي كمثل الإله ديونيسوس ملاك وشيطان، جمال وإرهاب في أن معاً حيث يقول شيلينج: "الحرية هي المبدأ الوحيد الذي يبنى على أساسه كل شيء."[5] إن فكرة الحرية يمكن أن تكون إرهابية وهذا ما رآه هيجل بالتأكيد حين وجد

[1] ايجلتون، مرجع سابق، ص65.
[2] المرجع نفسه، ص66.
[3] المرجع نفسه، ص67.
[4] المرجع نفسه، ص68.
[5] المرجع نفسه، ص91.

حرية مطلقة إرهابية مجسدة في الثورة الفرنسية سماها حرية الفراغ؛ ورأى أن لهذه الحرية طعم الموت، ولكنه موت أفرغ من المعنى، الإرهاب الصرف للسلب الذي لا ينطوي على أي إيجاب، لا شيء يملأه المحتوى. وعليه فهذا النوع السالب من الحرية حسب هيجل هو عنف مدمر يستطيع أن يحطم النظام القديم، ولكنه يثبت في النهاية أنه عاجز عن بناء نظام مكانه، فالحرية المطلقة لا تمتلك محتوى محددا لأنها لو كان لها محتوى لتم تقييدها به، وعندئذ لن تكون مطلقة، حيث يصفها في فينومينولوجيا الروح بأنها الإرهاب الخالص للسلب الذي لا يحتوي أي إيجاب ولا محتوى يملأه.[1]

ويضيف هيجل بأن الحرية المطلقة تعني غياب الاختلاف حيث يقول: "إن غياب الاختلاف مرتبط مع قوة الموت المدمرة أو بما يدعوه إرهاب الموت، فالحرية المطلقة هي دافع لقتل الجسد."[2] فحين تلطخ حريتك بالعار فذلك أخطر من الطعن في ثقافتك من الخارج. وهكذا فإن الغرب يجازف بأن يسقط على الأرض بفعل قوته الضخمة، وتصبح الحرية نفسها حينئذ خانقة وقسرية وغير حرة، وتغدوا سجينة نفسها على منوال صرخة كارل مور في مسرحية شيلر (اللصوص): "أوه كم كنت مغفلا حين افترضت أن بإمكاني أن أجعل العالم مكانا أفضل بالإرهاب وأرفع من قضية العدالة من خلال انتهاك القانون."[3] وبالتالي تكتسي ظاهرة الإرهاب في حد ذاتها خصوصا في بعدها الديني الكثير من الغموض والإبهام نتيجة ارتباطها بمجموعة من المتغيرات في كل حقبة تاريخية، فلا يمكن فهم معنى المقدس عند ايجلتون إلاّ من خلال فهم المعنى الحقيقي الذي ينطوي تحته المفهوم بعيدا عن التأويلات والتفسيرات المختلفة الموضوعة حوله. والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، خصوصا في الفترة المعاصرة التي تعيش تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية وكل أشكال العنف والتطرف على الصعيد العالمي وفي العالم الإسلامي.

2. المقدس وتجلياته

ينطوي نوع الإرهاب الذي يتسكع في أسواق دمشق أو فوق جبال مونتانا على خليط من العنف والمثالية الأخلاقية، فهو بهذا المعنى محاكاة ساخرة وحشية لنمط الحياة التي يعارضها. فالمجتمع الرأسمالي مزيج من المثالية والشكوكية، من الملائكي والشيطاني، يخفي سباقه من أجل

[1] المرجع نفسه، ص95.
[2] المرجع نفسه، ص99.
[3] المرجع نفسه، ص100.

الأرباح خلف معتقدات ورعة جليلة.[1] وهو ما نجده في أمريكا موطن الحساسية الدينية المتوهجة، وموطن السعي الدنيء إلى الربح المادي، فالإرهاب يعكس هذه الوحدة بين المثالية والعدمية، وهو ما يبرر أيضا ارتباط الإرهاب بالنظام الرأسمالي. ففي داخل الأنظمة الرأسمالية رواسب من العنف السامي الذي ساهم في ولادتها، وتتبدى الحرية السلبية للإرهاب الثوري بعد تعديلها وتلطيفها داخل الحرية السلبية للمذهب الأرثوذكسي.[2]

يعتبر المقدس قوة ذات وجهين، فهو يحي ويميت في الوقت نفسه، يمكن تعقبه بدءاً من طقوس ديونيسيوس الماجنة وحتى إغراءات السامي المدمرة، حيث تظهر تجسداته الأولى في الحضارة الحديثة المتأخرة باسم اللاوعي أو غريزة الموت أو الواقعي. وهذه الازدواجية الوحشية التي تجسدت لدى السلالة اليهودية المسيحية في إرهاب الله المقدس تكمن في جذر المفهوم الحديث للحرية.[3] وعليه ففكرة الحرية المطلقة تنطوي داخلها على فكرة الإرهاب والشر لأنها تقوم على رفض حرية الآخرين وقمعها بكل الطرق المتاحة؛ كما أن كلمة الشر تحمل المعنى نفسه رغم تعدد المعاني التي يمكن إسقاطها على معنى الشر وتجلياته في الفكر الغربي المعاصر.

خاتمة

لقد حاولت الوقوف عند فكرة الإرهاب والمقدس عند تيري ايجلتون من خلال مؤلفه الذي يحمل نفس العنوان، ويمكن الخروج بمجموعة من النقاط المهمة ذات العلاقة المباشرة بظاهرة الإرهاب كفكرة لها معاني متعددة منذ التاريخ الإنساني القديم. وهي كالآتي:

- إن الحديث عن مفهوم الإرهاب والأفكار اللصيقة به هو في الحقيقة حديث عن ظاهرة العنف والصراع بين البشر والمعاني التي تطرحها في القرن الحالي.
- يربط ايجلتون بين الإرهاب وفكرة المقدس التي تحتاج هي الأخرى إلى ضرورة البحث في دلالاتها المتنوعة على الصعيد العالمي والمحلي في الوقت ذاته، لأن استقراء الواقع يكشف عن استخدامات دينية تحت مدلول الإرهاب بكل معانيه وتفاصليه.
- الإرهاب والمقدس ظاهرة معقدة متداخلة تبيح التدخل في حياة الآخرين، وأخذ حقوقهم بغير وجه حق، والبحث عن تبريرات دينية لتغطية التطرف والعنف الممنهج ضد الإنسان ومصيره.

[1] ايجلتون، مرجع سابق، ص101.
[2] المرجع نفسه، ص104.
[3] المرجع نفسه، ص149.

- يؤكد ايجلتون من خلال مؤلفه هذا على الأبعاد المختلفة التي يمكن الوصول إليها في تحليل ظاهرة الإرهاب في العالم الغربي مقدما على ذلك مجموعة من الأدلة ذات العلاقة المباشرة بالإنسان وحياته، فيقابلها بديونيسوس إله الخمر والنشوة والحرية المطلقة التي تسعى دائما إلى الإشباع، ومن ثَم يكون فهم معاني الحياة الديونيسوسية فهم لمعنى الإرهاب وحقيقته.
- يبقى مفهوم الإرهاب من المسائل التي تحتاج إلى إعادة قراءتها وفهمها عن حقيقتها بعيدا عن كل الجوانب السياسية والإيديولوجية التي تهدف دائما إلى تغطية الحقائق وتزييفها.

المراجع

تيري ايجلتون، **الإرهاب المقدس**، ترجمة: أسامة إسبر (دمشق: بدايات للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

حنا أرندت، **في العنف**، ترجمة: ابراهيم العريس، ط.1، (بيروت: دار الساقي، 1996).

بيار كلاستر، مارسيل غوشيه، **في أصل العنف والدولة**، ترجمة: علي حرب، ط.1، (بيروت: دار مدارك للنشر، 2013).

جون دوكر، **أصول العنف: الدين، والتاريخ، والإبادة**، ترجمة: على مزهر، مراجعة: حسن ناظم، سلسلة دراسات فكرية، ط.1، (بيروت: دار الرافدين، 2018).

أحمد معد، "العنف لدى بني الإنسان،" **مجلة جامعة الناصر**، العدد 4 (2014).

لؤي خزعل جبر، **الدين والإيمان والأخلاق: دراسات في علم نفس الدين النقدي** (بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020).

د. لؤي خزعل جبر[1] ***Dr. Luai khazal jabr***

كلية التربية الأساسية، جامعة المثنى (العراق)

Faculty of Education, University of Al-Muthanna (Iraq)

ملخص: الأديانُ رافقت الإنسان مُنذُ بدايات تكوينِهِ، وحكمت حياته، وأنتجت تطورات إيجابيَّة في مسيرته التاريخيَّة، كما أنتجت تعصُّبات وصراعات دامية استنزَفت محطَّات شاسعة من وجودِه. وفي السياق العربي الإسلامي الذي نعيشُ فيهِ يُشكل الدين بنية مركزيَّة، وأحد التابوات الثلاثة الكُبرى، إلى جانِب السياسة والجنس، وفي اللحظة التاريخيَّة الراهِنَة اكتسبَ أهميَّة – وخطورَة – مُضاعَفَة، مع تصاعُد السلفيَّات والأصوليَّات والنزعات الدينيَّة. فالخطاب الديني التقليدي يشهد الآن أزمَةً حادَّة وجادَّة، ولكنهُ يُنكِر ذلك، لكونِ مقولاتِهِ استحكَمَت على مدى قرونٍ وسدَّت منافِذ الرؤيةِ عليه، إذ طبَعَتهُ ببنية مُغلَقة، وأحد علاماتِ انغلاقِهِ قطيعتهُ مع معطيات العلومِ الاجتماعية، التي تضيء الكثير من جوانِب الظاهرة الدينيَّة، فالدينُ بالنتيجة تلقيهِ، فهمه، توظيفه، مِن الإنسان، في جماعات، ضمن سياقات تاريخيّة. ولعلَّ أهم تلك العلوم هو علم النفس، إذ يحفُر في البنية المعرفيَّة والانفعاليَّة والسلوكيَّة للفرد المُتدين، وفي انعكاسات المنظومات الدينية على تلك البنية، والنقدي مِنه يذهب إلى البنى الأعمِق، إلى رسابات السُلطة، بعقليَّة دينامية جدليَّة، لتكريسِ القيم الأساسيَّة: العدالة والحريَّة والحُب والعقل، في حياة الإنسانِ والمجتمع. هُناكَ مفاهيم مركزيَّة في الخطابِ الديني: الدين، الإيمان، الأخلاق، الإله، الروحيَّة، تُستَعمَل بتبسيطيَّة مفرطة، ولتلك التبسيطيَّة عواقِب وخيمة، ولذلك جاء هذا الكتاب لبحثِ جملة من المفاهيم بأدوات نفسيَّة نقديَّة، لتحقيقِ فهمٍ أدق وأعمَق بتلك المفاهيم.

****

بهذهِ المُقدمة افتُتِح الكِتاب، ليتضمَّن خمسة فصولٍ، وخاتِمَة. الفصل الأوَّل عن "الدين" بمقاربة إنسانيَّة نقديَّة فرويديَّة، حيث تتخطى هذهِ الفلسفة المقاربات التبسيطيَّة، فتجذر الدين في

[1] البريد الإلكتروني luaibrhrk@mu.edu.iq

الطبيعة البشرية، ولكن ليس بالطريقة السكونية التقليدية، وإنما بطريقة دينامية جدليَّة، كما تحدّد تكوينه بالتفاعل مع البنية الاجتماعيَّة، فتكشِفُ عن نمطين رئيسين للدين: التسلطي والإنساني؛ وعن نمطين في تواجده: الرسمي والسري. فخلف الإنسانيَّة المُعلَنة قد تكمُن تسلطية مضمرة، وخلف التوحيديَّة الظاهرة قد تكمُن وثنية باطنة، تخترقُ جوانبه وتجربته. وقد سعت التصوفيَّة الإنسانيَّة إلى تحقيق إنسانيَّته ومحاربة توثينه، وهي بذلك تلتقي مع جوهر الرسائِل النبويَّة، لتنفتح الرؤية على آفاق جديدة، تتخطى التصنيفات الجاهزة، والأحكام الارتجاليَّة، لتلامس العمق الحقيقي للممارسة الإنسانية الدينيَّة.

الفصل الثاني عن "الإيمان"، بمقاربات فلسفية لاهوتيَّة، ولاهوتية نفسيَّة، وفلسفيَّة نفسيَّة، حيث ميزت الأخيرة بين الإيمان العقلاني واللاعقلاني. والنُظم الدينيَّة والعلمانيَّة تتشارَكُ هذين النوعين، فقد تكون الدينيَّة ذات إيمان عقلاني، وقد تكون ذات إيمان لا عقلاني، والعلمانيَّة قد تكون ذات إيمان عقلاني، وقد تكون ذات إيمان لا عقلاني، بل إنَّ إيمان الفرد بالعدالة والحريَّة والعقل والمحبَّة قد يكون عقلانياً، وقد يكون لا عقلانياً؛ يكون عقلانياً عندما يتأسس على التجربة الإنتاجيَّة لكل فرد، ويكون لاعقلانياً عندما يتأسس على ما تفرِضُهُ السلطة. ولذلكَ – بحسب تعبير فروم – يوجد بين الإيمان الصوفي بالله والإيمان العقلي اللاتأليهي بالإنسانيَّة اِختلافٌ أقلُّ ممّا هو بين إيمان الصوفي وإيمان الكالفني بالله ذي الجذور الموغلة في الاقتناعِ بعجزِه وخوفِهِ من سلطة الله، فليس هُناكَ تعالٍ متأصِّلٍ، بل تماثُل بنيوي. الأساسُ في التفاضُل: إنتاجيَّةُ الإنسان، تفكيره وإيمانه وحُبه ونشاطُه العقلاني الإنتاجي الإنساني، تلك الإنتاجيَّة المرتبطة بـ: إنتاجيَّة المجتمع، بنيته الاقتصاديَّة الاجتماعيَّة العادِلة. فليست القضيَّة – إلى حد كبير – قبول الدينِ أو رفضِهِ بالمُطلَق، ايجابيَّته أو سلبيَّتهِ بالمُطلَق، وإنما عقلانيَّة الإيمان أو لاعقلانيَّته، الإنسانُ المُنتِج أو المُغترِب، المجتمعُ السوي أو المُضطرب. هنا تذهَب الأسئِلة والتحقيقات إلى مناطِق أعمَق، مناطِق تقع خلفَ الجِدالات العبثيَّة المُستشريَّة، نحو التأمُّل في الطبقات التحتيَّة للطبيعة البشريَّة والبنية الاجتماعيَّة.

الفصل الثالِث عن "الأخلاق"، بمقاربة بنائية نمائيَّة، وبنيويَّة حدسيَّة، واجتماعيَّة تأويليَّة، وديناميَّة إنسانيَّة. وكل المنظورات النفسية بيَّنت علميا أنَّ الإنسان كينونة أخلاقيَّة، وتنوَّعت في مقاربات تلك الكينونة، إذ أكَّدَت المقاربة البنائيَّة النمائيَّة على كون الأخلاقيات ليست معطيات منجزة، وإنّما بنيات تطورية، تتعاضَد مع التطور المعرفي والانفعالي، ضمن سياقٍ اجتماعي تفاعلي منغرس في التراث الفلسفي الثقافي المجتمعي، وتتحرَّك ضمن مراحل تكامليَّة، تنطلق من التقييد

والخارجيَّة والخضوعيَّة إلى التحرر والداخليَّة والاستقلاليَّة، مِن الخوفِ والأنانيَّة إلى العدالة والرعاية، لتعمل المقاربة البنيويَّة الحدسيَّة على اكتشاف الأسس الأخلاقيَّة الكُبرى (الفردية والاجتماعية) الكامِنَة في كل الأفراد والثقافات، مؤكِدَة الرعاية والعدالة كأساسين فرديين، تحوطهما أسس اجتماعية ثلاث (الولاء، السلطة، والتطهرية)؛ لِتعالِج الاجتماعيَّة التأويليَّة نقطة خطيرة في السيكولوجية الأخلاقيَّة البشريَّة تتمثل بآليات تحويل انتهاك الأخلاق إلى أخلاق. فالإنسان لما كان كينونة أخلاقية لا يستطيع أن يتعايش مع ممارساته اللاأخلاقية، فيعمَد إلى تأويلاتٍ تحفظ اتساقه الداخلي، وقناعته بأخلاقيته، لتتغلغل الديناميَّة الإنسانيَّة في أعماق تلك البنيات والأسس والتأويلات لتكتشف الفلسفتين الأخلاقيَّتين المتصارعتين في الذات والمجتمع، الفلسفة التي تؤكد أسبقيَّة ومركزيَّة السلطة، والفلسفة التي تؤكد أسبقية ومركزية الإنسان، وتقابِل بين السلطة والعقل، بين الخضوع والإنتاجيَّة، في نقدٍ عميق للأخلاق الاغترابية، التي تحول تلك الكينونة الأصلية إلى كينونة مزيفة مستلبة، تعيش المراحِل الأخلاقية الطفوليَّة، وتكرس الأقطاب السلبية من الأسس الأخلاقية، وتغذي آليات الانفصال الأخلاقي لشرعنة وإدامة الممارسات اللاإنسانية.

الفصل الرابِع عن "الإله"، وصورِهِ في الخطابات الدينيَّة: السلفي والمعتزلي والأشعري والشيعي والفقهي والصوفي والسلبي واليساري. وأكد أن الفكر منغرسٌ في أرضِهِ الاجتماعيَّة والثقافيَّة وظروفِهِ التاريخيَّة، وهذهِ الخطابات الثمانية كذلك، هي تعبيراتٍ عن صراعاتٍ هوياتيَّة وأطر معرفيَّة ونزعاتٍ إنسانيَّة. وجاءت صورة الإله في سياقِ تلك التعبيرات، فمِن صورة ضيقة تكشِف عن هوية وعقلية منغلقة، إلى صورة متسعة تكشف عن هويَّة وعقلية منفتحة. ويمكِن تصنيفُ هذهِ الخطابات ضمن نمطين بحسب البنية العميقة لصورة الإله: 1) النصيَّة النخبويَّة (*السلفي والأشعري والشيعي والفقهي*)؛ فالسلفيَّة الأشعريَّة كرَّسَت صورة الله كحاكِم مُفارِق، في مقابِل الإنسان ككائِنٍ هامشي، ما عليهِ إلا الطاعة، فكراً ووجدانًا وسلوكًا، تترك المتناقضات متجاورة بطريقة تبسيطية، فالله معروف وغير معروف، الله خالق أفعالِ الإنسانِ والإنسان مختار، كيف؟ لا يحق لأحد السؤال، وإلاّ فهو خارِجٌ عن الدين، وفي الحقيقة ليس خارجًا عن الدين وإنما عن رؤية السَلَف، ورؤية السَلَف هي الدين، وأضافَت صورة الله كمُراقِب مُعاقِب، وصار أغلَب القتل والقمع الفكري في التاريخ الإسلامي بفتوى. هنا تكاملت الصورة: الإله كحاكمٍ مُعاقِبٍ، مُفارِق، محتوى اعتقادي، وصارت الجماعة مرتبطة بنصوص مقدَّسة ونخبة مقدَّسة، فرقة ناجية، تمتلك الحقيقة الوحيدة المطلَقَة، وكل من يخرُج عن ذلك يجب تدميره. هنا تمَّت إضاعةُ الإله والإنسان، فلا الإله هو الإله حقيقةً،

بل إسقاطاتٍ بشريَّة، ولا الإنسانُ هو الإنسان، بل بنية مغتربة مقموعة، جاهلة، عاجزة، خاطئة، تمَّ تأليه النص، والنُخبَة، وأصبَح الإله حارِسٌ لقلعَة الجماعة المُقدَّسَة، ووسيلة لقمعِ المُغايرين. 2) العقلانيَّة الإنسانيَّة (*المعتزلي والصوفي والسلبي واليساري*)؛ ذهابٌ إلى ما وراء الظاهريَّات، إلى الخفي، العميق، حيث التناقضات تتحد بطريقة جدليَّة سامية، ويكون مصدر معرفة الإله ليس النص والجماعة المقدسة، بل العقل والحُب، حيث التجربة الإنسانيَّة. ولذلك يُعادُ الإله إلى ألوهيَّته، وتُسقَطُ عنهُ الأقنعة البشريَّة، يعودُ إلى إطلاقيته التنزيهيَّة، لا ليبتعد عن الإنسان، ويكون مفارِقًا، بل ليلتحمَ بهِ، ويكون ملاصقًا. فبعد أن يستعيد الإنسان ذاته، ويكسر اغترابه، يتمكنان من الالتقاء كما هما، بحقيقتهما الأصليَّة، الإله كإله والإنسان كإنسان، فتكون صورة الله كعادِلٍ مُحبٍّ هي القائِمة، ويعودُ الإنسانُ إلى مركزيَّته، يرتبط بالإلهِ وأخيهِ الإنسان من خلالِ عقلِهِ وحبه، من خلالِ قدرته النقديَّة والإبداعيَّة، ويرى الله – لا كمحتوى – بل كعمليَّة، ويلمس تجلياتِهِ الشاملة في كل الموجودات، ويُدرِك حدودَ معرفتهِ، فلا يقولُ بامتلاكِ الحقيقة المطلقة، بل يرى الجوهر المشترك في الإنسانيَّة، ويعترفُ بوظيفتهِ كساعٍ للحقيقة.

الفصل الخامس عن "الروحيَّة"، كاهتمامٌ متواصِلٌ وعميق بالقيم الجوهريَّة، بالإنساني في شموليَّته، والطبيعي في جماليَّته، والمُتعالي في عَقَلَنَتِه وأنسَنَتِهِ، انفتاحٌ على كل المنظومات والخطابات لاقتناصِ تلك القيم، والبقاءِ في صيرورَة تفاعليَّة مع اليومي والعمومي لتحقيق ذلك التواصل والانفتاح. وهُنا تكونُ المضامين الدينيَّة والإيمانيَّة مفرداتٌ – غير إلزاميَّة – في السياق الروحي. وقد تطرق إلى مقاربتين: الروحيَّة العقلانيَّة الميليكيانيَّة والروحيَّة النفسيَّة الفروميَّة، وبيَّن البصمات الواضحة للأولى على الثانية، حيث أكدت منذ منتصف القرن العشرين الحاجة الضروريَّة للروحيَّة، لما اكتشفتهُ خلال التحليلات النفسيَّة والفلسفيَّة والاجتماعيَّة والأنثروبولوجيَّة من الأهميَّة البالِغَة للظرف الثقافي والروحي للإنسان. جمعت الرُسل والمتصوفون والزنيون، إلى جانِب تحقيق الذات عند هيجل وكيركجارد، وتحقيق الذات عند ماسلو وغولدشتاين، وقدَّمت مقارَبَة الخبرة X، كتسمية للخبرة الدينيَّة، خبرة تحقيق الحاجة للارتباط بالكائِن البشري الآخر بسبب الإنسانية الكامنة فيه، حيث الإنسانيَّة هي الروحيَّة، إذ تتضمن الغيرية والحنان والحُب، فالعقل لوحدِه لا يكفي لتوجيهِ الإنسان في علاقتهِ بالإنسان، بل يجب عليهِ تطوير قدرتهِ على الحُب. والحاجة للارتباط أعمَقُ وأهمُ حاجات الكائِن البشري، وهي أساس تحقيق الإنسانِ لفرديته

وذاته، إذ لا يمكن له أن يعيش بمفرده، ووجوده بلا معنى إن لم يستطع تحقيق إمكانيَّاته، وتحقيق هذه الإمكانيَّات يعتمد على رفاقِهِ.

تخلص "الخاتِمة" إلى أن الصِراعات والجِدالات في داخِل الدينِ (بين الأديان والمذاهِب الدينيَّة) وخارِجِه (بين الدينيين واللادينيين)، في الغالبية الساحِقَة، وهميَّة زائِفَة، لا تقفُ عند الجذور العميقة للاختلافات. فالمُشكلة ليست في وجودِ الدينِ وعدمِهِ، بل في نوعيَّتِهِ وتوظيفِهِ، مدى بنائيَّتِهِ مقابِل هدميَّتِهِ، مدى تكريسِهِ للحُب والعقلِ والإبداعيَّة والتضامُنيَّة والإستقلاليَّة الإنسانيَّة مقابِل تكريسِهِ للتسلطيَّة والقطيعيَّة والتدميريَّة والاغترابيَّة. التعصب هو أصلُ مُشكلة الدين، بمفهومِهِ العِلمي والعُرفي، مشكلتِهِ الذاتيَّة المُرتبطِةِ بتغريبِ الإنسان، ومُشكلتهِ الاجتماعيَّة المرتبطِةِ بالصراعاتِ الدامية، مُشكلتهُ التي تشوه بنيتهِ الأصليَّة الساعيةِ إلى تكريمِ الإنسانِ وتكريسِ التضامُن الإنساني الاجتماعي، وتلك المُشكلة ترجِعُ إلى اختلالاتٍ انفعاليَّة ومعرفيَّة وجماعاتيَّة، الانفعاليَّة تتمثَّلُ بالتسلُّطيَّة، والمعرفيَّة تتمثَّلُ بالدوغماتيَّة، والجماعاتيَّة تتمثَّلُ بالهويَّة الاجتماعيَّة السلبيَّة، إذ هُناك ارتباطاتٍ وجدانيَّة لاعقلانيَّة بالجماعَة، تفرِضُ الخضوعَ المُطلَق لسلطات الجماعَة، والالتزامِ الجامِدِ بالقيم التقليديَّة، والقناعَةُ بالتراتبيات الطبقيَّة، وتقديسِ القوَّة، ورفضِ كل مغايرة.

وذلك قد يرجِعُ إلى طبيعة نسقِ المُعتقدات السائِد، إلى البنية المعرفيَّة العميقة، إذ تكونُ مُغلَقَة، تمايزُ – بحدَّة – بين ما تعتقدهُ وما يعتقدهُ المغايرون، وتضخم الفروق، وتُهمِل المعتقداتِ المُغايرة، وتتمركز حول الرؤية الغابية للحياة، وإطلاقيَّة وقداسَة السلطة، فهي مسكونة بالحاجة لتفادي التهديد، بالخوفِ من العالَم. وذلك قد يحدث في سياقٍ من الصراعات الاجتماعيَّة، والنزعة للهيمنة الاجتماعيَّة، حيث تتكرَّس هويَّة اجتماعيَّة سلبية تبعَث على محاولةِ القيامِ بتغييراتٍ اجتماعيَّة في واقع الجماعة، إما بالتنافُس لتحقيقِ التصاعُد، أو – في حالِ صعوبة أو استحالة ذلك – بعمليَّة تأويليَّة لبُعدِ المقايسة أو لصفاتِ المُقايَسَة أو لجماعة المُقايسة، فتأخذُ الجماعَة ببناءِ المعتقداتِ المتلائِمة مع الوضع الاجتماعي، بما يمنحها الشعور بالأفضليَّة، الموهومَةِ في الغالِب، وتنغلِق على تلك المعتقدات، وتحوط ذلك بنزعات انفعاليَّة مُتطرفة. ذلك هو ما يولد الدين التسلطي والإيمان اللاعقلاني والأخلاقُ الخضوعيَّة والإله العِقابي، ويحولُ دونَ الدين الإنساني والإيمانُ العقلاني والأخلاقُ الإنسانيَّة والإله العِشقي.

وبالعودَةِ إلى واقِعِ الخطاب الديني التقليدي نجد الدين التسلطي بأوضَحِ صوره، حيثُ الإنسان، الجاهِل، العاجِز، في مقابِل قوة فائِقَة كاملة، كلية المعرفةِ والقدرة، ونصوصٍ ثابتة، وجماعة مقدَّسة، فضيلتهُ الكبرى هي الطاعَة، والانقياد المُطلَق لتلك التعاليم، وخطيئتهُ الكُبرى هي العصيان، والنقاش، والنقد، فهو كائِنٌ تابِع، مغترِب، عبثي، تحكمهُ المؤسسة الدينية، في كل تفاصيلِ حياتِهِ، في أفعالِهِ وأقوالِهِ وتروكِهِ، تمنحهُ صكوك الغُفران، ومفاتيح الجنَّة، أو تُكفره، وتقتله، لا الدينُ الإنساني، الذي يكرس قدرة الإنسانِ وعقلِهِ وحُبهِ وتضامُنِهِ وانفتاحِهِ ونقديَّتِهِ وتحقيقهِ لذاتِهِ، كما نجدُ الإيمان اللاعقلاني، الإيمانُ الخضوعي، الطفولي، الأسطوري الحَرفي، التقليدي، اللاعقلاني، القائِم على القناعة التعصبيَّة المتجذرة في الخضوعِ للسلطة اللاعقلانية، الإيمانُ بمحتوى محدد بطريقة ثابتة، لا يقبَلُ المغايرة والتنوع، ولا يؤمِنُ بالمجازَفَة والتجريبيَّة، لا الإيمانُ التحرري القائِم على التجربة الفكرية والانفعالية الذاتيَّة الإنتاجية، الارتباطُ الشُجاعُ بهم أقصى، الجسور المنفتح على مختلف الإمكانيات، المترافِقُ مع التساؤلات والشكوكِ والاحتمالات، التوهج الاحتجاجي المتواصِل، النفاذِ إلى الجوهر الإنساني في المنظومات الإيمانيَّة المتعددة.

ونجد الأخلاق الخضوعيَّة، فالمحرك للالتزام الأخلاقي هو الترهيبُ والترغيب، النعيم والجحيم، التبعيَّة الأخلاقيَّة، الخوفُ من العقابِ، والرغبة بالمنفعة، والتناغُم مع توقعات الآخرين، والالتزامِ بحرفيَّة القوانين المُقدَّسة، الأخلاقُ الأنانيَّة، التسلطيَّة، القائِمَةِ على السلطة، المنبثقة من الخوفِ والإثمِ، الممارسة للتأويلات الانفصالية للأفعال التدميرية، وليسَ الأخلاق الإنسانيَّة، المنطلقة من الإستقلاليَّة، من التوقِ إلى العدالة والحُب، مِن المفاهيم الشموليَّة الإنسانيَّة، مِن المسؤولية والحقيقة، من الصوت الداخلي المتحرر من العقوبات والمكافآت الخارجيَّة. ونجدُ الإله العِقابي، إله الفرقة الناجية، إله النصوص والجماعات المقدسَّة، الحاكِم المُفارِق، المُراقِب – بغضبٍ – لكل مخالفاتِ الفردِ للتعاليم المؤسسية، المُعاقِبُ – بقسوة – على كل انحراف، ذلك الموجودُ المُهيمِن، المُهدد، المُطلع، المتمكن، المنفصِل بتعاليهِ الوجودي والصفاتي عن الإنسانِ، وما الإنسانُ إلا عبدُ – وليسَ عابد – له، ما عليهِ إلا الخوف والطاعة، وفي كل الأحوالِ هو مقصر، مذنِب، عاجزٌ عن شُكرِ النعمة، مستحق للعقاب، وليس الإله العِشقي، إله الإنسانيَّة، العادِل، المُحب، المُطلِقُ لكل جماليَّاتِ الإنسان، وكل قدراته الإيجابيَّة، المؤكد لعقلِهِ وحبهِ وتوقهِ الدائِم والعميقِ لحياةٍ ذات معنى، مع ذاتِهِ ومع الآخرين والطبيعة.

ينطوي هذا الخطابُ على نزعة وثنيَّة كامِنة، فالإلهُ هو النصوص والمعتقدات، والشخصيَّات، بل حتى الإله المُفتَرَض هو صنيعة بشريَّة صنميَّة، أداةٌ لإدامة هيمنة الجماعَة، ولتأليهِ التاريخي والبشري، ولعقابِ المخالفين. والتحرر من هذهِ النزعة الوثنيَّة يتطلَّبُ تحرير الإنسانِ والمُجتمع، كسر اغترابِ الإنسانِ عن ذاتِهِ، وعن الآخرين والطبيعة، وذلك بخلقِ بنية اجتماعيَّة سليمة، مجتمعٍ سياقاتُهُ ومؤسساتهُ قائمة على العدالَة والعقلانيَّة، لا يكونُ فيهِ الإنسانُ وسيلة، بل غاية، هدفُهُ تفتح قدراته الإنسانيَّة، بلا جشع ولا استغلاليَّة ولا تلكيَّة ولا نرجسيَّة ولا انتهازيَّة ولا أنانيَّة، بلا خوفٍ ولا تشويهٍ ولا إنكارٍ ولا إسقاطٍ ولا خضوع، قائِدهُ ضميره وقناعاتِهِ الأخلاقيَّة المُستقلة، ومحبته وتضامنه مع كل البشر، بكل تنوعاتهم واتجاهاتهم. بذلك – وبذلك فقط – يُمكِن تأسيسُ دين إنساني، دينٌ عقلاني، يجدُ فيهِ الإنسانُ السكينة والبهجة والأمَل، ويحقق فيه الحياة الأصيلة الإنتاجيَّة.

Diego Gambetta, Steffen Hertog, *Engineers of Jihad: The Curious Connection between Violent Extremism and Education* (USA: Princeton University Press, 2016).

د. أحمد محيي خلف[1] ***Dr. Ahmed M. khalaf***

كلية الآداب، جامعة المنيا (مصر)

Faculty of Arts, Minia University (Egypt)

الكتاب هو من تأليف كل من "ديجو جامبيتا" Diego Gambetta، أستاذ علم الاجتماع في معهد الجامعة الأوروبية بفلورنسا، وحاصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والسّياسية من جامعة كامبريدج البريطانية، وعمل أستاذًا زائرًا بجامعة "شيكاغو"؛ و"ستيفين هيرتوج" Steffen Hertog أستاذ مشارك في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السّياسية. وحمل الكتاب عنوان: "مهندسو الجهاد: العلاقة بين التطرّف العنيف والتعليم"، حيث جاء في (208 صفحة) في ستة فصول. حمل الفصل الأول عنوان "الخلفية التعليميّة للإسلاميين المتطرّفين"، أمّا الفصل الثاني فحمل عنوان "الحرمان النّسبي في العالم الإسلامي"، في حين تناول الفصل الثّالث "التقصّي في أسباب الحرمان النّسبي"، والفصل الرابع جاء بعنوان "التطرّف الإسلامي: مقارنة إيديولوجية"، في حين تناول الفصل الخامس "الخلفية التعليميّة للمتطرّفين الآخرين"، وأخيرًا جاء الفصل السّادس بعنوان "عقليات المتطرّفين". صدر الكتاب في الأوّل من مارس عام (2016) عن دار نشر جامعة برنستون، أكسفورد، بالولايات المتحدّة الأمريكية.

يتناول الكتاب علاقة تخصّص الهندسة بالانضمام للجماعات المتطرّفة سواء في البلدان الإسلامية أو الغرب، محاولًا تقديم تفسير لما يمكن تسميته بظاهرة "تطرّف المهندسين"، ووجود عدد كبير من المهندسين في الجماعات المتطرّفة العنيفة، فضلًا عن تسليط الضوء على التطرّف المرتبط بالإيديولوجيا. وقد أوضح الكتاب أنّه يُمكن لأعمال العنف التي يرتكبها عدد قليل من المتطرّفين أن تغيّر مَجرى التاريخ، ومع ذلك لا تزال هناك فجوة واسعة بين التأثير المحتمل لهؤلاء الأفراد وما نفهمه عنهم.

[1] البريد الإلكتروني Ahmed.sakr@mu.edu.eg

لقد كشف كلّ من "دييجو جامبيتا"، و"ستيفن هيرتوج" في كتابهما عن حقيقتين غير متوقّع استغلاهما بشكل خيالي لتضييق هذه الفجوة؛ الأولى هي أنّ حصّة غير متكافئة من الراديكاليين الإسلاميين تأتي من خلفية هندسية، والثانية هي أنّ التطرّف الإسلامي واليميني لديه المزيد أكثر من أي منهما مع التطرّف اليساري، حيث يغيب المهندسون بينما يكون علماء الاجتماع والعلوم الإنسانية بارزين. وبحثًا عن تفسير مناسب، فقد تناولا أربعة أسئلة عامّة حول التطرّف تتمثّل في: ما هي الظّروف الاجتماعية والاقتصادية الّتي تجعل الناس ينضمّون إلى الجماعات المتطرّفة؟ كيف يختارُ المتطرّفون أنفسهم في التطرّف أو كيف تقوم الجماعات المتطرّفة بتجنيدهم؟ هل الإيديولوجيا مهمّة للانضمام إلى أيّ جماعة؟ هل هناك عقلية عرضة لأنواع معيّنة من التطرّف؟

باستخدام أساليب منهجية دقيقة للعديد من مجموعات البيانات الجديدة، فقد تناولا الرّابط بين الانضباط التربوي ونوع التطرّف، من خلال النّظر إلى عاملين رئيسين هما: الحراك الاجتماعي (أو عدمه) للمهندسين في العالم الإسلامي، وعقلية معيّنة تسعى إلى النظام والتسلسل الهرمي، ثمّ العثور عليها بشكل متكرّر بين المهندسين؛ حيث يرى المؤلّفان أنّ وجود المهندسين في بعض الجماعات المتطرّفة دون غيرها هو دليل على توافر صفات فردية، قد تكون مسؤولة عن السّؤال الأكبر المتمثّل في التجنيد الانتقائي للنشاط الرّاديكالي.

أولا: الأفكار الرّئيسة التي يتناولها الكتاب

1. التطرّف والحاصلين على تخصّصات علميّة في الهندسة في العالم الإسلاميّ

يعتمد الكتاب في بحث العلاقة بين التطرّف والتعليم في بعض البلدان الإسلاميّة على دراسة عيّنة مكوّنة من (497) شخصًا من الجماعات المتطرّفة، وذلك استنادًا إلى مصادرَ متنوّعة؛ منها كتابات أكاديمية، ووثائقَ حكومية، بالإضافة إلى مسح يوميّ شامل للصّحف الدّولية في الشّرق الأوسط خلال الفترة من عام (2004) حتى عام (2010). ويبرز الكتاب أنّ هناك بيانات تعليميّة متوفّرة لعدد (335) من إجمالي العيّنة محلّ الدّراسة، وأنّه بالاطّلاع على ملفاتهم وجدوا أنَّ الغالبية منهم قد أتمّوا التعليم العالي أو مازالوا فيه وعددهم يبلغ (231) فردًا؛ أي بنسبة حوالي (69%) من العيّنة. وفيما يتعلّق بطبيعة التخصّص العلميّ، هناك بيانات توفّرت لـ (207) فردًا، وُجِدَ أنّ (93) منهم تخصّصوا في الهندسة، بينما حوالي (38) مفردة كانت تخصّصاتهم في الدّراسات الإسلاميّة، في حين أن الأعداد الأقلّ كانت في تخصّصات أخرى كالتالي: (21) تخصّصوا في الطبّ، و(12) في الاقتصاد، و(8) في الرياضيات والعلوم، و(5) في القانون، والبقيّة من تخصّصات أخرى متنوّعة.

وحسب النتائج التي تضمّنها الكتاب، فإنّه من بين (93) خريجَ هندسة متطرّفًا، هناك (38) منهم قيادات في الجماعات المتطرّفة؛ أي بنسبة حوالي (41%). ويُضيف الكتاب أنّ ثمّة مؤشّرات قويّة على وجود علاقة بين التطرّف ودراسة الهندسة، وهو أمر لا يَقتصر على الوقت الرّاهن، ولكنّه يمتدّ إلى عقود مضت. وهناك أمثلة عديدة على ذلك، منها أن مُنفّذي هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتّحدة الأمريكية، كان من بينهم ثمانية مهندسين؛ كذلك ظهرت في "مصر" خلال سبعينيات القرن الماضي مجموعة متطرّفة تُسمّى "جماعة التّكفير والهجرة" بقيادة "شكري مصطفى"، وكان مهندسًا زراعيًا. وفيما يتعلّق بعدد المتطرّفين المنتمين إلى بعض الدّول العربيّة وِفق العيّنة الكاملة للدّراسة البالغ عددها (497) مفردة، فإنّ "فلسطين" جاءت في المرتبة الأولى بعدد (128) مفردة، وبعدها "مصر" بعدد (88) مفردة. كما يُشير الكتاب إلى أنّه ظهر في "المملكة العربيّة السّعودية" عددٌ قليلٌ من المهندسين بين صفوف المتطرّفين، وهذا مردّه أنّ المهندسين في المملكة تمتّعوا بفرص ممتازة في سوق العمل بفضلِ قطاعات النفط والغاز، والصّناعات الثّقيلة في البلاد.

2. التطرّف والحاصلين على تخصّصات علمية في الهندسة في الغرب

من أجل التحقّق من العلاقة بين التطرّف ودراسة الهندسة في الغرب، تمّ اختيار عيّنة مكوّنة من (344) من المتطرّفين الإسلاميين، الذين ولدوا ونشأوا في الغرب، بينهم (338) من الذكور وتشمل العيّنة أفرادًا تورّطوا بالفعل في أعمال متطرّفة سواء بحكم من محكمة أو قُتلوا أثناء العمليات الإرهابية أو خطّطوا لعمليات إرهابية سواء ناجحة أو تمّ إحباطها. وتأتي الولايات المتحدة، ثمّ المملكة المتّحدة، وإسبانيا، وفرنسا، على التّرتيب كأكثر الدّول التي تُمثَّل فيها هذه العيّنة. وتمّ توفير بيانات علمية عن حوالي (122) فقط منهم، وكان (9) منهم أقلّ من التّعليم الثّانوي، و(30) أتمّوا مرحلة التعليم الثّانوي فقط، في حين دخل (83) منهم الجامعة أو حصلوا على الشهادة الجامعية. ووفقًا للنتائج، فإن نحو (79%) من الجامعيين المتطرّفين في الغرب جاؤوا من كليات مرموقة، والمُفارقة أنّ أغلبهم من التخصّصات الهندسيّة.

3. تفسير ظاهرة تطرّف الحاصلين على تخصّصات علمية في الهندسة

يُحاول الكاتبان تقديم تفسير لكون خريجي الهندسة أكثر ميلًا للتطرّف مقارنةً بالتخصّصات الأخرى، ويرجع ذلك إلى حالة الإحباط (الفرديّ أو الجماعيّ) التي يُمنى بها خريجو كليات الهندسة في كثير من الدّول الإسلاميّة، حيث لا يجد هؤلاء الخريجون فرصة لتحقيق أحلامهم في الحصول على وظائفَ جيّدة؛ أي أنّ اجتماع عاملي الطّموح ثم الصّدمة بالواقع المفروض قد يؤدّيان إلى انتشار

التطرّف. ويؤكّد الكاتبان أنّ الظّروف الاجتماعية ليست كافية بأي حال من الأحوال لتفسير الرّبط بين التطرّف وتخصّص الهندسة، حيث أنَّ الغرب يُوجد به وضع اقتصادي، وفرص أفضل ممّا عليه الوضع في عدد من البلدان الإسلامية، ومع ذلك يوجد متطرّفون في الغرب؛ ولذا فإنّه يمكن اعتبار السّمات الشّخصية، والدّوافع، والميول النفسية المختلفة هي أيضًا وراء التوجُّه نحو التطرّف.

4. الهندسة واليمين المتطرف

يُشير الكاتبان إلى أنّ التطرّف لا يرتبط بالدّين فقط، ولكنّه يرتبط بالإيدولوجيات أيضًا، وفي هذا الصّدد يَفترضُ الباحثان من خلال ما تمّ تجميعه من بيانات ومعلومات أنّ العوامل المشتركة التي تربط بين المهندسين، والتيار اليميني المتطرّف أكبر بكثير من العوامل المشتركة بين هذه الفئة، والتيار اليساري الراديكاليّ أو اليساريّ المتطرّف. ويطرح الكتاب عدّة أمثلة على اليمين المتطرّف في كل من ألمانيا، والنمسا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتّضح انتشار تخصّص الهندسة بشكل أوسع بين اليمينيين المتطرّفين.

ثانيا: الاستنتاجات الرئيسة للكتاب

لقد توصّل الكاتبان إلى عدة نتائجَ رئيسة، لعلّ أبرزها:

- أنّ نسبةً كبيرة من المتطرّفين الإسلاميين هم جامعيون ذوو خلفية هندسية؛
- وأنّ انتشار المهندسين المتطرّفين في بعض الدّول الإسلاميّة مردّه الإحباط والحرمان النّسبي؛
- وبالتّالي فإنّ وجودَ التّنمية والفرص الوظيفيّة من العوامل المساعدة على الحصانة ضدّ التطرّف؛
- وكذلك فإنّ العوامل المشتركة التي تَربط بينَ المهندسين والتيار اليميني، أكبر من نظيرتها بين المهندسين وتيار اليسار الراديكاليّ.

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

دورية دولية محكمة



Journal of Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة الثالثة
Third Year

العدد الخامس
Fifth issue

أيار / مايو 2021
May 2021

رقم التسجيل: ISSN 2628-8389

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de